

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي



معهد تسيير التقنيات الحضرية
قسم تسيير التقنيات الحضرية
الرقم التسلسلي :

المشروع الحضري المستدام

(آفاق ، رهانات ، ترشيديية مجالية).
دراسة حالة مدينة باتنة.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم
تخصص : مدن أقاليم وبيئة.

إشراف ا.د.
حومر سمية

إعداد الطالب
نعيمي خالد

أعضاء لجنة المناقشة

جامعة أم البواقي	رئيس اللجنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ بوشمال صالح
جامعة التكوين المتواصل	مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ حومر سمية
جامعة أم البواقي	عضوا	أستاذ محاضر أ	د/ بولكعيبات عيسى
جامعة أم البواقي	عضوا	أستاذة محاضرة أ	د/ قلاب ذبيح نوال
جامعة مسيلة	عضوا	أستاذ محاضر أ	د/ فلوسية لحسن

السنة الجامعية: 2022/2021.

مقدمة

ومن أحسن من الله قبلا ، إذ قال وقوله الحق ...﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم ٤١]... وبعد استفحال آثار ونتائج التغول الصناعي واستنزاف الموارد الطبيعية ، في الدول المتقدمة والنامية مع تسارع عجلتها التنموية ، وكما جاء في كتاب الله ، فإن الإنسان بدأ بالسعي إلى الرجوع لأصول الأشياء بعدما ذاقوا بعض العذاب كالاكتساب الحراري والتغيرات المناخية والعديد من الخسائر البيئية والطبيعية ، وسواء اختلف في السبب وان اجتمع في النتيجة فقد كانت قمة ريو ديجانيرو استجابة إلى تنامي موجة الهاجس الأخلاقي والخيار التنموي الذي يأخذ في الحسبان الأجيال القادمة والسكان الفقراء والمتضررين من التدهور البيئي ، حيث بدأت العلوم المختلفة وفي مقدمتها العلوم البيئية ومنهجها المطابق ، ثم الفكر النقدي للعلوم الاجتماعية ، لتستطرد كل العلوم الأخرى في تركيب مفهومها لهذا التحد الكوني.

وسواء كان نفي تبذير الموارد الطبيعية وتحقيق الفائدة الاقتصادية للدولة ، أو ضرورة استعمال الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة ومحاولة تحسينها حتى في حالة تطورها ، فقد اتفق الجميع على ضرورة التوافق بين الاحتياجات التنموية والضرورات البيئية ، كحجر أساس لبعث مفهوم التنمية المستدامة والذي اعتبر التحول الجذري والعميق لأنماط التفكير وللاعتبارات والضرورات الايكولوجية في وجه التفكير الاقتصادي الكلاسيكي.

في المقابل التنمية المستدامة والتي سوقتها المجموعة العالمية للعالم على أنها الحل المعجز لتفادي الخسائر البيئية وارتفاع تكاليف التنمية في مرحلة معينة ، وإن اختلفت بين مجانستها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو لضمان الاحتياجات السكانية الحالية ، فإن المفهوم شهد العديد من السجال الإيديولوجي بين المرحب في الدول النامية والمنكر في الدول النامية ، تزامنا مع الصعوبات العديدة في ضبط المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، الأمر الذي رهن خيار الاستدامة وهدد تبنيتها في عديد الدول ، لكن تسارع التدهور البيئي المشترك وآثار التغيرات المناخية حسم الأمر في وجه تردد هذه الدول في الإمضاء على الاتفاقيات البيئية ، لتبعث التنمية المستدامة إلى حدود جديدة وآفاق متعددة ، كما كان للمجال الحضري أو المدن النصيب الضخم منها كونها المتهم الرئيسي في التلوث ، منتجة حزمة من المفاهيم والآليات المرتبطة بالمدينة كالايكولوجيا الحضرية والمقاربات البيئية في التعمير والمدن المستدامة أيضا ، وأخيرا المشاريع الحضرية المستدامة.

ورغم اختلاف البعد المحلي للتنمية المستدامة بطابعه الشمولي في الدول المتقدمة ، فقد كان تحد للدول النامية أو المتخلفة ، فقد كانت الجزائر إحدى هذه الدول التي تبنت سياسة التنمية المستدامة ، حيث تم التحول بانعطاف حاد بعد اصطدام نظام التنمية المستدامة بمحلية التطبيق والخصوصية المحلية للأقاليم الجزائرية ورهان تركيب سياستين الأولى عالمية شاملة كالتنمية المستدامة على سياسة تنموية محلية

متواضعة، تضم أصلا جملة كبيرة من النقائص نتيجة حداثة الدولة وضعف إمكانياتها، بل يذهب البعض إلى المراهنة على قدرة السياسة الوطنية في مجاراة تحديات المدينة المستدامة في سياسة التنمية الحضرية الجزائرية وماهية مشاكلها ، وماذا عن العجز في تحسين السياسة ووسائل التجسيد والتسيير الحضري والإقليمي. خاصة بعد إدراج خطوات محددة لبعث المدن والأقاليم نحو الاستدامة وتحقيق أهدافها ضمن المخططات التهيئية الوطنية والجهوية والإقليمية لآفاق 2030.

إن تركيز المخطط الجزائري على بعث التنمية المستدامة بشكل محتشم ومتردد في الأقاليم والأغلفة المجالية الجهوية ، دون الوصول إلى حقنها في المدينة الجزائرية بخلاف بعض المحاولات القليلة كمخططات الترابط الحضري لمدن وعواصم أقاليم قليلة ، وفشل تلك المحاولات في الوصول إلى مرحلة التجسيد والبرمجة والتصميم ،لعديد الاعتبارات المرتبطة باليات التخطيط والسياسة الحضرية أو حتى على مستوى وسائل التجسيد، خاصة في المدن الكبرى التي تعرف تحولا حضريا يلزم السياسة التنموية الحضرية ببعث الفكر الترابطي للتنمية المستدامة وضرورة تبني مشاريع حضرية ضامنة لاستدامة أفعالها الحضرية الوشبكة ، والاستفادة من تجارب المدن الغربية المستحدثة لآليات يمكن رفع هذا التحدي كالمشروع الحضري ، الذي أثبت نتيجة مرونته وشموليته وتعدد فاعليه ومقاييسه في دفع التنمية المحلية الخاصة بالكينونات الحضرية ضمن آفاق الاستدامة والتنافسية المحلية والعالمية وأعطى فرصا حقيقية في العديد من التجارب إلى تحقيقي تحول حضري سليم.

الفصل التمهيدي

- 1- الإشكالية
- 2- أهمية الدراسة
- 1-2- الأهمية العلمية
- 2-2 - الأهمية لتطبيقية
- 3- أهداف الدراسة.
- 4- تساؤلات الدراسة

- 1-4 التساؤل الرئيسي.
- 5- الفرضيات البحثية
- 1-5- الفرضية البحثية الأولى
- 2-5- الفرضية البحثية الثانية
- 6- حدود البحث.
- 1-6- اختيار مجال الدراسة.
- 2-6- العينة.
- 7- الوسائل المستعملة في الدراسة
- 8- خطة الدراسة
- 9- صعوبات الدراسة.

1- الإشكالية :

ترتبط إشكالية الدراسة بشكل قوي بإشكالية أكبر ، حيث يمكن إدراجها ضمن الإشكاليات المستتسخة من إشكالية أم وهي ، مدى مطابقة استيراد التنمية المستدامة في الجزائر وغموض تعريف محتواها الشمولي والمعقد بواقع محلية الرهانات والآفاق وكيفية ضمان ترشيدها للسياسة الحضرية في الجزائر، ويزداد الأمر تعقيدا مع صعوبة سحب سياسة المشروع الحضري في عموم المدن الجزائرية والبحث عن استدامة كل مدينة ومشروعها لشكل منفرد ، ومنه تطرقنا لإسقاط الدراسة على إحدى المدن المناشدة لمثل هذه الحلول المنهجية أو المشروع الحضري ، كمدينة باتنة والتي تعتبر مثال جدي وجيد ، باعتبارها مدينة في مرحلة تحول حضري سريع ومبشرة بالانتقال إلى متروبول حضري قريبا ، بالإضافة إلى بداية بروز الحاجة فيها إلى تنمية حضرية مستدامة من طرف أدوات التخطيط وبعث المراحل الأولى للمخطط الحضري الترابي SCU-BATNA.

والمبشرة لتحقيق فكر تنموي شامل ترابي مهيكّل وتعايشي للفضاء المتروبولي المقبل في باتنة ، لكنه في الوقت نفسه رهن هذه الفرصة الحضرية الضخمة بحزمة من التحديات المجالية والاجتماعية والاقتصادية والتخطيطية ، بل وهدد لمصير حضري بائس لهذا الكيان الحضري ، الذي سيضم ¼ سكان ولاية باتنة وأكثر من مليون شخص ، فهل يمكن للمشروع الحضري كأداة وللاستدامة كإيديولوجية بعث

الآمال الحضرية له والحوّل دون تحوّل إلى لطفة حضرية عديمة الجدوى الحضرية، الذي أثبت نتيجة مرونته وشموليته وتعدد فاعليه ومقاييسه في دفع التنمية المحلية الخاصة بالكينونات الحضرية ضمن آفاق الاستدامة والتنافسية المحلية والعالمية وأعطى فرصاً حقيقية في العديد من التجارب إلى تحقيقي تحوّل حضري سليم.

2- أهمية الدراسة :

أ- الأهمية العلمية :

التعرف على مدى نجاعه المشروع الحضري كآلية تركز التنمية المستدامة في المدينة ، والتأكد من مدى مطابقة الحالة الجزائرية لمثل هذا المستوى من آليات التخطيط.

ب- الأهمية التطبيقية : رص هيكله الأقلمة الحضرية السليمة والإحاطة بمدى تأثير الآفاق والرهانات والأخطار المشكّلة لطرح التنمية في المدينة الجزائرية ومدينة باتنة بشكل خاص.

3- أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن مجموعه من التساؤلات :

أ- مدى قدرة سياسة التنمية الحضرية في مدينة باتنة ، على استيعاب الطابع الشمولي والمعدد للتنمية المستدامة والمدينة المستدامة ،

ب- الوقوف على واقع الاستدامة كإيديولوجية ومختلف الآليات المصاحبة لها على مستوى المدينة ،

ج- قياس رهانات تطبيق التنمية المستدامة في المدينة الجزائرية بشكل عام ومدينة باتنة بشكل خاص .

د- الوقوف على ما تضمه مخططات التهيئة من رهانات وأخطار مجالية واجتماعية واقتصادية وتخطيطية للإقليم الوطني والجهوي والولائي ، ومعرفة تحديات ورهانات الفضاء الترابي والمرجعي لمدينة باتنة .

ه- التأسيس لتعمير احترازي قبل بلوغ المدينة مرحلة المترو بول الحضري المقبلة.

4- تساؤلات الدراسة:

، ومنه نصوص الإشكالية كالتالي :

أ- التساؤل الرئيسي: كيفية ترشيد المشروع الحضري المستدام لمدينة باتنة في ظل الآفاق والرهانات التنموية.

كما تتعلق الإشكالية بإشكالية أصلية وهي التأكد من نجاعة تبني سياسة حضرية شمولية كالتنمية المستدامة في ظل تواضع السياسة الحضرية في الجزائر.

5 - الفرضيات البحثية :

أ- الفرضية البحثية الأولى :

يمكن للمشروع الحضري بعد ترشيد سياسة التنمية الحضرية تذليل صعوبات ضبط آفاق المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مدينة باتنة، والمرهونة بمحلية التطبيق وبخصوصية الأغلفة المجالية الجزائرية.

ب- الفرضية البحثية الثانية :

لا يمكن للمشروع الحضري مجارات تحديات الفكر الشمولي للمدينة المستدامة في باتنة في حالة استمرار بقاء أوجه عجز سياسة التنمية الحضرية ، وتنامي الرهانات والأخطار ضمن الأغلفة المجالية الإقليمية والجهوية والمحلية في الجزائر.

6- حيز البحث :

أ- اختيار مجال الدراسة :

يعتبر الدافع الشخصي من أهم الدوافع إلى اختيار الموضوع والمدينة باعتبار أحد سكانها، كما أن المصير الحضري الغامض للمدينة في مرحلة التحول الحضري إلى مترو بول يضم أكثر من مليون شخص بعد التحول ، والمهدد بتشتت الفكر الحضري وضياع فرص هيكلية الألفية الحضرية السليمة ، وتحولها إلى لطفة عمرانية ضخمة خالية من التنافسية والمناشدة الحضرية في ظل إمكانيات ومكنون اقتصادي واجتماعي وثقافي ضخم. كما توفر المدينة فرصة جيدة لقياس مدى إمكانية تصريف التنمية الحضرية المستدامة في المدن الجزائرية نتيجة تعقد الظواهر الحضرية المصاحبة لها والإجابة عن مدى وجدوى تبني سياسة التنمية المستدامة في مدينة تحتاج إلى المشروع الحضري والتنمية المستدامة ، بالإضافة إلى معرفتي الشخصية بعديد الكوادر والمختصين في ميدان التهيئة والتعمير والمشاركين في البحث عن طريق المقابلة ، مما سهل عملية التقصي وحصر المشاركين وتخفيض الوقت والتكاليف.

ب - العينة:

أما عن العينة فكانت عينة قصديه ، لـ 361 مقابلة على مدى سنتين ، فالمقابلة موجهة إلى شريحة الفاعل التقني الاستشاري دون بقية الفاعلين في ميدان التعمير وهم الفاعل المقرر والفاعل المستفيد ، نتيجة عدم تبلور الأفكار الحضرية لديهما ، واقتصرت المقابلة وملاً الاستبيان على شريحة الفاعل الأكثر اختصاصاً في مادة التعمير في مجموع المدن المشكلة للفضاء الترابي المقبل حسب مقياس المشروع الحضري الشامل ، وحسب طريقة إعداد المشروع الحضري نفسه ، وفي مختلف التخصصات من مهندسي التهيئة العمرانيين والمعماريين في المصالح التقنية ومكاتب الدراسات الوطنية والخاصة وقسمي التهيئة والهندسة المعمارية في جامعة باتنة. لضمان توحيد العنصر والمفردة ، وتخفيض الوقت .

7- الوسائل المستعملة في الدراسة :

تم جمع البيانات عن طريق استقراء العديد من الكتب والنصوص في توضيح الفصول النظرية الخاصة بالاستدامة والمشروع الحضري ، كما اعتمد الجزء التطبيقي في مرحلته الأولى على كم الوثائق

التخطيطية على المستوى الوطني والجهوي والولائي وكذلك الترابطي والواردة ضمن مخططات التهيئة المختلفة ، كما اعتمد الجزء الأخير أو مرحلة تركيب المشروع على المقابلة الشخصية والمقننة ، نظرا لتعدد الموضوع وحساسية المفاهيم المختلفة ، ونتيجة بعد العينة المشاركة عن المفاهيم الحديثة والغامضة للتنمية المستدامة وأيضا عدم معرفة بعضهم بالمشروع الحضري ، كما توفر المقابلة الشخصية والمقننة كطريقة إجراء وطبيعة أسئلة درجة مريحة من التعمق في البحث نتيجة الاستفسار المباشر وتبسيط الأسئلة خلال الحوار، كما اعتمد المقابلة على الأسئلة المغلقة .

8- خطة الدراسة:

تم تسيير البحث وفق جزأين، نظري وتطبيقي ، حيث يضم الجزء النظري ، مجموعة من الفصول ، كان أولها الفصل الأول والمعنون .التنمية المستدامة وايكولوجية النظام الحضري استقراءا تاريخيا لصيرورة تبلور المشروع الحضري انطلاقا من أسباب ظهور التنمية المستدامة أو الهاجس البيئي مرورا بالايكونظامية فالايكوحضرية، فالاستدامة والتنمية الحضرية المستدامة ، هذا فيما يخص الفصل الأول ، ثم استطراد البحث من خلال الفصل الثاني بعنوان ..نحو المدينة المستدامة ومقاربة التعمير البيئي..والذي تم فيه توضيح مفاهيم كالمدينة المستدامة ، وأخرى تزامنت مع الحركة الأدبية والنقدية للاستدامة وبروز المقاربة البيئية في التعمير والحيز المعبر الذي شغلته باعتبارها انعكاس قيم ومشاريع للأهداف البيئية دون المرور بالفكر المعقد والشمولي للاستدامة.

كما استمر الفصل الثالث تحت عنوان .. تبلور السياسة الحضرية المستدامة وانعكاسها على سياسة المدينة الجزائرية.والذي قدم توضيحا للمسار التاريخي لسيرورة فعل الاستدامة وانعكاسها على السياسة الحضرية في الجزائر بعد تبنيه ، كما جاء في هذا الجزء مختلف التحديات الكبرى لسياسة المدينة الجزائرية الناتجة عن تبني الاستدامة ، كما تم فيه توضيح علاقة التنمية المستدامة بالتهيئة الإقليمية والجهوية ، وحصر مستويات العجز في السياسة الحضرية والتي ضبطت مختلف انعكاسات الترشيح أمجالي للسياسة الحضرية المحلية وبالتالي ضمان استدامة وتأطير المشروع الحضري، ثم تلاه الفصل الرابع بعنوان سيرورة ظهور المشروع الحضري..، والذي بين البدايات الأولى لتبلور المشروع الحضري بداية بنقد أدوات التهيئة والتعمير وصولا إلى مختلف اشتقاقاته التنموية والإيديولوجية ، ثم جاء الفصل الخامس والأخير بالنسبة للجزء النظري بعنوان المشروع الحضري، ليحدد مختلف الترسيبات الإيديولوجية للمشروع الحضري كالمفاهيم والتعريف والأبعاد المرتبطة بالمشروع ، كذلك الأهداف والمبادئ والمقاييس، ليتم بعون الله الانتهاء من الجزء النظري والانتقال إلى الجزء الميداني .

فيما يخص الجزء الميداني فقد جاء موافقا لشكل إعداد المشروع الحضري المستدام عن طريق الدراسة المقطعية لكم أدوات التهيئة ، وأدوات التهيئة والتعمير للمدينة المثال ، على المستوى الوطني والجهوي والولائي والترابطي وصولا إلى المرجعي ، أو ما يعرف بمرحلة تحديد المبادئ الإستراتيجية للمشروع

باعتباره نتيجة وليس سببا ، ووفق نسق تحديد الآفاق والرهانات والأخطار الموافقة في كل مخطط الموافق لكل غلاف مجالي ، وضامنا لاستدامة المشروع الحضري أو ما يصطلح عليه بإمكانية المشروع الحضري لارتباطه بالحقيقة التنموية من بدايتها وعلى كل المقاييس التخطيطية، ووفق ...فصول ، كان أولها الفصل الاول بعنوان الإستراتيجية الجهوية لإقليم الهضاب العليا الشرقية، والذي لخص أهم الإمكانيات أو الآفاق التنموية للإقليم، كما حدد الرهانات المختلفة لتنمية إقليم الهضاب العليا الشرقية ، وأخيرا المخاطر على تنمية الإقليم، والواردة في المخطط الجهوي للتهيئة الإقليم SRAT H.P.E 2030، يليه الفصل الثاني بعنوان الإستراتيجية الولائية لولاية باتنة والذي ضم بدوره الآفاق التنموية لإقليم ولاية باتنة ومختلف الرهانات الموافقة لها في الولاية ، لينتهي بتحديد الأخطار على تنمية ولاية باتنة والواردة في المخطط الولائي للتهيئة PAW Batna 2030. لينتقل البحث إلى الفصل الثالث بعنوان الإستراتيجية الترابطية (الفضاء الجوّاري لمدينة باتنة.) ، والموافق للفضاء الترابطي الممثل للفضاء الجوّاري لبلية باتنة والموافق للـ 2030SCU – BATNA .. ، والذي ضم بدوره كل من الآفاق التنموية والرهانات والأخطار على تنمية الفضاء الترابطي والمتروبول الحضري الباتني المقبل والانتقال إلى الفصل الرابع بعنوان ، الفضاء المرجعي أو مدينة باتنة ليتم من خلاله وبدوره تعيين الإمكانيات التنموية الحضرية للمدينة القائمة ، ومختلف رهانات التنمية الحضرية فيها والأخطار المحتملة لاستمرار السياسة الحضرية الحالية لها. والواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU-BATNA.2025. ثم يأتي الجزء الأخير من البحث الميداني ، وهو الفصل الخامس ممثلا في مرحلة تركيب المشروع ومعنونا.. تركيب المشروع الحضري واستدامته في مدينة باتنة ، لدى فئة الفاعل المختص في ميدان التعمير ،حسب ما يقتضيه مراحل إعداد المشروع الحضري ووفق المقياس الموافق له وهو المشروع الحضري الشامل للفضاء المتروبولي والترابطي، حيث ضم كل من الآفاق التنموية ، والرهانات والأخطار على التنمية الحضرية لمدينة باتنة حسب المشاركين ، كما تم فيه التأكد من وضوح مفهوم الاستدامة وتبنيه ،وكذلك تعريف المدينة المستدامة المحلية لدى أكثر الفئات اختصاصا، ثم التصويت على خيار تبني المشروع الحضري ، وأخيرا بعث الأبعاد الترشيدية له والضامنة لاستدامته على مستوى على مستوى تحسين السياسة الحضرية وعلى مستوى وسائل تجسيد المشروع وعلى مستوى التسيير الحضري والإقليمي للمشروع، ليتم في الأخير الفصل في آفاق المشروع الحضري في باتنة و الرهانات التنموية له في باتنة والأخطار المحدقة بالمشروع الحضري في باتنة، وأخيرا مختلف أبعاده الترشيدية في المجال.

9- صعوبات الدراسة :

من أكبر الصعوبات التي واجهت البحث هو الكتابات القليلة عن موضوع المشروع الحضري ،خاصة اقترانه بالاستدامة ، فالعديد من الكتابات ، تعالج المشروع الحضري كميثاق مجالي جمالي في المدن، كما

يغيب الكتابات النقدية في موضوع المشروع الحضري التي حالت دون إيجاد محور نقدي لأداة المشروع الحضري في الدول المنتهجة له، كما كان للطابع العبثي لبعض المشاركين في المقابلة أو الذين أجابوا بشكل طردي دون استحضار الأهداف الأكاديمية للبحث الأمر الذي هدد في مرحلة معينة لتوقف البحث والاكتفاء بالبديل التخطيطي للمشروع الحضري لتقارب نسبة المصوتين لصالح تبني المشروع الحضري ، والذي كان لهم أيضا دورا في تخفيض مصداقيته ، كما رفض العديد المقابلة بداعي الانشغال ، هذا بالإضافة إلى الانقطاع الكبير نتيجة مرحلة استفحال الوباء في استكمال ومرور البحث إلى مراحل متقدمة كمرحلة برمجة المشروع وتصميمه.

وكعديد البحوث في ميدان التهيئة والتعمير تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في البحث ، كما أخضع الفصل النظري على سبيل الحصر للاستقراء التاريخي الذي فرضه تبلور مفهوم المشروع الحضري عن طريق سيرورة تاريخية طويلة وتحولات إيديولوجية متعددة قبل وصوله إلى الشكل الحالي لمفهوم وتركيبية المشروع الحضري.

الفصل الأول

تزاوج الهاجس البيئي والنسق الايكونظامي ...بعث
للتنمية المستدامة

لتسليط الضوء على أصل تسمية ومفهوم التنمية المستدامة ومختلف المفاهيم المشتقة منها ، فلا بد من الرجوع إلى نقطة الصفر لظهور هذا المفهوم ، وتحديدًا سنة (1980) في تقرير الممثلة السياسية لحزب العمال النرويجي (*Brutland*) بعنوان "مستقبلنا جميعًا" (*Notre Avenir À Tous*) ، والذي يعود إلى ، نقطة تحول مركزية للفكر النقدي الإنساني حينها ، وبداية حقبة جديدة من التفكير أتت مباشرة بعد تحول مفهومي البيئة والالتزام البيئي وانفتاحهما على العلوم الأخرى ، ومبدأ مرجعي جديد في النظر إلى الظواهر باختلاف طبيعتها ومقاييسها على أنها أنظمة في حد ذاتها ومقسمة إلى أنظمة جزئية تجمعها علاقات بينية حساسة تخرجنا من النظرة الكلاسيكية للعلوم المنفردة إلى دراسة تقاطع العلوم الأخرى ومقطعية الرؤى المكونة لنفس الظاهرة والتي ستعرف فيما بعد بالمقاربات البنوية والوظيفية والاجتماعية للتنمية المستدامة.

تسليط الضوء في هذا الفصل بشكل مختصر ، دون إفراط ولا تفريط للتنمية المستدامة كأصل ، كمفهوم ، وكرهانات ثم الانتقال إلى مشتقاتها الايكولوجية الحضرية (علم البيئة الحضرية)، النظام الايكولوجي للمدينة ، وتليه التنمية الحضرية المستدامة، وفق نسق تحليل سيرورة تاريخية لظهور وتبلور التنمية المستدامة ، ثم صياغتها وإعادة صياغتها التاريخية والإيديولوجية ، من شأنه الإلمام ببدايات موضوع الاستدامة وتأثره باقتصاديات الدول المختلفة من جهة ومن جهة أخرى المظهر الشمولي الضخم للإيديولوجية وشوائب تطبيقه، وسياسة التنمية المستدامة، أيضا تحديد ملامح تزواج سياسة التنمية المستدامة مع المدينة ، ومختلف الفوارق التنموية للاستدامة بين الدول المتقدمة والدول الأخرى.

1-1 علم البيئة:

يعتبر علم السكن والإسكان من بين أبرز العلوم وأكثرها دقة في التطرق للنظام البيئي *ecosystem*; دارسا علاقة التحول في السكن والمسكن البشري وقياس انعكاسات النظام البيئي الطبيعي على شكل وأبعاد ورفاهية البعد الإنساني والمعماري له، مركزا بدقة على دور العلاقات البيئية بين الأنظمة الحية والتدخل البشري المتكيف والمكيف للعلاقات العكسية لعناصر المحيط في تحديد التدخل المناسب ، والذي يظهر بشكلين انعكاسات مباشرة وغير مباشرة يكون في الكثير من الأحيان من الصعب تجنبها كالتدهور البيئي المصاحب أو استنزاف الموارد .

إذا أقرب تعريف مزدوج ممكن لعلم البيئة يأتي على شكلين :

" في مجال محدود و مقيد: هو اختصاص في الأنظمة البيئية يقوم على تجنب جميع النتائج المتعددة

للتغييرات المنعزلة لمجموعة بيئية بيولوجية. *sous system.*

في مجال أكثر اتساعا: هو توجه يحسنا بالتغييرات الممكنة في الوسط، انطلاقا من فعل بشري وانعكاسه

الملازم لتجنب التدهور الممكن للوسط الجديد الناتج عن مجموعة من الانعكاسات في أي سلسلة تبدأ

بتحويل عنصر واحد من الوسط ، ويمكن تصنيفه بكل بساطة كتيار مدافع عن البيئة."

2. النظام البيئي:

المصطلح ظهر سنة (1868) من طرف البيولوجي والفيلسوف الألماني E. Haeckel الذي وضع تقرير لشجيرات ومحيطها انطلاقاً من (oikos) وهو مصطلح يوناني يميز المسكن والنظام، ومجموعة العناصر المتأثرة والمأثرة فيما بينها وتكون كلية تعايشية. هذا الاشتقاق يمكن أن يعطي تعريفاً يقتصر الأول على الثاني:

"الأول- النظام البيئي: هو نظام يعطي مجالاً على الأقل حيث يعيش كائن أو مجموعة من الكائنات الحية.
الثاني- النظام البيئي: هو نظام يضم المادة الحية.

هذه التعريفات توظف حسب المكان المعرفة فيه للنظام يتوفر على الأقل على التطبيقات التالية:

- ضرورة إنشاء حلقات المادة الحية خاصة في الأجزاء الكربونية. وضرورة صنعه لسلاسل غذائية.
- في كل نظام توجد علاقات بينية عكسية .

المفهوم إذا ضروري لتوضيح تأثير كل فعل على عنصر من النظام يمكن أن يقود إلى تعقيدات في وظيفته، إذا العواقب مهمة في النظام البيئي. " 1

3- التنمية المستدامة:

لا شك أن تحول مفهومي البيئة والالتزام البيئي وانفتاحهما على العلوم الأخرى والسكن كبداية صنع نقطة مفصلية في تحول الفكر النقدي في بقية العلوم حيث صار لزاماً على هته الأخيرة النظر إلى الظواهر باختلاف طبيعتها ومقاييسها على أنها أنظمة في حد ذاتها ومقسمة إلى أنظمة جزئية أو ضمنية لذلك النظام كما تجمعها علاقات بينية حساسة تخرجنا من النظرة الكلاسيكية للعلوم المنفردة بذاتها إلى دراسة تقاطع العلوم الأخرى ومقطعية الرؤى المكونة لنفس الظاهرة والتي ستعرف فيما بعد بالمقاربات البنوية والوظيفية والاجتماعية.

3-1 أصل التنمية المستدامة:

المصطلح ظهر لأول مرة في نص الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة سنة (1980) وبالخصوص في تقرير الممثلة السياسية لحزب العمال النرويجي (Brutland) بعنوان "مستقبلنا جميعاً" (Notre Avenir À Tous) المنشور في سنة (1987) والذي انتهى بعد دراسة 3 سنوات و سعى إلى معرفة وتعريف التنمية المستدامة والسماح لتوطيد المفهوم وقد أُلح التقرير على نقطتين. اختياراً للتنمية التي تأخذ في الحسبان الأجيال القادمة والسكان الفقراء والمتضررين من التدهور البيئي وهاتان الضرورتان هما أساس تعريف التنمية المستدامة والتي تعرف العلاقة كما يلي: "التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب

للحاجيات الحالية (الاجتماعية) دون المخاطرة بإمكانيات الأجيال القادمة الضرورية باحتياجاتهم الخاصة (البيئية).

- كما حدده الجغرافيون الفرنسيون بأن مفهوم التنمية المستدامة ليست فكرة جديدة. لكن تعود أصولها إلى (القرن 18) في أعمال "مالطا" الذي أظهر في وقتها العجز في الموارد للسكان المتزايد. في (1864) الجغرافي الأمريكي (MARCH) الذي حرص من قبل على نفي التبذير في الموارد الطبيعية الذي يتعارض مع أفكاره التطورية من جهة ومن جهة أخرى الفائدة الاقتصادية للدولة.

- الألماني (FRIENDRISH) من جهة أخرى والذي فيما بعد دقق على ضرورة استعمال الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة ومحاولة تحسينها حتى في حالة تطورها، مؤثرا على التيار المحافظ الأمريكي ليهتم بإمكانية التنمية على المدى البعيد دون الإخلال بالتوازن البيئي وفي هذا التوجه ظهر ما يعرف بأول حظيرة أمريكية (YELLOWSTONE) وهي من أوائل الجمعيات الكبرى لحماية البيئة وخلص جميع المهتمين بالبيئة وعن طريق مناقشة مختلف المظاهر الكارثية عليها أنه من الضروري وضع تحليل جدي علمي لهذا التوجه.

كما من الضروري التوضيح بأن هذا الهاجس البيئي يعود لفترة قبل سنوات الثمانينيات أما التوجه العام في السبعينات. فأخصائيي نادي روما وضحو تأثيرات النمو الصناعي والحركة التعميرية ومع تقرير (MEADOWS)، المعد من طرف معهد التكنولوجيات في ماشاشوتس الأمريكية (1972) المعنون بـ: (Halte a la croissance) أو "توقف النمو" ألح وطور حوارات والتي تمحورت حول بعض العناصر (السكان، الغابات، التصحر، تعرية التربة، نضوب الموارد والتلوث، ثم التغيرات المناخية ولم يتم التعريف التام لهذا المحور وكانت مجرد تبين للحالات وللقرصيات والحقائق في نهاية (القرن 20). هذا القلق والحيرة على الكوكب الأرضي (خاصة بالنسبة للأشخاص المهتمين) ومحاولة الوصول إلى أهدافهم ومعرفة مستقبلهم في منظومة أصحاب القرار والسماح للحركات المؤيدة بتبیین وجهة النظر.

- أول قمة للأرض (sommet de la terre) في (Stockholm) حيث بدأت التنمية المستدامة تميز بالمصطلح (l'écodéveloppement) الذي حسب السوسيو-اقتصادي البولوني (I-Sachs) يقوم على ثلاثة أساسيات:

- حرية القرار في العمل والبحث عن سبل نظيفة في كل محتوى تاريخي/ثقافي/اقتصادي.
- الأخذ بعين الاعتبار العدالة في الاحتياجات لجميع الأشخاص.
- العقلانية البيئية والبحث عن تنمية منسجمة مع البيئة.

التنمية والنظام البيئي أخذ رسميا فترة حياة صغيرة لأنه تم توظيفه سنة (1974) فيما يخص مشاكل التنمية الجنوبية في مسألة البيئة وأنماط الحياة في الشمال وتنمية النظام البيئي والتي كانت مازالت جذرية في نظرة الحكام الأمريكيين وتم تعويضه بمصطلح (développement durable) كمفهوم أكثر غموضا وأكثر انفتاحا والذي يبين توافق بين الاحتياجات التنموية و الضرورات البيئية 2.

2-3 مفهوم التنمية المستدامة:

مفهوم التنمية المستدامة أو (Soutenable Développement) قدم سنة (1987) في تقرير (BRUTLAND) المذكور سلفا بعنوان للجمعية العالمية للبيئة والتنمية، والهادفة إلى مجانسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على النظام البيئي وضمان الاحتياجات السكانية الحالية دون تعريض الأجيال المستقبلية للخطر، هذا التفكير الوقائي خلق ضبط لآثار التنمية الاقتصادية على التوازنات الكبرى للكوكب الأرضي (ارتفاع حرارة الأرض).

نتكلم إذا عن عملية تنمية مستدامة لتعيين أنماط تنموية اقتصادية والتي تسير التوازنات الطبيعية الكبرى وخاصة تخفيض استهلاك الطاقة الأحفورية. وانبعثت الغازات الكربونية نتيجة حرق المواد العضوية في الغلاف الجوي والمتسببة في التأثيرات الحرارية والارتفاع الحراري (والتنمية المستدامة تحث على البحث في المواد الطاقوية المتجددة والغير ملوثة وتخفيض التلوث والأخطار المرتبطة بأشكال أخرى للطاقة عموما.

التنمية المستدامة تضع أولوية مهمة للأليات الصناعية والبحث التنظيمي للاقتصاد المبني على الطاقة، وصيانة الوحدات الغابية الكبرى المتاخمة للبور المسببة للتلوث الجوي، أيضا يضم المياه القارية والبحار والأرض، لكن أيضا تحرص على الاستعمال الرشيد للمجال ولنسبة الزيادة في الموارد الغذائية العالمية وتوزيعها. وحتى يرتبطها بنسق الزيادة الديموغرافية.

"إذا مفهوم التنمية المستدامة يضع كتحول جذري وعميق لأنماط التفكير، وللاعتبارات والضرورات الايكولوجية التي تصبح تأخذ مكان في التفكير الاقتصادي الكلاسيكي، حيث المشاكل يصبح يعالج على جميع المقاييس لكن بوجود قلق وهاجس للتوازنات الايكولوجية العالمية الكبرى وباختصار وضع التنمية الحقيقية." 3

3-3 رهانات التنمية المستدامة:

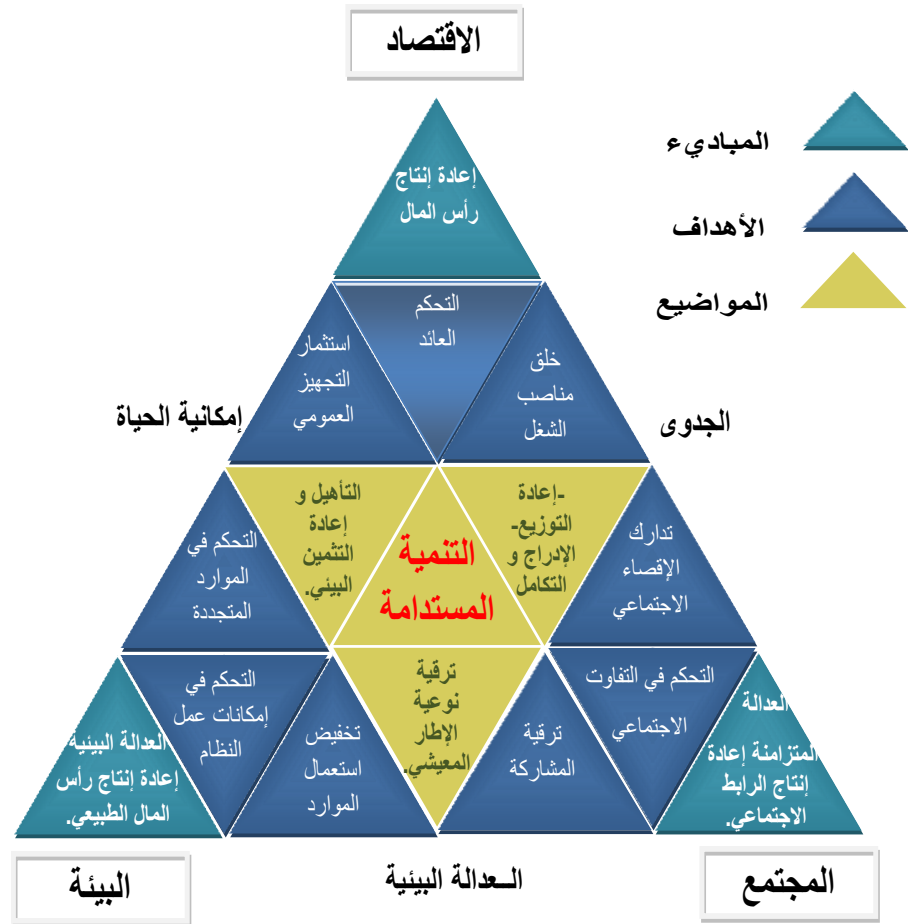
2- RONAN MARJOLET- aménagement et urbanisme (La Notion De Développement Durable, DESS université Paris 8, 2005, PP11-12.

3 - Pierre Merlin Et Françoise Choay- Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, Paris, CPI 82470, 2^{eme} édition, janvier 2009, P280-281.

العدالة البيئية وترشيديّة استهلاك الموارد وأيضاً الاقتصاد في مجملها رهانات للتنمية المستدامة فإذا التنمية المستدامة هي أخلاق التغيير وهي مفهوم مكمل ومبدأ فعلي يطمح لترقية مشروع جمعي يهدف للانسجام والتناغم على المدى الطويل للاعتبارات البيئية مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مفهوم التنمية المستدامة يتمفصل ضمن آلية بين العلوم ومختلف الانعكاسات العالمية على المدى الطويل والبحث عن تكامل مختلف الحقول المعرفية نجده جلياً في الفكر الشامل الذي يميل إلى تحليل الصيرورة التنموية من خلال أهداف وأبعاد متعددة، لكن حيث الهاجس البيئي يأخذ كخط أحمر.

عادة إشكالية التكامل والذي يسمح للبحث بالكشف عن مفاهيم الكلمات المنسوبة لمختلف أهداف التنمية المستدامة. البيئية (إنتاج على المدى الطويل للموارد المتجددة والتحكم في النظام البيئي وتحديد استعمال الموارد الحرجة الاقتصادية) (التحكم في العائد والاستثمار وصيانة البنية التحتية الجماعية)، الاجتماعية (تدارك الفصل والاستبعاد) لخصه الاقتصادي الفرنسي (Jean-Marie Harribey) سنة (1997) الذي أكد أن خصوصية هذا المثلث هي "أنه لا يمكن الجمع في مرة واحدة بين الجدوى أو الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتوازن البيئي في نفس اللحظة ، وفي الأخير إمكانية الخروج من هذه الوضعية الحرجة تكمن في البحث عن مقدرتنا في اكتشاف وجهات ومناطق التكامل بين المجالات الثلاثية أو أبعاد التنمية المستدامة خاصة الفعالية الاقتصادية /العدالة الاجتماعية /إعادة إنتاج الموارد على المدى الطويل"5

كل مرة هته الأهداف تبقى جزئية وفعلاً من الصعب تطبيقها بشكل متكامل بل يبقى نسبي يعود إلى الاستراتيجيات التنموية المختلفة والتي لا تبحث عن تفصيل واحد من هذه الرؤوس الثلاثة ولا تحقق الاستدامة بشكل قطعي لكنها تبقى توافقية.



شكل رقم 1 مثلث التنمية المستدامة: إمكانية الحياة-الجدوى-العدالة البيئية.

المصدر: (2008) - ANTONIO DA CUNHA -

علين قادرين ويمكنهم تنظيم

مبدأ التكم

الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية بمرأى عن تنفيذ سياسات لها أرباح مزدوجة أو ثلاثية وتدعونا إلى الوصول إلى رؤوس المثلث بالثنائيات: 4:

3-1-1 تسيير الموارد (الاقتصاد+البيئة):

التنمية المستمرة ماهي إلا سيرورة لمجانسة الأهداف الاقتصادية البيئية التي تسمح بفعالية على المدى الطويل لرأس المال الطبيعي بالتجدد. وذلك عن طريق تسيير الموارد الطبيعية والتي تعتبر بشكل عام عند الاقتصاديين مجموعة النشاطات التي يمكنها توفير خدمات للبشر. بالإضافة إلى احترام المعايير البيئية والتي أصبح فيها من الممكن التكلم عن الاستدامة القوية وبالعودة إلى هذا المفهوم. مراعاة الموارد هي المحافظة على وظائفها من أجل الجيل الحالي والأجيال المستقبلية ومحاولتنا في الأساس الحد من الجور على الطبيعة.

المقتضيات المعيارية للاستدامة القوية واستعمال الموارد المتجددة يبقى أقل من معدل تجديد تلك الموارد كما أن انبعاث الفضلات يصبح أقل من قدرة تحويل المواد الغذائية المسترجعة والتطهير الذاتي للبيئة. يعني تقنيا من المستحيل الوصول إلى غلق حلقة الإنتاج واستهلاك الموارد بشكل تام وتكامل الإنتاج والاستهلاك. كما أن استعمال الموارد الغير متجددة يبقى أقل من معدل التعويض بالموارد المتجددة. وعن طريق العديد من الأدوات التي سمحت باستمرار الحياة وفي نفس الوقت بالتنمية، كالتفاوض في حقوق الملكية وحقوق استعمال الموارد، الاستعمال العقلاني، زيادة الكلفة البيئية، الإعانات، الضريبة، الرخص التفاوضية، المعايير، المسؤولية، المعلومة، النوعية. وكل المسائل المتعلقة بإمكانية استمرار الحياة، ورغم كل هذا لازالت البيئة تخسر آلاف الأميال وأطنان المواد الأولية كل سنة.

3-1-2 الجدوى (الاقتصاد+الاجتماع):

الاقتصاد مدرج في المجتمع. وإنتاج الثروة وتوزيعها، هما وجهان لحقيقة واحدة: التنظيم الاجتماعي في نظرية العدالة للفيلسوف الأمريكي J-RAWLS (1987) الذي اثبت أن العدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية تكونان معضلة وهما إذن ليسا متضاربان، فنحن نعرف العدالة على أنها إنصاف و RAWLS يضع المجتمع منصف فقط إذا أسس على المشاركة في الصعوبات بإنصاف ودون تحيز لصنع توزيع اتفاقي في المجتمع للحالات الاجتماعية والقدرات الطبيعية، وفي مجتمع سليم، الأقل حضا ليس المعزول بل يبقى جزء من الكل. والتحليل والسيرورة والأدوات تبعث على ضمان التحول نحو مجتمع يسمح فيه التحكم حيث الزيادة توزع بشكل متعادل وهو المحور الأساسي في البحث بالنسبة له باعتباره ينتمي إلى المدرسة الرأسمالية لكن يختلف الأمر في مدارس أخرى منافسة كالمدرسة الاشتراكية واقتصاديات التضامنية فكيف نحارب جديا ضد عودة اللاعدالة الاجتماعية دون السقوط في واد المساواة المبهمة. والداعية إلى حق كل شخص في حياة أفضل ضمن هذه الآفاق التنموية والهادفة إلى جميع أشكال التنمية الاقتصادية.

3-1-3 العدالة البيئية (المجتمع+البيئة):

ويرجع مفهوم العدالة البيئية إلى تعريف عدم المساواة سواء في توزيع المؤهلات في الإقليم أو الضريبة البيئية التي تدفعها أقاليم دون أخرى. و تفحص عمليات اتخاذ القرار البيئي لإطار حياتنا وتأثيراته على الشروط ونوعية الحياة والمجموعات الاجتماعية والأشخاص المهتمون بمختلف مستويات التحليل الجغرافية ومحاولة التخلص من ميда التضامن الغير المتكافئ بين الأقاليم الخاضعة مباشرة إلى السلطة السياسية المركزية ومركزية القرار المنفرد.

فالنوعية السكنية وشروط الإسكان لمختلف الأقاليم وحتى الوحدات السكنية مثال رمزي ومادي للرابط الاجتماعي كمتراجم مادي ومعنوي للعدالة البيئية وهو مفهوم يدعو إلى اكتشاف مختلف مواضيع البحث

خاصة التعرض التمييزي للسكان والأخطار الطبيعية كالتلوث والأخطار التكنولوجية كموضع المواد السامة والخطيرة في أقاليم دون أخرى.

لا عدالة البيئات الحضرية لمختلف المجموعات الاجتماعية فيما يخص الضرورات الحضرية والموزعة بشكل غير عادل يظهر عجز التهيئة الإقليمية والحضرية والتي تعبر عن متغير أساسي في التجانس الاجتماعي للبيئة الحضرية، ولا نقصد في هذا المقام الفارق في التجهيز باعتباره ضرورة حضرية للحفاظ على الديناميكية المجالية والوظيفية للمدن بل الفوارق التنموية،

كما أن أشكال التنظيم المجالي للنشاطات الإنسانية الاجتماعية وبنية المركزيات والشبكات الرابطة بينها وحتى أشكال تهيئة المجالات العمومية أيضا لها إسقاطات اجتماعية وبيئية مختلفة تماما. أي أن فرض العدالة النسبية في التجانس الاجتماعي للفعل الحضري هو الرهان الأساسي لسياسة العدالة المطبقة في المجال الحضري والتكامل المجالي للمكونات العمرانية الأكثر تعرضا إلى منطق الفصل الاجتماعي والتدهور البيئي .

أيضا من بين إشكالات العدالة الاجتماعية إنهاء التمايز الجمالي المجالي بين الأحياء وهذا ما اصطح عليه العمراني Ronald Castro "نظرية الأماكن الساحرة *théorie des lieux magiques*" وحسبها فكل مكان يصبح جزءا متكامل من المدينة وجزءا من المركزية الحضرية والذي يعود إلى مبدأ في الحضارة الفارسية القديمة وهي فكرة حيث شرحت بشكل آخر وهو أن التكامل المجالي يصبح طريقة تهيئة عندما يمنح لكل جزء من المدينة بما في ذلك الضاحية نوعية حضرية مؤسسة على خصوصيات جيدة حيث السكان يؤثرون ويتأثرون بالتعارف ويصنعون الهوية بالتعبير " 5.

ورغم العديد من المحاولات لمجارات التعقيد الذي يشوب تطبيق مثل هذه السياسات إلى أن الأوعية السياسية والحياة القصيرة للمجالس المنتخبة والمتضاربة داخل الإقليم المنشود تخطيطه قد تنسف بكل هذه الجهود والتي تحتاج إلى وقت لتمكين النخب السياسية والتنموية لتحقيق الأهداف المنشودة ، وفي نفس الوقت صعوبة وبطأ تكون الأفكار والاستراتيجيات التي لا تراعي سرعة التحولات الحضرية الكبرى للأقاليم والأقاليم الحضرية دفعت مجتمعة لظهور أحد أسرع وأشهر المبادئ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المدن الفرنسية وإن يعاب عليها اهتمامها بالجانب البيئي والمظهري دون بقية الجوانب الأخرى.

4- الأيكولوجية الحضرية (علم البيئة الحضرية):

تعددت التطبيقات الحديثة لبعض التقنيات الأيكولوجية في الوسط الحضري لكنها وللأسف لم تتعدى كونها تكميلية أي يمكن إلحاقها بمجموعة تطور العلوم الإنسانية المرتبطة بمدرسة شيكاغو ، والتي تتمحور أساسا حول السكن الحضري في مجموعات العلاقات الاجتماعية والنفسية ، وكان ذلك في أواخر سنة

1960 ضمن المناخ الداعي للحفاظ على البيئة. أي أن التصور الايكولوجي عاد إلى أصوله البيولوجية أي علم الأحياء الحيواني والنباتي ، والذي استعمل لدراسة العلاقات بين الكائنات الحية كون الإنسان كائن حي ليطور فيما بعد في العلوم المادية مع بيئة الإنسان أي ضرورة دراسة العلاقة بين الإنسان والإنسان ضمن مجاله الخاص الطبيعي والاصطناعي أو المدينة.

" ينتج عن تطبيق التصور الإيكولوجي في الوسط الحضري تحول من ميدان إلى ميدان آخر مميز بميزة المسؤولية ، هذه الميزة كخيار يحفز الخيال والبحث عن المؤثرات السلبية الخطيرة في غياب رقابة جدية للشروط الصحية والصحيحة للاستعمال والتصور في المجال الحضري، وعدم السقوط في اللبس البيئي، والذي يحل محل الفعل العلمي، ومن المهم إذا عدم التطبيق دون العقلانية وتصور أنماط البيئة في الوسط الحضري وضرورة التدقيق مع المعالجة الخاصة للشروط والحدود الصحيحة في كل فعل إنتاج، استعمال وتقييم الإنتاج الحضري." 6

إذا ظهور المرادف الايكولوجي ذو المغزى البيئي كان سببه محاولة الحد من التأثيرات السلبية واللامبالاة الصحية والصحيحة في استعمال وتصور الإنتاج الحضري وكان الوازع الأخلاقي نحو البيئة وبشكل أشمل نحو الطبيعة المحول الأول للاهتمام الايكولوجي في مادة التعمير حيث انتقل من كونه هاجس مرتبط أساسا بعلم دراسة الأحياء إلى نمط تفكير ومادة علمية أخلاقية لحماية البيئة وبشكل دقيق حماية البيئة الحضرية وتأثيراتها على المجال الحضري وخارجه وبرز هنا عدة مصطلحات لعدة مفاهيم من الواضح أن استعمالها بشكل غير دقيق أدى إلى خلط كبير في هذا المجال انطلاقا من البيئة والايكولوجية ثم الاستدامة .

فإذا كانت البيئة بشكل مختصر هي المجال وما يضمنه من عناصر طبيعية في المجالات العامة ، تضاف لها عناصر اصطناعية تتراوح بين حسية كالفضاء ،السكان أو حتى المنشآت كمقاربات منفصلة المقاييس والخصائص أو معنوية اجتماعية، نفسية وأخلاقية مجتمعة للفرد في البيئة الحضرية ، فالايكولوجية أكثر ارتباطا بالنظام أي مجموعة العلاقات بين جميع عناصر البيئة والعلاقات العكسية لتفاعل تلك العناصر. وهي مجتمعة البنية العمرانية والمعمارية زائد الايكولوجية الحضرية تكونان ما يعرف بالنظام الايكولوجي للمدينة، فمن المهم معرفة عناصر النظام الايكولوجي لكن الأهم دراسة الايكولوجية الحضرية والعلاقات البيئية لجملة النظام البيئي الحضري للحلول دون اختلال توازن النظام أو البيئة الحضرية وبالتالي تجنب الاختلال البيئي في المدينة.

5- النظام الايكولوجي للمدينة:

إذا كانت الايكولوجية الحضرية هي العلم الذي يجمع بين عناصر النظام الحضري والبيئة الحضرية كمفهوم موحد فإن النظام الايكولوجي للمدينة يختلف باختلاف المدينة وله علاقة كبيرة بمفصلية المجالات

في الريف القريب والبعيد ويمكن تعريف المدن نفسها كنظام إيكولوجي كما يمكن توضيح هذه الفكرة في تصور المدن وتسيير استعمالها واستهلاكها للموارد الطبيعية من الريف وطرحها الناتج والفضلات فيه. والتي يمكن تقديره عن طريق بصمتها البيئية، والذي نجد أن أبعاده المساحية، ورسومه البيانية أكثر حجما من الحدود الفيزيائية للمدينة، حيث تستقبل كل احتياجاتها من أيدي عاملة إلى مواد أولية إلى وقود بشري. كما يتم تزويدها بالمواقع بهدف تصريف نفاياتها وملوثاتها.

" البيئي Herbert Givardit أثبت أن الحل الوحيد في معادلة المدن التي تبحث عن تحول غذائي حلقي. *Métabolisme circulaire* / "حيث الاستهلاك ينقص وينخفض وإعادة الاستهلاك ترتفع هو عن طريق إعادة الاستعمال وعن طريق إعادة رسكلة ، وتخفيض النفايات والحفاظ على الطاقة الغير متجددة واستعمال الطاقة المتجددة في العديد من المنتجات والاستهلاك في المدن..7

طريقة العمل الخطية الحالية التي تنشأ التلوث انطلاقا من الإنتاج والتي يمكن تعويضها بأخرى تمتد نحو نظام حلقي للإنتاج وإعادة الإنتاج." هذه الطريقة تزيد من الجدوى العامة للمدينة وتخفف تأثيرها على البيئة بهدف للوصول إلى حماية المدن بطريقة نسير فيها الموارد وتصل بذلك إلى إنشاء شكل جديد للتعوير الشامل.

ويتضح مما تقدم أنه من الصعب إن لم نقل من المستحيل تحقيق مدينة مستدامة بيئيا دون المزاوجة مبدئيا بين التفكير في العلاقات والتقنية وعلى البيئة المحلية قبل النظر إلى البيئة العالمية من جهة ، ومن جهة أخرى الوظائف والتخصصات ، السياسات والموارد وتأثير في الحسابان في تخطيطها كل من البيئة ،الاقتصاد والاجتماع الحضري للوصول إلى أهدافها.

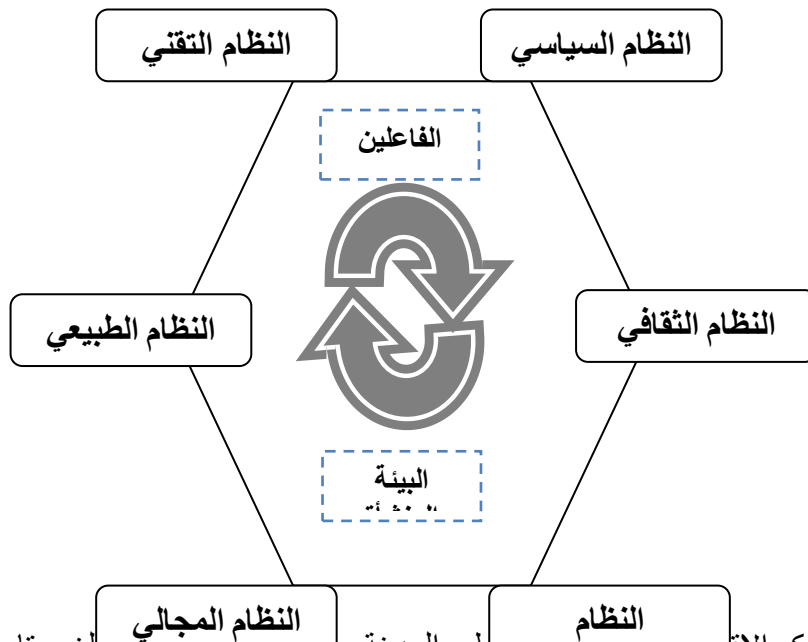
كما أن الهاجس الإجتماعي يطرح نفسه بقوة في الصراع فلا يمكن فصل المشاكل الايكولوجية عن المشاكل الاجتماعية وعليها بالإضافة إلى التحسين البيئي وجب التحسين في الحياة الاجتماعية للمواطن ،والحلول الايكولوجية والاجتماعية تعزز التبادل الذي يسمح بإنشاء مدن أكثر احتراما للصحة ،أكثر حيوية وأكثر انفتاحا وتحقيق الاستدامة المميزة لنوعية الحياة للأجيال المستقبلية ومما تقدم يمكن تصنيف الهاجس البيئي كأول مساهم في إبراز ما يعرف بالحلقة الغذائية للمدينة وتصور المدينة فعلا كنظام بيئي حضري حي له مداخل المادة الأولية-رأس المال البشري. وله مخارج كإنتاج المدينة و الفضلات الناتجة.

7- RICHARD ROGERS - Des Villes Pour Une Petite Planète, Paris, édition Le Moniteur, 1^{ere} édition, 2000, P 52.

وكان هذا الاكتشاف سببا في اتخاذ بعض المدن تدابير مستدامة لتحويل الحلقة الغذائية للمدينة من الحلقة الخطية إلى الحلقة المغلقة أي وباختصار تحويل المدينة من مستهلك منتج إلى مجتر حضري عن طريق إعادة تدوير الطاقة ورسكلة الفضلات والنفايات والوصول إلى مدينة مسؤولة اتجاه الهاجس البيئي.

6- الايكولوجية الحضرية وفكر النظام البيئي :

إن موارد الأجيال الحالية والمستقبلية تتلخص في المدينة، باعتبارها اعقد أشكال الإنتاج البشري عبر التاريخ حيث بالإضافة إلى كونها حاملة للحقيقة الثلاثية تعد في جوهرها ونوعيتها الرمزية،الثقافية،والايكولوجية الإرث الجماعي للأجيال القادمة ، أما فيما يخص تعاقدا بالتزام نقل هذا الإرث كحق أخلاقي للأجيال المستقبلية فهو التحدي الأكثر دقة من حيث الطرح واعتبار المدينة أحسن ما صنعه الإنسان أي أنها خلاصة العديد من الحقب الحضرية والحضارية للأمم والمجتمعات الإنسانية ، والمدينة هي أيضا يمكن تمثيلها كنظام متكامل للتحكم والقرارات المتعددة المؤثرة في مجال الفعل الحضري والعمراني والمعماري بالترتيب للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة ..



المنتج الاجتماعي والتراكم الاقتصادي والبيئي في المدينة على المدى الطويل. يمكن تقديمه كنظام عام يد **نظام...مفتوح**، **الشكل رقم 2. النظام الحضري** لمعروف كما **مصدر: (2008)-ANTONIO DA CUNHA** يمكن إدراج هذا لنظام الحضري المند

الثقافي،الاقتصادي،السياسي والبيولوجي وحتى الطبيعي . وبشكل اقتصادي أيضا فالمدينة في الحقيقة لا تنتج الطاقة ولا المادة الضروريتان لتلبية مجموعة المطالب السكانية أي أنها نظام حي غير متكامل أو تعايشي من الطرفين ، في القمة استهلاكه الدائم للتدفقات الخارجية أو مداخل النظام الآتية من المحيط القريب أو البعيد وفي القعر هو صيرورة تحويل لتلك المواد .

ترمي المدينة جزء من فضلاتها وتأثيراتها السلبية إلى الأقاليم المحيطة ويمكنها أيضا نقل تدفقاتها على مساحات كبيرة. ومن وجهة نظر تحليلية إعادة الاعتبار للاستدامة المدينة أو للتجمع العمراني باعتباره مجموعة أنظم فرعية sous système مختلفة طبيعيا واقتصاديا والمكونة عند تفصلها لبين علاقات ديناميكية. ضروري، أي استعمال التفكير في المدينة عن طريق دراسة فكرة الايكولوجية الحضرية الجديدة لتحديد أنظمة انتقال وتبادل المادة والطاقة ومختلف النظريات الايكولوجية المطبقة على المدينة التي تسمح بفهم المنطق الحضري وترتيب الأهداف الحضرية.8

أي أن البعد البيئي والذي يطرح تحليل ونظرة أكثر شمولية للحقيقة الحضرية أو للمدينة وهي دراسة مختلف عناصر النظام البيئي للمدينة الحية والعلاقات بين كل عنصر من هذا النظام وهو ما يعرف بالايكولوجية الحضرية وهو مرادف للايكولوجية البيئية الطبيعية لكن على بيئة أكثر تعقيدا وهي البيئة الحضرية حيث تتفاعل العديد من العناصر المختلفة طبيعيا ونظاميا وفي الحقيقة المتضاربة في عديد الأنظمة الجزئية من نظامها العام والتي تتراوح بين سياسية ثقافية، اقتصادية، مجالية، طبيعية وتقنية ، إن هذه الأنظمة ليست بالجديدة وهي مرادفة لعناصر الحقيقة الحضرية لكن الجديد هو استحضار مجموع العناصر في نظام واحد يتبنى ضرورة الأخلاقيات البيئية واستحضار البيئة الطبيعية لمجالنا الحضري.

7- من الايكولوجية الحضرية إلى الاستدامة :

الايكولوجية الحضرية الجديدة أوحى بمسألة بحث أساسية وهي كيفية تحويل المدينة في نفس الوقت "قابلة للعيش" داعمة للطبيعة وللبيئة الحضرية لحياة البشر وفي نفس الوقت تقديم نظرة تنموية مستدامة أي المسألة العمرانية. ومنه إن البشر يهدفون إلى تنمية نوعية حياتهم الخاصة عن طريق استعمال وتنظيم المجال الحضري وأنماط إنشاء الحركية واستعمال الموارد الطبيعية ضمن أفاق بيئية ومستدامة وهنا وضع العمراني الألباني MIRENOWICZ طريقتين انعكاسيتين سنة 1984.

الأولى...مستقاة من البحث الأساسي وهي فكرة تهدف لتحليل المدينة وتكامل أدوات نظامها البيئي والايكولوجي الحضري والعلاقة بين العلوم الاجتماعية، الاقتصاد الحضري، والاجتماع الحضري ، والثانية.. أكثر استعمالا تبحث عن كيفية استعمال التنمية المستدامة بالربط بين السياسات العمومية وممارسات التهيئة الحضرية ورد فعل قانون التعمير (حقوق الملكية، حقوق البناء) والتغيرات المؤسسية القائدة نحو الحكم الراشد.9

8- ANTONIO DA CUNHA- Enjeux De Développement Urbain Durable, 2008, P 21-22.

9 - - ANTONIO DA CUNHA- Enjeux De Développement Urbain Durable, 2008, P23-24..

ومما تقدم تم الانتقال من فكرة الايكولوجية الحضرية والبيئة الحضرية لفكر الاستدامة مباشرة بعد اصطدام هته الأفكار بالإمكانيات المحلية والضرورات التنموية للمدن ،أي ضرورة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الأخذ في الحسبان الجور على الطبيعة واستنزاف الموارد البيئية حتى من خارج المدن، من جهة ومن جهة أخرى طرح نتائج وفضلات المدن في الأقاليم وداخل مجال المدينة نفسها.هذا الانتقال الإيديولوجي من الايكولوجية الحضرية واستحضار البيئة في الإنتاج الحضري إلى الاستدامة واستحضار الضرورة التنموية للمدن والتي يمكن التقليل من استنزافها للبيئة أثبت أنه من المستحيل جعلها مستدامة بيئيا بشكل تام، وهذا ما سوف نشير له في ما سيتقدم.

8- التنمية الحضرية المستدامة :

مسألة التنمية الحضرية المستدامة تصنف ضمن إطار أكثر شمولية وأكثر دراسة أي التنمية المستدامة الشاملة في مدن الدول النامية عكس ما يحدث في الدول المتقدمة وهذا راجع طبعاً إلى حداثة الإيديولوجية وغياب سياسة حقيقية لهذا النوع من التصور، حيث أدى احتدام تأثير مجموعة كبيرة من النشاطات الاقتصادية والسكانية والسكنية في المدن على تدهور البيئة، وهي أي المدينة ، المصدر الأهم للنفايات وللتلوث والاستعمال الأقصى للطاقة .

ويمكن اعتبار عنصر الكثافة الإقليمية لظاهرة التلوث والذي نجده مرتفعاً في المدن دليل على صراع المكونات الحضرية في المدينة أو عدم استقرار النظام الحضري الذي غالباً ما يكون في مرحلة التحول، وفي المقابل انخفاض الكثافة الإقليمية للتلوث دليل عن مقدرة النظام الحضري على إعادة تكوين الموارد الطبيعية الثابتة نسبياً لكل وحدة توسعية إقليمية عندها يتضاءل التأثير السلبي بشكل تسارعي لهذه المدينة الآخذة في الحسبان كافة الاستعمالات المعتدلة للأرض والمهمة لرد الفعل الانعكاسي على البيئة.

للتنمية الحضرية المستدامة نظام معقد ، فتاريخياً ظهور المدينة وفصلها عن الريف أعطاهما استقلالية أصبحت من خلالها تطبق وبشكل مستقل نشاطات ووظائف مغايرة وتطور في مجملها حول استغلال الموارد الطبيعية والأخرى. وبيئت بشكل واضح ظهور العلاقات بين الاجتماعية المفضلة للجوار وهذا الشكل لا يمكن تحقيقه في نمط السكن المنتشر، كما نمت نشاطات مرتبطة بالسياسة، القراءة، الثقافة، الفن، والابتكار الاجتماعي والتكنولوجي أيضاً وتنمية القيم الخاصة المقابلة لأخلاق حياة الفلاحين.

وجود المدينة ساهم إذا في التخلي عن نمط حياة النظام الاجتماعي والقائمة أساساً على التكامل إنسان/طبيعة لأجل نظام قائم على التكامل بين الناس: وفقد وظيفة الإنتاج المقامة على الأرض والعمل لأجل وظائف إنتاجية تقوم على رأس المال الاجتماعي الثابت،المعلومة والطاقة.العواقب و النتائج المنهجية التي تنتج هذه الانعكاسات مهمة: **في المقام الأول:** تعريف الدعم البيئي وبين استنزاف رأس المال الطبيعي ولرأس المال الصناعي الذي يصبح في الفكر العام حقيقية لكنها لا تنطبق في المجالات الحضرية حيث رأس المال الطبيعي يزود من الأرض ويعوض رأس المال الاجتماعي الثابت.في المقام

الثاني: تعويض الضرر الشديد بين الثنائية. التنمية الاقتصادية / النوعية البيئية يشرح ضمناً باستغرابه لردة الفعل على التوازن الايكولوجي الأرضي ، البعض منها على الأقل توجد في المجال الحضري. وبالنسبة للمدن الفقيرة (حيث لا توجد هناك المدينة التي تجلب النشاطات لكن الريف هو الذي يعرض المزايا حيث تحسين البنية التحتية وشروط الصحة والثقافة المرتبطة بالزيادة الاقتصادية وليس تحسين نوعية البيئة.10

خلاصة

رغم اتفاق جميع المتدخلين في موجة الهاجس الأخلاقي واختياراتهم التنموية التي تأخذ في الحسبان الأجيال القادمة والسكان الفقراء والمتضررين من التدهور البيئي ، وتعدد الميادين والمشارب والرؤى وحتى المقاربات المختلفة إلا أن الجميع يتفق على أن أصل الفكرة يعود إلى علم البيئة في المقام الأول الذي أوضح عن طريق المنهج المطابق بين الأنظمة الحية في الطبيعة وبين العنصر البشري الذي اعتبر دخيلاً على النظام البيئي ، لينفرد به الفكر النقدي للعلوم الاجتماعية في بادئ الأمر كظاهرة مهمة لبعث الأبحاث خاصة في الأنظمة السكنية والعلاقات العكسية لها لتفتح الباب لبقية العلوم الأخرى ، ولنتوالى قمم الأرض ومن بعدها النقاد والبورصات السياسية في توطيده.

وسواء كان نفي تبذير الموارد الطبيعية وتحقيق الفائدة الاقتصادية للدولة حسب الجغرافي الأمريكي (MARCH) ، أو ضرورة استعمال الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة ومحاولة تحسينها حتى في حالة تطورها، حسب الألماني (FRIENDRISH) أو العديد من المنضرين العالميين مفهوماً للاستدامة ، فقد اتفق الجميع على ضرورة التوافق بين الاحتياجات التنموية والضرورات البيئية، كحجر أساس لبعث مفهوم التنمية المستدامة لاحقاً.

هذا المفهوم الذي اعتبر كتحول جذري وعميق لأنماط التفكير، وللاعتبارات والضرورات الايكولوجية ، في وجه التفكير الاقتصادي الكلاسيكي وسواء كان مجانسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو ضمان الاحتياجات السكانية الحالية دون تعريض الأجيال المستقبلية للخطر فإنه أدرج كتفكير وقائي يعالج المشاكل التنموية على جميع المقاييس لكن بوجود قلق وهاجس للتوازنات الايكولوجية العالمية الكبرى أي التنمية الحقيقية.

10 - ROBERTO CAMAGNI ET MARIA CRISTINA GIBELLI- développement urbain durable (quatre Métropoles Européennes), Paris, 1^{ère} édition, 2008, P5-6-7.

ورغم الأضواء الكثيرة المسلطة على مفهوم التنمية المستدامة والحبر الكثير الذي أساله ، من تحديد لأشكال التدخل والتقاطعات النظرية بين رؤوس التنمية المستدامة ، مثل الجدوى الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحتى التوازنات البيئية وانعكاساتها ، فإنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل الجمع بينها بشكل تكاملي، لكن تطبيقها يبقى جزئي وبشكل توافقي ، كما ساهم تعقيد المفاهيم الناتجة من تقاطع رؤوس التنمية ، كاستحالة غلق حلقة الإنتاج وتكامله مع الاستهلاك في تسيير المواد، أو معضلة التوفيق بين العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية، أو حتى في صعوبة ضبط المتغير الأساسي في التجانس الاجتماعي للبيئة الحضرية والتضامن الغير متكافئ بين الأقاليم، في رفع رهان تبني التنمية المستدامة.

وبالرغم من وضوح شوائب تطبيق منهج وسياسة التنمية المستدامة إلا أن الهاجس البيئي وتقاسم المشكل الأخلاقي وتسارع التدهور البيئي المشترك بقي يدفع باستمرار هذا النمط من التخطيط والسياسة، خاصة بعد تبني العديد من الدول وتوقيعها على اتفاقات ملزمة، لتنتقل التنمية المستدامة إلى آفاق أخرى تزامنا مع التحول الإيديولوجي للمفهوم وتزامنا مع تصريف سياسة التنمية المستدامة في مختلف قطاعات ومفاصل الأنظمة السياسية ، ويعتبر ميدان التهيئة والتعمير من أهم الميادين التي استفادت من استيراد أو تبني سياسة التنمية المستدامة ، مفرزة العديد من المفاهيم المرتبطة بالمجال الحضري مثل الايكولوجية الحضرية والنظام الايكولوجي للمدينة والمدينة المستدامة والعديد من المفاهيم الأخرى.

لكن النظام الايكولوجي للمدينة كان من أوائل المفاهيم المنتجة من تزاوج سياسة التنمية المستدامة مع المدينة ، ورغم كونه مرن فهو يختلف باختلاف المدينة وريفها الظهير ، لكنه عرف إشكالية في التطبيق نتيجة صعوبة أو الاستحالة في بعض الأحيان في تحقيق مدينة مستدامة بيئيا ، ليس فقط لان المدينة ليست مستدامة كفعل في الأصل لكن صعوبة المزاجية مبدئيا بين التفكير في العلاقات والتقنية في البيئة المحلية التي تختلف في العديد من الأحيان عن البيئة العالمية المتداعية .

كذلك التنمية الحضرية المستدامة أخذت نصيبها من التحول الإيديولوجي لكنها أدخلت البعد المحلي للتنمية المستدامة في المدينة باعتبارها تصنف ضمن إطار أكثر شمولية وأكثر دراسة في الدول المتقدمة ، بالمقارنة بالدول النامية وهذا راجع طبعا إلى حداثة الإيديولوجية وغياب سياسة حقيقية لهذا النوع من التصور، لكنها مهدت لأكثر وأهم مفاهيم التنمية المستدامة في الوسط الحضري وفي ميدان التهيئة والتعمير ، والمعروف بالمدينة المستدامة ثم التخطيط الاستراتيجي للمشروع الحضري فيما بعد.

الفصل الثاني

نحو المدينة المستدامة... ومقاربة التعمير البيئي

تمهيد

استمرارا لتسليط الضوء على سيرورة الفعل المستدام في المدينة وبعد وضوح تأثيره وآثاره وشوائب تطبيقاته على مستوى الدول ومختلف الأنظمة السياسية ، نستمر في هذا الفصل بمواصلة استيعاب النسق التحليلي التاريخي لظاهرة التنمية المستدامة لكن على مقياس مفصلي آخر وهو المدينة ، وما هو واقع وتحديات هذه التجربة التخطيطية ، واصطدامها لمحلية الصراع وخصوصية الأنظمة السياسية وللاختلافات الاجتماعية التي ميزت تطبيقها مباشرة.

وكذلك الحبر الأدبي الكثير الذي أسالته في تحديد مفهومها ، وحقيقة أعادت إنتاج فكر الايكونظامية في بعثها وإعادة النظر في أهدافها وجدواها في العديد من التجارب إلى درجة نفي صفة الاستدامة عن المدن ، ثم ملابسات ظهور مرادف برجماتي للمدينة المستدامة لدى بعض الأنظمة التخطيطية وطرحه بقوة ، وأخيرا الوصول إلى ضرورة الابتعاد عن السحب العمودي وتعميم سياسة المدن المستدامة ، أي البحث عن السياسة الفردية والمنفردة لكل نظام حضري بشكل فردي، هذا كله ضمه الفصل التالي الذي يعتبر جدلية تاريخية وصراع محتدم لتثبيت مفهوم وتعريف وخصائص للمدينة المستدامة في الوسط الحضري.

1- المدينة المستدامة:

1-1 تعريف للمدينة المستدامة:

مفهوم التنمية المستدامة حديث من وجهة نظر علمية ، فالمفهوم ظهر سنة 1988 في برنامج اليونسكو بعنوان الإنسان والمحيط MAN AND BIOSPHERE حيث برز مفهوم المدن المستدامة بشكل تركيبي بسبب ثلاث أزمات:

- الأزمة الايكولوجية وهي مشاكل بيئية كبرى تهدد الأجيال الحالية والأجيال القادمة. ووضحت في ملتقى RIODIGANIRO في 1992 مميزة، بين دول وأقاليم متسارعة العجلة التنموية وأخرى بطيئة النمو والتصنيع لكن في نفس الوقت تتقاسم الهاجس البيئي نفسه.

- أزمة اجتماعية نتيجة زيادة الفارق والخلاف بين الشمال والجنوب وإثبات الفصل، حيث النظرة الموحدة تستحيل في ظل وجود شمال غني ومتقدم وملوث وبين جنوب فقير وضعيف التنمية.
- أزمة شاملة للسلطات العمومية والمؤسسات الحكومية والثقافة السياسية والتي أصبحت تأثر بشكل تدريجي وجلي تحت نظر المواطنين أين الاقتصاد يقود بحكم القرارات، الاختيارات، والتي أفست العمل السياسي بين عالمين مختلفي الانتماء لقطبين اقتصاديين مختلفين ومتناقضين.

الاستدامة لا تبين فقط قدرتها في الإنتاج من جديد في الزمن، فقرة ريو دي جانيرو عرفت هذا المفهوم بربطه "بالقدرة على الاستجابة للحاجيات الحالية وكانت الأستاذة والباحثة في التهيئة والتعمير CYRIA EMILIANOFF وهي المختصة الفرنسية في مسألة التنمية المستدامة في السياسات المؤسساتية وخصوصا في المظاهر المميزة بالمدينة المستدامة، بينت تعريف دقيق لعدة مداخل لثلاث أزمنة :

في المستقبل :

هي مدينة لها مشروع أولي داعم للذاكرة، للإرث، للهوية الحضرية، ويعني بشكل بسيط خلود المدينة ضمن مختلف أشكالها الثقافية، وهي المدينة القادرة على الثبات في الزمن والحفاظ على هويتها، وتوجهها العام، وديناميكيته على المدى الطويل، هذا ضمن الإطار الحالي ومراجعة بعض الثوابت، لحمايتها من المستقبل فالمدينة بحاجة لكل تاريخها بالمقارنة مع الحاضر، ذاكرتها، إرثها الحضري، تنوعها الثقافي الجوهري.

في الحاضر:

أنها المدينة التي تقدم نوعية حياة في كل مكان واندماج بيئي وتزواج للخدماتية والمجتمع لمحاربة المشاكل الخاصة بالسكن عوض السكن المتزايد دون كايح وهي المدينة المستدامة التي يمكنها توفير نوعية حياة في جميع الأماكن وفي كل الأماكن التفاضلية الأقل قوة بين أطر الحياة. هذه الضرورات تحتاج إلى التنوع والازدواجية الاجتماعية والوظيفية وأيضا التلاحم النسبي الذي يمكن المدينة من التفاعل المرن مع مختلف الأشكال الحضرية morphologie urbaine.

في الماضي:

يلخص المدينة المستدامة على أنها المدينة التي تعيد تكييف مشروع سياسي لخيار تنموي في إطار توصيات قمة الأرض والسياسة الوطنية للتنمية المستدامة، والمدينة المستدامة هي نتيجة لمدينة أعادت تكييف مشروع سياسي، معرف ضمن مبادئ الاستدامة .

وتعتبر من أهم التعريفات الموجودة على الساحة العلمية وأكثرها دقة، كما برزت تعريفات أخرى مختلفة الرؤى للجمعية الفرنسية للتنمية المستدامة حول المدن المستدامة نقدمها لشكل موجز في التعريفات التالية

- هي المدينة حيث المخططون يعدون وسائل تعمل على تنظيم وتوظيف المدينة ضمن الشروط السياسية ، المؤسساتية ، الاجتماعية والثقافية والمرضية لهم والتي تضمن العدالة للجميع.
- هي المدينة أين الوظيفة والديناميكية تحققان أهداف تؤمن الشروط السوسولوجية للحياة ونوعية الأوساط وتحد من استهلاك الموارد.
- هي المدينة حيث كل فعل لا يضر بالموارد الطبيعية المتجددة المحيطة ولا وظائفها ولا يضر بعلاقات ديناميكية النظام البيئي في الأقاليم الصغيرة والتوازنات الكبرى الإقليمية والعالمية الضرورية في التنمية المستدامة لتجمعات أخرى.
- هي المدينة التي ترتبط بوقاية إمكانية الحياة والخيارات المحتملة للأجيال القادمة.

وحسب المعماري الايطالي RICHARD ROGERS المدينة المستدامة هي:

- مدينة جميلة، حيث الفن و المعمار والمظهر يشعل الخيال ويهيج الروح.
- مدينة صحيحة une ville juste حيث تتوفر على العدالة، الغذاء، السكن، التعليم، الأمل والموزعة بشكل عادل والكل يشارك في الحكم.
- مدينة خلاقة حيث الخيال مفتوح والتجارب متحركة وتسمح جميع الاحتمالات برد فعل تغييري سريع.
- مدينة ايكولوجية ،تخفض تأثيرها على البيئة،حيث المظهر والشكل المبني متوازنان ،حيث البنايات والبنية التحتية فعالة في استعمالها للموارد.
- هي مدينة ودودة conviviale حيث الميدان العمومي يفضل الإحساس بالمشاركة والشراكة والحركة حيث تبادل المعلومة يكون وجه لوجه والكترونيا.
- مدينة ملتحمة ومكثفة ville compacte ومتعددة المراكز،تحمي الريف ،وتجمع وتكمل الاشتراكات والشراكات في الأحياء وتحسن النسج المجاورة.
- مدينة متنوعة لها تنوع في الأعمال، بالإضافة إلى التشابك الذي يخلق الحركية وتعطي حياة عمومية جدية.11

المدينة المستدامة إذا هي إطار حيث تأخذ محتوى المشاريع التجمعية، هذه الصيرورة تطرح تساؤلات ومساائل سياسية وأخلاقية نسبية في التنمية البشرية العالمية والإرث الذي لا بد أن يوصي بحق الأجيال القادمة ، وهي أيضا حيث المواطنين يمكنهم اتخاذ القرار ومتابعة الإنتاج ، ومطلب المشاركة تعبير للمجتمع المدني حيث الفاعلين يصبحون حقا فاعلين في مشروع إنتاج المعلومة والقرارات المتعلقة بهم ويمكنهم الأخذ بالإصلاحات والأخذ بعين الاعتبار كل الأشكال الحضرية،وتسيير الموارد ونوعية الحياة..

1-2 المدينة المتراسة المستدامة:

ويعود الأصل فيها إلى إعادة المدينة إلى حالتها السكنية المثلى وهو نمط بنوي حضري يؤكد أنه يمكن تقديم وترجمة عدة أشكال لرضا كل الثقافات ، حيث المدن تصبح أيضا تعبير للأشخاص الذين تضمهم باتصال مباشر مع متخذي القرار للتركيز وتكوين النشاط البشري الموسوم للإبداع ولخلق ثقافة محلية مهما كان المناخ سواء بالنسبة إلى مجتمع غني أو فقير على سواء وهو الهدف على المستوى البعيد للتنمية المستدامة، أي خلق بنية مرنة للتجمع وللحياة الجمعية ضمن مبادئ البيئة وليست الجوارية المتعددة.

كنا يعرض المجال العمومي المتكيف استحضار المظهر الطبيعي واستعمال التكنولوجيات الحديثة الحضرية التي في الأساس الهدف منها تحسين نوعية الهواء والحياة في المدينة المكثفة. ميزة أخرى للمدينة المكثفة،الريف أو الظهير هو أيضا محمي من تداعيات التنمية الحضرية ،وبينت إلى حد كبير كيف التركيز في النشاطات المختلفة وتجمع النشاطات المتشابهة يشجع الاستعمال الجيد والعقلاني للطاقة ، المدينة المتراسة يمكن لها توفير بيئة جميلة أو حتى أجمل من الريف. " تتعدد النظريات النزيهة لإنشاء اجتماع حضري وشراكة حضرية مستديمة ،تعالج التجاهل المتخوف منه في هذه الأيام ،في إنشاء المدن في ظل استفحال ضغط القوى المالية والسياسية الهادفة إلى التسريع المهول في عجلة التنمية حيث أدت إلى ضعف الحياة في المدينة ووجهتها عن طريق التحديد الخاطئ للأهداف الحضرية المبنية على الفائدة الخاصة لهذه القوى، لكن ظهرت في المقابل تيارات جديدة تهدف إلى إعادة توجيه الأهداف الحضرية للمدن إلى رؤية مستدامة، وإلى وجهة نظر بيئية واجتماعية عادلة تصل بالمجتمع وترجعه لاستغلال التكنولوجيا والتواصلات الحديثة ، وتأخذ كمييار الشكل المعقد للمدينة المعاصرة كما تحتاج أيضا إلى الاعتقاد أن الجمال والفخر بالمواطنة له قيمة، عوض بناء مدن تغيب تجمعنا وتطمس البيئة كما يجب بناء مدن قادرة على الحياة. " 12

2 - فكر الإيكونظام والمدينة المستدامة :

الايكولوجية الحضرية الجديدة تبين أن المدينة هي نظام معقد ينمو بصيرورة متغيرات متواصلة لعناصر مثل الطاقة، الموارد الطبيعية وإنتاج النفايات، بأمل أن يصبح كندفقات في سلسلة أكثر اتساعا يمكن من خلالها دراسة الملوثات المصاحبة للمدينة، المواد المستعملة، الطاقة التي تستهلكها واستيلاءه على المجال الزراعي.

" الأعمال الحديثة المصاحبة لهذه الفكرة توحى بأن المدن الحديثة هي نظام ايكولوجي يخضع في حلقاته الغذائية إلى ما وراء حدود المدينة ، ويمكن اختصار الانعكاسات الفكر الايكونظامي للمدينة في أربعة نقاط:

1-2 المدن هي أنظمة بيئية اصطناعية قاصرة:

تقييم الموارد الحضرية، التحكم في التدفقات الحضرية، التحكم في استعمال الأرض كلها ليست كافية، والتوظيف الحالي للمدن يستجيب سلبا لمعايير الاستدامة، في أشكال الإنتاج وأساليب الاستهلاك الحضري لتترك بصمة ايكولوجية قوية على المدينة بنظام تغذية حضري لم يتكامل بشكل جيد لحد الآن ، فالمدن الحالية تحدث فيها تحولات سريعة ، فهي مستورد لكم كبير من الطاقة والمادة الأولية ومصدر لكم كبير من النفايات الملوثة.

2-2 ترتيب المدينة يعبر عن طريق تعدد الأغلفة المجالية:

المدينة هي حقيقة تحولية فوظيفة المدينة هي نتيجة لتأثير فعل يجتاز حدود إقليمها ، فهي تحافظ على نفسها عن طريق التبادل حيث توجد لنفسها مجموعة من العلاقات والشبكات بين المدينة والمجال المحيط كأنها أداة للجذب .تجلب وتؤطر تدفق قوي للمادة والمعلومة وتنمية المدينة تحدث مبالغة في التدفقات أكثر من الأقاليم المجاورة والتابعة لأجل تمويلها وتصريف نفاياتها.

3-2 التعمير الجائر والممتد يحول المدينة إلى غير فعالة :

من وجهة نظر استعمال الموارد المادية ونوعية إطار الحياة فإن الامتداد العمراني المبذر للأرض، الطلب على الاستثمار وصيانة البنية التحتية الباهظة لأجل التكليف، تشجيع استعمال النقل الآلي الخاص، يؤدي إلى زيادة استهلاك الطاقة، وإيجاد علاقة طردية بين نمو المدينة وقدرتها على تسيير ذلك النمو.

4-2 المدينة ليست مستدامة:

مع ذلك يمكنها المشاركة في الاستدامة بين الإرشاد والتدريس الأكثر أهمية لإنارة المنهجية الايكولوجية الحضرية المتعلقة بضرورة العلق التدريجي لدورة الموارد من الرسكلة، تثمين النفايات، مراقبة الانبعاث إلى الوقاية أي تجديد وعلق دورة الطاقة والمواد المفضلة في التنمية المستدامة ، وكذلك التحكم في

استهلاك الأرض وتسيير التجارة الحضرية وترقية نوعية المجال العمومي والمكون للمظهر الإجمالي العام لهذه الإشكالية "13.

البحوث حول المدينة المستدامة، في التصور الجديد للمدينة من حيث وظيفتها وتوظيفها لم يعد كافيا لكن أيضا لشكلها وتنظيمها الداخلي والذي يتطور بسرعة حيث أصبح من الضروري تجديد سياسات حضرية أقل قطاعية وأكثر ملائمة للتهيئة الحضرية وتخفيض تأثيرات التنمية في المدن على نوعية حياة السكان في كلا المستويات القصير والبعيد. وفي النهاية الفهم الجيد لمعارف وأبجديات الكلفة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية كوظائف لنظام استهلاك تعميري معين.

3- المقاربة البيئية في التعمير:

من بين أهم الإفرازات الحديثة للصراع الإيديولوجي وانتقال النظرة إلى نطاق أوسع من الفكر القطاعي البسيط والخروج من دوامة الصراع المحتدم بين الرؤوس الثلاثة للتنمية المستدامة : الترشيح المجالي أو ما اصطلح عليه بالمقاربة البيئية في التعمير أو (l'Approche enviromentale a l'Urbanisme) والذي أصبحت حديثا بديلا صحيا في حياة المدن ومرادف لأخلاق التدخل العمراني في المدينة و بعد سنوات من التجربة الأوروبية في ميدان التعمير البيئي اتخذ هذا النمط في الفعل الحضري كأساس لكل فعل على المدينة سواء تهيئة أو تعمير أو مسائل بيئية عمرانية في أوروبا ، فانتشار التنمية المستدامة جعل من المهم استحضار الهاجس البيئي في كل عملية عمرانية مهما كان مقياسها التخطيطي بين البلديات أو البلدية نفسها أو حتى بين المواقع في عملية التهيئة بل ذهبت بعض السياسات إلى درجة استحضار مخططات جزئية مكملة للمخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير والمعروفة بـ مشروع التهيئة والتنمية المستدامة أو (PADD (projet d'aménagement et développement durable) والذي يشرح أهداف التهيئة المتخذة في الأقاليم الحضرية في إطار احترام مبادئ التنمية المستدامة. وبين اختلاف الأدوات ومواضيع التخطيط البيئي مع الضرورات الجديدة للفاعلين في ميدان التعمير والتهيئة. المقاربة البيئية في التعمير طورت في ميدان التصور العمراني ولم تبقى محصورة في الاقتضانات التنظيمية للوسط البيئي والطاقي وفي الممارسات العمرانية وتقوم المقاربة البيئية في التعمير على مجموعة مبادئ :

3-1 مبادئ المقاربة البيئية في التعمير.

3-1-1 الأخذ في الحسبان الجماعات المحلية:

¹³ -ANTONIO DA CUNHA- Enjeux De Développement Urbain Durable, 2008, P 25-27.

نمط المقاربة البيئية في التعمير يسمح للجماعات المحلية المتبينة لصيرورة التخطيط العمراني أو تهيئة عمرانية بتجديد وتقدير مختلف التأثيرات البيئية لتدخلهم الحضري بالإضافة إلى معرفة مختلف مقاييس التحكم فيه والهدف منه هو تسهيل الاختيار بين هذه الفرضيات مختلفة والأخذ في الحسبان العوامل البيئية سواء كان للفاعل المقرر أو ما يعرف بصاحب المشروع أو الفاعل المستشار ومكاتب الدراسات التقنية والاستشارة الاقتصادية أو شركاء المشروع بالإضافة إلى الفاعل المستفيد كمستعمل المجال المباشر أو غير المباشر كالسكان والمستثمرين ، مركزة على عدم اعتبار القلق البيئي مشكل بسيط وتابع. لكن كعامل حاسم يوجه الاقتصاد العام للمشروع.

3-1-2 تعدد المقاييس:

المقاربة البيئية في التعمير تطبق على عدة مقاييس عمرانية: على مستوى مخططات التهيئة الإقليمية والذي تمثل التوجهات الكبرى في ميدان التنمية وتهيئة الأقاليم. والأقاليم العمرانية والنتائج يمكنها السماح بالانتقال إلى صيرورة الترجمة على مستوى المخططات المحلية للتهيئة والتعمير مثل مشاريع التهيئة والتنمية المستدامة (PADD). والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU). وأيضا على مستوى التدخل لمخططات شغل الأرض (POS). والذي يوازي مشروع الإقليم والمدينة والمشروع العمراني للحى والمعماري للمباني ويحدد قواعد استعمال الأرض والتوجهات التي من شأنها تحويل وترجمة مفاهيم المخططات العامة ويمكنها توضيح التقنين والأحكام الجزئية للقطعة الأرضية.

المقاربة البيئية في التعمير أيضا تتعلق بالتحكم في عمليات التهيئة التي تتخذها كل بلدية مثل خلق وإنشاء منطقة نشاطات، تخصيص، إعادة تهيئة الأحياء ،تهيئة المساحات العمومية المهيكلة. عمليات التجديد الحضري وفي هذا الأخير المقاربة البيئية في التعمير يمكنها أن تسمح باختيارات توافق أهداف النوعية البيئية ، بالإضافة إلى تشكيل قواعد أو تشريع عمليات من طرف المهنيين. وبشكل خاص تكون أعباء بيئية على مستوى البناية وتضع شكل لنمط نوعي بيئي جديد للمشاريع الحضرية لتكون مشاريع حضرية بيئية.

3-1-3 الشمولية والحرص:

المقاربة البيئية في التعمير تعرف كتفكير شامل ومستعرض. فهو تفكير عملياتي يمكن تطبيقه في جميع مراحل المشروع التعميري أو التهيئة من تحديد الهدف العام للمشروع إلى إنهاء التشخيص، الجدولة ثم تحديد المشروع وتحقيق الجدوى ، وصولا إلى المرحلة التنفيذية وهو يمثل سيرورة في مواجهة التخطيط الشامل المركزي لمشاريع التهيئة الكلاسيكية كونه يضمن المراحل التي تبدأ بالتشخيص والتقييم المزدوج وتعريف الرهانات البيئية الرئيسية للإقليم ثم قيادة المشروع الذي يرتكز على التعريف قبل تحديد محاور التدخل والتوجيهات المتخذة.

مرونة الاستخدام الذي سمحت بترجمة توجيهات ونتائج هذه المقاربة ضمن مختلف الوثائق التعميرية. وإعطاء الأولوية للرهانات البيئية للتنمية المستدامة مكن للمقاربة من إنتاج نوعي يمكن تحقيقه عن طريق التحكم في التنقل، التسيير الأمثل للنفايات، توفير متنوع للطاقة المتجددة، تحسين البيئة الصوتية. بالإضافة إلى التسيير العقلاني للموارد المائية والصرف الصحي. والعديد من الموضوعات البيئية مثل البيئة المناخية. التنوع البيولوجي، احترام الأوساط الطبيعية وإعادة ترميم المناظر الطبيعية. كما تعرض فعلا قاعدة متكامل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في صيرورة الفعل الحضري والمساهمة في التحسين البيئي والطاقي دون فصل باقي ركائز التنمية المستدامة.

3-1-4 موجهة لجميع الفاعلين في التهيئة:

المقاربة البيئية في التعمير موجهة إذا إلى كل من الجماعات المحلية التي تعهدت باستخدام التنمية المستدامة ضمن مدة مداولتهم. كما يمكن الاستمرار في تطبيقها دون الإخلال بالوعود السياسية للمجالس المنتخبة الجديدة كونها مبنية على رأي مشترك لحلقتين ثابتتين في هذا التصور وهم المستفيدين ومستعملي المجال من جهة ومن جهة أخرى الفاعل المستشار، كذلك للمختصين في التعمير الراغبون في إقحام البعد البيئي في الممارسة العمرانية، وأيضا إلى مكاتب الدراسات التقنية والمتدخلين في الميدان البيئي والراغبين في الاستفادة من خبرتهم البيئية في المشاريع الحضرية والمشاريع التعميرية، وأخيرا إلى الغرف الاستشارية على مستوى الهيئات، المديرات والوزارات، كما يمكن للمقاربة البيئية في التعمير التحول إلى دليل معزز للتعمير البيئي. كونها قادرة على التوفيق بين رهانات التنمية المستدامة وكل عمليات التدخل العمراني على الأنسجة والمدن. سواء التشريعية، التقنية، التصور العمراني، الإنشاء أو بقية عمليات التهيئة والتعمير.

3-1-5 رابط بين مختلف الإشكاليات البيئية في المجال الحضري:

إذا كانت الإشكاليات البيئية المطروحة لمختلف موضوعات البيئة الحضرية لها روابط مختلفة الانعكاسات، فيمكن اعتبار الجملة الحضرية مجموعة علاقات بين الأنظمة التحتية مكونة للنظام البيئي الحضري وبالتالي المدينة تدرج تحت نظام حضري أشمل أو ما يعرف بالحواضر الكبرى التي تضم مجالات مرجعية وأخرى جواريه سواء عمرانية أو ريفية ثم إقليمي أو ما يعرف بمجال التأثير للمدن المهيكلة لأقاليمها ثم قطري أي مبادئ السياسة العامة لدول المنتهجة لهذا النوع من السياسة، أي أنها لا تطرح مشكل التدرج في الانتقال التخطيطي، كما تطرح المقاربة البيئية في التعمير بعض أهم المواضيع والإشكاليات البيئية في المدن وهي الطاقة، الماء، التنقل، الفضلات، الضجيج. باعتبارها العناصر الكبرى في التلوث واستنزاف الطاقة.

3-2 موضوعات المقاربة البيئية في التعمير:

يتم طرح موضوعات المقاربة البيئية في التعمير ضمن مبدأ مشاركة التحديات بين مختلف الفاعلين المختصين وتقسيم المواضيع على الفاعلين المختصين بكل تخصص ، بعد إدراجها ضمن خمسة مواضيع كالتالي الطاقة ، النقل ، الفضلات ، الماء والرياح مشكلة في مجملها عناصر النظام البيئي في المنظومة العمرانية أو الحضرية والتي يمكن إرجاعها في نفس الوقت إلى مديريات أو قطاعات مختلفة تهدف في مجملها إلى تحديد بيئة التدخل العمراني وعلاقة تلك الموضوعات ببعضها حيث تمثل مجتمعة تكامل نظام الفكر البيئي في التعمير بمجرد ربطها مع كل من المقاربات البنيوية أو المظهرية والمقاربة الاجتماعية والنفسية وكذلك المقاربة الوظيفية تحقيقا للجدوى البيئية والاستدامة لأي تدخل عمراني.

3-2-1 الطاقة:

لا بد أن للعمراني دور مهم في التحكم وتسيير الطاقة. أي أن العمراني طرف مهم في المعادلة العمرانية سواء عن طريق الوثائق التعميرية والضريبة المحلية أو حتى على مستوى التصور العمراني. وذلك عن طريق اختيارات بنوية في مجال إنتاج واقتصاد الطاقة في العديد من قرارات التهيئة. وإذا أضفنا البنية التحتية الحالية وتهيئة المجال العمومي . الرهان يتضاعف لأنه يراعي في نفس الوقت مجموع نفقات الدولة وتحسين تأثير النشاطات على البيئة كما يعطي إضافة إلى مفهوم و ممارسة فعل المواطنة.

3-2-1-1 على الصعيد التنظيمي:

أظهرت الحاجة إلى ضرورة تكامل الرهانات الطاقوية من جهة .ومن جهة أخرى محاربة التغيرات المناخية ضمن إطار السيرورة العمرانية. وضرورة استحضار أنه يمكننا وبشكل إرادي وعلى مستوى تصميم البناءات وتوجيهها بالمقارنة مع البيئة الخارجية. التقليل من الطلب المستقبلي من 10% إلى 20% على الأقل بالمقارنة مع سيناريو قاعدي باحتراما لمختلف التنظيمات العمرانية المقترحة و يمكننا فعلا إحداث فرق مهم باهتمامنا بانعكاسات السكن الجماعي والسكن افردي كخيار تخطيطي على معدلات استهلاك الطاقة.

كما يمكننا إقحام معايير خاصة بالطاقة و توجيهات ضمن الوثائق التعميرية و البدء بمخططات إقليمية (SRAT-SDAT) والتي للأسف لا تزال غائبة وفي دفاتر الشروط التقنية والبيئية وبرامج التهيئة. ولما لا قواعد تهيئة وتعمير بيئية، إذن العمراني يبحث لاجتناب العجز في الطاقة من خلال هذه الوثائق والإجراءات التي من شأنها يمكنه الحد من هدر الطاقة. والبحث عن حلول لإنتاج وتسيير الطاقة، وإيجاد التجانس الممكن بين هذا الإنتاج وبقية رهانات حماية البيئة والمناظر الطبيعية والعمرانية.

3-2-1-2 العلاقة البينية للطاقة ببقية موضوعات المقاربة:

إشكالية الطاقة مرتبطة بشكل وثيق بموضوعات تسيير النقل، تسيير النفايات، والبيئة الصوتية.

3-2-1-2-3 الطاقة والنقل:

يمثل النقل نسبة كبيرة من استهلاك الطاقة في المدن والأقاليم الحضرية وكل الاقتراحات تحاول تخفيض النقل الآلي (عبر الطرق) و أو تطوير طرق نقل نقيه جماعية وبين نوعية تساهم في خفض الطلب على الطاقة في الإقليم وتخفيض انبعاث الغازات والاحتباس الحراري وبقيه الملوثات الجوية. وفي بعض الأقاليم التوسع وامتداد السكن شجع تنامي استخدام السيارة. هذا الامتزاج بين النقل والطاقة يمكننا في المستقبل من أخذها في الحسبان في القرارات التعميرية الساعية في اتجاه التطوير البيئي.

3-2-1-2-2 الطاقة والفضلات:

من جهة أخرى التقييم الطاقوي للفضلات المنزلية خاصة يمثل مصدر طاقة يمكن استعماله في تسخين منطقة سكنية أو منطقة نشاطات كاملة ويمكن اعتبار العجز المسجل حاليا في معالجة النفايات المنزلية رهان كبير يواجه المشروعات الحضرية. كإنجاز مركز تقييم طاقي، هذه الإشكالية أصبحت بارزة وضرورية لبعض المناطق أو الأقاليم، حيث واجه العمرانيين صعوبات المزج بين إمكانية استعمال الطاقة وإنتاجها لتزويد حي أو منطقة نشاطات بالحرارة.

3-2-2 الماء:

تسيير المياه يتميز بإطار تنظيمي الهدف في مجمله ضمان الكفاية في الاحتياجات المائية لمجموعة المستعملين المدنيين، الصناعيين والزراعيين من جهة وتخفيض المقذوفات الملوثة والتي تمثل العواقب المباشرة على المستعملين، كذلك حماية الأوساط المائية والمتعلقة مباشرة بكمية ونوعية المصادر المتوفرة ، وأخيرا التخطيط الإقليمي في تسيير المياه والذي نجده أساسي في التوجيهات المعرفة في كل أداة تخطيطية.

3-2-2-1 حماية مصادر ومجري المياه الصالحة للشرب:

العديد من المياه الصالحة للشرب تأتي أساسا من المياه الجوفية. والتي تتعرض يوميا إلى التلوث عن طريق الصرف الصحي والمبيدات وقد حاولت العديد من القوانين حماية هذه الثروة الجوفية من المياه عن طريق عدة آليات وفي العديد من الميادين. أما فيما يخص العمراني فوجود إحدى مشاريع التهيئة ضمن نطاق حماية المياه الجوفية يلزمه بالأخذ في الحسبان العوائق الجزئية الموضحة في إطار التشخيص البيئي للمشروع على مستوى أدوات التهيئة والتعمير.

ومن بين العديد من التساؤلات المطروحة في إطار إشكالية حماية المصادر والمجري المائية كيفية حماية تلك المصادر والتي هي أساسية في دراسة المشروع ونجد أن لحماية المصادر والمجري المائية ثلاث أشكال من الحماية:

3-1-2-2-3 مصادر ومجري استفادة من محيط حماية:

وتحدد بذلك طبيعة العواقب التصورية والتنظيمية على المشروع.

3-1-2-2-3 مصادر ومجري لم تستفد من أي محيط حماية:

لكن صيرورة حماية المصدر والمجرى المائي متبعة. ويمكن من خلالها مناقشة العوائق الناتجة من وضع مجال حماية.

3-1-2-2-3 مصادر ومجري دون أي إجراءات حماية:

من المهم إذا الرد على التساؤلات البيئية في حماية هذه المصادر ومدى درجة الاستعجال في معالجة هذا المشكل وكيفية حمايتها سواء في حال بعدها عن المجال الحضري أو دخولها ضمن نطاق المشروع الحضري؟ هذا من جهة ومن جهة أخرى المعايير التي يجب اتخاذها لحماية مصادر المياه والمجري المائية. وخطر تلوثها حتى في وجود محيط حماية؟.

3-2-2-3 التبذير وزيادة الاستهلاك:

كل المياه الصالحة للشرب تأتي من الأوساط الطبيعية. سواء من مجاري مائية سطحية، بحيرات، مياه جوفية والتي يجب علينا حمايتها باعتبارها خزانات تغذية للمجري المائية، عن طريق تخفيض استهلاك الحجم الضروري للإبقاء على توازن الأوساط المائية الطبيعية.

وهناك عدة طرق يمكن من خلالها للمقاربة تحقيق العدالة المائية أي تخفيض التبذير والزيادة في الاستهلاك والتي يمكن أنها لا تعني العمراني بالشكل الكبير بقدر ما تعني المجتمع المدني لكنها تخص العمراني بشكلين فيما يخص الضياع في شبكات توزيع المياه داخل المجال الحضري أو ري المساحات الخضراء العمومية والخاصة.

3-2-2-3 الضياع في شبكات توزيع المياه:

شبكات توزيع المياه تعد بالكيلومترات من القنوات في المجال الحضري. أي أن خطر تضييع المياه يتضاعف بتضاعف نوع شبكة التوزيع، حالة الشبكة، المدة الزمنية المستغرقة لوصول المياه... وهذا إذا حسبنا أن تسرب المياه الصالحة للشرب والمكلفة جدا مضاعف نتيجة الكلفة المرتفعة للجلب والمعالجة والتوزيع هذا إذا أضفنا أن التسرب يكون بـ 3م/كلم/اليوم.

3-2-2-4 ري المساحات الخضراء العمومية:

يمكن للجماعات المحلية المسؤولة عن ري المساحات الخضراء العمومية. والتي تعرف جيدا حالة شبكة توزيعها للمياه وإمكانياتها المائية في استغلال مياه الأمطار المخزنة دون مرورها بشبكات توزيع المياه الطويلة وشبكات تصريف مياه الأمطار أو الشبكات التصريف المشتركة. عن طريق خلق نظام تصريف محلي لتصريف المياه، تخزينها ومعالجتها، ومن ثم إعادة استغلالها في سقي المساحات الخضراء العمومية والخاصة وغسل وتنظيف الشوارع.

3-2-2-5 حماية وتثمين الأوساط الطبيعية:

قبل مدة بعيدة، سياسة المياه تركز اختصاصها في تخفيض النفايات الملوثة ذات الأصل الصناعي، ثم معالجة المياه المستعملة لتليها أخيرا تخفيض التلوث المنتشر والناتج عن النشاطات الزراعية

والمحلية. هذه السياسة لها انعكاسات ايجابية بالنسبة للأوساط الطبيعية. لتهم في الوقت الحاضر بحماية وإعادة تثمين الأوساط الطبيعية الخاصة مثل: المناطق الطبيعية ذات الفائدة الايكولوجية ، مناطق الحيوانات ، الأزهار والنباتات النادرة. مناطق المحميات الخاصة. ومناطق المنفعة المشتركة للطيور والمحميات الطبيعية. وأخيرا المناطق الممنوعة من الصيد والقنص.

أما بالنسبة للعمراني فإن الأخذ في الحسبان المناطق أو الأوساط الطبيعية الحساسة وخصوصياتها في كل مشروع تهيئة. هي ضرورة تنظيمية فهذه الأوساط ليست فقط ميراث طبيعي لكنها أيضا مجال ضروري للراحة والترفيه ملائم لتنظيم النشاطات الاستجمامية والبيداغوجية والرياضية والترفيهية والثقافية داعمة لآلية الجذب الإقليمي وتمثل في نفس الوقت أداة حقيقية للتنمية المحلية.

كل مشروع في مرحلة تصميمه لا بد من أن يأخذ في الحسبان وجود هذه الأوساط وحساسيتها في إطار دراسة تأثير للوصول إلى الأهداف أي دراسة التأثيرات المباشرة وغير مباشرة. الظرفية والدائمة للمشروع الحضري على الوسط الطبيعي وتحديد المقاييس التي يجب تخفيضها وزيادة أو إنهاء تأثيراتها ، والسؤال الذي يجب طرحه فعلا هو أن الأوساط الطبيعية الخاصة الموجودة في الإقليم أو في مجال تأثير الأدوات التخطيطية أو مشاريع التهيئة عليها الأخذ في الحسبان الفائدة التي تمثلها كإرث في مجال المظهر الطبيعي أو الترفيهي والرهانات التي تضعها ليس فقط على مستوى حمايتها لكن أيضا على مستوى تقييمها.

3-2-2-6 تسيير مياه الأمطار:

تعتبر مياه الأمطار مصدر للتلوث ومعزز لخطر الفيضانات كما تمثل في يومنا الحالي هاجس كبير في مجال المياه في المناطق الحضرية. وبشكل مباشر بالتعمير في مجال المشروع التعميري والذي يمكنه تغيير تغذية السيلان وزيادة شدة التلوث في مياه الأمطار خاصة أنه لا يوجد هناك مقتضيات عامة لجمع ومعالجة مياه الأمطار ومع ذلك في إطار إنشاء منطقة صرف صحي. التجمعات العمرانية الكبرى والبلديات المصنفة كمناطق معرضة لأخطار الفيضانات لا بد أن تراعي ضرورة الزيادة في النفاذية وجمع وتخزين ومعالجة مياه الأمطار وقياس أو التخلص من مشكل عدم نفاذية الأرض والتعمير المتزايد والذي يمثل عقبة أمام نفاذية المياه وتسريع عملية تعرية التربة جراء السيلان وبالتالي خطر الفيضانات وهذا ما يدعوا للتحكم في مياه الأمطار المتساقطة وغسل التربة وامتلائها بالملوثات والفضلات الحيوانية، النفايات المعدنية ، الفضلات صلبة، الزيوت ، ترسبات الإطارات، أجزاء معدنية... الخ) إضافة إلى الوقود والزفت والذي يعري و يسرع اهتراء الطرق والتي تصب في الأخير مباشرة في الأوساط الطبيعية وفي حالة شبكات الصرف المفصولة عن المياه المستعملة، أو الشبكات المخصصة لمياه الأمطار فإنها جميعا ترمى في الطبيعة. هذا كله في وجود عدة عوامل تزيد من شدة الفيضان مثل:

- تصريف المياه في الأراضي الزراعية والتي تلغي القدرة التنظيمية لحوض الاستقبال.

- عدم النفاذية الجيدة للتربة نتيجة التعمير.
- الحرث الذي يشجع عوامل التعرية والتسريع في ظاهرة الجريان.
- غياب صيانة للمجري المائية وضاها.
- الأبعاد الغير كافية لشبكات جمع مياه الأمطار الناتجة عن تزايد منسوب مياه السيلان.
- تعمير بعض القطاعات وخاصة الموجودة ضمن مجال السرير الأكبر للمجرى المائي وتعرض السكان للخطر.

3-2-3 النقل:

التحكم في النقل ، استهلاك المجال ، التمدد العمران والتمكن من تنظيم الطلب على النقل سواء المسافرين أو المتعاملين الاقتصاديين. هي رهانات قوية في الإطار المنهجي في تسير النقل ويتم التدخل على مستوى التخطيط الحضري ضمن مخططات التهيئة والتعمير ومخططات شغل الأرض والتي من المفروض أنها تأطر التأثير البيئي لهذه الرهانات.

إشكالية النقل مطرح نفسها في كل الوثائق التعميرية التي من شأنها المساهمة في حل الإشكالية العمرانية والبيئية لعنصر النقل باعتباره هاجس بيئي في كل مشروع حضري وتعميري نتيجة اعتباره من اشد العناصر الملوثة للنسج العمرانية والمؤثرة على نوعية الحياة الحضرية لسكان ومستعملي المدينة ، كون الأخذ في الحسبان عامل النقل أو نظام النقل كجزء من النظام الحضري للمدينة وضرورة استحضار إشكالية النقل في المقاييس التخطيطية الكبرى أي في قمة التخطيط أحدى أبجديات التدخل في المقاربة البيئية في التعمير.

والتحديات تتمثل في شمولية أنواع النقل فكل حركة يمكن اعتبارها نتيجة لمجموعة من العوامل: الشكل، العروض المقدمة، نوع الخدمة وكذلك جملة الحلول التي يمكن تصورهما انطلاقا من فكر يهدف إلى الربط بين النظام الحضري وتنظيم نظام النقل.

3-2-3-1 النقل والمؤشرات البيئية الصحية:

بما أن النقل هو أكثر الملوثات الجوية والصوتية في المدن نتيجة انبعاث الغازات ، خاصة CO2 ويساهم بشكل كبير في الاحتباس الحراري بانبعاث غازات NOx،SO2 ، بالإضافة إلى أنه يعتبر من أهم الوظائف الحضرية استهلاكاً للطاقة في المجال الحضري خاصة. ولهذا اهتم به العديد من التقنيين لمحاولة الحد من تنامي النقل الملوث عن طريق التنظيمات و التخطيط والبحث في تقنية السيارات والآليات الصديقة للبيئة. هذا إذا أضفنا مخاطره الثانوية والتي لا تقل أهمية كاستحواذه على مساحة كبيرة من المجال العمراني الطرق ، أماكن التوقف ، مواقف السيارات وصعوبة دمج هذه المساحات من الطرق المخصصة للنقل في الأنسجة العمرانية خاصة القديمة كما يتم اعتبارها بمثابة مفاصل عمرانية بين

مختلف الأحياء وتزايد المسافة بين النسيج الحضرية بالإضافة إلى أخطار الطرق التي تؤدي كل ثانية بأرواح وخسائر مادية وأخيراً هيمنة النقل الآلي على بقية أنواع النقل الأقل تلويثاً والأكثر نظافة.

3-2-3-1 التنظيم الإقليمي محدد لنوع وسيلة النقل:

تحسين شروط حركة المرور خاصة في الطرق من شأنه تغذية الزيادة في التنقل خاصة النقل الفردي أو السيارة. فيصاحبه ديناميكية في التنمية الاقتصادية وإعادة تموضع للنشاطات كما يشجع على توجيه أجزاء من الإقليم للتعمير. هذه الآلية خلقت ما يعرف بالتمدد العمراني، وهي ظاهرة مشكلة عن طريق الضغط العقاري من جهة ومن جهة أخرى تزايد عدد السكان في كل سنة أي شغل أكثر لمساحات عمرانية والبلديات المجاورة هي التي تتحمل الضغط فيما يخص المدن الكبيرة والمتوسطة. ومن جهة أخرى كذلك يتحول الشغل في المجموعة الحضرية من مراكز المدن إلى مراكز الأطراف مما ينشر نوع من التوزيع نحو الخارج للوظائف الحضرية وبالنسبة لشبكة المدن والمدن المتر وبولية أصبحت تضع الحركة كعامل مهيكّل للمجتمع. حيث تصبح المسافة المقطوعة بالنسبة للفرد هي المسافة اللازمة للانتقال بين السكن، مكان العمل، مكان الترفيه والتي عرفت بالمدن المتراسة.

كما أن إعادة التركيب الإقليمي يشجع أنواع النقل الخاص، فتوسع المدن أو اللطخات الحضرية. تخصص مناطق حضرية، يرفع من استعمال السيارات، فمجالات الأطراف الحضرية التي تظهر فيها الحاجة الماسة للسيارة. ويلجأ السكان إلى استعمال هذا النظام من النقل. بالإضافة أن خيار السيارة كوسيلة نقل يومية يرتفع وهي ظاهرة يجب الحد منها وتخفيضها. فالنقل الخاص هو أكيد نوع من النقل المهيمن أمام وسائل النقل الأخرى. السكك الحديدية والنقل النهري خاصة في الدول النامية.

3-2-3-2 على مستوى سلوكيات الحركة:

التطورات الديمغرافية (الانفجار الأسري) التي حددت نمط الحياة (شروط العمل، السكن، الترفيه، الحركة الآلية الفردية) من جهة ومن جهة أخرى التوزيع الجيد لسلوكيات الخيارات الاستهلاكية (تركز التجارة في الأطراف، التعود على الترفيه، التجارة، تسليم الطلبات). تحدد النقل ونوعه.

أما بالنسبة للعمراني فإن

هناك ضرورة للتحكم في إشكالية النقل والحركة وظهور تيار التعمير الجوّاري ونوعية استعمال التأثيرات التي من شأنها التأثير على سلوكيات الحركة. والتصريح باستعمال وسائل النقل النظيفة وتشجيع استعمال وسائل التنقل الجماعي.

هذا النوع من التعمير الجوّاري يضمن تنوع بين السكن، النشاطات، والتجهيزات القاعدية (المدارس، التجارة الحيوية... الخدمات...) وتبني التركيز الجوّاري للنقل العمومي.

وللوصول إلى أهداف الفكر البيئي في التعمير بالنسبة للنقل فلا بد من أقلمة الرهانات الكبرى في مختلف الوثائق الإستراتيجية، السياسية، التخطيطية الإقليمية، والتقنية مهما كان مقياسها ومجموعة العناصر

التي من شأنها ترجمتها المحلية وتحويلها إلى فعل حضري بالإضافة إلى تحليل يسمح بتحديد الموارد الملائمة، العوائق والانعكاسات بين التعمير والنقل والتأكد من الرهانات الشاملة وتزايدها على المستوى المحلي، أيضا تحديد الرهانات الإقليمية في مجال البيئة والنقل. تحديد ووسائل التدخل وأخيرا اقتراح أهداف معينة وتحقيقها والسماح بتعريف المؤشرات الموافقة لمتابعة الأفعال.

3-2-4 النفايات:

إذا كانت النفايات أحد أهم عناصر البيئة في التدخل الخاص بالعمراني. فإنه من الضروري الأخذ في الحسبان مجموعة العوائق التنظيمية التي تصب في هذا الاختصاص والمحددة لقواعد التدخل وتثبيت للتدخلات في مجالات معينة. والتي تكون غير واضحة في عملية التصور والتخطيط وتسيير موضوع النفايات ، حيث ينحصر دور العمراني في رفع أو تخفيض الكلفة البيئية، أو تعيينه لمكان جمع القمامة وأحسن الشروط المحسنة للمظهر العمراني.

في حين أن تدخله يصل إلى مستوى أداة التخطيط العمراني ليسمح برفع الصعوبات العقارية. المحددة لإنشاء مشروع مركز فرز النفايات المنزلية ضمن حدود حقل تدخله. اختصاص التعمير يمكنه تحديد تجديلات في ميدان تسيير النفايات على المستوى الإقليمي وفي جميع المقاييس فالعمراني عليه تعريف مختلف الفاعلين الإقليميين المعنيين بتسيير النفايات وكيفية تقييم وتوزيع مسؤولياتهم.

3-2-4-1 جمع ومعالجة النفايات المنزلية:

ضرورة تثمين النفايات نسبي بالمقارنة مع مواقع جمعها في التصور العمراني والذي يقع في قلب تطوير الجمع الانتقائي، ويمثل أهم المظاهر التي يجب انتهاجها في تسيير النفايات ، هذا بالإضافة إلى ضرورة توطين التجهيزات الجديدة وأماكن الفرز الانتقائي باعتبارها مرحلة مهمة في سلسلة تسيير ومعالجة النفايات بالإضافة إلى مراكز التحويل، مراكز الفرز، مقالب، مراكز الترميد، وأيضا مراكز التخزين كون عدد كبير من هذه التجهيزات يجب أن يكون في مخططات التهيئة والتعمير وفي كل مشروع أو تدخل عمراني في المستقبل.

لكن يظهر العجز الكبير في البلديات والأحياء فيما يخص قدرات معالجة النفايات وضرورة تبني جميع مراحل تسيير النفايات ابتداء من مراكز الجمع ، الفرز والتحويل ، التخزين والترميد وإعادة التدوير والإشكالية تطرح في أماكن تعيين هذه التجهيزات الضرورية لسلسلة جمع ومعالجة النفايات المنزلية وتعتبر الرهانات الأساسية بالنسبة للجماعات المحلية وخاصة فيما يخص تقبل وضع هذه التجهيزات داخل النسيج العمراني ودرجة التقبل الاجتماعي لها.

3-2-4-2 التطوير البيئي بلدي:

في المقام الأول. العمراني يجب أن يعرف أن الخيارات في مجال أنواع الجمع أو معالجة النفايات المنزلية لا يعني بالضرورة إمكانات البلدية وإنما الخيارات التخطيطية لكل بلدية. ومن جهة أخرى تنوع الوضعيات مهما يكن مشروع التدخل يتم عن تحديد مختلف المتدخلين والفاعلين المساهمين والمسؤولين على تسيير النفايات المنزلية، بالإضافة إلى مشكل بعض البلديات لتوطين التجهيزات المعالجة والجمع باعتبارها تجهيزات غير مرحب بها اجتماعيا مع كونها ضرورية فمثلا: توطين مقلب نفايات في بلدية واستعمال البلدية المجاورة له. مما يطرح مشاكل.

3-4-2-3 نفايات المؤسسات ونفايات الورشات:

بالنسبة لنفايات المؤسسات أو نفايات الورشات من السهل التحكم فيها عن طريق التنظيمات كون المؤسسة يمكنها التحكم في نفاياتها سواء عن طريق تصريفها نحو المقالب المخصصة أو المختلطة والجماعات المحلية ليست مسؤولة مباشرة عن التخلص من نفايات الورشات أو المؤسسات خاصة وأنها تتعلق مباشرة بصاحب مشروع البناء أو الهدم.

أما بالنسبة للعمراني وفيما يخص نفايات المؤسسات يجب أخذه في الحسبان وفي المقام الأول تعدد الفاعلين المعنيين وتنوع السياسات الموجودة ، فالعمراني يمكنه دمج إشكالية نفايات المؤسسات ضمن مشاريع خلق منطقة نشاطات وبالنسبة لنفايات الورشات. الجماعات المحلية لها دور حاسم في تسيير هذا النوع من النفايات بتوفير مراكز التخزين ورسكلة النفايات الهامدة. وعن طريق مخططات التهيئة والتعمير والتي يجب عليها أن تضم في المستقبل في إطار تسيير النفايات ومختلف الصعوبات الملازمة لهذه التطبيقات عن طريق التحليل والتقييم وأخذها في الحسبان النفايات في قمة المشروع التعميري والتنمية فيما يخص الصعوبات الناجمة عن تنظيم الجمع في المشاريع الإنشائية أو إعادة التهيئة وتسيير نفايات الورشات بالإضافة إلى تسيير نفايات المؤسسات في حالة مشاريع مناطق النشاطات الجديدة وتموضع تجهيزات تسيير هذه النفايات.

3-4-2-4 استعمال المواد المرسكلة:

هناك العديد من تقنيات إعادة استعمال المواد المرسكلة لدى مختص التعمير مع ذلك توجب احترام رأي الجماعات المحلية في إعادة استعمال هذه المواد المرسكلة في المناطق السكنية الجديدة أو في الطرق أو في البنايات والتهيئة كما تتنوع الحلول بتنوع المواد المنتجة من الفضلات خاصة فضلات ورشات البناء. وكون الرسكلة تساهم في حماية الموارد الطبيعية وتخفيض التلوث المصاحب للمحاجر وتخفيض تكلفة النقل إلى مراكز تخزين النفايات وكذلك الحد من تشبعها، كان من الضروري تبني إعادة استعمال المواد المرسكلة وتجانس المواد المعاد تدويرها من حيث التصنيف الحبيبي للحصى والرمل وأماكن استعمالها في أشغال البناء والردم لكن يجب الحذر في استخدام هذه المواد خاصة في تقنيات الطرق والخرسانة والتي تجد بعض المشاكل التي تحد من استعمالها.

تهيئة الطرق تمثل منفذ محتمل، بالنسبة للمسترجعات القادمة من مراكز التثمين الطاقوي للورشات. هذه المسترجعات يمكن استعمالها كمواد بديلة بالنسبة للأشغال الأولية للطرق. كما أن وجود مركز تثمين طاقوي في الإقليم يجعل من الممكن تحقيق هذه التقنية خاصة فيما يخص المسترجعات. ومن أهم استعمالاته كمواد لردم الطرق والخنادق والحفر والطبقات المصرفة للمياه وأيضا البني التحتية للطرق.

3-2-5 الضجيج :

3-2-5-1 طبيعة الضجيج:

الضجيج هو ظاهرة فيزيائية تموجية والاهتزاز الناشئ ذو طبيعة ميكانيكية وهوائية. وهناك العديد من المعايير الفيزيائية الناشئة في كل انبعاث صوتي ينشأ نوع من البيئة ويسمى بالضجيج ويتعلق بالخصائص الفيزيائية للضجيج في المصدر (الكثافة، شعاع التردد، التموج.) وأيضا المسافة بين الباعث والمتلقي بالإضافة إلى الوسط الذي انتقلت فيه الأمواج الصوتية (داخلي، خارجي، عازل الواجها، البناية..).

3-2-5-2 الضجيج والتلوث الصوتي:

انطلاقا من البحوث الموضوعية فالضجيج يمثل نسبة كبيرة من التلوث بالمقارنة مع تلوث الهواء وسبب هذا التلوث الصوتي مرتبط بالنقل ومختلف النشاطات الاجتماعية أما عن تأثيره فيندرج في إطار الإحساس بالرفاهية ونوعية الحياة الضجيج يمكنه إلحاق الضرر بصحة الأشخاص وخاصة الضجيج ذو المستويات العالية أو لمدة طويلة (المشاغل الصناعية، الملاهي، مكبرات الأصوات...) والتي تكون في مستويات تقترب في مجملها من عتبات الخطر بالنسبة للأذن. معرضة السكان لأمراض صحية وأعراض خطيرة ، وتسيير البيئة الصوتية الحضرية. على المقياس الكمي والنوعي يمثل أيضا رهان صحي مضاعف واجتماعي بالنسبة للمهنيين لتحقيق المشروع أو ما يعرف بالمشروع العمراني. أما بالنسبة للعمراني فإن نوعية البيئة الصوتية عامل مئمن لإطار حياة السكان الحضر والذي يعرف أيضا على أنه عامل جذب في المجالات وإذا كان تخفيض الضجيج يمثل كلفة فإن نوعية التأثيرات الصوتية تمثل قيمة. وكذلك بالنسبة للتساؤلات المرتبطة بالعلاقة الاجتماعية والصحة العمومية والتي يجب تبيينها في الاعتبار التنظيمية والتخطيطية. وتسيير الضجيج أو التلوث الصوتي والتي تمثل بالنسبة للعمراني مجال عمل يأخذ في الاعتبار كأولوية بالمقارنة مع بقية الرهانات البيئية والتي يجب أن لا يهمل فيها أي جانب مهما كان مقياس التدخل، ويتعلق بالجرعة أو الكمية التي يمكن للشخص أن يتقبلها أثناء اليوم ، ودرجة الضجيج التي تشوش في اللحظة (مرور القطار، الضجيج الناتج من ثقب الجدران ، بالإضافة إلى المعايير المتعلقة بالثقافة والمحتوى الشخصي (الحالة السوسولوجية، الوضعية الاجتماعية، السن، التعليم، علاقات الجوار.)

وأيضاً المهياً الحضري له دور في المشاركة بشكل فعال على مقياس كبير وعلى المدى الطويل بتخفيض تأثيرات الضجيج مع القدرة على دمج المشكل في قمة التخطيط وهو أيضاً أحد الفاعلين الذين يمكنهم التأثير في التخفيف من الضجيج والهدف ليس بالضرورة تخفيض الضجيج أو البحث عن الهدوء بل إيجاد الجرعة المناسبة والمثالية الممكنة في المجال وفي الزمن ، بتوظيف المحتوى ،العوائق والمتوقع في نوعية البيئة المحلية ، ولو كان الأخذ في الحسبان مجموعة العوائق التنظيمية لتسيير البيئة الصوتية الحضرية تمثل بالنسبة للعمراني حقل تدخل واسع.مع مساحة معينة للتدخل بالنسبة للمهياً خاصة في قمة المشروع.وسائل التقييم، التحليل والتوقعات يمكن تحديدها لتقنيات تهيئة الضجيج كما يمكن استعمالها في قيادة مشروع التهيئة باستخدام مفهوم التواصل.

خلاصة

استطردا لسيرورة إنتاج المشروع الحضري واستدامته وبعد الوضوح التام لمفاهيم الايكولوجية الحضرية والتنمية المستدامة من قبلها ، أتى الدور على استنساخ مفهوم المدينة المستدامة مباشرة بعد احتدام أزمت واجهت تطبيق مبدأ الاستدامة في الوسط الحضري ،كاحتدام فوارق الأزمة الايكولوجية بين المدينة والريف ،والأزمة الاجتماعية وتكريس الفارق والخلاف بين المدن وأجزائها وأزمة شاملة للسلطات العمومية والمؤسسات الحكومية مع الثقافة السياسية السائدة بسبب محاولة سحب أو تعميم آلية نمطية واحدة للمدينة المستدامة.

إن هذه المحاولة اصطدمت مباشرة بمحلية الصراع وخصوصية الأنظمة السياسية والاختلافات الاجتماعية بين عالم متقدم وآخر في طور النمو، بين اقتصاديات صناعية وأخرى تضامنية ، هذا قبل مفاضلة الأستاذة والباحثة الفرنسية في التهيئة والتعمير *CYRIA EMILIANOFF* في الفصل بين المظاهر المختلفة والمميزة للمدن المستدامة وفق ثلاثة أزمنة حضرية ، حيث اعتبرت المدينة المستدامة هي المدينة الداعمة للذاكرة والإرث والهوية والخالدة ضمن حركة المستقبل.. ، وهي المانحة والعادلة في

نوعية الحياة والخدمات حاضرا..، وهي المدينة المنبعثة والمجددة لمشروع سياسي بخيار تنموي للماضي..بعد ذلك توالى وانهالت مفاهيم عديدة مختلفة للمدينة المستدامة وتراوحت بين مفاهيم اجتماعية.. فهي المدينة المرضية والعادلة مع الجميع أو للجميع والواقية لإمكانية الحياة ، وأخرى لمفاهيم تنظيمية.. ككونها المدينة الحامية لعلاقات وديناميكية النظام البيئي والأنظمة الصغيرة والتوازنات الإقليمية الكبرى ، أو هي المدينة الملتحمة ومتعددة المراكز التي تحمي الريف والشراكات بين الأحياء ، أو أيضا لمفاهيم بيئية..فهي المدينة صاحبة الايض الحضري المتوازن أو المدينة الصحيحة حيث المظهر والشكل المبني والبنيات والبنية التحتية فعالة في استعمالها للموارد ، كما ذهب البعض لأبعد من ذلك كالوصف الروحي..للمعماري الايطالي RICHARD ROGERS على أنها المدينة الودودة والجميلة، حيث الفن والمعمار والمظهر يشعل الخيال ويهيج الروح.

ورغم هذا التنوع الكبير في المفاهيم فإن الجميع اتفق في النهاية على إن المدينة المستدامة..إطار حاوي للمشاريع التجمعية وفق سيرورة طرح الإشكاليات السياسية والأخلاقية يوصي بحق الأجيال القادمة ، يضمن تحفيز كل الفاعلين وإشراكهم في القرار ومتابعة إنتاج المعلومة والقرارات المتعلقة بهم . في المقابل استحضار فكر الايكونظام الحضري من جديد، بعث مفهوم المدينة المستدامة ضمن آفاق جديدة حيث عرفت على أنها نظام معقد ينمو بصيرورة متغيرات متواصلة أو ما نعرفه حاليا بمدخلات النظام الحضري كالطاقة الموارد الطبيعية ، ومحاولة دمج مخرجاته كإنتاج النفايات والملوثات المصاحبة للمدينة ،والمواد المستعملة، والاستيلاء على المجال الزراعي، كما أفرز هذا النمط من التفكير مجموعة إشكالات طالت من المثالية النظرية للمدينة المستدامة الجديدة .

من بين هذه الإشكاليات قصور نظام الأيض الحضري للمدن وصعوبة إن لم نقل استحالة تحويل المدن إلى أنظمة بيئية اصطناعية كاملة.نتيجة التحولات الحضرية السريعة فيها وتنامي الفارق بين المدخلات والمخرجات، بالإضافة إلى استحالة ضمان مبدأ العدالة الاجتماعية والتنمية داخل الأقاليم الكبرى لتعدد الأغلفة المجالية لها ولضرورة تكريس تفوق المدن وحتى مراكزها عن بقية الإقليم ككل لضمان الجذب والتأطير القوى للمادة وللحفاظ على شكل النظام الأيضي لها، كذلك العلاقة الطردية بين نمو المدينة وقدرتها على تسيير النمو نتيجة التعمير الجائر والممتد والطلب على الاستثمار الذي يحول المدينة إلى غير فعالة ويهدد بعدم توازن النظام الحضري.

ذكر هذا بحقيقة وأصل الايكونجيرية في إنتاج المدينة المستدامة ، وبعد تنامي الانتقادات التي وجهت للمدينة المستدامة تم وسم الفعل الحضري أو المدينة في الأخير بالغير مستدام ، هذا النفي قاد العديد من السياسات الحضرية في بعض الدول المتبنية للتنمية المستدامة إلى البحث عن بديل شرعي للمدينة المستدامة يكون أكثر برجماتية في تحقيق الهاجس البيئي وأقل كلفة إيديولوجية لتخطي إشكاليات المدينة المستدامة والفعل الحضري المستدام فيها.

هنا اعتبرت المقاربة البيئية في التعمير أو (l'Approche enviromentale a l'Urbanisme) من بين أهم الإفرازات التالية للصراع الإيديولوجي والانتقال إلى نطاق أوسع من الفكر القطاعي البسيط وكخل للخروج من دوامة الصراع المحتدم بين الرؤوس الثلاثة للتنمية المستدامة والذي أصبح ينادى به كبديل ومرادف لأخلاق التدخل العمراني في المدينة في بعض التجارب الأوروبية في ميدان التعمير البيئي.

لقي هذا الطرح نتيجة سرعة انتقاله من الإطار الإيديولوجي في مرحلة معينة بسرعة وبشكل مرن وإلى الفعل المباشر التنظيمي والتصميمي نتيجة عدة ميزات منها الأخذ في الحسبان الجماعات المحلية وكل أشكال البيئية ومقاييس التحكم والفرضيات المختلفة ، أيضا تعدد المقاييس من المخططات الإقليمية حتى التقنين والأحكام الجزئية لقطعة الأرض، مروراً بالتوجيهات الكبرى والمخططات التوجيهية ومخططات شغل الأرض ومشروع الحي والمشروع المعماري. أيضا تمتاز هذه المقاربة بالشمولية والحرص فهي تضم كل المراحل من تحديد الهدف العام للمشروع إلى التشخيص، إلى الجدولة وتحديد المشروع وصولاً إلى تحقيق الجدوى والتنفيذ، بالإضافة إلى تعرضه فعلاً لقاعدة متكامل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في صيرورة الفعل الحضري للمساهمة في التحسين البيئي والطاقي، وأخيراً توجهه لجميع الفاعلين في التهيئة وربط بين مختلف الإشكاليات البيئية في المجال الحضري.

أخيراً بين المدينة المستدامة وإطارها اللايكونظامي واحتدام التصارع بينها وبين السياسة الحضرية من جهة ، وبين المقاربة البيئية في التعمير وطابعها التقني والتنظيمي من جهة أخرى ورغم ميزات عديدة ، ورفض بعض الدول تبنيها... بقيت المقاربات المختلفة للمدينة المستدامة رهينة طبيعة السياسة الحضرية المحلية في حد ذاتها المختلفة في كل دولة تبعاً للمتغير البيئي من جهة وللشكل السياسي من جهة أخرى ، وللوسائل والبلوغ الحضري من جهة ثالثة ، الأمر الذي حال دون توحيد أشكال وإشكاليات التدخل المستدام رغم توحدها هاجس البيئي والمسؤولية الأخلاقية.

الفصل الثالث

تبلور السياسة الحضرية المستدامة وانعكاسها على
سياسة المدينة الجزائرية.
بين سمو الطموح... وإفلاس السياسة.

تمهيد

إن اختلاف تطبيق نظام المدينة المستدامة وبعد اصطدامه بمحلية التطبيق والخصوصية الحضارية لكل مدينة ، ألزمتنا إلى التطرق إلى فصل نقدي ثالث سيضم استقراء للسياسة الوطنية للتنمية والسياسة المحلية للمدينة الجزائرية ، في ضل تباين وحادثة المفاهيم المؤطرة للاستدامة في الإقليم والمدينة لدينا ، والوقوف على التساؤل وحقيقة الجدوى من تركيب سياستين الأولى عالمية شاملة كالتنمية المستدامة على سياسة تنمية محلية بتردد تخطيطي غير متوافق لها ، والثانية مكلفة وتخصوية ومعيارية كالمدينة المستدامة بالمقارنة مع سياسة تخطيط كلاسيكية كالسياسة التنموية المحلية كسياسة الوطنية للتنمية .

وأسئلة تطرح نفسها ، مثل هل أعيد صياغة أهداف السياسة الوطنية للتنمية بعد التنبني ، وهل نجحت في استيعابها ، وإذا كانت غير متوافقة فماهي التحديات الكبرى أمام تبني التنمية المستدامة وكيف تنعكس مواضعها في المدينة الجزائرية ، وماهي تحدياتها المجالية والاقتصادية والتنظيمية ، وماذا عن واقع عدم قدرة السياسة الوطنية في مجارة تحديات المدينة المستدامة في سياسة التنمية الحضرية الجزائرية وماهي مشاكلها ، وماذا عن العجز في تحسين السياسة ووسائل التجسيد والتسيير الحضري والإقليمي ، وفي الأخير كيف رهن هذا العجز سياسة التنمية الوطنية والحضرية وماهي الآفاق والجهود التنموية المنبثقة من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030 والراهنة للمشروع الحضري فيما بعد. مقاربات يضمها الفصل الموالي والذي يفتح الباب بشكل نقدي على الموضوع بشكل مباشر.

1- سياسة المدينة المستدامة :

لا يمكن فصل سياسة المدينة أو السياسة الحضرية عن إطارها التنظيمي الشمولي أي التنمية بشكل عام فالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو تنمية النشاطات أو أي شكل آخر للتنمية ينطوي تحت إطار عام وشمولي يعرف بالمنهج التنموي للدولة ، لكن تعتبر المدينة القلب النابض للتطور الحضاري حيث تهتم البلدان المتقدمة والمجتمعات المتطورة بشكل خاص بالمدن أو المناطق الحضرية معبرة عنها بمشروع المجتمع.¹⁴

كما أن المدينة تقدم بتعقيدها أرقى أشكال تكريس هذا المشروع خاصة مع تنامي التطور الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي والذي تتربع المدينة على تسييره باعتبارها مهيكلا للإقليم الرديف ، بالإضافة إلى أن المدينة هي المسئول الأول عن التلوث واللاعالة الاجتماعية داعية إلى إلحاحية الإسراع في بلوره سياسة حضرية مرنة في وجه التحديات المتنامية للمدن ، خاصة وأن أكثر من ثلثي سكان العالم يعيشون في المدن ، ومع تنامي هذه المدن فإن السياسة الحضرية الكلاسيكية المبنية على مساره نظام النقل

¹⁴ - Eva BEREZOWSKA-AZZAG – projet urbain (comprendre la démarche du projet urbain) ,

Alger, la presse de l'imprimerie DIWAN, 2012- page 120.

الحضري وبنية الححصص والتركيبية العمرانية والأشكال العمرانية المتغيرة لم تعد كافية خاصة مع ظهور الاحتياجات المتجددة والتقدم التكنولوجي ومن جهة أخرى التخلي عن الإبداع في ظل التطور العفوي وبؤر الفقر والعشوائية ، أيضا تنامي دور السلطات المحلية ونزع الملكية والتحكم في استعمال الأرض والنظام الضريبي والعقاري وتحول النظام السكني والإنتاج هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تفاضلية مبادئ التخطيط وأشكال التسيير ، الحروب ، الصراعات والكوارث أدت في مجملها إلى إعادة بناء هيكلية المدن والخروج من المقياس المحلي إلى مقياس أكبر كمحاولة إلى بعث التخطيط ضمن إطار أكثر اتساعا وتحول النظام الحضري وخروج المدينة خارج إقليمها الفيزيائي والشبكة العمرانية للمدن. وأخيرا إدراج الخصائص الطبيعية والجغرافية، السوسيو-اقتصادية والأنشطة الإدارية الحكومية والمنتخبة.

النمط الحديث للتنمية المستدامة غير مفهومنا عن المدينة خاصة مع تطور النظام الأيكولوجي الحضري وتغير الحدود وفق المقاربات التصورية للتخطيط مع أدوات التسيير والحوكمة في المدينة وانتقلت من استحواد الأرض والإمكانيات الاقتصادية إلى شكل توظيف رأس المال المغلق بالاستفادة من سكان الحضر وأداة توجيه وتطوير تعبر عن سياسة تنموية مكيفة مع ثلاثة ميادين اقتصادية مجاله اجتماعية في نفس الوقت أي التخطيط المدمج في محتوى التنمية المستدامة أو ما يعرف بالتخطيط المستدام .

2- تعريف سياسة المدينة :

سياسة المدينة تعرف التوجهات الكبرى وأهداف السياسة المركزية والمحلية ضمن مجموعة قطاعات ونشاطات تتناسب مع المدينة وهي بين قطاعية تقدر بمشاركة بين مجموعة من الخبراء متعددي الاختصاصات بوجود ممثل عن سكان المدينة ومستعملها والفاعلين في الميدان من مسئولين وسياسيين متعددي المقاييس. تنقسم إلى قسمين: 15

1-2 السياسة الوطنية للتنمية :

تسهر على تعيين التوجهات المتعلقة بالتوازن الديموغرافي والوظيفي بين الأقاليم الحضرية والأقاليم الريفية وتكييف النظام الحضري الوطني أو الإقليمي ضمن الشبكة العمرانية وإعادة توزيع الأقطاب الوظيفية المهيكلة والسياسة العقارية وسياسة السكن وأهداف السياسة الطاقوية والمدن الجديدة.

2-2 السياسة المحلية للتنمية الحضرية :

تحدد الرهانات والأهداف المحلية المرجوة والمتعلقة خاصة بتكيف المدينة ضمن الشبكة العمرانية ، حجمها، حدودها ، استحواد الأرض. والتوسع ضمن مختلف الأحواض الوظيفية والسياسة العقارية

15- Eva BEREZOWSKA-AZZAG – projet urbain (comprendre la démarche du projet urbain) , Alger, la presse de l'imprimerie DIWAN, 2012- page 145.

المحلية والطاقوية وتنمية النشاط الاقتصادي وحماية المدينة من الإخطار الكبرى والاستثمار في
الإمكانيات والسياسة المحلية السكنية والعديد من الرهانات الحضرية .

3- تحديات السياسة الحضرية المستدامة :

تتنوع التحديات أو الرهانات في السياسة الحضرية للمدن خاصة بعد فرض التنمية المستدامة ضرورة
استحضار كل هذه التحديات والأخذ بعين الاعتبار كل تحد وفي نفس الوقت في تحديد معالم السياسة
الحضرية لكل مدينة كما تختلف هذه التحديات بشكل عمودي أو بين المقاييس المجالية وبشكل أفقي بين
المجالات الحضرية نفسها وأيضا بأشكال تنظيمية وأخرى تصورية وأخرى بين قطاعية ويمكن حصر
هذه التحديات فيما يلي :

3-1 تحدي المدن الكبرى :

والتي تتميز بعدة مظاهر حضرية كالانتشار العمراني وتعدد الأشكال العمرانية للأنسجة والمتروحة بين
مدن ملتحمة النسيج وأخرى مبعثرة النسيج مما يطرح مشاكل في البنية والتلوث والنقل والربط، كما
يميز التمدد العمراني لهذه المدن أغلب المدن حيث تعتبر التوسعات العمرانية في اتجاهات الطرق
الكبرى ولكيلومترات متعددة عائقا أمام التحكم في هذه المدن وتأطيرها مما يطرح عدة مشاكل
تنظيمية ورقابية وأيضا كلفة ايكولوجية كالتلوث البيئي والتعدي على الموروث الطبيعي وتهديد
الأنظمة البيئية الطبيعية وأخرى كالكلفة الاجتماعية وظهور المناطق المهشمة والمفصولة اجتماعيا
وبؤر الإجرام وهدم الرضا النفسي والاجتماعي ، كما تعاني هذه المدن من نتائج التحول الحضري
المنتج للهيمنة الحضرية للمدن الأم والمدن الكبرى على بقية المراكز العمرانية الثانوية وتشنت الفكر
الحضري السليم .

3-2 تحدي الحدود الحضرية :

من بين تحديات السياسة الحضرية ذوبان الحدود الحضرية والتعدي على المجالات مما ينجر عليه
تعمير الأطراف بشكل غير مهيكلي يفقد التوازن الهيكلي والوظيفي للمدن كما قد يصل إلى تحضير الريف
وبالتالي كسر حلقة النظام الايكولوجي الحضري وفقدان مورد مهم لليد العاملة والمجال ، وفي المقابل
تربيف الحضر من أهم المشاكل حيث تندمج الهوامش الحضرية مع الريف القريب لتختلط النشاطات
والتركيبة الوظيفية والسكانية لمجالين يعرفان بالتضاد الوظيفي والمظهري كما تعتبر الحدود الحضرية
البين بلدية من أهم رهانات السياسة الحضرية وما يصاحب العلاقة العمرانية بين كيانان حضريان من بلع
عمراني أو هيمنة حضرية أو في بعض الأحيان ضمور مراكز عمرانية لحساب أخرى.

3-3 تحدي تعدد المجالات :

يفسر تعدد المجالات في المدن على انه ثراء حضري وظيفي كالمناطق المتخصصة والمراكز المتعددة
لكن يطرح في بعض الأحيان بالسلبية كونه لا بد أن يهيكل بشكل يخدم المدينة وفق نسق معين متعدد

المراكز وأشكال عمرانية معينة كما يمكنه أن يؤثر على الكلفة السلبية أو الكلفة الايجابية للتعمير أو التزاوج الوظيفي السليم ، كما أن تأطير الضواحي أو ما يعرف بالجبهة العمرانية للريف في وجه التوسع العمراني والتمدد العمراني والذي له دور في كبح التوسع وترشيديا استهلاك المجال.

3-4 التحدي الاجتماعي :

كما أن التحدي الاجتماعي من اكبر التحديات كما تتنوع مواضيعه وتتعدد مثل الرضا الاجتماعي ألمجالي وإحساس السكان بالتمهيش أو الانتماء أيضا الانعكاسات النفسية والاجتماعية على النشاط السكاني ومظاهر التزاوج الاجتماعي والاختلاف الطبقي والاندماج الاجتماعي أيضا ظواهر التفكك الحضري وما تصاحبها من أعباء اجتماعية ، ثم العروض الحضرية للهوية العمرانية للأحياء ومختلف المعايير الاجتماعية والنفسية للأحياء والتركيبات الاجتماعية لفضاء وحدات الجوار أيضا المجالات المهيكلة والمجالات التفاعلية في مواجهة الخصوصية، وأخيرا تركيبة الملكية والمنظمة للفضاءات العمومية والخاصة والمشاركة.

3-5 تحدي ايكولوجي :

ويعتبر احدث التحديات الحضرية أمام أي سياسة حضرية مستدامة كالمصادر الطبيعية كالطاقة والموروث الطبيعي والصراع ريف حضر وانعكاس كل من المياه والطاقة النقل والنفائيات والهواء سواء على الجانب التنظيمي العمراني لنقل وتجديد وتقنين واستعمال هذه المصادر وبين التصميم العمراني والمعماري لتحقيق غلق للحلقة المجددة لهذه الموارد وترشيد استعمالها كذلك المناخ ومختلف الأخطار الطبيعية والصناعية الكبرى على الإقليم الحضري أو الحوض الإقليمي لها بالإضافة إلى انعكاس التلوث على الحياة الحضرية وتقليص الانتقال في المدينة والانبعاث الغازي الناتج عن النقل، أيضا ظواهر التركيز والاحتقان الحضريين المروري والوظيفي والسكاني ومختلف التحديات المتعلقة بالمرور إلى المدن المستدامة.

3-6 تحدي اقتصادي :

الرهان الاقتصادي أمام مرور المدن إلى التنمية المستدامة بتعدد الإشكاليات الاقتصادية بين الفعالية الاقتصادية والجدوى الاجتماعية وبين التكامل الاقتصادي وتنافسيته من جهة وكذلك أيضا مساهمة اجتماعية للمشاريع ومشاكل تمويلية بين التمويل الخاص والعمومي بالإضافة إلى فراغ قانوني للجمع بينها ، كذلك مشاكل ناتجة عن الأقلية الاقتصادية المبنية على التنافسية وعلاقتها بمبدأ التضامن الإقليمي وتوزيع المصادر ، كذلك علاقة السوق والحاجة التنموية وعلاقتها بثبات التخطيط الاقتصادي.

3-7 تحدي التعمير والهندسة المعمارية :

يمكن إدراج التحدي في التعمير والهندسة المعمارية من بين التحديات أمام سياسة المدينة خاصة على مستوى إشكالية الإنشاء العمومي والإنشاء الفني الذي أصبح فيه المعماري والعمراني احد عناصر نظام الحد الأدنى حيث يعاني معظم المعماريين بين الضرورات التخطيطية والمستجيبة للقرارات السياسية والالتزامات الانتخابية وكذلك ضغط الوعاء الانتخابي والمبادئ الإبداعية وأسس التصميم وجمالية المظهر العمراني والواجهات المعمارية ، كما يتعقد التحدي بين نسقيه دفتر الشروط ومحدودية المشروع لسوق واحده في مقابل تعدد ثقافي ضخم يتعقد بشكل طردي مع حجم المدينة.

3-8 تحدي النشاط والجذب :

يندرج النشاط الحضري وتنوعه الوظيفي في المدن كأحد التحديات الحضرية للمدينة ولو كان التنوع الوظيفي بين الصناعة والتجارة والخدمات ضروري في فترة ومرحلة ما فإن ضرورة التخصص الوظيفي للمدن في التنمية المستدامة ضروري في ظل مبدأ المنافسة والجذب بين المدن والأقاليم وحتى بين المواقع أي تفضيل نشاط اقتصادي وانفراده بالدعم والتطوير من قبل بقية النشاطات وبقية القطاعات كالتجارة أو الصناعة أو التعليم أو الصحة أو السياحة وتكييف نشاط السكان مع النشاط الوظيفي المتبنى.

3-9 تحدي الأمان :

تحديات كل من الصحة أو الأمان الصحي خاصة في ظل انتشار الأوبئة والأمراض وتلوث المدن والمناطق الصناعية أيضا عجز أنظمة تصريف المياه المستعملة على تصريف الطرح المتزايد للمقذوفات وتدهور تلك الشبكات من بين التحديات الكبرى أمام السياسة الحضرية في للتنمية المستدامة أيضا الأمان من الجريمة والجريمة المنظمة المتنامية في كل دول العالم بالإضافة على الجريمة الالكترونية وهاجس الحماية القسوى ضد الأمطار والتدهور البيئي والتصحر والجفاف وكذلك ضد التحولات الحضرية مثل تراجع العوائد وانهيار البورصات والهجرات العكسية والمناخية.

3-10 تحدي ثقافي:

تتعدد التحديات الثقافية بتعدد المدن وأحجامها وعالميتها كما تعمل العديد من التحديات الأخرى في صناعة التحدي الثقافي وتكوين الثقافة الحضرية المصاحبة لطواهر المشاركة والأعباء الأخلاقية والحفاظ على الموروث الثقافي والهوية الحضرية في المدن والصراع القائم بين استيراد سياسات وإيديولوجيات بين الانغلاق والانفتاح ، بالإضافة إلى الإحساس بالانتماء وبالحضارية الحضرية لتلك المدن وإحياء التراث المادي واللغوي والفني فيها، بالإضافة إلى الصراع القائم بين أخلاقيات التغيير وحماية الأعراف والإثنيات والأديان والمذاهب المختلفة ومشاركة المصير والحاضر المشتركين.

3-11 تحدي شبكات المدينة:

يتضح هذا التحدي أو الرهان الحضري كلما اتسعت المدينة فحاجتنا إلى التوسيع في الشبكات يقابل مباشرة الحاجة إلى التوسع باعتبار الشبكات الحيوية كالطرق وتصريف المياه والكهرباء والغاز وخطوط

الهاتف والانترنت وتعتبر تمديدها من بين أهم المشاكل في المدن الكبرى لارتفاع الطلب والضغط الدائم المطبق على ضرورة توسيع وتطوير الشبكات بالموازاة مع السياسة الطاقوية والتنظيمية والتقنية لهذه الشبكات بالإضافة إلى تحد النقل والهجرة الموسومة بالتنقل اليومي واتساع مثلث العمل الترفيه والنقل.

12-3 تحدي الرقمي :

يطرح هذا التحدي نفسه بشكل قوي في منظومة الرهانات السياسة الحضرية المستدامة وهو العلاقة بين البرامج والبرمجة والتقديرات السكانية والطاقوية والاقتصادية المناسبة كمدن افتراضية بالإضافة إلى توفر بنك معلومات حضرية SIG دائم التجديد وحقيقية المدن التي تخضع لاعتبارات أخرى تفوق الأرقام والمتغيرات العددية في المدن الافتراضية.

13-3 تحدي الديمقراطية :

وهو من أهم تحديات التنمية المستدامة للمدن أي الديمقراطية المباشرة حيث تلعب فيه البلدية دور مهم في تحديد أولوياتها التنموية وتدافع بشكل مباشر على حظوظها وعلى مصيرها الموسوم بالخصوصية على المستوى البلدي ، وهذا عكس الديمقراطية الغير مباشرة في التجمع العمراني الموسوم بالتنمية المنفردة دون ترك مساحة لسكان خارج المدينة لتبادل الرأي ويعتبرهم تابعين للمدينة ومجرد استجابة لقرارات أحادية الجانب الأمر الذي لا يستدعي مشاركة كل سكان البلدية بمختلف انتماءاتهم ومصالحهم والذي أسس في التنمية الحديثة لظهور الحوكمة .

14-3 تحدي المدينة العالمية :

أو خروج المدينة من حيزها الجغرافي المعتاد كالفضاء المرجعي والفضاء الجوي وفضاء التأثير إلى أبعاد إقليمية دولية وإدراج هذه المدن ضمن حركات وتحالفات عالمية إقليمية ودولية كدول حوض البحر الأبيض المتوسط أو مدن دول شرق المحيط الأطلسي أو حركات اقتصادية ضخمة كالحركة السياحية لدول حوض الأبيض المتوسط خصوصا بعد التقدم التكنولوجي الكبير والعولمة وتحويل المدن إل مدن مناشدة.

4- التهيئة الإقليمية في الجزائر وعلاقتها بالسياسة الحضرية :

مع كون السياسة الحضرية الجزائرية مستفاعة بشكل مباشر من نفس الجذر الإيديولوجي للتنمية المستدامة والذي استقى منه العديد من السياسات الحضرية للمدينة في دول العالم ورغم تقاطع الهواجس البيئية

والأهداف للتنمية الحضرية المستدامة في الجزائر إلا أن النموذج الجزائري لم ينتهج نفس السلم التخطيطي حيث نلاحظ استحضاره للتنمية الحضرية وللاستدامة والتنمية المستدامة في أعلى مستويات التخطيط مبتدءا بالسياسة الوطنية للتنمية المستدامة.

4-1 السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة :

نشارك أهداف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم مع عديد الدول وسياساتها التنموية كحاكاة لإيديولوجية التنمية المستدامة فهي تهدف إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي بشكل عام كما تهدف في مجملها إلى خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية و التشغيل وتساوي الحظوظ في الترقية والازدهار بين جميع المواطنين كذلك الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل والحوضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب.

بالإضافة إلى دعم الأوساط الريفية والأقاليم والمناطق والجهات التي تعاني صعوبات وتفعيلها من أجل استقرار سكانها وإعادة توازن البنية الحضرية وترقية الوظائف الجهوية والوطنية والدولية للحوضر والمدن الكبرى وحماية الفضاءات والمجموعات الهشة ايكولوجيا واقتصاديا وتثمينها ، أيضا حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية والتثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية والثقافية وحفظها للأجيال القادمة.

ام تقسيم وإفراغ المحتوى التخطيطي إلى أربعة مقاييس متجانسة مفصلية تترجم بالانتقال فيها إلى تكريس المحلية وتصريف السياسي الوطنية المشتركة من المقياس الكبير أو الوطني المشترك إلى مقاييس جهوية ثم ولائية أي مجال التأثير للمدن ثم بلدية ومن ثم حضرية.

4-2 التخطيط الوطني لتهيئة الإقليم :

يرتكز على عمل منسق يشمل جميع قطاعات الدولة ويراعي ضرورات التنمية الدائمة ومتطلبات التضامن الوطني وكذلك خصوصيات أقاليمنا وعوائقها كما يحدد الإستراتيجية العامة لعملية شغل التراب الوطني وقواعد إعادة التوزيع المتوازن للأنشطة والتعمير، كما يضبط المبادئ التي تحكم تنظيم الهياكل الأساسية الكبرى الفكرية والمادية وتحديد مواقعها والاتصالات والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، هذا ويحدد الكيفية التي ينبغي أن تتضافر بواسطتها سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والتكوينية وحماية البيئة والسكن وتحسين إطار الحياة ويضمن التوزيع المالي و الجبائي بالتساوي كما يحدد محاور التنمية عبر الحدود في إطار تنمية المجموعة المغاربية.

السلطات العمومية في الجزائر وانطلاقا من معرفة الصعوبات والواقع التي تواجهها في المستقبل وضعت سياسة التنمية المستدامة في هرم التخطيط أو المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية والرهانات العمرانية في المخطط الوطني وضحت بشكل مباشر باعتبار الهدف الأساسي هو تحقيق العدالة الإقليمية عبر ثلاثة

أفعال إقليمية وهي التجديد الحضري وسياسة المدن وتحديث الريف وأخيرا استدراك وترقيه المناطق المهشمة .

والهدف من هذه الأدوات في المقام الأول هو إعادة وضع المدينة الجزائرية في تنافسية عن طريق بعثها من حيث النوعية ،الجاذبية والاستدامة وتحويلها إلى مدن قادرة على تحقيق الاحتياجات السكنية للثقافة والهوية الحضرية، ولتحقيق ذلك لجأت إلى مجموعه من الأهداف مثل ضمان النوعية وتجديد الشكل الحضري ، تكييف المدينة للاقتضاءات النشاطات الاقتصادية وفي نفس الوقت حماية وتثمين النظام الحضري والتحكم في التسيير الحضري وإبقاء المدينة بعيدة عن المخاطر ومحاربة العنصرية المهشمة .

3-4 الإستراتيجية الوطنية لتنمية المدن المستدامة :

بتفضيل المدينة المستدامة والعادلة تم إعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة للمدن. مبنية على سياسة محلية لمدينة قادرة على تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية، فسياسة المدينة المنشأة بشكل عام ضمن إطار عام تحقق الخيارات الإستراتيجية لتنمية الأقاليم لكن أيضا الأفعال الحضرية للتنمية المحلية المرتبطة من هذا المجال سياسة المدينة الجزائرية المتبنية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم اقرب إلى مبادئ التنمية المستدامة. وانقسمت عكس السياسة الفرنسية الداعية إلى سياسة مفصلية فقط إلى سياسة خارجية وأخرى داخلية داعية إلى التوازن المجالي والوظيفي والاجتماعي والتكنولوجي للمدن ضمن حوضها الحضري. وتبقى مهمة في التحكم في التوازن الإقليمي مهيكلة في نفس الوقت التنمية الإنسانية للإقليم وهيكله الريف¹⁶

السياسة الحضرية التي عينت أدوات التسيير الحضري كانت تحتاج إلى إطار إقليمي يضمن التناسق والتشاور بين القطاعات ومشاركة الفاعلين وتعيين تمويلي وتخطيطي وذلك ما أغفلته السياسة الحضرية الجزائرية ورغم وضوح أهداف واليات المفصلية لها من المستوى الوطني والسياسة العامة إلا أن السياسة الحضرية في الجزائر تميزت بالعجز الكلي الذي شهدته المدن الجزائرية نتيجة غياب سياسة ترابطية للتنمية الحضرية وهي سياسة لمجموعة من أجزاء تعمل بشكل إجرائي وليس سيروري وكل من الأدوات والوسائل التقنية والتمويل أجزاء مهمة في كل نظام فالأمر يرتكز فقط في المجال الحضري ويفتقد إلى التجانس بين التخطيط والتنمية التسيير والمتابعة.

فيما بعد دخول الجزائر في العشرية السوداء أبقى التخطيط فقط بهتم بتعزيز التجهيزات في المدن الموجودة مع بعض المناطق السكنية الحضرية الجديدة والسياسة الإسكانية. ثم الانتقال في سنوات التسعينات إلى اقتصاد السوق وتغيير النمط السياسي ومع ظهور قانون 90-29 أو قانون التوجيه العقاري لاعتبارات سياسية وللأسف استمرت سياسة المدينة وتهيئة الإقليم قي تراكمية الأخطاء القطاعية

¹⁶ SRAT – 2030.

والمركزية فنتجت إستراتيجية سياسة المدن في ظل مشروع شعبي ب 4 مليون سكن 2000-2009 مع الاستمرار في النسق 2010-2014 .

في سنوات 2000 تم الانفتاح على آفاق جديدة في الإشكاليات الحضرية واستيراد مبادئ التنمية المستدامة مباشرة بعد قمة الأرض في ريو ديحانيرو 1992 ومع تبني مقاربة التنمية المستدامة 01-20 وحماية وتنمين الإقليم 02-02 وشروط خلق المدن الجديدة وتهيئتها 02-08 وحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 03-10 والوقاية من الإخطار الكبرى وتسيير الكوارث 04-20 وعدة آليات لتعزيز الموجودة PNAEPP –SDAAM-PAUN –PAC- PAL-PPR والعديد من الدراسات المنشأة مثل دراسة شبكة المدن الوطنية –مخططات الترابط الحضري scu الخريطة الاجتماعية الحضرية ، الخريطة التجارية الوطنية –دراسات الخطر-الأخطار-الزلازل والتي انتهت في مجملها بعدم الجدوى والجدية بالإضافة إلى إعدادها بشكل مركزي كما اعتبرت نسخة محسنة لأدوات التهيئة والتعمير القديمة كما شهدت صراعات ومشاكل في التطبيق.

عدم تطوير النظام الحضري والمؤسسي والقانوني والتطبيقي حال دون تحقيق أهداف تلك الدراسات وتعارض أهداف ومفصلية الوطني/ الجهوي/ المحلي بالإضافة إلى عدم وجود سياسة بين قطاعية.

4-4 بواذر فشل السياسة الحضرية في الجزائر :

ظهور سياسة عمرانية ذات صلاحيات لكن بدون سلطة وبدون وسائل في الثمانينيات زاد الوعي بالمخاطر التي أفرزتها الاختلالات الموجودة بين أرجاء البلاد، فظهرت التهيئة العمرانية للمرة الأولى ضمن صلاحيات دائرة وزارية، وهذا بإحداث وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية في سنة 1979 قصد تأطير ووضع سياسات للتهيئة من شأنها التغيير من الأوضاع المجالية السائدة آنذاك وقد تزامن هذا مع وضع المخطط الخماسي الأول الذي كان يهدف إلى تنمية المناطق الداخلية للبلاد وكذا إعادة هيكلة القطاع الصناعي، وفي سنة 1981 تأسست الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (ANAT) ، والتي كلفت على وجه الخصوص بإعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية.(SNAT) والذي تندرج تحته مخططات جهوية للتهيئة العمرانية (SRAT) كما صدر في نفس السنة قانونان يتضمنان تعديلات وتنظيمات لقانوني الولاية والبلدية ينصان على صلاحيات الجماعات المحلية ويزودانها بأدوات خاصة للتهيئة ويتمثلان في:المخطط الولائي للتهيئةPAW ، والمخطط البلدي للتهيئةPAC ، وهذا من أجل تخطيط النمو على مستوى كل الوحدات الإدارية وتحكم أكثر في عمليات التهيئة على المستوى المحلي أي البلدية والولاية بالإضافة إلى استحداث هذه الأدوات استحدث تقسيم إداري جديد سنة1984 حيث ارتفع عدد الولايات من 26 ولاية سنة1974/ إلى 48 ولاية في سنة1984/ وبالتالي أصبحت الولايات الجزائرية تمثل كيانات عمرانية ووظيفة منسجمة ومتقاربة من حيث الإمكانيات والموارد وقد روعي في هذا التقسيم تقليص مساحات كبريات المدن الجزائرية حتى لا تؤثر بهيمنتها على نمو الولايات الجديدة، وقد كان لهذا التقسيم الجديد

عدة ايجابيات خاصة في المناطق الداخلية للبلاد، حيث أدى إلى ظهور عواصم إدارية جديدة للولايات المستحدثة للمناطق المذكورة والتي كانت تعاني التهميش وإلى خلق تكافؤ من حيث الشبكة العمرانية والاستيطان البشري، وعمل على تحقيق التوازن في العلاقات بين الأقاليم بفضل استفادتها من إجراءات هامة في الميدان الاقتصادي والاستثمارات في البنية التحتية لجعلها مراكز للخدمة المحلية أو الإقليمية. وبذلك تعد الخريطة الإدارية أداة رسمية لنشر التنمية وتحقيق التوازن بين أقاليم البلاد والنهوض بالإمكانيات المحلية والحد من ظاهرة النزوح والتركز على الشريط الساحلي وتوجيه التنمية نحو المناطق الداخلية للبلاد خاصة السهول العليا والصحراء. وتزودت أيضا التهيئة العمرانية في 12 جانفي 1987 بقانون التهيئة و التعمير رقم 87/03 المتعلق بالتهيئة العمرانية الذي يوضح أدواتها على المستويين الوطني والجهوي وهذا بالمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT والمخططات الجهوية للتهيئة العمرانية (SRAT) والذي تندرج تحتهم 48 مخطط ولائي للتهيئة (PAW) والمخططات البلدية للتهيئة (PAC) ويحدد هذا القانون تناسقها، دون أن يتبع بالنصوص الأساسية التطبيقية.¹⁷

وهكذا لم يتم تحديد إطار الإعداد وكيفيات اعتماد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية والمخططات الجهوية ولا الأدوات القانونية المحلية الخاصة، طبقا لما ينص عليه القانون ولذلك كان تطبيق هذه السياسة محدود جدا لعدة أسباب أهمها إتباع الدولة لمنهج التخطيط والتي كانت تعطي الأولوية فيه للنظرة القطاعية دون أن تولي الاهتمام بالتنسيق إزاء التوجهات المحلية وعمليات التخطيط المثقلة بالقرارات المركزية التي وضعت ضرورات التهيئة العمرانية في الدرجة الثانية بالإضافة إلى تهميش الخصوصيات المحلية لكل مجال نتيجة غياب المناقشة العامة والتشاور. كما يضيف البعض إليها الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت الجزائر سنة 1986 نتيجة انخفاض سعر البترول والتي كان لها تأثير كبير على كل السياسات التي انتهجتها الدولة ومن بينها سياسة التهيئة العمرانية. وكانت أحداث أكتوبر 1988/ دليل آخر على تفكك الأقاليم وكشفت وضعية الضواحي التي أصبحت فريسة للتهميش والفقر انعدام الأمن ويمكن القول أن هذه المرحلة هي مرحلة ظهور سياسة عمرانية ذات صلاحيات لكن بدون سلطة كما أن غياب سياسة عمرانية واضحة المعالم في ظل الأزمة التي اجتاحت البلاد كانت هذه المرحلة بمثابة مرحلة انتقالية حيث دخلت الجزائر النظام الليبرالي والاقتصاد الحر وبالتالي التحلي عن النمط المركزي في التخطيط وهي مرحلة حرجة في تاريخ الجزائر حيث اجتاحت البلاد أزمة سياسية حادة كانت لها آثار وخيمة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحجبت كل عمليات التهيئة وسجلت الجزائر في هذه المرحلة أيضا الرجوع إلى ظاهرة التعمير الفوضوي وزيادة التمركز في المناطق الساحلية وزيادة التهميش والفقر في المناطق

17- Eva BEREZOWSKA-AZZAG – projet urbain (comprendre la démarche du projet urbain) , Alger, la presse de l'imprimerie DIWAN, page 163.

الداخلية للبلاد هذا ما أدى إلى نزوح ريفي شديد وتفريغ بعض المناطق من السكان نتيجة غياب الأمن خاصة في المناطق الريفية، كما عرفت هذه الفترة اختفاء الحقيبة الوزارية للتهيئة العمرانية حتى سنة 1994 أين أنشأت وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية وفي سنة 1995 نظمت استشارة وطنية واسعة حول الإستراتيجية الجديدة للتهيئة العمرانية في الجزائر شارك فيها إلى جانب السلطات العمومية، الوزارات المعنية، الجماعات المحلية، الجامعات وخبراء وجمعيات مدنية لإثراء وثيقة صممتها الوزارة المختصة تحت عنوان "الجزائر غدا" تضمنت حصيلة للوضعية الراهنة للتراب الوطني والاختلافات التي يعانيها وبعض المقترحات للتطوير.

4-5 مستويات العجز السياسية الحضرية في الجزائر :

تتعدد مستويات العجز في السياسة الحضرية في الجزائر بتعدد مقاييس التخطيط وأشكال التنمية وتعقد الفاعلين في الفعل الحضري والتي ترجع أساسا إلى الكم الهائل من الرهانات أو تحديات التنمية الحضرية إذا أضفنا لها أهداف التنمية المستدامة، لكن يمكن تقسيمها في المجلد إلى :

4-5-1 على مستوى الإجراءات واليات التخطيط الحضري:

- صعوبة التجانس العمودي والأفقي في ميدان تصور الأدوات، حيث يتجلى الفارق الكبير في التجانس مع السياسة العمودية للمخططات الإقليمية وان أبدت نوع من المفصلية لكن يبقى شكلها ومضمونها المركزي عائقا أمام تصريفها المحلي وتجسيد برامجها، حيث يجد المبرمج أو المصمم على مستوى المدن والبلديات نفسه مجبرا على مساندة برنامج مركزي من العاصمة يمكن سحبه على جميع الأقاليم والبلديات يترك مساحة مناورة ضيقة للمخطط المحلي.
- الفارق بين نسق سيرورة التخطيط وديناميكية سيرورة التحضر ويوضح من خلال عدم قدرة سيرورة التخطيط على مجارة عملية التحضر السريعة ، حيث تعتبر الأولى بطيئة إلى درجة كبيرة نظرا لانتظار آجالها القانونية وآجال إعدادها كما أن التحولات الحضرية سيرورة التحضر أسرع بكثير مهددة في الأخيرة إلى عدم جدوى التخطيط في ظل تغير الحقائق المجالية.
- التخطيط دون مراعاة الجانب الاقتصادي واحترام الشروط التنموية ، وتتكون نتيجة تضارب المصالح الإقليمية وغياب لجان بين وزارية حكومية تعمل بشكل أفقي وعمودي لضمان عدم التشتت البين قطاعي حيث نعمل جل القطاعات بشكل منفرد تقريبا في ظل غياب للمعلومة الاقتصادية ومعرفة فعلية للإمكانيات التنموية والشركاء الاقتصاديين المحتملين مبشرة بعدم جدوى اقتصادية للمشاريع المقررة من مستوى تخطيط بعيد عن الواقع التنموي في قعر الصيرورة التخطيطية.
- برمجة حضرية خطية وجافة تستجيب فقط لأرقام استعمال الأرض وهذا ما تمثله أدوات التهيئة والتعمير التي تستجيب لنظام الحد الأدنى وتحول دون القراءة المقطعية للمجال الحضري حيث

تعمل على إدراج السكان في منظومة رقمية تعرف بمنظومة التجهيز يحتاجون لتجهيزات توافق تلك الأرقام بشكل كمي يعبر عنه لنثيب الفرد من التجهيز والخدمات.

- الكم الهائل للبرامج السكنية في ظل غياب العقار المناسب لاستيعابها والمعارضة للمخطط والتخطيط كنوع من مسايرة الطلب الشعبي على السكن في ظل غياب فعلي وقراءة جادة للطلب على السكن وتنفيذ المشاريع السكنية الكمية دون دراسة ودون إحصاء وبأثر سياسي دون التفكير في عواقب هذه الأحجام السكنية على المدن الجزائرية وقدرتها على طرح البديل الاجتماعي والتقني المناسب وتفادي العجز العقاري للبلديات والمدن الكبرى.
- تخطيط لا يراعي الأثر ، المردود وإمكانية نجاح المشاريع المقررة ، مع الغياب الواضح للدراسات البيئية التي تحمي المشاريع من الآثار السلبية أو ما يعرف بالكلفة السلبية للتعمير أو الكلفة البيئية للمشروع وانعكاسها على النظام الايكولوجي للمدينة والطبيعة بالإضافة إلى الأثر النفسي والاجتماعي والاقتصادي والمردود الاقتصادي للمشاريع والدمج الاقتصادي للأنشطة الاقتصادية للمدينة بالإضافة إلى تقييم المردود الفلاحي للأراضي الموجهة للتعمير والتي تكون في أغلبها أراضي ذات مردود فلاحي مرتفع .
- غياب بنك معلومات حضري مع عجز في مسح الأراضي

2-5-4 على مستوى تحسين السياسة الحضرية :

- أداة تخطيط حضرية يمكن تعميمها يمكن إن تلاؤم كل مجال في الوطن دون النظر إلى الاختلافات الجيو-مناخية السوسيو-ثقافية -الاقتصادية فقد درجت مكاتب الدراسات على اللجوء إلى نسخ أدوات التهيئة السابقة أو الاكتفاء في الدراسات باللجوء إلى إفراغ المحتوى التخطيطي والقطاعي للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الحيوية كالسكن والطاقة والصناعة ومن طرف واحد وهو مكتب الدراسات الذي يضم في العديد من الأحيان عدد محدود من المهندسين الخاصين بمجال التعمير والتهيئة مع غياب تام للمظاهر الاجتماعية والاقتصادية.
- قدرات مؤسساتية غير ملائمة لديناميكية المدن وغير قادرة على استيعاب النمو والتمدد العمراني. وتتجلى خاصة في عجز نظام مراقبة التعمير سواء من المصلحة التقنية للبلديات وإلى الشرطة العمرانية حيث تخلق مجموعات كبيره من السكنات الغير شرعية على طول الطرق العامة ودون التدخل في الوقت المناسب لتتحول إلى فرض واقع حيث تلجأ البلديات في العديد من الأحيان على مسايرة الملف وتفعيل إجراءات التسوية كمحاولة لدمج هذه الفئة تحت ضغط انتخابي أو شعبية المطالب الداعية للدمج والحق في التزود بالخدمات والشبكات الحيوية.

- نظام متابعة المشاريع والرقابة فاشل ونقص البرمجة وضعف دفاتر الشروط وضعف تقييم المشاريع دراسات التهيئة.

3-5-4 على مستوى وسائل التجسيد :

- غياب التنسيق بين ما توفر من وسائل مادية وبشرية والبرامج المسطرة حيث تستنزف المشاريع السياسية والسكنية خاصة منها ممثلة في المدن الجديدة جل الوسائل البشرية والمادية خاصة في ظل سرعة انطلاق المشاريع المبرمجة بالمقارنة مع الوقت اللازم للدراسة والإنشاء وإعداد التراخيص والمناولة والتغطية التمويلية كالبنوك ومساهمة الصناديق الاجتماعية والشركاء الاجتماعيين .
- غياب إجراءات التعاقد بين البلديات بين الحضرية بين الأقاليم وبين البرامج بمعنى عدم وجود إطار قانوني وزاري حكومي يضمن المفصلية بين الأقاليم وبين البلديات كضمان التنسيق في حالة المشاريع المشتركة بين الأنسجة الحضرية لبلديات متجاورة من جهة ولنفس الآلية بين الأقاليم حيث يلاحظ بشكل فادح الفارق في تسارع الأشغال وتجسيد المشاريع بين الأقاليم أو الولايات، ويمكن لمشاريع الطرق بين الولاية أو الوطنية تكريس عدا الغياب للتناسق.
- غياب مراحل بين العمليات في الزمن والمكان .
- غياب إطار يجسد التركيب التمويلي والتمويل المشترك والشراكة عمومي/خاص.
- ضعف في وسائل الأغلفة المالية والعوائد الضريبية مع الفعل الحضري.
- المضاربة العقارية وغياب تزويد المشاريع بالشبكات الضرورية والمبرمجة.

4-5-4 على مستوى التسيير الحضري والإقليمي:

- غياب ملامح المدينة وبعثها القانوني ضمن حدود تفوق حدودها المجالية والإدارية
- آليات لا مركزية غير كفنة تحت تأطير جماعات محلية ومصالح تقنية مكلفة فقط بتسيير التعمير .
- ضعف التأطير اللوجستي للبلديات وغياب إطار تسيير بين بلدي.
- ممارسات المضاربة في تسيير العقار لا تهتم بالمناطق الكبرى للمدينة.
- غياب معايير التنطيق الجبائي للأراضي القابلة للتعمير والمعمرة.
- غياب الشفافية والدقة في تحديد المسؤوليات للتسيير الحضري.
- غياب كبير لإدماج المجتمع المدني في سيرورة القرار المعني بالتنمية الحضرية.

5- رهانات السياسة الحضرية في الجزائر:

-يمكن طرح الرهانات الكبيرة لسياسة الحضرية في الجزائر في أربعة مستويات كبرى تقف في مجملها أمام النهوض بالمدينة الجزائرية وبعثها ضمن إطار التنمية المستدامة والنهضة الحضارية للدولة. والتي جاءت بالمناسبة في أهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030. الحالي .

1-5 عولمة وعالمية التبادل:

سواء على المستوى الاقتصادي و الانفتاح على أتماط الاقتصاديات العالمية والنظام المصرفي والبورصة أو حتى الشركات الاستثمارية المتعددة الجنسيات والمناطق الحرة ، أو على المستوى الثقافي العلمي فيما يخض مبدأ المناسباتية والتبادلات الثقافية وحوار الثقافات وتبادل المعلومة والاستشراق ، وكذلك السياحي أو الحركة السياحية والرهانات السياحية العالمية والإقليمية كالسياحة في دول حوض البحر المتوسط أو السياحة في المدن الأثرية بين السياحة النوعية والكمية هذا كله في مواجهة ضعف الشبكة العمرانية المعاصرة حاليا الموجهة فقط لتلبية الطلب على السكن والخدمات والتجهيزات العليا وضمان نوعية حياه في المدن.

2-5 الزيادة السكانية ومعدل التحضر:

ويعتبر من الرهانات ذات الطابع الملح في مواجهة ضعف الموارد الطبيعية الناشئة من ظواهر التمدد العمراني وضياع الفرص النهضوية في تحقيق مبادئ الاستدامة أو حتى الترشيح المجالي والتخطيطي، فمعدلات التحضر تضغط بشكل كبير على قدرة الأنظمة الحضرية حيث يفقد الريف سنويا كساحات شاسعة من الأراضي لصالح المدينة وبأشكال غير موجهة وفي المقابل المدن تفقد سنويا فرصة خلق الحلول لمشاكلها التوسعية ، مسجلة عدم قدرتها على استيعاب التحضر وتراجع الإمكانيات المجالية والبيئية للأقاليم.

3-5 ارتفاع في هشاشة الأنظمة :

السكان النشاطات الاقتصادية الأخطار الكبرى والتغيرات المناخية ومن مواجهة التركيز في المدن وكل الأقاليم المعرضة للخطر.

4-5 التدهور الثابت للإرث الثقافي والطبيعي :

في مواجهة تنامي المطالبات على الحفاظ على الهوية خاصة في التزاوج بين الهوية والتخطيط في التفكك وضياع مفهوم الحوارية وضياع الحضرية.

5-5 غياب الترابط في المدن الجزائرية:

1-5-5 غياب الترابط السوسيو اقتصادي :

الزيادة السكانية في سكان الحضر حيث تتزايد الهوة بين الجدوى الاقتصادية وتكامل الأنظمة الحضرية مع ما تشهده الظاهرة الحضرية من تركيز سكاني لأقاليم بالنسبة لأقاليم أخرى وتكون ظاهرة الماكروسيفاليا أو تضخم الرأس وما ينتج عنه من أزمة الشغل في المدن ، والذي يرجع إلى تكديس اليد العاملة الغير كفئة والقادمة من مجتمعات ريفية مختلفة النشاط والوظيفة وما ينجر عليه أيضا من ارتفاع الطلب على العقار والمضاربة العقارية . كما يلعب التخصص الغير منضبط للاقتصاديات الحضرية وخروج المدن من التنافسية في تصاعد الممارسات الغير شرعية والعفوية كالاقتصاد الموازي وخروج المدن من الآلية الضريبية وبالتالي عدم الجدوى الاقتصادية والحضرية.

5-5-2 غياب الترابط البيئي :

ويتضح ذلك في المقارنة بين ندرة العرض بالنسبة إلى المصادر البيئية والماء والطاقة والنبات والمجال بشكل عام وارتفاع الطلب على الأرض الحضرية المخصصة للتوسع خاصة إذا كانت العديد من المدن الجزائرية أسست لدوافع الموضع أي تجمع بين عنصر المياه والأرض الزراعية الخصبة لتجد نفسها أمام هذا التحدي في غياب كبح حقيقي أمام التوسع العمراني للمدن.

كذلك تمدد أخطار التلوث الحضري والتي أصبحت تلوث الأقاليم الحضرية داخل المدينة والموارد الطبيعية خارج المدن من منابع ومناظر وأنظمة طبيعية فارضة علينا نقص كبير في الإمكانيات الطبيعية وصعوبات أكثر فيما يخص المسؤولية البيئية ، هذا في ظل ضعف قدرات البيئة ونظام تصريف المقذوفات وتهالك القدرة على رسكلة النفايات وزيادة أخطار المخاطر الكبرى في المناطق العالية التركيز الحضري والسكاني..

5-5-3 غياب الترابط الحضري: يتعدد الاختلاف أو اللاترابط الحضري بين مظهره البنوي

والوظيفي والمظهر العمراني .

5-5-3-1 في البنية :

ويتضح جليا من خلال غياب الجدية في حماية الأراضي الزراعية في وجه التمدد العمراني الذي يتجه غالبا نحو الأراضي ذات الملكيات الفردية الكبيرة أو في اتجاه محاور معينة بشكل سياسي دون دراسة انعكاسها على البنية الحضرية والابتعاد عن المركز والشكل العمراني الناتج وعلاقته بالبنية الحضرية، كما يعتبر غياب منهج واضح في تعيين الحدود المضبوطة للزيادة المجالية وعلاقتها بالطلب والبرمجة الفعلية وحساب الاحتياجات المجالية من أكبر الإشكاليات المسببة لهذا اللاترابط، بالإضافة إلى غياب نظام للمركزية وتعدد الأقطاب والهيكلية في المدن مهددا باختلال للبنية العمرانية وتوزيع الوظائف . هذا

وينعكس على هذه آثار منها زيادة الطلب على مجال الاستثمار وغياب تحديد للوحدات البنوية ، وأيضا عجز نظام النقل على ضمان ترابط بين الوحدات البنوية للمدينة.

5-3-5-2 وطيفيا :

يعتبر غياب الترابط بين التجهيز والعجز في الخدمات من أهم المشاكل أو الرهانات أمام السياسة الحضرية في المدينة الجزائرية فاعتماد هذه الأخيرة على البرمجة الرقمية العمياء للتجهيز وقياس العجز غي الوظائف عن طريق مبدأ نصيب الفرد أدى إلى توفير تجهيز لكنه لا يرافق الخدمات المرجوة والتي لا بد أن تحدد عن طريق التحليل الموضوعي لكل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لهذا الفرد ، كما قد يؤدي الاحتلال الحضري في وظائف المدينة إلى تدهور البنية التحتية نتيجة ضغطه الكبير عليها ، كما يمكن إدراج الغياب الكبير لبنك معلوماتي حضري يضم كل من الفئة النشطة والشرائح الاجتماعية والوظائف والاحتياجات الفعلية والعجز والنقص والرضا والاكتفاء بشكل أرقام مبنية على إحصاء حقيقي وفعال من التأثير على شكل اتخاذ القرار والتوظيف المناسب للمجال الحضري.

5-3-5-3 المنظر العمراني :

عمليات الهدم وإعادة الهيكلة وحتى غياب المهنية والمسؤولية في عمليات الترميم والتجديد فيما يخص الشبكات والطرق أدت إلى القلق على حماية الموروث العمراني والمعماري حيث تعاني المدينة الجزائرية من نزيف حاد في المظاهر العمرانية والمعمارية وتباين التقييم بين الإرث والموروث وما ينجر عنه من خسارة النوعية المجالية وخسارة في هوية المباني بالتزامن مع ضياع قيمة دور المعماري في حماية الإرث المعماري ودور العمراني أيضا في مقروئية المجال والتركيبية العمرانية وما ينشأ عنهما من التلوث البصري وغياب نوعية إطار الحياة.

5-5-4 غياب الترابط في التخطيط الحضري :

غياب إستراتيجية تهئية وتطوير في تحديد آليات التخطيط لارتفاع الطلب خاصة في المجالات البين بلدية حيث تتأثر سلبيا معظم البلديات المجاورة للمدن الأم أو المدن الكبرى لعدة أسباب منها الهيمنة الحضرية في اتخاذ القرار أو غياب نخبة يمكنها الدفاع عن حقوق هذه المدن الصغيرة أو المراكز العمرانية ، مما ينجر عليه غياب نشاطات البينية للمقاييس المجالية والمكانية وبالتالي نقص التنظيمات في كل الإقليم الوطني وضعف المعايير وضبابية أهداف التنمية المستدامة .

5-5-5 غياب الترابط في التسيير الحضري:

غياب الرغبة في تحديث التسيير الجوّاري أو ما يعرف بإدماج المجتمع المدني أو مستعملي المجال كأحد أهم الفاعلين في الفعل الحضري الحديث وأهم الحلقات في تسيير وتنمين المشاريع لعدم وضوح الرؤى وتشتتها من جهة ، ومن جهة أخرى صعوبة إدراج بعض الفآت لغياب إطار قانوني يلزم المسير بحضورهم سواء في هرم التخطيط الحضري أو قعره في ظل سياسة حضرية غير واضحة وغياب

إستراتيجية تنموية بين المقاييس التخطيطية ردا على استفحال القرارات المركزية ، وانعدام تنوع التمويل المحلي الذي يكتفي بالأغلفة المالية المركزية كالمخطط التنموية القطاعي PSD والمخطط التنموية البلدي PCD مهددا بضعف مستوى الإمكانيات البلدية والتواصل بين قطاعي في ظل غياب تقنيات التسويق الحضري والبحث عن الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص مؤكدا ضعف سيرورة العروض وهروب المستثمرين الحضريين.

5-5-6 غياب الترابط في التكوين العمراني :

لا ترابط بين العروض والتكوين الخاص باحتياجات المجال في ظل اتساع التقنيات الحضرية الجديدة واتساع الاختصاصات ومهن المدينة وتعقد الأدوار والمقاييس ، كما يعتبر ضعف تكوين المعماربيين في المظاهر والتقنيات العمرانية في ظل اعتبار الإدارة لهم كأهم الفاعلين في المشاريع الحضرية ، كما يعاني المنظومة من ندرة التكوين في تقنيات الهندسة العمرانية وتكوينات بين قطاعي ومتعدد الميادين كالبيئة والإدارة والتسيير وإدارة والقانون ، كما ينجم عن ذلك ضياع الأولويات في التحكم في المشروع العمراني والأشغال المرافقة كتقسيم المشاريع إلى مراحل ودمج النشاطات الضرورية في المشاريع على الأنسجة الموجودة وضمان الاستمرار الحد الأدنى من الخدمة ، هذا في ظل عدم وضوح أهداف التنمية الحضرية والموجودة في SNAT.

6- أهداف السياسة الوطنية لتنمية المدن :

تبنى القانون 06/06 أو القانون التوجيهي للمدينة مجموعة من الأهداف مع أن توجيه المدينة كان واضحا في سيرورة التنمية المستدامة كإطار لأشمل وأوضح ذو أولوية للتنمية الحضرية يفتح آفاق جديدة على المستقبل وباعتبار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة عي سيرورة تعمل على الالتزام بوضع الإجراءات والوسائل قبل الوصول إلى تحقيق نظرة مشتركة لمستقبل المدينة المبني على أهداف التنمية الإقليمية الموضحة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والاحتياجات المحلية المأخوذة من الدراسات ، وكذلك أهداف محددة للتنمية الحضرية المستدامة .

هنا تخلق إستراتيجية تفاضلية حسب الأقاليم ، حسب المجال وأيضا حسب البرامج إذ لا يمكن تطبيقها بنفس المقاييس الإجراءات ووسائل المدن فالمحتوى التنموي مختلف وبالنسبة لأهداف التنمية المتباعدة تخضع أيضا لإستراتيجية وحجم المدينة صغيرة ، متوسطة أو كبيرة وأيضا لدورها المعين في المخطط ، مدينة مترو بولية ، جهوية أو عالمية أو حتى تابعة قطب موازي أو قطب رابط أو قطب موزع للنمو.

وتم اقتراح إنشاء هذه الإستراتيجية تم تطويره في إطار إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030 تحت طلب الوزارة المكلفة بالمدينة سنة 2007 لغرض تحديد الرهانات والأهداف والتي تم تحديدها في القانون 06-06 من المواد 2-6 وحتى 12 والتي تمحورت أساسا حول:

- غرس إطار جديد لتصميم وتخطيط إنشاء المشاريع التنموية الحضرية والتنسيق الأفقي والراسي بينها بمبدأ التشاورية بين كل الفاعلين المعنيين مع تخفيض مركزية اتخاذ القرار على المستوى المحلي ومركزية اتخاذ القرار القطاعي.
- رد الاعتبار للطرق الجديدة وأدوات التعمير الحديثة كالحكم الراشد والتسيير الجوّاري والمعلومة والتسويق الحضري والأدوات الجديدة الخاصة بالتسيير والتخطيط الحضريين.
- تحويل التنمية الحضرية نحو أهداف التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية وأيضا الفاعلية السياسية وموضوعات حماية الإرث الثقافي والطبيعي، وتخفيض الضباب المجالي والوظيفي والاجتماعي ، والوقاية من الأخطار الكبرى وتحديد واستغلال الجيوب الشاغرة وعمليات تحديث المنتج العمراني عن طريق التدخلات العمرانية كإعادة الهيكلة وإعادة التثمين وإعادة الاعتبار وإعادة التأهيل .
- ترقية استغلال جديد للتنظيم والتضامن الاجتماعي والتنشيط والإنعاش الاقتصادي للمدن وتشجيع وترقية دمج المدينة مع شبكة المدن المحلية الإقليمية والوطنية والعالمية عن طريق تحسين جاذبيتها وتنافسيتها.¹⁸

خلاصة

كان لتبني سياسة التنمية المستدامة دليل كبير في تجند المجتمع الدولي وإحساسه بالمسؤولية الأخلاقية في وجه التدهور البيئي وأثره ، ورغم نجاح العديد من الدول في تكييف المفاهيم المشتقة منها مثل المدينة

¹⁸ SNAT 2030.

المستدامة والايكوحضرية إلا أن بعض الدول عجزت عن تكيف مشروع دقيق لتصريف هذه السياسة لعدة اعتبارات سياسية والمميزة لكل دولة.

لابد أن الصلة الوثيقة لسياسة المدينة أو السياسة الحضرية مع التنمية المستدامة مباشرة بعد تبنيها من طرف النظام السياسي الجزائري ، وسع بين رأس التخطيط الاستراتيجي الشمولي للثانية ، مع نهاية السيرة التخطيطية القطاعية للأولى ، ليتضح العجز الكبير في تبني نسخة عالمية وشاملة ومعيارية للتنمية المستدامة بشكل قد ينتج تخبط سياسي في الانتقال بها للأغلفة المجالية والتنمية المحلية والتي تمتاز بخصوصيات عميقة الاختلاف.

تقوم السياسة الوطنية للتنمية في الجزائر حسب المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية على مبدئين، الأول .. هو إعادة التوازن الديمغرافي والوظيفي بين الأقاليم الحضرية والريفية وتكييف النظام الحضري داخل الشبكة العمرانية للمدن ، أما الثاني.. هو إعادة توزيع بعض الأقطاب العقارية والسكن والطاقة والعقار. أما على مستوى السياسة المحلية للتنمية الحضرية ،فهي تقوم على تحديد الرهانات والأهداف المحلية المرجوة والمتعلقة خاصة بتكيف المدينة ضمن الشبكة العمرانية مجاليا واقتصاديا والعديد من الرهانات المختلفة.

ورغم تحديد وتسطير أهداف السياسة الوطنية للتنمية وكذلك السياسة المحلية والحضرية إلا أن التحدي الأكبر أمامها كان البحث عن شكل استيعاب المحتوى الضخم والشمولي للتنمية المستدامة ، في ظل العديد من التحديات المتشابكة أمام هذا النسق بهذه السياسة الحالية ،فقد كان لإضافة لفظ الاستدامة للسياسة الحضرية الجزائرية دور كبير في طرح عدم قدرة السياسة الوطنية للتنمية وسياسة التنمية الحضرية على استيعاب الاستدامة لعدة اعتبارات منها ضرورة استحضار كل التحديات والأخذ في الحسبان كل تحد في نفس الوقت في كل مدينة بشكل تركيب مفصلي للأغلفة المجالية، على مستوى السياسة العامة .

هذه التحديات التي تتناسب عموما بشكل طردي مع حجم ودرجة المجال الحضري لكن يمكن حصرها في أربع أصناف من التحديات ، رغم التشابك الكبير بينها المجالي والاقتصادي والاجتماعي وأيضا التنظيمي.

وعن التحديات المجالية والتي تلخص في .. **تحد المدن الكبرى** وما يضمنه من ظواهر عمرانية كالانتشار والتمدد والالتحام والتبعثر واللطخات ، أيضا **تحد الحدود الحضرية** مثل تريفيف الحضر وتحصير الريف والهوامش الحضرية والجهة الحضرية ، وما ينجر عنهما من التعقيدات الحضرية والايكولوجية. **وتحد الشبكات** وما يضمنه من توسيع وتطوير وتنظيم وتقنية .

ما التحديات الاقتصادية .. كتحد المرور إلى التنمية المستدامة وما يندرج تحته مثل الجدوى الاقتصادية والتكامل الاقتصادي والتنافسية والتمويل والشراكة والأقلمة الاقتصادية . أيضا **تحد النشاط والجذب** وما يجره من تحديات مثل تخصص النشاط الحضري وإدراج النشاط السكاني . وأيضا **تحد المدينة العالمية** كتعدد الفضاءات والحركات الاقتصادية والمدن المناشدة.

عن التحديات الاجتماعية .. كالرضا الاجتماعي والتمهيش والانتماء والتزواج الاجتماعي والهوية والعروض الحضرية والتفاعل. والدمج الاجتماعي والعديد من الإشكاليات **وتحد الديمقراطية** وما يسفر عنه من الديمقراطية المباشرة والتبعية والهيمنة الحوكمة والتحفيز. **وتحد ثقافي اجتماعي** يضم الثقافة الحضرية والأعباء الأخلاقية والانفتاح وأخلاقيات التغيير وحماية الأعراف. **وتحد الأمان ..** كالصحة والتلوث ، الجريمة والجريمة المنظمة التحولات المناخية والحضرية والهجرات.

التحديات التنظيمية .. **تتعدد المجالات** وما يضمنه من مشاكل تسيير مثل الأماكن المتخصصة والتزواج الوظيفي وتأطير الضواحي وترشيديّة واستهلاك المجال **وتحد التسيير الإيكولوجي** مثل الطاقة والموروث الطبيعي والنفايات والتلوث والأخطار الطبيعية والصناعية والمناخ. **وتحد التعمير والهندسة المعمارية** وما يضمنه من إشكاليات مثل الإنشاء العمومي والإنشاء الفني و الضرورات التخطيطية و الالتزامات الانتخابية والمبادئ الإبداعية وكذلك أسس التصميم و دفتر الشروط ومحدودية المشروع.، هذا بالإضافة إلى **التحدي الرقمي** أو العلاقة بين البرامج والبرمجة والتقديرات السكانية والطاقوية والاقتصادية المناسبة والبنوك المعلوماتية.

فمن الواضح تنامي تحديات المدينة المستدامة أمام محدودية وإمكانيات السياسة الوطنية التنمية وحتى سياسة التنمية الحضرية لدينا، الأمر الذي يطرح ضرورة قياس مستويات العجز المتوقعة أمام هذا الزخم من التحديات المطروحة ،والتي تتعدد في حالة الجزائر بتعدد مقاييس التخطيط وأشكال التنمية وتعقد الفاعلين في الفعل الحضري وتنقسم في المجمل على مستوى الإجراءات واليات التخطيط الحضري **وتحديدا بين** التجانس العمودي والأفقي في ميدان تصور الأدوات ومركزيته والفارق بين نسق صيرورة التخطيط وديناميكية التحضر والبعد عن الواقع التنموي للمشاريع المقررة والبرمجة الحضرية الخطية والجافة والتي تستجيب فقط لأرقام استعمال الأرض والتضارب الكبير بين البرامج السياسية القطاعية كالسكن، وليس مع الواقع المجالي والتنموي وعدم مراعاة الأثر الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمشاريع. **ويمكن في الاخير ادراج مستويات العجز على عدة مستويات ...على مستوى تحسين السياسة الحضرية ..** مثل أدوات التخطيط الحضري التي لا يمكن تعميمها دون استحضار الاختلافات الجيو-مناخية السوسيو-ثقافية -الاقتصادية للأقاليم و التوقف عن إفراغ المحتوى التخطيطي والقطاعي للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الحيوية كالسكن والطاقة والصناعة بشكل عشوائي، ي ظل قدرات مؤسساتية غير ملائمة لديناميكية المدن و فشل نظام متابعة المشاريع والرقابة ونقص البرمجة وضعف دفاتر الشروط وضعف تقييم المشاريع ودراسات التهيئة.

وعلى مستوى وسائل التجسيد .. كغياب التنسيق بين ما توفر من وسائل مادية وبشرية وبين البرامج المسطرة وغياب إجراءات التعاقد بين البلديات وبين الأقاليم ، مع عدم وجود إطار قانوني وزاري حكومي يضمن المفصلية بين الأقاليم وغياب إطار يجسد التركيب التمويلي والتمويل المشترك .

وعلى مستوى التسيير الحضري والإقليمي: تتعدد أوجه العجز مثل لا مركزية الآليات الغير كفئة للمصالح التقنية والجماعات المحلية المكلفة فقط بتسيير التعمير. وضعف التأطير اللوجستي للبلديات وغياب إطار تسيير بين بلدي. ومشاكل التطبيق الجبائي وغياب الشفافية والدقة في تحديد المسؤوليات في التسيير الحضري.

ونظرا لتعدد التحديات أمام المدينة الجزائرية في عديد المستويات المختلفة فقد تعقدت الرهانات أمام السياسة الحضرية في الجزائر في عدة مستويات كبرى تقف في مجملها أمام النهوض بالمدينة الجزائرية وبعثها ضمن إطار التنمية المستدامة والنهضة الحضارية للدولة. والتي جاءت بالمناسبة في أهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030. الحالي ، والتي تعتبر ضرورية في تحديد رهانات المشاريع الحضرية فيما بعد. كرهان العولمة وعالمية التبادل سواء على المستوى الاقتصادي كالانفتاح أو على المستوى الثقافي العلمي كالمناسباتية والتبادلات الثقافية والاستشراق ، أيضا الرهان الملح ، كرهان الزيادة السكانية ومعدل التحضر في تحقيق مبادئ الاستدامة أو حتى الترشيد المجالي والتخطيطي، واصطلاح الأراضي الشاسعة ، أيضا رهان ارتفاع هشاشة الأنظمة كالنشاطات الاقتصادية والأخطار الكبرى والتغيرات المناخية ، وأخيرا رهان التدهور الثابت للإرث الثقافي والطبيعي كالتزاوج بين الهوية والتخطيط في التفكك وضياع مفهوم الحوارية وضياع الحضارية. أيضا العديد من الرهانات الناتجة عن غياب الترابط في العديد من نقاط الحياة اليومية في المدن الجزائرية ، على المستوى السوسيو اقتصادي والترابط البيئي والترابط الحضري والبنوي والوظيفي والمضهر العمراني وغياب الترابط في التخطيط الحضري وفي التسيير الحضري وفي التكوين العمراني .

من خلال محاولة الزج بالتنمية المستدامة واقتضاءاتها المتعددة في مجال يمتاز بالتعقيد والتضارب كالمدينة توالى وتعددت الإشكالات والتحديات ثم الرهانات في وجه المدينة المستدامة هذا في ظل تجلي العجز الكبير في سياسة المدينة الجزائرية وشبه القصور المميز لها في عديد المستويات إن لم نقل كلها من أعلى هرم التخطيط إلى قعر المحلية الحضرية .

الفصل الرابع

المشروع الحضري...

من السطحية التقنية نحو الترشيدية التنموية

تمهيد

بالوقوف على تحديات تطبيق سياسة التنمية المستدامة والمدينة المستدامة في الجزائر وكل أوجه العجز في السياسة المحلية للمدين الجزائري ومختلف أوجه العز فيها وكيفية محاولة تكيف السياسة التنموية الوطنية خاصة في شكل الانتقال لأهداف التنمية المستدامة أو طرح نسق تفكير جديد كمخطط التراب الحضري لتحقيق نسق المشروع الحضري وإن لم توفق فيه تلزما النسق التحليلي التاريخي لايدولوجية الفعل المستدام إلى الاستمرار في الانتقال إلى المفاهيم والأساليب المرتبطة بأغلفة مجاله كرسن تطبيق الاستدامة في المدينة بشكل عام .

فهل يستمر بعد الإسناد المجالي وتجاوز تفكك الرهانات وإعطاء قالب عام للفعل العمومي المشترك، وتمديد التراب بين الكيانات الحضرية ، العمل بأشكال التخطيط الكلاسيكية للمدينة ، وكيف عالج النقد هذا الإشكال، وكيف سينتقل التعمير من توجيهه العام لاستعمال الأرض الحضرية وحقوق الملكية إلى إدارة الأعمال وإعداد التوجه على المستوى البعيد وضمان للنوعية وبناء المفصلية بين السياسات المحلية .

وكيف ساهمت تقلبات اتجاه التخطيط الاستراتيجي الشاقولية من المستوى الشامل إلى المحلي والعكس في ظهور المشروع الحضري وتبلور مفهومه وكيف صقل زخم وتسارع المفاهيم المرتبطة لتطبيق المدينة المستدامة على المدينة واختلاف التجارب في الفصل بين مفهوم المشروع الحضري واختلافه الكبير عن أدوات التهيئة والتعمير الكلاسيكية ، أسئلة يجيب عليها الفصل الموالي تمهيدا للفصل الأخير تبلور مفهوم وتعريف المشروع الحضري.

1- مرحلة ما قبل المشروع الحضري (التخطيط الاستراتيجي من المقياس الشامل إلى المقياس المحلي):

مشروع التجمع العمراني والتخطيط التقليدي اللذان يقوداننا إلى طريقة تقديم صيرورة التخطيط الاستراتيجي الذي يتوسع إلى مقياس التجمع العمراني . هذه المنهجية تمثل مظاهر جدية كلية بالمقارنة مع منهجية التفكير الكلاسيكي وتتميز أساسا بمظهرين أساسيين:

- ضرورة ضبط منظومة التشاور المؤسساتي بالمقارنة مع المنظومة القانونية للمشروع التجمع العمراني، المخطط التوجيهي للتجمع العمراني يهتم بضرورة التشاور بين مختلف الفاعلين الحضريين والتركيز على رهانات التجمع العمراني في المحتوى بالمقارنة مع النقاشات البين بلدية.مظهر آخر هام في إعداد هذه المشاريع الممنوحة الثقة من المنتخبين المحليين الذين يعرفون بالرجوع إلى أنظمتهم التقنية ،الجامعة للفاعلين الاقتصاديين المؤسساتيين مثل غرفة التجارة والصناعة.
- إبراز مفهوم "المشروع" الذي هو نظرة إستراتيجية للمدينة و التجمع العمراني .هذا المشروع يعرف في أوقات متقدمة بشكل جد متوسع على أنه "إستراتيجية تعرف "الفعل العمومي المحلي" والذي يرجع إلى مبدأ تفضيل المجالات وتعريفه كفعل عمومي محلي يتجاهل احتكار المرجع والاستناد المجالي لتفضيل المجالات الأساسية للفعل الحضري.

بمعنى أن إبراز مفهوم المشروع كأداة للخيار الاستراتيجي ضمن نظرة شاملة للمدينة .لا تحقق فقط المظهر المجالي لتوقيع الفعل الحضري السليم بل توفر توقيعه لبقية مظاهر المجال الحضري والإستراتيجية هي حامل لشمولية الفعل العمومي المحلي عوض الاختصاصية .الفائدة الأساسية هي محاولة تجاوز تفكك الرهانات المحددة لوتيرة التخطيط المجالي.لدى كل بلدية وكل قطاع وإعطاء قالب عام للفعل العمومي المشترك ، هذه الصيرورة من المستوى الشامل إلى المستوى المحلي تتمحور حول هدفين أساسيين ، من جهة تمديد الترابط بين الكيانات الحضرية التي تتطور وتواصل استقلاليتها مهددة بتشتت أفعالها ومن جهة أخرى تفكر في مشاريع أكثر استدامة في الزمن وبسطها لمقاييس مختلفة والتي تفسر الأهمية الموافقة للتجمع العمراني.

باعتبار تأثير الفعل الشامل على التطورات الممكنة للإقليم الحضري يمكن أن يسمح بتجنب التضارب الموجود عادة بين البلديات وتفضيل، توضيح وجهة نظر مشروع أكثر اتساعاً وأكثر نجاعة.

كما أن الصيرورة التشاورية لدراسة مشروع التجمع العمراني أو المشروع الحضري الشامل تضعه ضمن نتائجه وآثاره المباشرة وتفرض ضرورة خلق آلية قانونية للمخطط التوجيهي تضمن صيرورة الفعل عوض الإجراء (processus /procédure) المعمول به في أشكال التدخل الحالية (هذه الصيرورة تضمن ترابط أكثر من مجالي كما اختيرت أيضاً من طرف رؤساء البلديات في أوروبا كونها تسمح لهم بعدم التضارب بشكل مباشر وبجملة المشاكل المرتبطة بشغل الأرض والصدمات والصراعات التي يمكن تجنبها بمراسيم، كما تفضل الصيرورة التشاورية البعد الاقتصادي والاجتماعي للإقليم عوض البعد المجالي، أي اعتبار الإقليم كوحدة اقتصادية واجتماعية متكاملة عوض النظرة المجالية التي تبرز انفصال المجالات عن بعضها وبالتالي ظهور النزعة الفردية من جديد. أي محاولة الانطلاق من نقطة تشارك وهي البعد الاجتماعي والاقتصادي للإقليم المشترك. و لتحقيق ذلك توجب انتهاج مجموعة من التغييرات اهمها الحد من الأدوات التعميرية بشكلها الحالي

1-1 نقد الأدوات التعميرية:

نظام المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أو مخطط شغل الأرض جاء عن طريق قانون التوجيه العقاري وقدم فصل واضح بين الوقاية للأول والتنظيم للثاني في ميدان التعمير. مثبتاً النسق الترابي الضعيف، معرفة بمجموعة متتابعة من الأفعال الممتدة في الزمن على مقياس كبير ولمدة زمنية طويلة.

كما تعين مخططات شغل الأرض تقدير كل قطعة وحقوق البناء المرتبطة بشكل إحصائي رقمي دون التعريف لا للتوجهات ولا للبرنامج كونها نوع من النظام الأدنى لتحديد حقوق الأرض ووضع الحدود التامة لاستعمال الملكية ويبقى مجرد استعمال هذان الأدواتان أساسي في فترة كان فيها نقص في المخططات وفي تسيير التطور العمراني المتسارع، وكان يجب إنشاء تخطيط مجالي وتوقعي وتوجيهي لنتائج هذا التطور العمراني، لكن هذه الإلحاحية حجت الحقائق المحلية وخاصة بالنسبة لمخطط شغل الأرض الذي يسطر عن طريق تراكم النسخ. هاتان الأدواتان الواجب تجديدها في محتواها وشكلها للأخذ بعين الاعتبار المشروع الاستراتيجي على مستويين التجمع العمراني والمدينة.

1-2 تحديث المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

والتي تعرف على أنها تصور في الممارسة العمرانية تكمل المبدئين الصيرورة والإستراتيجية مشترطة للتحويل أولاً المرونة عن طريق تعريف إدارة الأعمال والتي تسبق التهيئة وتأسس على التشخيص، وتركز على إعداد التوجه على المستوى البعيد، وثانياً الأخذ بعين الاعتبار العمل التشاركي بين المدن قبل تنفيذ المشروع الاستراتيجي على مستوى التجمع عن طريق طور طويل من الدراسة، والتشاور بين مختلف الفاعلين الحضريين الحقيقيين لمشروع التجمع العمراني.

1-3 تحديث مخطط شغل الأرض:

مخططات شغل الأرض مؤخرا وضعت علامة استفهام كبيرة واستفهام في طرحها كأداة في عدة نقاط، منها عدم التلاؤم بالنسبة للنسيج في مرحلة التحول بالإضافة إلى مظهرها المجمد ودورها المقلص في تحديد قوانين البناء المرتبطة بحقوق الملكية. وعدم ملائمتها واختلافها مع النص. والطرح كم هي مساحة للمنطقة المبنية وتجنب إيجاد حلول لرهانات الواقع الحضري كجلب وتشجيع المؤسسات، تحسين نوعية الحياة في الأحياء، تقوية الرابط الاجتماعي، تعزيز مفاهيم المظهر والتزاوج الوظيفي والاجتماعي، التضامن الحضري والتي اعتبرت إلزامية للأخذ بعين الاعتبار في مختلف مخططات شغل الأرض. اليوم مخططات شغل الأرض يمكنها ضمن آلية المشاريع الحضرية أن تصبح أدوات ضمان للنوعية، والتي تعطي رد فعل للمجال الحضري انطلاقا من توفر التحليل المورفولوجي والأخذ بعين الاعتبار المظاهر وتبني المفصلية بين السياسات المحلية للسكن ومخططات النقل الحضري والتحكم في الميادين الحرة وأشكال التعمير المختلفة.

من المستخلص أن أداة التهيئة و التعمير عبارة عن مسار للسياسة العمرانية في بلداننا فهي في النهاية قوالب لرغبات المقررين ورؤساء البلديات وإن طرح الإشكال بالنسبة لها فهو يطرح في شكل عملية الإعداد وليس في النص التقني والقانوني لها.بالإضافة إلى عدم بلوغ المجتمعات الحضرية للحضارية وتبنيها الفعلي لمبدأ المشاركة.ومن هنا وجب إيجاد حلول تتمثل في بعض التغييرات كما طرحها (فيليب بارنيي) في ثلاثة تغييرات مهمة بالمقارنة مع الطريقة التقليدية في تصور أدوات التعمير التنظيمية أولها ..الاحتياجات لا تقدر بأرقام محسوبة مسبقا لكن من خلال النص، وضعية البلدية، وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية ، ثانيا.. استراتيجيات التنمية تجسد حسب مشاريع دقيقة فيما يخص التجهيز والبنية التحتية. وأخيرا ..المكانة المهمة الموافقة للضرورة منها للإجراء.

وفي الأخير لكلمة ومفهوم المشروع الحضري كاستعمال في التخطيط الاستراتيجي دور في الوصول إلى النظرة الجيدة ومقاطعة تعليمات التعمير وآلية التحليل العمراني والهدف إبراز نوعية المجال الحضري ومساعدة على وضع قواعد تعميرية أكثر ملائمة وأكثر تكيفا وأكثر جدوى حضرية، كون هذه التحاليل تساعد في تكوين أفكار حول المستقبل الحضري للمدينة قبل تجسيد التعليمات الحضرية ويمكن إدراجها أيضا كلحظة مواجهة لمختلف وجهات النظر في الوثائق الوصفية وإعادة الاعتبار للنقاش . والقيام بدراسات على إقليم أكثر اتساعا من المدينة كبديل للشكل التقليدي.

كما يعرف المشروع الحضري على أنه وقفة لتركيب كل مظاهر آلية التخطيط الاستراتيجي المرافقة والمشكلة له.وليس كجزء من منظومة تخطيطية .

2- مرحلة ظهور وتبلور ثقافة مشروع جديدة

بعد نقد التخطيط الكلاسيكي ولأدوات التهيئة والتعمير كان على المخططين والحكومات تقديم إجابات ورؤية جديدة لتغيير العقلية وضمان مستقبل أفضل للسكان ولإعداد بيئة معيشية حضرية متماسكة. التي تلبي احتياجاتهم، مما أسس إلى ظهور المنطق الترابطي مترجما فيما بعد مجموع الإجابات التي تجيب على نقد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأرض ، والبحث عن أداة تجريبية ، تشهد على إرادة السلطات العامة لتحويل المدن وخلق الديناميكيات اللازمة لحياة جيدة في بيئة منظمة، وإخراج تطوير المدينة من زاوية وهاجس الزحف العمراني الافتراضي المسبق والاعتماد على تطويرا لمدينة عن طريق مشروع عالمي واستراتيجي.

حيث ألحت الحاجة إلى إيجاد أداة أعلى من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يمكنها استحضار جميع أبعاد المدينة من مشاكل في التخطيط والبرمجة والتصميم والتوظيف والتسيير بالإضافة إلى الصعوبات التي تعترض تنفيذ توجهات مخططات التهيئة والتعمير من جهة ومن جهة أخرى المزيد من المشاكل القطرية والجهوية والعالمية مثل المشكلة الاقتصادية والواقع الاجتماعي والإداري وسياسة المدينة التي تقودها الإدارات المختلفة، ومع الصلاحيات المحدودة لمخططات التهيئة والتعمير وبالتالي غير كافية. ولا يمكنها أن الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأخرى للمدينة علاوة على ذلك ، لا تدعم هذه الأدوات التدخلات من جميع القطاعات. وبالتالي فإن الأخيرة تتدخل بشكل منفصل لتقديم مساهمتها (الاقتصاد ، النقل ، الاجتماعي). كل جهاز يتم التقاطه بشكل فردي ذو جودة عالية ومنطق رائع. تظهر الصعوبات على مستوى الصياغة ، على مستوى تناسق القوانين واللوائح ، وعلى مستوى تنفيذ خطط العمل ، لا سيما بسبب التقسيم الإداري الذي ربما يكون مفرطاً.

ورغم النقد الكبير لمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومحاولة الاستمرار في إنتاجه ليصطدم بضرورة تعويضه لكن لغياب الإطار القانوني الملزم لذلك رغم توفر النية بدأ طرح تغييرات في بعض محتويات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لكنه بقي بعيد جدا عن شكل ومحتوى المشروع الحضري رغم الفارق الكبير بينهما .

1-2 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ليس مشروع :

إذا كانت الإجابة على تساؤل أي أداة يمكنها تعويض المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ، هي المشروع الحضري في الدول المتقدمة ، الأمر يختلف في الجزائر حيث هناك مشكلة في الجزائر حيث لا يتم التفريق بين المخطط التوجيهي والمشروع لدى العديد من الفاعلين في السياسة الحضرية بل حتى لدى

بعض المختصين ، معتبرين الأدوات تلعبان نفس الدور، مما احدث غموض في فهم المشروع الحضري وتأخر طرحه لحد الآن. .

فإذا كان المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أداءه تعمير عملياتي تنظيمي غير قابلة للتفاوض ومغلقة معدة للمدى المتوسط بدون مشاركة من طرف المجتمع المدني لغرض واقعية استعمال الأرض وتوجيه التركيبة العمرانية تضمن وظيفية المجموعة، فإن المشروع الحضري سيرورة تخضع للنظرة الإستراتيجية والتوجيهات التفاوضية والمفتوحة والمنسجمة مع تطور وضعية التنمية الحضرية التي تدمج الفاعلين في قلب الصيرورة كمنتج واحد .

2-2 الفروق بين المشروع الحضري والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

1-2-2 الماهية :

إذا كان المخطط التوجيهي مخطط تطبيقي لقوانين العمران فإن المشروع الحضري مشروع مستقبلي للمدينة ضمن مبادئ التنمية المستدامة.

2-2-2 حدود الانجاز :

المخطط التوجيهي هو مجموعة خطوات إدارية ضرورية لتوجيه التعمير ضمن جدود البلدية أو عدة بلديات، بينما المشروع الحضري مشروع موضوعي ينشأ كحل لمشكل يبحث عن الصيغة المستقبلية الموحدة لبلدية أو مجموع بلديات.

2-2-3 الأهداف:

على مستوى الاهداف يهدف المشروع الحضري إلى تنمية عمرانية مستدامة لتحقيق الانسجام المجالي الوظيفي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتكامل البيئي في مجال التنمية والتهيئة الحضرية، بينما يهدف المخطط التوجيهي إلى تحقيق مناطق التعمير والارتفاقات وتحديد البرمجة ومواقع التجهيزات الكبرى ومناطق الحماية.

2-2-4 المدى:

يعمل المشروع الحضري لفترات طويلة لضمان استمرار السياسة فقد يصل إلى 30 سنة في المدى الطويل والمدايين المتوسط والقصير بينما يعمل المخطط التوجيهي على المدى المتوسط أو لـ 15 سنة على حد أقصى.

2-2-5 طريقة الانجاز والموافقة:

يعمل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بطريقة خطية دون الأخذ بعين الاعتبار درجة التطور ، مع برمجة بدون مقارنة بالنسبة للتأثيرات العائدات وإمكانية تحقيق الفعل الحضري. كما تتم الموافقة بعد تحقيق ميداني وتشاور سطحي للقطاعات. في المقابل يعمل المشروع الحضري بطريقة حلقة تكرارية مع إمكانية إعادة البرمجة أخذًا بعين الاعتبار درجة التطور ومختلف التأثيرات العائدات وإمكانية تحقيق المشروع ، مع الإجماع الدائم بين الفاعلين في اتخاذ القرارات بشكل برجماتي مباشر.

2-2-6 أدوات التطبيق :

بينما يعتمد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير على التوجيهات العامة وقوانين التعمير ومراحل الإعداد واستعمال مجموعة مخططات شغل الأرض، يستعمل المشروع الحضري مخطط العمل وتحديد إطار التدخل وتوجيهات التهيئة أو المبادئ الإستراتيجية ومقاييس المشروع المختلفة أو تركيب المشروع تم مرحلتي البرمجة والتصميم.

2-3 المشروع الحضري مفهوم غامض:

رغم وضوح الفارق بين المشروع الحضري والمخططات التوجيهية إلا أن مفهومه بقي غير واضح في الجزائر وهو نفس الغموض الذي لف المفهوم في الدول السبابة لاستعماله حيث كان مفهوم المخطط كثيرا ما يستعمل من قبل فاعلي التهيئة والتعمير. في فرنسا، وما يعرف بالمشروع الحضري. هذا التعبير موجود منذ (1970) وتحديدا استعمله المهندسون المعماريون كمرادف للتركيبة العمرانية. واستعملوه أيضا كفكرة للمشروع المعماري على مقياس كبير ، وبشكل آخر مفهوم المشروع الكلاسيكي كصيرورة تقنية لدائرة اختصاص المعماري وعمم بشكله الحضري على المدينة سنة (1980) وهو عبارة عن مشاركة وتنافس للإمكانات المتعددة خاصة التقنية و ليس فقط مجرد شكل للتنظيم المجالي، هذه الازدواجية في إعادة التسمية "المشروع" و" الحضري" أنتجت نوع من الغموض في المفهوم.

في أواخر (1970) سعى العديد إلى تكييف التعمير والمشروع الحضري في مواجهة منطق الجدولة والبرنامج الصارم وأعيد تكييفه بشكل تدريجي في شكل تعميم عملياتي في مناطق التهيئة المكثفة خاصة باعتبارها التعبير الأكثر وضوحا والتي تقود إلى التنظيم في إنتاج المجال الحضري تقوم على تموضع المشروع في وجه أقوى المعوقات قبل المصادقة على الإنشاء في آجال محددة .

كان للمجال العمومي باعتباره التعبير الأساسي للحياة الاجتماعية والمحافظة بدوره على الذاكرة وتبادلات الفكر يدور في فرض المظهر الاجتماعي للمشروع الحضري بالمقارنة مع الأشكال المبنية و الموجهة للفائدة الخاصة للمرقين، أيضا المشروع الحضري يعطي الفرصة لنقد أكثر شمولية في شكل الإنتاج العمراني دون الأخذ بعين الاعتبار للأبعاد الاصطلاحية والطريقة التي يكون فيها السكان في علاقة تكاملية مع المجال .

بعدها العمرانيين (D-Hiuthg و H-Demont) ساهموا في تأكيد وإثراء هذا المبدأ الذي يدعم الخيار المجالي والمحيط الحضري تحت عنوان "choix spatiaux et comportement sociaux" أو الخيار المجالي والبيئة الاجتماعية فبعد اللامركزية (1983) أدت السياسة العمرانية خاصة في فرنسا إلى بعث المشاريع الحضرية بشكل استعراضي (مناقصات) والذي أصبح فيما بعد ثورة للإستراتيجية التنموية ضمن مشروع حضري مضمون.

كما وضحا أيضا أن هذا المفهوم يفقد روحه ومعناه في حالة الاستعجال نتيجة الأفعال المتباينة والتي تبقى في بعض الأحيان مقصودة ومحددة لهدف معين كحلم السكان بصور حضرية جذابة وجاذبة، تهيئة لأقاليم ممتدة، حيث يصبح المشروع الحضري يؤسس الترابط، ليعطي شفافية في ممارسته الاحترافية ضمن منطقية المشروع الحضري مع إعادة تشكيل المجموعة الحضرية... فبدمج كل الأطراف (الفاعلين) من طرف صاحب القرار "رئيس البلدية"، المهندسين أصحاب المظهر الأكاديمي، الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية، وبعض المثقفين بغرض إبراز المظهر الأكثر شيوعا والذي يفوق البعد المجالي. هذه المجموعة من الفاعلين أعطت في مجملها غموضا أكثر.

وكان من الضروري وضع نقطة تلاقي وتثبيت المبادئ التي قام عليها المشروع الحضري. في المقام الأول، حيث يجب أن يكون واضحا أن المشروع الحضري لا يتم في يوم واحد بل يواكب صيرورة التحول العمراني خاصة في الزمن إذا هو ليس استجابة إلى منطوق الإسعافات التي غالبا ما يفرضها رؤساء البلديات. بل هو مشاركة للعديد من القدرات لأنه و بكل بساطة يطبق على المدينة التي هي في الأصل حقيقة معقدة وليس مجرد أشكال مادية وأشكال اجتماعية مربوطة بعلاقات تكونت عبر الزمن وأصبحت تجسيدا لها بل تتكون أيضا من تعددية تقنية في السيطرة وليس عن طريق مهندس معماري أو مهندسين.. لكن حسب حالة المشروع وبعض الإمكانيات الخاصة الضرورية لتحقيق حياة المشروع مثل الإمكانية التمويلية والتي لها نظرة شاملة ويجب السماح للتداول بين الفاعلين وإعطاء الرؤى وتحديدتها ببساطة التطبيق الحقيقي لمبدأ المشاركة في القرار، ضمن تصوراتهم وهذا يتطلب معرفة خاصة بالمدينة كصيرورة تطور، القوانين المحددة لأشكال التصور والتحليلات المتاحة والأدوات التصورية (Outils 19. de conception)

تبلور مفهوم المشروع الحضري أكثر بعد ذلك ليصبح تركيب لشمولية المدينة عن طريق بناء حوار في المجال العمومي الذي يصبح المرجع. وباعتباره مشروع شامل فإنه يطرح فكر قطاعي للتهيئة ومميز لباقي الشبكات مع خلق مظهر مميز بين المدن وأحيانا داخل المدينة ذاتها.

20- YVES GRAFMEYER- Sociologie Urbaine, Paris, Edition Nathan ,1^{ere} édition n°71279, 1994, P33-34.

كما ذهب البعض لاعتبار المشروع الحضري مترجم لنوعية أو درجة تطور العقليات أيضا فهو يتطلب مشاركة العديد من الفاعلين حتى بين أقسام البلدية نفسها فهو عبارة عن نظام ديمقراطي هراكي متعدد المقاييس بين المدن، وبين البلديات، وبين أقسام البلدية، بين عناصر الأقسام، مع ضرورة التأكيد أن الأبعاد الثلاثة للمشروع الحضري لا تأخذ بنفس القيمة لكن تقدم وتأخر حسب الحالة المثال كتفضيل الطابع الاقتصادي وجلب المؤسسات على الطابع الاجتماعي وزيادة العمل أو العكس.

كما عرف المشروع الحضري كفعل حضري ملموس وواقعي كونه يسعى في منهجيته إلى عرض على شكل مسعى يوضح التحكم الجماعي في المعارف للوصول إلى الكيفية المناسبة للعيش ومعالجة المفصلية بين مختلف المقاييس 20.

3- مرحلة تبني التخطيط الاستراتيجي: من المستوى المحلي إلى المستوى الشامل:

على مر الأيام، لا مركزية القرار في مادة التعمير قادت إلى تخطيط بلدي عن طريق المخططات البلدية باختلافها، الذي أحدث انقلابا في كل بلدية تتمنى التحكم وإبراز استراتيجياتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وللوصول إلى هذه الإستراتيجية كان لزاما على رؤساء البلديات تبني طرق تهتم بالتسيير الخاص وتتوافق والتسيير العمراني هذا ما سمح بظهور "المشروع الإستراتيجي" على المدى الطويل. 21.

مع ضرورة التطرق إلى أن لا مركزية القرار في مادة التعمير في الجزائر لم تصل بالضرورة إلى الأهداف المسطرة لها نتيجة ضعف إمكانياتها المحلية واعتمادها على إمكانيات لا جيدة ولا جدية في التخطيط بل استمرت بشكل أو بآخر بنوع من مركزية التخطيط مع غياب تام للمجتمع المدني وأثره في الفعل الحضري والتعميري.

إلا أن التخطيط الاستراتيجي كضرورة لا يزال يطرح نفسه، كخيار وحتمية، إذ لا بد أن تنتهجه له كل بلدية ساعية إلى تطوير مجالها، كما يجب التفريق بين التسيير الخاص أو مجموع آليات التسيير الخاصة بكل بلدية والتي تراعي إمكانياتها التقنية/المادية/البشرية وبين التسيير العمراني أي مجموعة الآليات التقنية/القانونية/السياسية في آن واحد.

3-1 التسيير الخاص والتسيير العمراني:

التسيير العمراني ورث طرق وتقنيات من التسيير الفردي المحلي والذي يضم تحولين الأول .. الانتقال من النظرة الكمية إلى النظرة النوعية في التسيير والإدارة، لكي تتلاءم وتتكيف مع التدهور البيئي والذي جاء نتيجة انهيار الحلقة الكلاسيكية للتخطيط وعن ضرورة التسيير بالأسلوب الاستراتيجي "المهيمن بالرغبة الملحة الشاملة للحصول على هوية قوية، أي أن تحول الدولة من المخطط/المنفذ إلى الموجه/المراقب

²¹ -NICOLE ELEB-HARLE- Conception Et Coordination Des Projets Urbain, Paris, 2004, P37.

أظهر ضرورة تبني أسلوب استراتيجي يجمع بين الرغبة في الحصول على هوية من جهة و من جهة أخرى الانتقال من النظرة الكمية إلى النوعية أو الثنائية إنتاج /جدوى.

والثاني.. المساعدة عن طريق التنمية المتقدمة لأسلوب مشاركة المنافسين لهم نفس المبادئ والتي استخدمت في التسيير العمراني وقادت إلى توجيهين:

التوجه الأول...أو ضرورة تقديم بعض المرونة ضمن طريقة إعداد المخطط حيث تتلاءم مع الوضعية واختلاف الطلبات الاجتماعية. فمفهوم المشروع الاستراتيجي كان مهياً لهذا التوجه. لفظ "المشروع" أثر في السماح بدمج أفكار مرنة ضمن الجدولة فيما " المخطط" يضم قانون التعمير-كمفهوم أكثر محدودية ، في المقابل المشروع يمثل إستراتيجية تنموية اقتصادية واجتماعية مؤسسة على إعادة تعريف هوية المدينة فالميزة المحددة للمدينة أصبحت عامل مرادف للتنافس وجلب المؤسسات ضمن الإقليم والمشروع الاستراتيجي يضم منطق تنافسي بين المدن كمحاولة لإبراز خصوصيتها .

ضرورة إنجاح تخطيط ترابطي لمقياس فوق بلدي .هي روح الطريقة الإستراتيجية ومظهرها الشامل الذي يقود إلى معرفة أن مقياس البلدية غير كاف وبالتالي يجب البحث عن الشراكة بين البلديات التي لها نفس المصالح الاقتصادية لذلك التخطيط الاستراتيجي، أي يتبنى تجاوز منطق المحلية وتوسيع المقياس والأخذ في الحسبان التجمع العمراني أو مجموعة المدن المشكلة للوحدة العمرانية²² .

ليأتي المشروع الاستراتيجي أو اقتران اللفظ "المشروع" بالطريقة "الإستراتيجية" مشجعا لتبني سياسة تسيير تجمع بين برجماتية المشروع (التطلعات /الإمكانات) وأسلوب مشاركة الفاعلين.

2-3 منطق الفوق بلدي :

أعتبر منطق الفوق بلدي ضروري لكنه واجه صعوبات كبيرة في التوفيق بينه وبين المنطق المحلي فهما ثنائية متناقضة ومتضاربة في العديد من الحالات، هته الاعتبارات تتضمن تضارب بين ضرورة التنمية والديناميكية التنافسية بين المدن المتنافسة ، من جهة ومن جهة أخرى تنفيذ تخطيط على المستوى فوق بلدي المشترك بين نفس المدن ، الأمر الذي يطرح نفسه بجدلية بين رؤساء البلديات المنتهجين لطريقة التخطيط الاستراتيجي، نتيجة غياب سياسة بين بلدية أصلا توافق بين مصالح بلديتهم الخاصة وتولى اعتبارا للبلديات المجاورة في نفس الوقت، مما يهدد بحصر نظرتهم التي تبقى دائما محدودة ومحددة و بالتدرج يدخلون في مبدأ التشتت والمنافسة عوض التكامل.

كما تقضي عدم وجود سياسة ترابط بين بلديتين أو أكثر يخلق حالة من التنافس السلبي ،حيث تتحول العديد من البلديات إلى مراكز جذب دون تحديد واضح وقبلي للإمكانات أو الخصوصيات أو الطابع المحلي، ويتضح المثال بشكل كبير في مدننا الجزائرية حيث يسيطر مبدأ أكثر خطورة من التنافس الغير موجه وهو الهيمنة السياسية لبلديات على حساب بلديات أخرى لتتحول هذه الأخيرة إلى مناطق توسع

²²- INGALLINA PATRICIA- que sais-je, le projet urbain, Paris, 1^{ere} édition, 2001.24-25

للأولى.دون مراعاة حق البلديات الأخرى في التصرف في مجالها نتيجة كون الأولى ذات مرتبة إدارية أعلى (ولاية/دائرة/بلدية..).

كما أن النظرة المنفردة للبلديات وصعوبة وضع إستراتيجية لتنمية البلدية تكون دائما كاجح للوصول إلى صيرورة التخطيط في المقياس الفوق بلدي. ومع أن مشاكل المدن تطرح على مستوى البلدية كالنقل، السكن، التنمية الاقتصادية. إلى أن الأسباب تعود إلى مقياس أكثر اتساعا.ويطابق تماما التجمع العمراني.إذ يجب التفكير في جدولة البلديات على هذا المستوى..

ونلاحظ أن المؤسسات الاقتصادية خاصة تتبنى هذا النوع من الخيار الاستراتيجي.وتطلق عليه ما يسمى بالمشروع المؤسسي والذي يخضع لنفس منطق التخطيط الاستراتيجي و الباحث في مجمله على هوية المدينة واستغلالها في البعث التنموي للمشاريع، حيث يتضح هذا المثال بشكل كبير في سياسات الدول الانجلوساكسونية حيث تسيطر المؤسسات على المدن.

3-3 صيرورة المشروع المؤسسي:

صيرورة "مشروع المؤسسة" تمثل الحلقة الأولى في منظومة التخطيط الاستراتيجي في الدول الرأسمالية والأنظمة الانجلوساكسونية ، ويكون ما يعرف بـ"الطموح العام على المدى البعيد"وبعد تحوله إلى المشروع المؤسسي ضمن توجيهات أو محاور إستراتيجية لتثبيت أهداف كل توجه ، وفي النهاية تعريف السياسات المرافقة .قبل إنشاء أهداف "السياسة القطاعية" التي تحتل مركز في الحلقة الكلاسيكية للتخطيط تعوض بالثنائية "رغبة/خيار استراتيجي" والميزة الأساسية لهذه الصيرورة هي مرونة هذه المؤسسات التي يمكن أن تكون رد فعل للتردد وأحكام السوق .وتتأسس أيضا على أساس علم "الهوية"كميزة خاصة للمؤسسة التي يمكنها التنافس.

لكن لايمكن الاعتماد دوما على النظرة الاقتصادية البحتة والتي تتسم بها المشروع المؤسسي ، كون المدينة تمثل الحقيقة الثلاثية والتعقيد الكبير الذي يلح علينا الجانب الاجتماعي والتضامني خاصة في ضرورة دمجها في أعلى هرم التخطيط.

3-4 من المؤسسة إلى المدينة:

تطبيق هذه الجملة على المدينة ،يوافق رغبة رؤساء البلديات في جلب المؤسسات لإقليمهم وتنشيط الحركية المتزايدة للمستفيدين "المرفقين" تحريضا للمنافسة الحضرية ، حيث المنافسة بين المدن الكبيرة تكون في أقصى الحدود، وحتى إلى ما وراء الحدود الوطنية والرهان الرئيسي للمدن هو زيادة العائد الضريبي ، هكذا المدن تصبح استشارية في التسويق .الفاعلون يوضحون ويقومون هوياتهم كميزة محددة بالنسبة للمدن الأخرى المنافسة، والفائدة الأساسية لهم هو حصولهم على درجة في المقياس الوطني قبل

الدولي . وطريقة التشخيص مهمة للمؤسسات المتكيفة مع المدينة و التي تتبع الحركة التدريجية وتحاول المشاركة في مستقبل المدينة.²³

تحول المدينة من نمط التخطيط والفكر الكلاسيكي إلى الفكر الاستراتيجي يفرض على المدن الراغبة في تطورها واحتلالها لمكانة تمكنها من هيكلية الإقليم إذا لم نقل الهيمنة عليه والتي تمتد إلى أقاليم أخرى تفوق الحدود الإقليمية للمدينة، فرض ضرورة تحولها إلى مدن ذات هوية منفردة ، هذا دون إهمال الجوانب أو الاختصاصات الأخرى والتي تنصهر داخل النسق العام للمدينة الجديدة المختصة. فيصبح كل فعل حضري يخدم بصورتيه المباشرة أو غير المباشرة التحول الحضري الجديد للمدينة.

إن المدينة وإن كانت لا تشابه المؤسسة من حيث الحجم، التنوع وحتى الأهداف فالمدينة تأمل في تحقيق الفائدة العمومية والمتمثلة خصيصا في التسيير الناجح لتقنياتها الحضرية حتى وإن لم يكن استراتيجي. وفي المقابل المؤسسة تهدف إلى المنفعة الخاصة والأكثر منها الشكل المادي أي "الربح". وبالرجوع إلى المدينة فإننا نجد أنها أكثر اجتماعية فهي تحافظ على نسبة معينة في تحقيق الرغبات حتى أننا نجد أنها تتعارض مع الضرورة الإستراتيجية في سبيل تلبية معظم رغبات سكانها، مما ينجر عليه كلفة سلبية للتعمير. كما أن المدينة غير قادرة على إقصاء شريحة من السكان أو حتى استبعادها كما يحدث في المؤسسة. من هنا يمكن الاستدلال على أن تحقيق رؤية المدينة المؤسساتية ليس بالضرورة تحويل المدينة إلى مؤسسة ولكن يكفي انتهاجها لمبدأ المشروع المؤسساتي سواء في الخيار المتعلق بالرغبة والإمكانات أو في شكل اتخاذ القرار المجمل أي المبدأ البرجماتي. واتخاذ القرارات الصارمة فيما يخص مستقبل المدينة. حيث أنه لا يمكننا مسايرة رغبة المستفيدين من المدينة في كل الأوقات نتيجة انحصار هذه الرغبات في الفائدة الخاصة.

3-5 مشروع المدينة:

مشروع المدينة أو المشروع الحضري أو حتى مشروع البلدية... هذه التعريفات التقنية استعملت بتعاقب مع التعبير "المشروع الحضري"، ومشروع المدينة هو آخر تعبير استعمل من طرف رئيس البلدية لضرورة استعماله للإعلان عن رغبته في وضع مشروع لمدينته. المشروع ككلمة مرنة توضع عن طريق خطوات متلاحقة يصادق عليها السكان. ففي هذا الاتجاه، التعبير "مشروع المدينة" يتكلم عنه أكثر عند السكان من المشروع الحضري وبمقدار أكبر من كلمة مدينة.

هكذا عدد كبير من المدن الصغيرة و المتوسطة ترغب في تواجدها في المخطط الوطني و/أو العالمي أو تأكيد دورها على مستوى التجمع العمراني.. أو الاستعانة بهذا المفهوم وفي حقيقة التعبير "مشروع المدينة" قدم لأول مرة في تقرير الاستشاريين التسويقيين بفرنسا. وهذه المشروعات الثلاثة تمثل في

²³ - JOSEPH H.CHANG- Economie Urbaine, Montréal, 1^{ere} édition, 1989, P 90.

مجملا الحقيقة الثلاثية للمدينة .كون المجال الحضري :إقليم اقتصادي-اجتماعي ومجال مبني وبنية مؤسسية.

مجموع المشاريع يرجع إلى مقياس فوق بلدي وخاصة التجمع العمراني والذي يسمح بتعريف المشروع الاستراتيجي لهذه المقاييس، ولهذا المشروع الاستراتيجي نظرة شاملة لمعرفة مختلف المظاهر الاقتصادية-الاجتماعية والمجالية. المشروع الحضري الشامل -مشروع المدينة-المشروع الحضري- مشروع البلدية هي مكوناته، مشروع المدينة يعتبر من أهم ومن أوائل المخططات من هذا النوع "برشلونة 2000" ويتميز بميزتين الأولى...ميزة المرونة والتي تدفع إلى التحريض ومعارضة المخطط العمراني التنظيمي الجامد.والثانية...مظهره كمشاركة مفتوحة للفاعلين العموميين والخواص عكس مخططات التعمير المعدة حصريا من طرف الفاعلين/المقررين العموميين فقط.(البلدية).²⁴

تجربة برشلونة سمحت بإبراز في المقام الأول الحاجة إلى أخذ بعين الاعتبار المظاهر الاقتصادية/الاجتماعية/الطموحة متقدما على الخيار المجالي وأصبح المشروع يحمل تعريف للطموحات السوسيو-اقتصادية المعرفة من طرف الفاعلين الحضريين على المدى البعيد.وتعريف هذه الطموحات عن طريق التشخيص المهتم بطرق التحليل المتعددة مثل الاتجاهات ونقاط القوة ونقاط الضعف للإقليم وعن طريق البحث والضرورة التوسعية والتي تسمح بتوسيع نطاق السيناريوهات المستقبلية الممكنة وتسمح باختيار أحسنها والتي يمكنها التحرك نحو مشروع معد من المخطط العام وهو أداة لها درجة من المرونة لأنها تعطي توجهات عامة.

حيث وحتما لوضع مشروع المدينة يجب الأخذ في الحسبان مقياس أكثر اتساعا من المقياس البلدي (إيجاد آليات مشتركة بين بلديات متجاورة ،مع مدن أخرى،ومع القطاع الخاص) والمرور بمجموعة أفعال نفسها مثل مشروع المؤسسة بالإضافة إلى تحديد الاختيارات وتثبيت الأهداف الموافقة، مع تحديد جداول الأفعال المأخوذة من السياسات القطاعية(السكن، النقل...)وفي الأخير التأكيد أن التحكم في مشروع المدينة يقوم على قابلية التنفيذ المالية/التمويلية.

3-6 المشروع العمراني:

المشروع العمراني أو " الميثاق المجالي " لدى البعض يترجم توجيهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمشروع المدينة ضمن المظهر المجالي خاصة وهو يخدم الطموحات الإستراتيجية لإرساء التوازن الإقليمي، والهدف من هذه الوثيقة هي الشغل الشكلي والجمالي و الوظيفي للمدينة بالترابط مع الطموحات الإستراتيجية ويمكن أخذ هذه المظاهر كالمرفولوجية الحضرية والشكل العمراني.. وابتداء من قمة الصيرورة التخطيطية حتى ولو كانت في المرتبة الثانية بالمقارنة مع المظهر السوسيو-اقتصادي.

²⁴- INGALLINA PATRICIA- que sais-je, le projet urbain, Paris, 1^{ere} édition, 2001, P 27-28.

يمكن للمظهر المجالي للمشروع العمراني أن يكون أقل أهمية من المظهر السوسيو-اقتصادي بحكم المنطق التخطيطي المعالج في وثائق التعمير التنظيمية. كونه يضمن الترابط الأكثر من مجالي على المستوى الشامل. كما يمكنه عند الاقتضاء التصرف على مستوى فوق بلدي. إذا كانت الطموحات الإستراتيجية تكونت على هذا المستوى ويضمن الترابط بين المستوى المحلي والمستوى الشامل ويتيح الفرصة لأشكال التعمير التصويرية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير. أكثر منه في إطار مخطط شغل الأرض.

3-7 المشروع البلدي:

أو "مشروع البلدية" يكون نظام إنشاء ملموس لمشاريع سابقة عن طريق وجهة نظر الأدوات التعميرية وهو المشروع اللاحق للمشروع الحضري ومشروع المدينة، المشروع البلدي والمكافئ لمشروع المؤسسة لكنه يختلف عليه بسبب التعقيد الوظيفي للخدمة العمومية بالمقارنة مع التوظيف المؤسسي الخاص .

هذا المشروع يساعد على تنفيذ أهداف ثقافية داخلية للبلدية أي أنه يمثل روح البلدية كقيمة لمختلف الأعوان الموظفين ومسؤوليتهم تتركز في محاولة تحريك الموارد البشرية حول الخطوط الإستراتيجية للمشروع الحضري الشامل. والمشروع البلدي يسمح بالمرور إلى المشاريع العملية مثل المشاريع العمرانية المركبة والدقيقة أو مشروع الحي أي على قطعة صغيرة من البلدية، كما تأخذ هذه المشاريع كترجمة عملياتية للمشروع الحضري الشامل في نفس الوقت الأبعاد الحضرية الثلاثة مجال/اجتماع/اقتصاد²⁵.

خلاصة

بعيد تنامي كل من الاقتضاء التنموي المستدام وتبلور الرهانات أمام المدينة المستدامة هذا إذا أضفنا رهانات السياسة الوطنية وسياسة التنمية المحلية والعجز الكبير على مستواهما ، بدأ تظهر ردة فعل تخطيطية تتوافق والبعد العمودي للتنمية المستدامة انطلاقا من الهاجس الكوني المشترك والشامل ووصولاً إلى المستوى المحلي للتنمية المحلية المرجوة والتي تعرف بالتخطيط الاستراتيجي الذي يمكن أن يصل إلى مقياس التجمع العمراني مشترطاً ، ضرورة ضبط منظومة التشاور المؤسسي مع بقية المشاريع ، كما يشترط إبراز مفهوم "المشروع" كنظرة إستراتيجية تعرف "الفعل العمومي المحلي دون الاحتكام فقط للإسناد المجالي وتجاوز تفكك الرهانات وإعطاء قالب عام للفعل العمومي المشترك، هذه الصيرورة تهدف في الأساس إلى تمديد الترابط بين الكيانات الحضرية التي تتطور وتواصل استقلاليتها

²⁵- أنجلينا بتريسيا - المشروع الحضري - المرجع سابق الذكر ص 29-30-31.

مهدة بتشتت أفعالها ،ومن جهة أخرى تفكر في مشاريع أكثر استدامة في الزمن لمقاييس مختلفة والتي تفسر الأهمية الموافقة للتجمع العمراني.

أما على المستوى المخططات التوجيهية التي عاب عليها هذا التخطيط الاستراتيجي نسقها الترابي الضعيف والرقابي فقط ومخططات شغل الأرض التي تعنى فقط بحقوق البناء المرتبطة بشكل إحصائي رقمي دون التعريف لا للتوجهات ولا للبرنامج كونها نوع من النظام الأدنى ، فإنه قام بتحديثها عن طريق تعريف إدارة الأعمال والتركيز على إعداد التوجه على المستوى البعيد من جهة ، ومن جهة أخرى الأخذ بعين الاعتبار العمل ألتشاركي بين المدن قبل تنفيذ المشروع الاستراتيجي هذا فيما يخص المخطط التوجيهي ، والتي أصرت سياسة التخطيط الاستراتيجي على تحويلها إلى أدوات ضمان للنوعية قادرة على بناء المفصلية بين السياسات المحلية .

كما أكدت هذه المرحلة أن أدوات التهيئة والتعمير عبارة عن مسار للسياسة العمرانية في بلداننا فهي في النهاية قوالب لرغبات المقررين ورؤساء البلديات وإن طرح الإشكال بالنسبة لها فهو يطرح في شكل عملية الإعداد وليس في النص التقني والقانوني لها..ورغم النقد الكبير لمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومحاولة تحديثه والاستمرار في إنتاجه ، لكنه اصطدم بضرورة تعويضه لكن لغياب الإطار القانوني الملزم لذلك ورغم تجلي البديل التخطيطي الملائم أي المشروع الحضري في الدول الغربية ، إلا أن الاستجابة لهذه الضرورة بقي لحد الآن في الجزائر يعرف تأخرا ،حيث تتوقف السياسة التخطيطية لدينا في هذه المرحلة الزمنية من تبلور مفهوم المشروع الحضري.

وبالعودة إلى كرونولوجية تبلور المشروع الحضري فقد تنبعت المجتمعات المتقدمة إلى إالحاحية تعويض المخططات الكلاسيكية، وأسست إلى ضرورة الانتقال من أداة تخطيطية عملياتية تنظيمية غير قابلة للتفاوض ومغلقة معدة للمدى المتوسط بدون مشاركة من طرف المجتمع المدني لغرض واقعية استعمال الأرض وتوجيه التركيبة العمرانية ، إلى سيرورة تخضع للنظرة الإستراتيجية والتوجيهات التفاوضية والمفتوحة والمنسجمة مع تطور وضعية التنمية الحضرية التي تدمج الفاعلين في قلب الصيرورة كمنتج واعد.

ورغم وضوح الهدف من إنشاء المشروع الحضري حيث استعمل من قبل فاعلي التهيئة والتعمير. في فرنسا بعدما استعمله المعمارين بفترة طويلة كمرادف للتركيبة العمرانية، وكفكرة للمشروع المعماري على مقياس كبير، لكن مفهومه بقي غير واضح إلى غاية تغير اتجاه سياسة التخطيط الاستراتيجي ،لكن هذه المرة من المستوى المحلي إلى المستوى الشامل، حيث قادت لامركزية القرار في مادة التعمير إلى تخطيط بلدي لأول مرة لتحدث ثورة في كل بلدية ترغب في تحديد مشروعها الاستراتيجي ليبرز شخصيتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة ، عكس لامركزية القرار في الجزائر التي لم تحقق نفس النتيجة بسبب ضعف إمكاناتها المحلية واعتمادها على إمكانات لا جيدة ولا جدية في التخطيط

بل استمرت بشكل أو بآخر بنوع من مركزية التخطيط مع غياب تام للمجتمع المدني وأثره في الفعل الحضري والتعميري.

تميزت هذه المرحلة فعلا بتكريس مفهوم المشروع الحضري، لكنها قبل ذلك أفرزت مجموعة من المفاهيم المتعلقة به، كعلاقة التسيير الخاص بالبلدية مع التسيير العمراني الذي كرس ضرورة التوليف بين الرغبة في الحصول على هوية والمميزة للمنطق البلدي من جهة و من جهة أخرى الانتقال من النظرة الكمية إلى النوعية. الذي أنتج أحد مبادئ المشروع الحضري فيما بعد، أو ضرورة إنجاح تخطيط تراطي لمقياس فوق بلدي وتجاوز منطق المحلية وتوسيع المقياس والأخذ في الحسبان التجمع العمراني أو مجموعة المدن المشكلة للكلية الحضرية.

مع مثالية وضرورة انتهاج المنطق الفوق بلدي إلا أنه واجه صعوبات كبيرة في التوفيق بينه وبين المنطق المحلي فهما ثنائية متناقضة ومتضاربة في العديد من الحالات خاصة من حيث اللاترابط نتيجة غياب سياسة بين بلدية أصلا والدخول بالتدرج في مبدأ التشتت والمنافسة عوض التكامل ، كما خلق حالة من التنافس السلبي. أيضا ظهر المشروع المؤسسي كمفهوم آخر في تجارب الأنظمة الانجلوسكسونية ، نتيجة مرونة هذه المؤسسات التي يمكن أن تكون رد فعل للتردد وأحكام السوق. وتتأسس أيضا على أساس علم "الهوية" كميزة خاصة للمؤسسة يمكنها من التنافس، لكن لا يمكن الاعتماد دوما على النظرة الاقتصادية البحتة والتي يتسم بها المشروع المؤسسي ، كون المدينة تمثل الحقيقة الثلاثية وتجسد التعقيد الكبير الذي يلح علينا الجانب الاجتماعي والتضامني خاصة إلى ضرورة دمجها في أعلى هرم التخطيط. كما مهد الانتقال من فكر المؤسسة إلى المدينة إلى تبلور مبادئ للمشروع الحضري المستقبلي مثل ضرورات تسيير المدن كمؤسسات وإبراز المنفعة الحضرية وتحول المدن إلى استشارية في التسويق والحصول على درجة في المقياس الدولي والوطني ، كل هذه المفاهيم ساهمت إذا في توضيح المعالم القادمة للمشروع الحضري والذي من الضروري أن يأخذ كل الاعتبارات المجالية والاجتماعية والاقتصادية والتخطيطية ، ولكل المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والعالمية في آن واحد.

رغم كون مشروع المدينة جزء من المشروع الحضري وأحد مقاييسه الموافقة لأحد أغلفته المجالية وهي المدينة ، إلا أنه أول تعبير ظهر للمشروع الحضري وسواء كان للمدينة أو للبلدية كتعبير " قدم لأول مرة في تقرير الاستشاريين التسويقيين بفرنسا، ليستعمل من طرف رئيس البلدية للإعلان عن رغبته في وضع مشروع لمدينته، والتعبير "مشروع المدينة" يتكلم عنه أكثر عند السكان من المشروع الحضري، والموافق لحدود المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أما المشروع العمراني والذي تلى مشروع المدينة ففسر على أنه " الميثاق المجالي " يترجم توجيهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمشروع المدينة ، بالترابط مع الطموحات الإستراتيجية ، كما يمكن للمظهر المجالي للمشروع العمراني أن يكون أقل أهمية من المظهرين الاجتماعي والاقتصادي ، والذي يوافق لمجال مخطط شغل الأرض.

إن التراكم السريع والمتعدد للمفاهيم المشتقة بعد التحول التاريخي في بوصلة التخطيط الاستراتيجي من المستوى المحلي إلى المستوى الشامل حيث أصبحت عملية الإعداد تبدأ من أخفض حلقة في التخطيط ومجموعة المبادئ المستقاة من التيار النقدي لطريقة التخطيط الكلاسيكي ثم التخطيط الاستراتيجي المركزي ، ساهما في تحديد أولى مبادئ المشروع الحضري فيما بعد. صقل هذه العوامل عزز في تزكية المشروع الحضري كآلية يمكنها تعويض أدوات التخطيط الكلاسيكية بشكل يراعي تطلعات المحلية والاقتضاءات السياسية التنموية أو التنمية المستدامة.

الفصل الخامس

المشروع الحضري
النسخة الحضرية.... لأخلاق التغيير

تمهيد

استمرارا في النسق التحليلي والتاريخي لتركيبة المشروع الحضري المنتهج في الأطروحة ، ونتيجة إرساء قواعد مفهوم المشروع الحضري ورسم منهجه ضمن طريقة التخطيط الاستراتيجي والترابطي لسياسة المدينة المستدامة ، نستطرد في البحث عن مقومات ، مفهوم ، تعريف المشروع الحضري ، وكل ما يميزه كأداة تخطيطية وتنموية فعالة وكنهاية عملياتية لسيرورة طويلة من تصارع الفكر والأدب والإيديولوجية في صياغة المشروع الحضري وإضفاء طابعه المستدام في الزمن والمكان وكيفية تأطيره ومفصلية مقاييسه وأبعاده وأخيرا مبادئه وأهدافه.

مواضيع عديدة ضمها هذا الفصل لتسليط الضوء على أنجح أداة يمكنها تعويض المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأرض ، وأكثرها تحقيقا لأهداف المدينة المستدامة وبالتالي التنمية المستدامة.

1- المشروع الحضري أداة للتنمية الحضرية المستدامة:

ضمن منطق التنمية المستدامة تعرف المدينة على أنها نظام إيكولوجي يربط بين مختلف الأحداث السياسية المؤسسية كالمجالية والوظيفية السوسيو-اقتصادية المظهرية وحتى البيئية ، والتي يجب تطويرها بشكل ترابطي لضمان التنمية أو تركها بشكل تصارعي لتكريس العجز واللاضرفية الكمية والنوعية التي يجب تصحيحها وتوجيهها ابتداء من مجموع التجمع العمراني بنظرة سياسية تنموية لتجسيد الأهداف الإستراتيجية لإقليم معين.

المشروع الحضري جاء لإتمام الإطار التخطيطي التنظيمي والعملياتي عن طريق منهجية إستراتيجية تجسد التصور الايكونضامي للتنمية وتهيئة الكلية الحضرية كتعبير عن السياسة الحضرية والتنمية المستدامة لمجموعة أهداف مثل تكييف الوسط الحضري وتطور المطلب الاجتماعي وتحسين نوعية الحياة في المدن، من جهة ، ومن جهة أخرى خدمة النمو التنموي الاقتصادي والاجتماعي أي تحسين مستوى المعيشة، وأخيرا وقاية البيئة في كل أبعادها وتحسين وسط وإطار الحياة

تكمن آلية المشروع الحضري في تحديد المبادئ الإستراتيجية لكل موضوعات التحضر البناء الحوكمة الاقتصاد الحضري الطاقة والسكن والبيئة على المستوى الوطن والجهوي والإقليمي ثم الحضري

والريفي والشبه حضري، وفق مبدأ تحديد الآفاق أو الإمكانيات، الرهانات أو الفرص ثم تحديد الأخطار في كل قطاع وفي كل المقاييس، هذا التشخيص الاستراتيجي أو المبادئ الإستراتيجية والتي يمكن أن تستقل عن الحدود الإدارية والإجراءات البيئية تصب في إنجاح المشروع.

كما تشترط منهجية المشروع الحضري أو تستدعي، الرغبة في دمج الأفقي والبيئي قطاعي والبيئي بلدي وفق شاقولية ومستويات اتخاذ القرار، بالإضافة إلى آلية عمل مقطعية وإلى تجانس الفاعلين ضمن نسق تشاوري تفاوضية آخذين بعين الاعتبار التحولات الحضرية بطريقة عمل منفتحة مرنة. متطورة وجماعية.

المشروع الحضري يعنى بصورة شكل الأبعاد والوظيفة لمجال معين، يستجيب لتصور مستعملي المجال والطلبات الاجتماعية - الاقتصادية المتوقعه ضمن حدود القدرات البيئية وعن طريق تدخلات عمرانية معقدة، والتي تضمن الآفاق المعاصرة لمختلف الفاعلين، التسيير العمراني والتهيئة حسب مختلف المراحل، المبتدئ الإستراتيجية تركيب المشروع البرمجة ثم التصميم أو المتابعة والتقييم والتركيب العقاري والتمويلي وأشكال التسويق الحضري.

2- عموميات حول المشروع الحضري:

المشروع الحضري عرف سنة (1980) كأداة جديدة في التدخلات على المجال الحضري وهذا التغيير جاء نتيجة عدة عوامل: من جهة التطور القانوني العام واللامركزية القرار في مادة التعمير على المستوى البلدي ليغير بشكل تام أشكال التخطيط الحضري، كون الأدوات التقليدية للتعمير لا تسمح لرؤساء البلديات للوقوف في وجه المشاكل العمرانية والحضرية كانهض الانتعاش الاقتصادي أو الفصل الاجتماعي (والملاحظة بشكل كبير في المدن الكبرى، وطريقة التخطيط الاستراتيجي هي روح المشروع الحضري . ومن جهة أخرى تطور الاقتصاد الرأسمالي وتحول المؤسسات إلى فاعلين أساسيين ليس فقط في النمو الاقتصادي لكن أيضا في التنمية العمرانية. بالإضافة إلى ظهور شكل آخر من التسيير يمكن تطبيقه على المدينة وإبراز صورة رئيس البلدية المسير والذي يسير بلديته كمؤسسة، إستراتيجية وتهيئته للمناطق مستقبلا بأسعار تنافسية لجلب الشركات وبالتالي تقليص معدلات البطالة. مع وضع شكل المظهر العمراني والمظهر الاقتصادي والاجتماعي كهدف أساسي في التخطيط أي تهيئة المدينة وضرورة التحكم وإنشاء مؤسسات أي ضمان التشغيل خصوصا.

في الحركة العامة للاقتصاد والتبادلات الاجتماعية مخططات التعمير عاصرت التطور وفرضت نوع من الترشيدية المجالية. عالميا وبعد(1980) الاقتصاد أصبح الرهان الأساسي في السباق بين البلدان وبين الأقاليم، بين المدن وحتى بين المواقع... وأساليب التعمير النوعية أصبحت ضرورية للاستحواذ على النشاطات والاستثمارات مما يوافق التحول من التخطيط الكمي إلى نظرة أكثر نوعية عن طريق تكيف في محتوى و شكل أدوات التعمير مما يعني عدم حساب الاحتياجات انطلاقا من معايير رقمية بل انطلاقا

من النسيج ،والوضع المحلية الحقيقية،استراتيجيات التنمية الموافقة لمشاريع محددة التجهيز والبنية التحتية.

الضغوطات التنافسية أثرت في شكل الإنشاءات وخاصة في أوروبا والسياسة التجارية العالمية وضعت الأقاليم المتنافسة في سباق تموضع المؤسسات وهنا لجأت المدن للاستشارة الإستراتيجية لفهم أحسن لشخصيتها،شرح لهويتها،قراءتها للمقاييس الوطنية والدولية مع ذلك .تشخيص الهوية من تسيير المدينة إلى تسيير المؤسسة يضع مشكل مطابقة تصورية فكيف تطابق عناصر التنظيم والمدة مع عناصر الحياة والمؤسسات التي مدة حياتها صغيرة (مشروع المؤسسة محدود ومحدد) مع أن المشروع الحضري أو المشروع المطبق على المدينة يمس الفائدة العامة على عكس مشروع المؤسسة الذي يرفع رهانات الفائدة الخاصة وإستراتيجية المؤسسة التي تقوم على مشروع وحيد ،لكن التسيير الحضري يقوم على نظرة إستراتيجية تتموضع على ثلاثة مشاريع كون المدينة دائما حقيقة ثلاثية إقليم اجتماعي اقتصادي وإرث حضري.وأول مستوى للمشروع الحضري هو الترجمة المجالية لتوجهات أدوات التهيئة والتعمير.26

3- مفهوم المشروع الحضري:

مفهوم المشروع الحضري يندرج أحيانا كعملية خاصة بالتهيئة وتصور جد خاص وخيار في التخطيط التقليدي، هو إذا يعرف كممارسة تخطيطية مفتوحة ومرنة لإنتاج لقاء للفاعلين حول إقليم معين ، ظهور هذا المفهوم أو "المشاركة في آلية فعالة لإعادة الأفكار التي تدور حول ثلاثة أبعاد مجددة كلية للمفاهيم المستعملة في تهيئة المدن ،والذي أشار إلى أن انعكاسات المشروع الحضري لا زالت "ضمن مفهوم وطريقة تعمل بشكل مميز بلحظة تحولية بين الشكل التقليدي للتفكير الحضري والتفكير الجديد الأقل جمودا والأكثر انفتاحا للتحولات و النقاشات".

كما يوضع المشروع الحضري ضمن الوضعية الأساسية في مسألة المعلومة والحوار بين الفاعلين في التسيير العمراني،، والتدخل عن طريق المشروع الحضري يجر بالمرّة تغييرات طريقة الترقب للحقيقة الحضرية وفي شكل التدخل وأظهرت السياسة العمرانية الحاجة إلى التحكم في سياسات التهيئة المدمجة لكل المقاييس الحضرية والإقليمية والتي تضم تثمان استراتيجي للتغيرات العمرانية وتأثيرها على البيئة.²⁷

المشروع الحضري من منظور عام لا يحدد بمخططات جافة لكن تسجل ضمن آجال واسعة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وضمن سباق إمكانات يمكن تقسيمها بين آفاق عامة كالاجتماعية والاقتصادية والثقافية

26 -Pierre Merlin Et Françoise Choay- Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, Paris, CPI 82470, 2^{eme} édition, janvier 2009.P726-727.

27 -ANTONIO DA CUNHA- Enjeux De Développement Urbain Durable, 2008, PP 10-11

وبين الاختيارات المجالية كنظيم الشبكة العمرانية، المساحات العامة، المظهر العمراني والإنشاءات الجيدة والنوعية).

كما يكرس مفهوم المشروع الحضري أيضا التعددية التقنية لأنها تضم العديد من الفاعلين التقنيين كالتهيئة العمران، الإنشاء والبيئة هذا التعدد التقني ليس له معنى إلا الشرعية الشاملة في تصور حتى الأشياء والوسائل أي تفصل كل هذه التقنيات.، بالإضافة إلى الطبيعة القانونية للمشروع الحضري الذي يصبح له مفهوم شامل ويعرف على أنه مجموعة أفعال موضوعة في الزمان والمكان نتيجة نفوذ سياسي.²⁸

4- المشروع الحضري مفهوم واحد وتعريفات مختلفة :

عرفت *Ariella MASBOUNGI* المشروع الحضري على أنه إستراتيجية تفكر بتعيين ميزة المدينة وهو تعبير معماري وعمراني لترقية المدينة ذات الرهانات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والإقليمية ، والمشروع الحضري ينضم الإقليم ويعرض تحسين الأشغال والنوعية والوظيفية وأيضاً الديناميكيات الاقتصادية والثقافية والعلاقات الاجتماعية ، كما مثل نتائج واضحة بأساس ديمقراطي وهو متغير وليس مغلق.

كما عرفت *patrisia ANGALLINA* المشروع الحضري على انه أداة تسمح بتجمع الفاعلين المختصين المتعددين لعكس كل التقنيات التحليلية والتشخيص والتقييم التي تسمح بقيام حوار والتبادل مع السكان وإعطاء الرأي وتحديد المشروع.

كما عرف الانجلوسكسوني *Joe Ravetiz* المشروع الحضري أو *urban design processus* كمشروع استراتيجي للتخطيط المدمج في التنمية المستدامة حيث الأهداف تكون بطريقة أكثر شمولية وأكثر عمقا من بقية الأدوات التي تعنى بالتخطيط الحضري واستحضار كل الوسائل المخصصة لمبادئ التنمية المستدامة والمقاربة أيضا ، تضم رهانات المشاركة والتي تضم أحيانا السلطات المكلفة. ورجال الأعمال التحليليين والمجتمع الحضري المعني وعموم المستخدمين.

أما *yannis TSIOMIS et yves ZIEGLER* فقد عرفا المشروع الحضري كأداة تهدف إلى التعريف والأخذ في الحسبان إقليم معين كالحى او مجموعة أحياء ضمن إستراتيجية شاملة لأفعال مختلفة وبرامج أنية توضح أفعال التسيير الحضري والإحتماعي المكافئة، وعرف *christions DEVILLES* المشروع كطريقة عمل مؤسس لثقافة وطموح ونظرة لمدى طويل والتي تكون في العديد من المرات النادرة لدى المنتخبين المعددين بالسباق الانتخابي.

5- تعريف المشروع الحضري:

حاليا كلمة المشروع تستعمل تقريبا في جميع المجالات بالنسبة إلى العام والخاص وتميز بشكل عام صيرورة حيث فاعل أو مجموعة فاعلين ينتظمون للحصول على فعل مؤسس على تعريف الأهداف

28- PATRICIA INGALLINA - que sais-je ,le projet urbain, paris, 1^{ère} édition, 2001, p18.

المرجو الحصول عليها وتحريك الوسائل لتحقيقها في مجال العمران. كلمة "مشروع" تعطي على الأقل ثلاثة دلالات:

- المشروع السياسي يعرف الأهداف والذي يعطي فاعل:مقرر عمومي أو خاص.
- المشروع المعماري أو العمراني هو الترجمة الفعلية حيث المتصور يعطي الأحكام اللازمة لهذا التصور والمنفذ له لأنه صاحبه.
- المشروع التطبيقي هي طريقة لتنظيم الفعل لإنتاج المدينة يتركز على تنظيم ضمن الأجل بطريقة مرنة للتدخلات مختلفة.

هذه العناصر التعريفية تكمل وتنسق بشكل مختلف حسب المقاييس، إذا كان أقرها علم المصطلحات والذي يبقى على وجود فاصل أساسي بين "مشروع المدينة" في التركيبة الإستراتيجية والذي له طابع سياسي بالدرجة الأولى والمشروع الحضري الذي يفترض إقليم غير محدود و نهاية عملياتية.²⁹

6-الأبعاد المرتبطة بالمشروع الحضري:

تطبيق المشروع الحضري في الدول المتقدمة نتج عنه ثلاثة أبعاد يمكن اعتبارها إشكاليات لتطبيق سياسة المشروع الحضري. وهي كل من الأبعاد السياسية والاقتصادية والتقنية للمشروع ويبين بشكل آخر تنافس المكونات الثلاثة للمدينة من اجتماعية واقتصادية ومجالية ونظام مؤسساتي.

6-1 البعد السياسي:

ويتوافق مع التحولات القانونية والسياسية،فانتقال الإمكانيات التقنية والتشريعية في ميدان التعمير من الدولة إلى البلديات محليا، حيث رؤساء البلديات يمكنهم تثبيت قواعد شغل الأرض عن طريق مخطط شغل الأرض دون العودة إلى الأجهزة التقنية للدولة إلا في حالة عدم توفر الخبرة التقنية والإمكانية المالية الضرورية. من هذا تغير جذريا أشكال التخطيط الحضري لأن الأدوات تهتمش التعمير المحلي ولا تسمح له بمعالجة المشاكل التي يجب محاربتها مثل البطالة /تراجع النشاط الاقتصادي وأيضا التهميش الاجتماعي.

العديد من رؤساء البلديات في الدول المتقدمة حاولوا إعادة بعث بلديتهم في إطار مجالسهم البلدية، واختاروا طريقة التخطيط الاستراتيجي حيث يلعب المشروع الحضري دورا مهما فيها، فهذا التعبير استعمل لتبسيط ولتبيين جميع الصيرورات المعقدة في الحقيقة والمرتبطة بنشاطات التخطيط والمتبينة لمفهوم المشروع الحضري ،

29 - NICOLE ELEB-HARLE- Conception Et Coordination Des Projets Urbain, Paris, 2004, P22.

المدينة تصبح مجال مفضل وخصب لخلق مناصب شغل ومؤسسات، هذه الأخيرة التي تعتبر من الفاعلين المهمين وليس الوحيدين. ليس فقط في النمو الاقتصادي لكن أيضا في التنمية العمرانية، وهي أيضا مهمة في شكل التسيير المطبق على المدينة و يجب أيضا اعتماد طرق أخرى في إعداد مخططات التعمير ضمن الشروط والملامح الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

حيث أصبح البعد الاقتصادي رهان تنافسي بين البلدان/ الأقاليم/ المدن / والمواقع. إذن التعمير أصبح عامل قوي لجلب النشاطات والمستثمرين والنمو الاقتصادي للمدينة ومن جهة أخرى تبني مفهوم المشروع الحضري عوض المخطط أعطى دفعة لتحول المدن إلى أقطاب جاذبة للمؤسسات ومن جهة ثالثة هذا المشروع وعن طريق مجموعة أفعال الأكثر من مجاليه أعطى إستراتيجية شاملة، لأكثر من بلدية.

وعن معوقات هذا البعد فتطرح في نقطتين: الأولى.. النظرات المختلفة لرؤساء البلديات أي الفائدة الضيقة ضمن أقاليمهم وكل واحد لحسابه الخاص والثانية.. نسق حياة المجالس البلدية. كونه أقصر من الإستراتيجية والتي تكون على المدى المتوسط، والمشروع الحضري في هذه الحالة لا يصبح استراتيجي ويصبح من بين عقود البلدية ومحل تفاوض بين المنتخبين .

في هذه الحالة يصبح رئيس البلدية لا يملك الآلية لتحقيق تدخل معين على إقليمه لكن يمكنه أن يكون فعال عن طريق الطلب من المخطط. التفكير في مشروع على مستوى الإقليم وإخضاعه لبرنامج مستعجل، هذا الطلب أيضا غير مفهوم مع صعوبة تحديد مشروع إقليمي بنظرة أفق أكثر شمولية ومجاليه من مخطط شغل الأرض، هذه المشاريع قلما تنتج لكنها تستعمل الصورة الجمالية كطريق للتواصل المباشر مع السكان وتصبح ممكنة في بعض أماكن المدينة... يختص المعمارين في هذا النوع من التدخل ، هذا الفكر المجالي والشامل وبعد انقضاء التخطيط يمكن تصنيفها كفعل حضري جامد وهدف رئيس البلدية يصبح واضح كضمان الانتخابات المقبلة.30

6-2 البعد الاقتصادي:

يرتبط بفكر المدينة كإنتاج للتجارة ودمجه ضمن نسق التنافس للمدن الكبرى والتي تحاول التميز فالتعدد من المدن بادرت باستخدام و بعث مفهوم المشروع الحضري لتثمين بعض المظاهر، والهدف هو حصر عدد معين من الزائرين السائحين أو النشاطاء الجدد، هذه الطريقة تعود أيضا إلى منطق التركيب في التوازن المالي والشروط الخاصة بإنشاء المهيا العمومي، والذي يقوم بدراسات الإمكانيات التقنية والمالية التي تبين من جهة أن العملية يمكنها النجاح.

التفاوض يعيد دائما المبدأ الديمقراطي والتبادل بين فئتين أساسيتين: المؤسسات/المقاولون والأغنياء الذين يمثلهم المهيئون والمجموعات السكانية القادرة على استغلال والتعويض المالي بشكل دفع مقابل الوظيفة.. أي الذين لهم وسائل لوضع فوائدهم في التفاوض الأولي والتفاوض الدائم. وحالة المستعمل في هذا المثال تحوله إلى زبون وإلى مساعد مقرر.

أي أن المشروع الحضري ينتقل بشكل كلي إلى أيديولوجية مجدولة للهدف لتحقيق الأرباح بالنسبة للمهيا والمؤسسة وتخفي نسبة البطالة بالنسبة لأصحاب القرار .

6-3 البعد العمراني والمعماري:

المعماريون يصيغون مفهوم المشروع الحضري استنادا إلى البعد المجالي واجتمعوا حسب هذا المفهوم تحت تعريفه بالشكل العمراني ،حيث المشروع الحضري أصبح أداة تنظيم الشكل العمراني عن طريق وضع قواعد مجالية دقيقة .المشروع الحضري في الأخير يدور حول إشكالية مفصلية الأشكال والمعايير . كتابات المعماريين في هذا المجال قليلة جدا لكن بشكل عام الكتابات تبنت هذا الفكر القطاعي للمشروع الحضري الذي مازالت ترتبط بشكل تقليدي بالمعماري "المقرر للشكل العمراني لحي".الكتب المتعلقة بالمشروع الحضري ليست كثيرة و تبين فائدة محددة للمظهر الشكلي كتحاليل مرفولوجية واقتراحات فقط. أسباب هذا الصمت النقدي للمعماريين الفرنسيين فسره Jack Lucan (أحد النقاد القلائل للهندسة المعمارية). بأن المعماريين مجبرين على الانطواء في نسق الطلب الذي طور في السنوات الأخيرة عبر تعميم المسابقات التي تمنع بشكل تكتيكي نقد الزميل.هذا النظام الاتحادي للمعماريين خلق وسط مغلق بعلاقات نادرة مع الوسط الجامعي (البحث العلمي)، فنجد قلة من المعماريين الذين يحبون التعبير للعامة لإبراز وجهة نظرهم في مواقع التهيئة والتعمير.وهذا ما يفسر نقص الأدب في هذا المجال ويجب الملاحظة أيضا أن هذا النقص في النقد العملياتي حسب تعبير B.huet مرتبط أيضا بنقص أدوات التحليل لتفعيل نفس النقد الذي يصبح فيه المعماري غير مؤهل لقيادة أوركسترا العملية لكن عامل بسيط ضمن سلسلة الإنتاج المجالي كونه لم يطور رد فعل شامل على المشروع الحضري كصيرورة ضمن هذه العوامل ليصبح من الصعب عليه تبني مكانة نظرية واضحة ويمكن ملاحظة في كل مرة نظريات حديثة وأكثر انفتاحا لبعض المعماريين من بينهم Christian Devillers في كتابه Grand Prix D'urbanisme وكتابه "le projet urbain كخطوات لإرجاع المجال للمستعمل". مفسرا "تعددية من الفاعلين الذين ليس لهم فكر واحد، أين المظهر الاجتماعي والمظهر المجالي مهمين بنفس الدرجة والتسيير والإنتاج مرتبطان في فكر يفوق الأفكار الكلاسيكية: بين التعمير المتحول إلى تسيير عمراني والهندسة المعمارية التي تعتبر كإنتاج فني بين المختصين في العلوم الاجتماعية الذين يفكرون في المجال

الذي يحدد المستعملين ،وبين المعماريين الذين يفكرون بمبدأ المجتمع النمطي الذي يتم وضعه في مجال منتج مسبقا بالأخذ بعين الاعتبار المعوقات المحيطة³¹.

7- مقاييس الفعل الحضري :

7-1 المشروع الحضري الشامل:

والذي يهدف إلى التنمية المستدامة للكلية الحضرية الكبرى أو الإقليم الحضري سواء التجمع العمراني أو حتى بلدية.والذي يضم عمليات معقدة مثل إعادة الهيكلة والمركزية، المناطق الحضرية الجديدة ، البنية التحتية الجديدة. النمو الحضري والاجتماعي والاقتصادي .التجديد الحضري المظهري والبيئي الأحياء الجديدة الجبهات العمرانية في أطراف المدن وعلاقتها بالريف. المشروع الحضري الشامل او المشروع الحضري الكبير gpu الذي يعنى بالتخطيط الاستراتيجي للمجال الحضري او المدن الجديدة ويوافق المقاييس الخرائطية 1/50000 . 1/25000 . 1/10000.

7-2 المشروع الحضري المحلي او مشروع المدينة :

والذي يخصص لتهيئة التجمعات العمرانية، إعادة تأهيل الجيوب الصناعية والسكانية ، إعادة الاعتبار للمراكز التاريخية .تكييف أنظمة النقل العام. خلق الأحياء الايكولوجية. المشروع الحضري المحلي prpjct urbain local : أو مشروع المدينة الكبير GPU يعنى بالنظرة البلدية أو البين بلدية بمقياس 1/10000 . 1/5000 .

7-3 المشروع الحضري المركب:

يهدف إلى التنمية المستدامة ضمن الشمولية على مستوى مجموعة مبادئ للنظام الايكولوجي الحضري السوسيو-ثقافي.الاقتصادي البيئي .الطبيعي والعمراني الحوكمة.. projet urbain complex أو مشروع التهيئة والتنمية المستدامة الذي يوجه التهيئة في الأحياء أو القطاعات الخاصة في مقاييس جوارية 1/2000 . 1/5000 . 1/500

7-4 المشروع الحضري التخصصي أو المشروع المعماري:

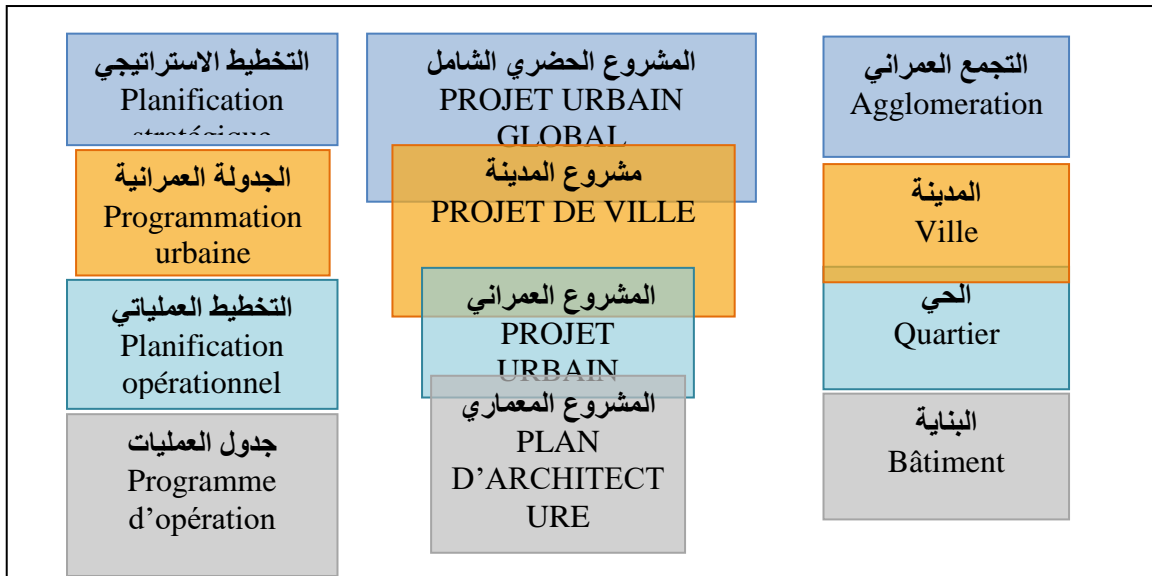
وغالبا ما يخص تشييط الفضاءات العمومية ، الجذب والمناسباتية التنافسية تنمية الأحياء الأعمال أقطاب الامتياز .الصحة والبيئي التحكم في الايض الحضري.

8- اندماج النشاطات التخطيطية:

31- أنجلينا بتريسيا - المشروع الحضري - مصدر سابق الذكر ص 13-18.

انطلاقاً من الممارسات المختبرة في الدول التي تمارس سياسة المشروع الحضري فإن منطق المشروع الحضري نجح في دمج التعريفات

المتعلقة بالمشروع الاستراتيجي ، وبين مختلف المقاييس المفصلية للمشروع الحضري وفق مجموعة من العمليات البرمجية وحتى الوصول إلى التخطيط العملياتي و إلى مرحلة المشروع النهائي: الشكل رقم 01.



الشكل رقم 01. اندماج النشاطات التخطيطية للمشروع الحضري الشامل.

المشروع الحضري الشامل. المصدر: INGALLINA PATRICIA, le projet urbain (2001).

المشروع الحضري الشامل. المصدر: INGALLINA PATRICIA, le projet urbain (2001).

بلدية عن طريق مخطط شغل أرض نوعي ، وهو ضروري في هذا المستوى من الدقة كون مخطط شغل

الأرض يراعي البعد الاستراتيجي و يأخذ بعين الاعتبار المظهر وحظيرة المدينة .وترجمة توجهات المشروع الحضري الشامل .تعني التنطيق والتنظيم المرتبطان. التوجيهات العامة يجب أن توافق الأهداف المحلية بواسطة الربط بين المشروع الحضري العام و الذي يمثل الإطار المجالي المبنية عليه الدراسة والانعكاسات المتخذة في تعيين مستقبل المدينة واندماجه في الإدارة.

مخطط شغل الأرض كذلك ترجمة للمشروع الحضري الشامل الذي يجسد عن طريق مشاريع في الأحياء غالبا والمسمى المشروع الحضري المركب بالتتابع وانحدار المقياس المشروع يصبح دقيق لتعريفه حتى تفاصيله هكذا.المشاريع الحضرية الدقيقة تحتاج لبرمجة تنفذ على المقياس الحضري مترجمة مخطط التهيئة. المخططات عرفت فيما بعد مشاريع دقيقة معرفة ببرامج عملياتية والتي تحدد المساحة بشكل دقيق مثلا : إنشاء المكاتب/التجارة/السكنات والمرافق العامة.³²

9- مبادئ المشروع الحضري:

عمد إلى وضع مجموعة من المبادئ من شأنها تأطير المشروع الحضري باعتبارها قاعدة لمطابقة تعاليم المشروع الحضري مع أي فعل عمراني على المجال الحضري وهي:

- المشروع الحضري يفكر في نفس الوقت كصيرورة ونتيجة وليس كنتيجة فقط دون صيرورة ضمن أساليبه و طرقه.
- المشروع الحضري يفكر ضمن الشمولية في أبعاده التكاملية وبطريقة بينية (السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية...) وليس بشكل قطاعي أي لأحد هذه الأبعاد.
- المشروع الحضري يفكر ضمن توازن على المدى القصير والبعيد وليس ضمن الاستعجال والاستجابة للأزمة أو التكرار أي (استغلال للفرصة المناسبة دون استنزاف موارد الحاضر من أجل حاجيات المستقبل).
- المشروع الحضري يفكر بعلاقة أغلب الفاعلين في المدينة (ليس ضدهم أو بعيد عنهم).أي الفائدة المشتركة عوض الفائدة العامة، التراضي عوض التضارب، التشارك عوض التوزيع والمبادرات المفككة.
- المشروع الحضري يفكر كنص قابل للتجسيد وللتعديل ajustable وقابل للتعويض réversible وليس كحالة مثالية غير قابلة للتبديل.بمعنى يمكن تحقيقه سياسيا واقتصاديا وليس فقط تقنيا.

³²- INGALLINA PATRICIA - Que Sais-Je (le projet urbain), Paris, 1^{ère} édition, 2001, PP32-40.

23- INGALLINA PATRICIA, OP cité PP27-28.

- المشروع الحضري كنص لمشروع مفتوح متكيف وليس مغلقا نهائيا.مفتوح في الوقت وعلى المعنيين Les aléas باختلاف أحوالهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية...
- المشروع الحضري كفكر معقد وليس كتقنية في معنى مجالي (التزواج الحضري) وليس أحادي الوظيفية) في زمن تسير الفوارق والظروف²⁴

10- تصنيف المشاريع الحضرية وأهدافها :

1-10 المشاريع الشاملة :

- سياسة المدينة تهتم بجانبين الأول هو صناعة المدينة فوق المدينة من حيث تجديد النسيج العمرانية للتهوية والتصريف وإعادة تنظيم وصنعها بيذا عن الخارج . استغلال الجيوب . التكيف مع الطلبات المتزايدة .
- وجزأ آخر وهو صناعة المدينة خارج المدينة من تنفيذ توسعات في الأطراف وفي الأراضي القابلة للتعمير او إنشاء مدن جديدة سواء الجزء الأول او الثاني نجن بحاجة إلى اتخاذ إستراتيجية تنموية وتهيئة لعدم تكرار التساؤلات مع تحديد أهداف التنمية المستدامة
- ففي الحالتين المشروع الحضري يمكنه الإجابة الصحيحة كونه مرن على عدة مستويات من الاتجاهات :
- فإما هو الإجابة المشكلة من آلية البحث عن الخلل في المشروع الحضري ، كالعجز في النقل العام .
 - وضعية شبكات. البنية التحتية السكنية .الزيادة في خطر الحضر من الأخطار الطبيعية.حقن تجهيز كبير مهكل .تدهور الإرث التاريخي .ضعف الأمن .الفقر في الوسط الحضري .الزيادة الكبيرة في البطالة ظلها تؤدي إلى صيرورة المشروع الحضري .
 - او يمكنه إعداد نظرة كبرى للتنمية الحضرية في مواجهة التحديات في التمدد العمراني .التغيرات المناخية .الأزمات الغذائية .الأزمات الطاقوية.الهاجس المائي .الأزمة الاقتصادية او التمويلية .الجدب .التحكم في التحضر .الذي توجه أدوات التهيئة الحضرية والتخطيط.
 - أو الوصول الى وضع يكون فيه تنظيم كمرجعة أدوات التعمير التي تحتاج على تعيين إستراتيجية لرؤيا مستقبلية .
 - او أيضا القرار السياسي الهادف إلى إنشاء مدن جديدة التي تحتاج إلى نظرة انعكاس تصوري قي تكاملها مع النظام العمراني للمدن .استحواذها على الأرض .الشكل العمراني.برنامج مراحل التركيب العقاري والتمويلي .وسائل الانجاز التي تحقق سيرورة المشروع الحضري من كل هذه الأفكار يلعب المشروع الحضري حجر الأساس قي تكوين الأهداف وكيفية تحقيقها .³³

²⁴24-ADEME, Agence De L'environnement Et De La maîtrise De L'énergie- réussir un projet d'urbanisme durable, Paris, 2006. P18.

أو هو مظهر خارجي للجيوب الشاغرة الصناعة العسكرية. محطات نقل السكك الحديدية. الميناء المطارات. السكنات... والتي ترى انه من الضروري مع الإستراتيجية التكامل مع النظام الحضري.

10-2 مشروع المدينة:

- تسيير الأراضي القابلة للتعمير للاقتصاد الحضري. مردودية العقار ترقية العقار الصناعي الرسكلة الإقليمية .
- إنعاش المورث الثقافي الحضري المصنف والغير مصنف. التاريخي والحالي. الثقافي والطبيعي. المباني. المواقع والنصب التاريخية. المظهر.
- التحكم في الانزعاج التلوث الجوي. المائي. البصري. التحكم في مواد وتقنيات البناء. التهيئة العمرانية والبيئة.
- تسيير التنقل : الراجلين. الآليات. النقل العمومي بكل أنواعه. التنوع في النقل أماكن الوقوف التحكم في الهجرة اليومية النواسية.
- تسيير الطاقة: الحماية واقتصاد الطاقة الغير متجددة. دمج الطاقات المتجددة. الأيونية والشمسية الحرارية الكتلة الحيوية
- تسيير المياه والاقتصاد في المصادر. الطرق الحديثة للاستغلال. ررسكلة المياه. التحكم في نظام تموين والتصريف.
- تسيير الفضاءات العمومية والمفتوحة. الشبكات الخضراء الأحزمة الخضراء المناخ العمراني الضيق. تهيئة الأحياء ونوعية الفضاءات العمومية.
- التحكم في النفايات : نظام تصريف الفضلات السائلة والصلبة. معالجة ورسكلة النفايات. تسيير نوعية وكمية الفضلات.
- التموين الاجتماعي: الصحة. التعليم. الترفيه والإبداع. الرفاهية الحضرية. الوصلية. سهولة الوصول إلى الخدمات والتجهيزات.
- الأمن الوقاية من الأخطار الطبيعية الكبرى : الأخطار الطبيعية. الصناعية الأمن الاجتماعي العمومي.

10-3 أهداف المشروع المركب :

- التحكم في التمدد العمراني : استرجاع الجيوب الشاغرة.
- تخفيض الاختلال المجالي الوظيفي: الوصلية لدى السكن والتجهيز والنشاطات. الشغل. تخفيض الفقر. التمازج الاجتماعي. محاربة التهميش. تنظيم المساعدات الاجتماعية والتضامن الحضري.

- نوعية الحياة والحماية ضد الأخطار الكبرى : الحماية من الأخطار الطبيعية والصناعية .تصريف المياه.تحسين الصمود.تخفيض التلوث والضجيج .الصحة .الأمن.خلق مناخات مجهرية مفضلة.التهيئة الخضراء.محاربة نتائج التحولات المناخية.
- حماية الإرث الثقافي والطبيعي : المراكز والنصب التاريخية.المنابر.تثمين الأودية والأحواض المائية.الاقتصاد في الموارد الطبيعية. التحكم في الايض الحضري.ترقية الزراعة الحضرية في الأطراف.
- تحسين إطار الحياة المبني والرفاهية الحضرية: التركيبة العمرانية .الهوية المعمارية.خالة الإطار المبني.التنقل والوصولية.المجالات العمومية الوصولية بى الوظائف.
- الإنعاش الاقتصادي للمناطق الضعيفة التنمية وتحسين الجاذبية والتنافسية الحضرية: الاقتصاد والجاذبية.التنافسية الحضرية.إنعاش مناطق التحت تنمية.شروط خلق أقطاب امتياز اقتصادية تنافسية علمية بيئية ثقافية. التحكم في الاقتصاد الموازي.

خـلاصـة

يتوافق مفهوم المشروع الحضري بشكل مباشر وطردي لإرساء ووضوح مفاهيم كل من التنمية الحضرية المستدامة والنظام الايكولوجي والمدينة المستدامة ، وأيضا بلوغ وتطور السياسات المؤسساتية المختلفة ، بشكل ترابطي ، كما تنعكس درجة وإمكانية نجاحه بوضوح أهدافه كتكيف الوسط الحضري وتطور المطلب الاجتماعي وتحسين نوعية الحياة في المدن، من جهة ، ومن جهة أخرى خدمة النمو التنموي الاقتصادي والاجتماعي أي تحسين مستوى المعيشة، وأخيرا وقاية البيئة في كل أبعادها وتحسين وسط وإطار الحياة، كما تعمل منهجية المشروع الحضري استدعاء الرغبة في الدمج الأفقي والبيئ قطاعي والبيئ بلدي ومستويات اتخاذ القرار ، بالإضافة إلى آلية عمل مقطعية وإلى تجانس الفاعلين ضمن نسق تشاوري تفاوضية آخذين بعين الاعتبار التحولات الحضرية بطريقة عمل منفتحة .مرنة. متطورة وجماعية.

هذا الوضوح في مفهوم المشروع الحضري جاء بعد سيرورة طويلة من الأطروحات ، ففهمه البعض ضمن أفعال بالتهيئة .. كممارسة تخطيطية مفتوحة ومرنة لإنتاج لقاء للفاعلين حول إقليم معين وفهمه البعض كانعكاس لتحول في سيرورة التخطيط ..كطريقة تعمل بشكل مميز بلحظة تحويلية بين الشكل التقليدي للتفكير الحضري والتفكير الجديد الأقل جمودا والأكثر انفتاحا ، كما فهمه البعض كانعكاس لمنطق بيئي ...كتثمين استراتيجي للتغيرات العمرانية وتأثيرها على البيئة.كما أرجعه البعض لمنطق التعددية التقنية المضيف للشرعية ..ككونه يضم العديد من الفاعلين التقنيين كالتهيئة ، العمران ، الإنشاء

والبيئة، وأخيرا المظهر السياسي فقد فهمه البعض... باعتبار أنه مجموعة أفعال موضوعة في الزمان والمكان نتيجة نفوذ سياسي.

لم يكن الزخم الأدبي وتعدد الكتابات الناتجة عن تعدد العلوم المتداخلة في إنتاج الحقيقة الحضريّة، محصوا فقط في مفهوم المشروع الحضري. وإنما امتد أيضا في تأخير ضبط تعريف المشروع الحضري، فبعد الإجماع على تحديد مفهوم المشروع الحضري، إلا أن تعريفه شهد العديد من المحاولات المختلفة فشهد تعريفا معماري وعمراني لـ *Ariella MASBOUNGI*، وعرفته *ANGALLINA patrisia* كأداة جمعوية، وعرفه أيضا *Joe Ravetiz* كآلية تخطيطية شاملة، وعرفه كل من *yannis TSIOMIS* و *yves ZIEGLER* على أنه أداة تعريفية مترجمة لفعل حضري معين، بالإضافة إلى العديد من الكتاب والنقاد في مجال التهيئة والتعمير.

كل هذا كان قبل الوصول إلى تعريف يقاطع جل التعريفات المختلفة للمشروع الحضري، وتحديد ثلاثة عناصر تعريفية له نكمل وتنسق حسب مختلف المقاييس، وهي تعريفه للأهداف السياسية وتحديد الترجمة الفعلية لتصوره المعماري والعمراني وأخيرا توضيحه لطريقة إنتاج وتنظيم الفعل المرن في آجاله. تطبيق المشروع الحضري في الدول المتقدمة نتج عنه ثلاثة أبعاد سياسية واقتصادية ومعمارية عمرانية، يمكن اعتبارها إشكاليات لتطبيق سياسة المشروع الحضري، أما عن البعد السياسي والذي كان نتيجة التحولات القانونية ومنح البلدية بشكل مطلق الصلاحية في تحديد قواعد شغل الأرض بما يتناسب وحل كل مشاكل البلدية في النمو الاقتصادي والتنمية العمرانية، لكن شاب هذا الطرح النظرات المختلفة لرؤساء البلديات ونسق حياة المجالس البلدية، أما عن البعد الاقتصادي للمشروع الحضري فيبعث المدينة والبلدية ضمن مبدأ تامين وحصر المكونات المختلفة ومنطق التركيب في التوازن المالي والشروط الخاصة بإنشاء المهيا العمومي، ومن جهة أخرى تكريس مبدأ التفاوض وبالتالي نقل المدينة والمشروع إلى أيديولوجية مجدولة للهدف لتحقيق الأرباح بالنسبة للمهيا والمؤسسة. أما فيما يخص البعد المعماري والعمراني حيث يطرح البعد المجالي كأساس للمشروع الحضري، الذي يصبح أداة تنظيم، ورغم نقص الكتابات في هذا البعد من طرف المعماريين والعمرانيين فقد برز صراع طويل بين تيار قادة المعماريين الذين يفكرون بمبدأ المجتمع النمطي الذي يتم وضعه في مجال منتج مسبقا وبين المختصين في العلوم الاجتماعية الذين يفكرون في المجال الذي يحدد المستعملين، ليحسم الصراع في الأخير لصالح مختصي العلوم الاجتماعية لمطابقتهم لمحتوى التنمية الحضريّة المستدامة ومبادئ المشروع الحضري.

كما أثار تعدد العلوم وتداخلها بالمقارنة مع تنامي المدن وبالتالي اتساع المجال التنظيمي والمؤسستي لها، تمايز لمجموعة من مقاييس المشروع الحضري توافق مجموعة من الأغلفة المجالية، المشروع الحضري الشامل *Projet Urbain Global* كان أول مقاييس المشروع الحضري، والذي يهدف إلى التنمية المستدامة للكلية الحضريّة الكبرى أو الإقليم الحضري، التجمع العمراني أو حتى بلدية له طابع

جمعي يضم كل تطلعات مكوناته المجالية ويلم بكل سياسة المدينة سواء الجبهة الداخلية أو صناعة المدينة فوق المدينة، أو صناعة المدينة خارج المدينة والمحققين لأهداف التنمية الحضرية المستدامة. يليه مشروع المدينة **Projet De Ville** ويكون على مقياس المدينة أو البلدية، له طابع فردي يسعى لتحقيق الفائدة الفردية البرجماتية للمدينة بالتزامن مع المشروع الحضري الشامل، ويهدف إلى التسيير العقاري والرسكلة الإقليمية للموروث الثقافي الحضري والطبيعي، وكل أشكال التنظيم والتسيير العمراني والبيئي، النقل، الطاقة، ضمان جودة الحياة الحضرية، النفايات، التموين الاجتماعي: الصحة. الوقاية من الأخطار الطبيعية الكبرى والأمن.

أما عن مقياس المشروع الحضري المركب **projet urbain complex** و يكون على مستوى الأحياء أو حتى على مستوى الأحياء والمناطق المشتركة بين البلديات أو المراكز العمرانية أو المدن، له طابع تشاركي بين بلدي يفكر في الفائدة المشتركة بين المجالين المترادين ضمن المشروع المدينة لكل تجمع، يهدف إلى التنمية المستدامة ضمن الشمولية على مستوى مجموعة مبادئ للنظام الإيكولوجي الحضري السوسيو-ثقافي.الاقتصادي البيئي، الطبيعي والعمراني والحوكمة، كما يضم أحيانا مشاريع تخصصية وغالبا ما يخص تشييط الفضاءات العمومية، الجذب والمناسباتية التنافسية تنمية الأحياء الأعمال أقطاب الامتياز. الصحة والبيئي.

في نهاية تبلور المشروع الحضري كأداة للتخطيط الحضري ضمن إطار التنمية الحضرية المستدامة والمدينة المستدامة وعن طريق سيرورة طويلة من النقد والكتابة في عديد العلوم المختلفة ثم تعدد التعريفات، تم ضبط مبادئ المشروع الحضري التي من شأنها تأطير المشروع الحضري باعتبارها قاعدة لمطابقة تعاليم المشروع الحضري مع أي فعل عمراني على المجال الحضري. فهو يفكر ضمن أساليبه و طرقه في نفس الوقت كصيرورة ونتيجة وليس كنتيجة فقط دون صيرورة، يفكر ضمن الشمولية في أبعاده التكاملية وبطريقة بينية وليس بشكل قطاعي، يفكر ضمن توازن على المدى القصير والبعيد وليس ضمن الاستعجال والاستجابة للأزمة أو التكرار، يفكر بعلاقة أغلب الفاعلين في المدينة (ليس ضدهم أو بعيد عنهم) التراضي عوض التضارب، التشارك عوض التوزيع والمبادرات المفككة، يفكر كنص قابل للتجسيد والتعديل وليس كحالة مثالية، نص مفتوح متكيف وليس مغلقا نهائيا كفكر معقد وليس كتقنية في معنى مجالي .

الفصل الأول

الإستراتيجية الجهوية .. إقليم الهضاب العليا الشرقية

تمهيد

المخطط الجهوي لتهيئة الاقليم أداة ترابطية بين السياسات القطاعية تهدف إلى توزيع التنمية في الاقليم وفق مبدأ العدالة والتنافسية والاستدامة لآفاق 2025 والمشتق من المخطط الوطني لتهيئة الاقليم الذي يهدف إلى رسم الخطوط العامة لسياسة التنمية الوطنية في إطار الاستدامة ، وباعتبار المخطط الجهوي لتهيئة إقليم الهضاب العليا الشرقية في قمة هرم التخطيط يعمل ضمن أهداف كبرى مثل تعريف الآفاق

والرهانات التنموية للأقليم المبرمج لغرض تهيئة ، وبعث ديناميكية تنسق بين مختلف القطاعات وبين مختلف الولايات المكونة للأقليم ، فيمكنه تشخيص كل من الآفاق والرهانات والأخطار المصاحبة لتنمية إقليم الهضاب العليا الشرقية .

كما يلزمنا النسق التحليلي والخطوات العملية لاستنساخ المشروع الحضري لمدينة باتنة ، بالرجوع إلى المبادئ الاستراتيجية والخيارات التنموية وقياس مدى حساسية الاقليم للتنمية المستدامة ، حيث سوف يبرز هذا المبحث جل الآفاق والرهانات والمخاطر المتعلقة بتنمية اقليم الهضاب العليا الشرقية ، كما يحرص عليها نسق التحليل العمودي للمشروع الحضري باعتباره نهاية عملياتية مرتبطة بآلية تخطيطية محفوية لافراغ محتوى التنمية في الاقليم.

كما سيضم المبحث استقراء تشخيصي لكل من منظومة الموارد الطبيعية والثقافية ، هلاقة السكان بالاقليم ، والمدن والانظمة الحضرية ، المناطق الريفية والانشطة الزراعية .

1- الموارد الطبيعية والثقافية والتراث

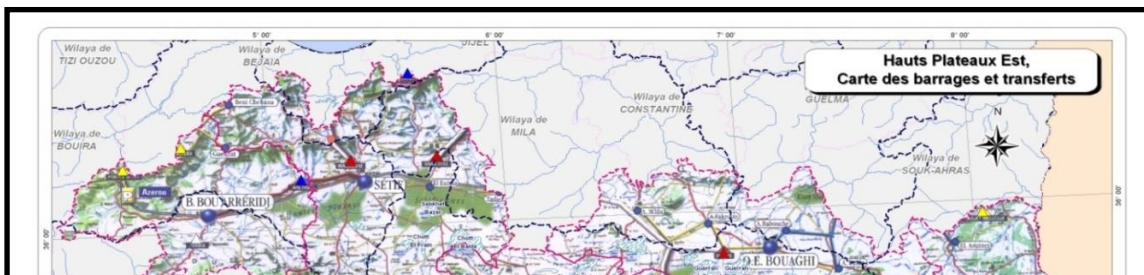
1-1 منظومة المياه في المخطط الجهوي لتهيئة إقليم الهضاب العليا الشرقية :

1-1-1 ميزات مصادر المياه :

كم مميزات مصادلا المياه في الاقليم التنوع ، مثل وجود إمكانيات مائية مميزة للمياه الجوفية في كل من تبسه ، برج بوعريريج وأم البواقي ، رغم كونها جيوب مياه جوفية صغيرة نسبيا ولكن يسهل الوصول إليها ، مع حسن أشكال تعبئة ونقل المياه السطحية مع قلة الصناعات المستهلكة للمياه مع إمكانية إعادة تدوير المياه المستعملة . كما يتميز الإقليم بالاكنتفاء في ري المساحات الزراعية خاصة في سطيف ، وثناء العناصر المعدنية لبعض جيوب المياه الجوفية في أم البواقي.

2-1-1 الإمكانيات الكبيرة لمصادر المياه:

يمكن الرفع في امكانيات مصادر المياه في الاقليم بعد إنجاز أو استكمال مشاريع نقل المياه من مناطق الشمال والجنوب إلى المرتفعات الشرقية خاصة خط نقل المياه الاول المنطلق من ايرقان - إيغيل عمدة -إلى سطيف ، الحضنة والعلمة وبرج بوعريريج . والثاني خط بني هارون نحو كل من باتنة وخنشلة وأم البواقي وأخيرا خط ورقلة نحو باتنة.



وفي المقابل يتوقع تعزيز مصادر المياه ببناء السدود والحواجز المائية المبرمجة لها في كل الاقليم وخاصة في برج بوعريريج وسطيف وتجسيد سياسة استغلال الامكانات الكبيره للمياه السطحية في برج بوعريريج خاصة ، كذبك الاستفادة من وعي السكان المتزايد لضرورة حماية البيئة والموارد الطبيعية من جهة ومن جهة أخرى تنامي التطورات التقنية والتكنولوجية ، مما دفعهم إلى استخدام تقنيات التوفير في مياه الري بالتنقيط كجزء من التحديث الضروري للزراعة في المرتفعات الشرقية ، واستخدام عمليات توفير المياه في الإنتاج الصناعي وتنظيم إعادة تدوير المياه الصناعية ، مع تفعيل أنظمة معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها ، وتطهير المياه قليلة الملوحة.

3-1-1 التحديات أمام تسيير منظومة المياه:

يقف في وجه تطوير استغلال منظومة المياه في اقليم الهضاب العليا الشوقية مجموعة من التحديات أهمها الجفاف وآثار التصحر نتيجة التغيرات المناخية الكبرى وعدم كفاية وندرة وعجز الموارد المائية أمام ارتفاع الطلب المتزايد عليها والعجز في التزويد بالمياه الصالحة للشرب في برج بوعريريج ، خنشلة ، وأم البواقي، كما سجل صعوبة في تعبئة ونقل المياه السطحية والجهل بالإمكانيات المائية في الاقليم في المياه الجوفية ، وعدم توفر الدراسات الهيدروجيولوجية ، كما تم تسجيل محدودية في موارد

المياه السطحية التي يصعب استغلالها ، والتوقعات الضعيفة لموارد التلال ، ونقص في سياسة تجميع مياه الأمطار من جهة ، ومن جهة أخرى الجهل بالموارد المياه الجوفية ، ونوعية المياه الرديئة ، والاستغلال المفرط للمياه الجوفية وتلوثها بمياه الصرف الصحي في ظل غياب معالجة مسبقة للتصريفات.

كما أبرز المخطط أوجه القصور في ادارة هذا الملف ،كهدر المياه من قبل الأفراد خاصة في (باتنة ، أم البواقي) وإساءة استخدام المياه في الصناعة وأحواض الترسيب دون معالجتها خاصة في باتنة ،والحفر الغير القانوني للأبار وعدم الحفاظ على خزانات الصرف الصحي في أم البواقي، وعدم وجود تنظيم مجتمعي للمزارعين لإدارة المياه في (خنشلة).

1-1-4 تهديدات منظومة المصادر المائية:

ابرز المخطط الأخطار المهددة لمنظومة المياه في اقليم الهضاب العليا الشرقية في مجموعة من النتائج اهمها الشح الكبير المتنامي في المياه على المدى المتوسط والطويل ،وخاصة في آفاق 2025 ، وخطر تدهور في التزويد في الاحتياجات المائية الضعيفة أصلا على المدى القصير ، خاصة الزراعية.

كما يرشح تعميق ندرة المياه بسبب سوء التنظيم ونقص الرقابة الإدارية مع الاستنزاف المبكر للمياه الجوفية بسبب الحفر الغير قانوني ، والاستغلال المفرط ، ورمي النفايات، بالإضافة إلى ضياع موارد المياه السطحية وتراكم الطمي في السدود والحواجز المائية في التلال وزيادة رداءة المياه التي أصبحت غير صالحة للاستعمال وتلوث المياه الجوفية والسطحية والوديان وزيادة الأمراض المرتبطة بنوعية المياه الرديئة (الكوليرا خاصة في باتنة ، أم البواقي ، خنشلة).

1-2-2 منظومة الأوساط الطبيعية حسب المخطط الجهوي لتهيئة إقليم الهضاب العليا الشرقية :

1-2-1 ميزات الأوساط الطبيعية :

يمتاز الاقليم الشمالي وخاصة الشرقي بتنوع وتكامل البيئات الطبيعية ، وتنوع المناظر الطبيعية (السهول، سلاسل الجبال ، السهوب ، الشطوط) ويعتبر أكثر الاقاليم ثراء وتنوعا من حيث التراث

الطبيعي والبيئات الجبلية الطبيعية ، بالإضافة إلى التكيف الجيد للتراث البيولوجي والحيواني والنباتي مع الظروف المناخية والتكوينية (العوامل القصوى المرتبطة بالتربة).

2-2-1 الإمكانيات الكبيرة للأوساط الطبيعية:

كما يضم شبكة كبيرة من المتنزهات الطبيعية والمناطق المحمية: بلزمة ، بابور ، مواقع رامسار ، جبل شيليا والعديد من الأراضي الرطبة (السبخات) الغنية بالتنوع البيولوجي ، وهي من المناطق الضعيفة النشاط الزلزالي تحوز على إمكانات وموارد غابية كبيرة وغطاء نباتي كثيف ومتنوع ، خاصة في غابات الأوراس خاصة في المنطقة الانتروبولوجية أوراس النمامشة.

3-2-1 التحديات أمام تطوير منظومة الأوساط الطبيعية :

من ابرز التحديات المذكورة في المخطط ، الحماية والإدارة والتنمية الغير كافية لهذه البيئات الطبيعية خاصة مع انخفاض وعي السكان بالتحديات والمخاطر المرتبطة بحماية البيئات الطبيعية وتدهور النظام البيئي للسهب ، واختفاء طبقة الحلفاء وتقدم التصحر فيها خاصة في المرتفعات الشرقية لباتنة وخنشلة في نفس الوقت الذي تعاني فيه المناطق الجبلية للتدهور والتعرية والتصحر، ونضوب التنوع البيولوجي واختفاء الأنواع وتآكل النباتات واختفاء الحيوانات وتدمير الموارد الطبيعية والسبخات ، وزيادة الملوحة والجفاف ، وقصور في إدارة الأراضي الرطبة، هذا من جهة ،ومن جهة أخرى تآكل الغابات وانحسار المياه ، وانخفاض الغطاء النباتي والأحراج ، ونقاط الضعف في برامج إدارة الغابات ، وخطر حرائق الغابات وأوجه القصور في النهج الاقتصادي للغابات ، وضعف الحماية وارتفاع خطر الفيضانات في جميع أنحاء المرتفعات الشرقية وزيادة المخاطر الصناعية والتكنولوجية في برج بوعريريج ، تبسة ، باتنة. في مجملها تحديات كبيرة للأوساط الطبيعية.

4-2-1 تهديدات منظومة الأوساط الطبيعية :

في حالة استمرار الوضع الحالي فإن الأوساط الطبيعية مهددة بمخاطر التخلي عن الأرض من قبل المزارعين ، المعتمدين على دعم الدولة في السقي وتسعير المياه في برج بوعريريج وباتنة خاصة مع زيادة الآثار الشديدة للجفاف والتعرية من جهة من جهة أخرى تفاقم الآثار المرتبطة بالنمو الاقتصادي

القوي وعمليات التنمية غير المستدامة وبدون إستراتيجية سياسة الحماية ، واستمرار التصحر ونفاقمه في المرتفعات الشرقية وزيادة فقدان التنوع البيولوجي في البيئات الطبيعية.

3-1 منظومة الموروث الثقافي حسب المخطط الجهوي لتهيئة إقليم الهضاب العليا الشرقية :

1-3-1 1-3-1 ميزات الموروث الثقافي :

يتنوع الموروث الثقافي لإقليم الهضاب العليا الشرقية بالغنى التاريخي والثقافي والمعماري، كمواقع ما قبل التاريخ ، النقوش الصخرية البربرية (إيشوكين) والرومانية (جميلة ، تيمقاد ، تبسة) ، زالبيزنية (بغاي) ، والعثمانية (العتيق ، طبنة) والعديد من الينابيع الحارة : البيان ، القرقر ، عين بومرزوق ، الصالحين ...، كما يشتهر الإقليم بجودة الصناعة التقليدية كالسجاد ، الفخار والمجوهرات ، وثناء الثقافة التقليدية كالأغاني والرقصات ، والأزياء ، الطعام ومهرجانات.

2-3-1 2-3-1 بالإمكانات الكبيرة للموروث الثقافي :

يمكن لها الاستفادة من التطور الكبير في الطلب الدولي على السياحة الطبيعية والثقافية من أجل يعث إجراءات تصنيف المواقع والإسراع بدراسات الحماية والوقاية والشروع فيها ، وبالتالي تعزيز حماية الموروث بعد القيام بجرد التراث غير المادي ، بمشاركة السكان المحليين خاصة في برج بوعريريج، وتحسين وتنظيم مواقع السياحة البيئية المحتملة في سطيف وإنشاء هيكل سياحي في الاوراس، وتنشيط المخططات والبرامج العديدة التي تهدف إلى حماية وتعزيز البيئات والموارد الطبيعية ومكافحة التصحر.

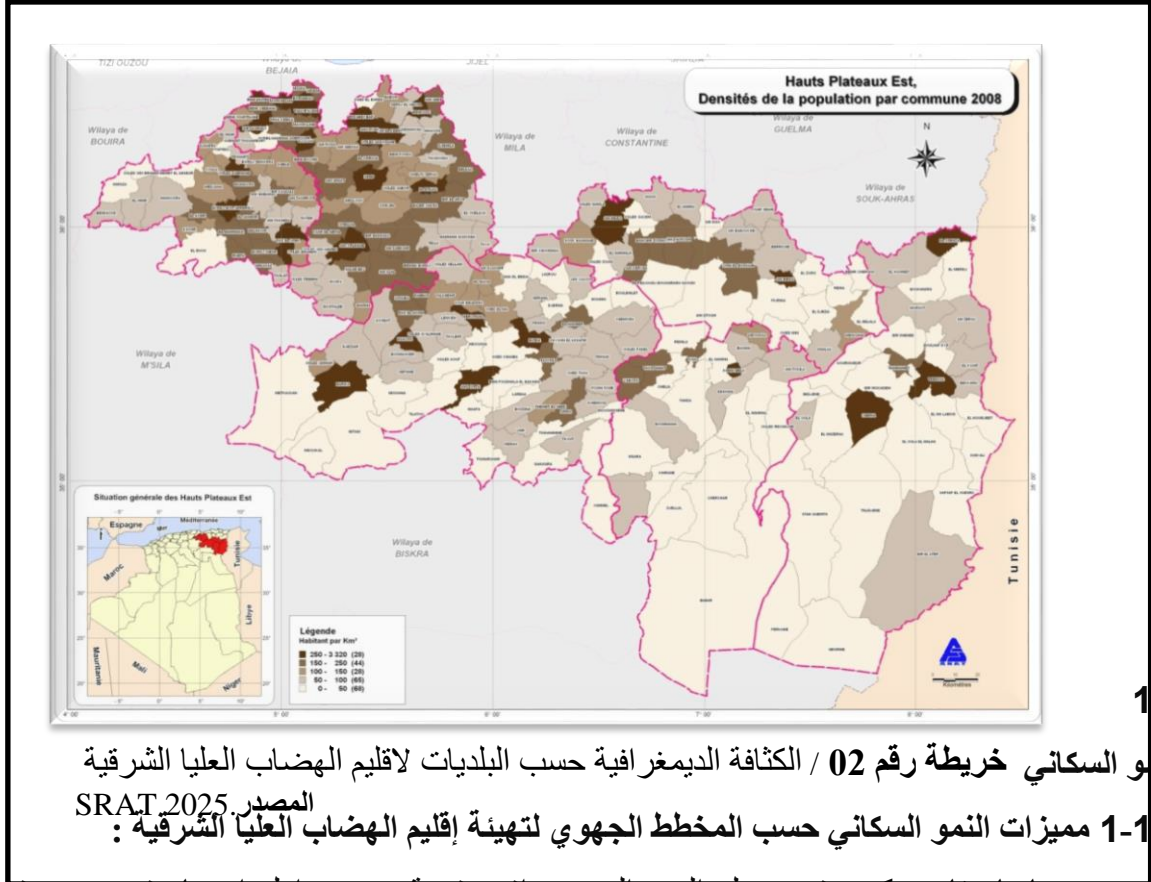
3-3-1 3-3-1 تحديات الموروث الثقافي :

من أهم التحديات أما هذا الموروث الغني، تدهور المواقع التاريخية والثقافية بسبب عدم كفاية الصيانة أو عدم صيانتها والتعمير المتسارع والغياب الكبير في تطوير المواقع والمعالم الأثرية والتراثية وإدارتها والجهل بالعديد من المواقع من جهة ، ومن جهة أخرى نقص المعرفة فيما يتعلق بتقدير وحفظ التراث باعتباره من عوامل التنمية المحلية .

4-3-1 4-3-1 تهديدات الموروث الثقافي :

من بين التهديدات الكبيرة في وجه وتنمية الموروث الثقافي يعتبر اختفاء مواقع التراث الطبيعي والتاريخي والثقافي أهمها حيث يعتبر فقدانها فقداناً للثروة التي تشكل الهوية الوطنية وتدمير لإمكانات عالية للاقتصاد السياحي الضرورية للتنمية المحلية.

2- السكان والأقاليم



1-2

النمو السكاني خريطة رقم 02 / الكثافة الديمغرافية حسب البلديات لاقليم الهضاب العليا الشرقية
المصدر: SRAT 2025
1-1-2 مميزات النمو السكاني حسب المخطط الجهوي لتهيئة إقليم الهضاب العليا الشرقية :

المنمير عموما بانخفاض كبير في معدل النمو الديموغرافي نتيجة عدة عوامل أهمها تحسين مستوى معيشة الأسر المرتبط بتقليل حجم الأسرة ، لا سيما في ولايات جنوب الهضاب العليا ؛ والإعانات المالية العامة ونفقات التشغيل المتعلقة بالطفولة المبكرة والطفولة والمراهقة بغية تحقيق الاهداف الغير مباشرة على المدى الطويل وهو الحد من الضغط على استهلاك الموارد الطبيعية المرتبط بعدد كبير ومتزايد من السكان.

2-1-2 الإمكانيات المشتركة للنمو السكاني :

يمكن عن طريق تسيير النمو وتجديد النسل ، وتحسين الظروف المعيشية للأطفال والمراهقين وخاصة في مجالات التعليم والصحة. وأيضا تحسين الظروف المعيشية للمرأة ، لا سيما في مجالات التعليم والتوظيف لتخفيض حجم الأسرة إلى تحسن الظروف المعيشية لها .

3-1-2 تحديات وأخطار للنمو السكاني :

لا يزال المعدل الإجمالي للزيادة مرتفعا نسبيا وإن كان في تناقص في الولايات الجنوبية. نتيجة استمرار ارتفاع معدل الخصوبة في المناطق الريفية وزيادة الطردية في عدد المسنين. إن ارتفاع النمو السكاني في بعض ولايات الهضاب العليا إلى القضاء على الأهداف المتوقعة من التسيير السكاني ، ولا سيما فيما يتعلق بظروف الحياة ونوعية الحياة ، كما ستؤدي شيخوخة السكان إلى تفاقم الانقسامات بسبب طلب السكان المسنين على المعدات والحماية الاجتماعية.

2-2 الهجرة.

1-2-2 ميزات الهجرة حسب المخطط الجهوي لتهيئة إقليم الهضاب العليا الشرقية:

وجود توازن إيجابي للهجرة في المرتفعات الشرقية ، وهو عامل مهم لإعادة انتشار السكان من الشمال إلى المرتفعات والجنوب من خلال الاعتماد على كثافة التبادلات القائمة بين المرتفعات الشرقية ومناطق الشمال والجنوب الشرقي ، مع ملاحظة هجرة ملموسة في عمليات العودة المرتبطة بالنزوح الأمني. كما يمكن أن يسمح تحديث وتطوير البنية التحتية للطرق ، وتطور وزيادة حظيرة النقل الخاص والنقل العام بتوسيع نطاق التنقل (الهجرات اليومية) ، وهو عامل مهم في توطين السكان في أراضيهم الأصلية.

2-2-2 تحديات الهجرة :

يفترض المخطط الجهوي لتهيئة إقليم الهضاب العليا الشرقية زيادة في التوازن السلبي للهجرة لجميع المرتفعات الشرقية مع استثناء محتمل لإقليم ولاية أم البواقي، مما يعكس انخفاضاً في الإمكانيات الجاذبة للإقليم ويرجع ذلك أساساً إلى عجز سوق العمل من جهة ، وزيادة جاذبية المدن الكبرى الشمالية الكبيرة من جهة أخرى والتي تساهم في تفاقم اختلال التوازن بين الشمال والجنوب ، والساحل - الهضاب العليا.

3-2-2 تهديدات الهجرة في الإقليم :

تفاقم التوازن السلبي للهجرة في إقليم الهضاب العليا الشرقية نتيجة فقدان الجاذبية وعدم تحقيق أهداف التنمية ، يهدد بكبح التنمية الاقتصادية في الإقليم مع هجرة المستثمر وخاصة المؤهل بالإضافة إلى تخفيض التنوع في بعض المناطق لا سيما المناطق الريفية والجبلية بالمقارنة مع أقاليم جهوية أخرى وتعميق اختلال التوازن بين الشمال والجنوب / الساحل - الهضاب العليا ، مما يزيد الضغط على المناطق الساحلية ، كمحرك للتنمية الاقتصادية ، بالإضافة إلى استمرار خطر النزوح الريفي المؤدي إلى تدمير المناطق الريفية ، خاصة في المناطق الجبلية ومناطق السهول مما يؤدي إلى استمرار التركيز الحضري وتضخيم الظواهر العمرانية للزحف ونقص التجهيز والتوسع العمراني الفوضوي وانعدام الأمن.

2-3 السكان :

1-3-2 ميزات سكان إقليم الهضاب العليا الشرقية :

يعتبر الإقليم الأكثر كثافة سكانية مع انخفاضها من الغرب إلى الشرق. وهو أكثر كثافة بالمقارنة مع إقليم الهضاب العليا الغربية ، كما له كثافة عالية نسبياً في المناطق الجبلية: البيان والباور والتي تنخفض كلما توجهنا نزولاً ، بعدد سكان حضر أقل قليلاً من سكان الريف المشكلون لـ 53٪ مع زيادة متسارعة في معدل التحضر ، كما يعتبر كإقليم مأهول بالسكان في المناطق الجبلية مما يكبح تدمير المناطق الجبلية.

2-3-2 تحديات تثبيت سكان الإقليم :

يظهر الإقليم تباينات كبيرة في توزيع السكان بين المواقع المميزة في السهول العليا وسفوح الجبال ، وبين مناطق السهوب والصحراء القليلة السكان ، مع تباين أيضاً في عدد السكان الذين يتركزون في المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم ، مما يضغط على التجهيزات والسكن والبنية التحتية بالإضافة إلى التمدد العمراني وانتشار التجمعات الشبه العمرانية. كما يرشح أن تتحول إلى المناطق الأكثر هشاشة من حيث التوازن السكاني تحت تأثير الهجرة الجماعية من الريف ، والمناطق الجبلية العارية والنزوح الجماعي الكبير من المناطق السهبية في ظل استمرار تهميش الأقليات البدوية.

2-3-3 تهديدات :

يعتبر التشدد القبلي من أهم العوائق التي يمكنها أن تؤدي إلى إحباط إجراءات إعادة هيكلة المناطق الريفية والبيئات ، وخاصة في مناطق السهوب .

2-4-4 التنمية البشرية حسب المخطط الجهوي لتهيئة إقليم الهضاب العليا الشرقية :

يضم الإقليم مؤشرات تنمية بشرية أعلى من تلك الخاصة بالمنطقتين الأخريين من الهضاب العليا ، حيث تحضي بمستوى مقبول بشكل عام لمؤشرات التجهيزات الأساسية كالإسكان والصحة والتعليم، كما يقتررب مؤشر الفقر إلى حد كبير من نفس مستوى المتوسط الوطني ولكن أقل من إقليم الهضاب العليا في وسط والهضاب الغربية ، محافظاً على هيكل الأسرة الكبيرة ، وخاصة في المناطق الريفية ، مما يسمح بتنوع مصادر الدخل المختلفة ، كما يميل الإقليم إلى عودة السكان إلى مناطقهم الأصلية قبل النزوح الأمني.

2-4-4-1 الإمكانيات التنموية :

تتنوع مشاريع التنمية البشرية في الإقليم بين برنامج تدريب مباشرة للفتيات والنساء ، مع زيادة دخل الأسر من معاشات الهجرة خارج الوطن بالإضافة إلى سياسة التعليم والتكوين الابتدائي والثانوي والجامعي ذو الأهمية البالغة لصالح التطور الاجتماعي وسياسات التنمية النشطة للدولة.

2-4-4-2 تحديات في وجه التنمية البشرية :

بمؤشرات تنمية بشرية أقل بكثير من المتوسط الوطني وتفاوت عميق داخل الإقليم مع المناطق المحرومة: تبسة وخنشلة وباتنة ومناطق ذات أوضاع أفضل كسطيف وبرج بوعريريج، وبشيخوخة سكانية تؤدي إلى مطالب جديدة من حيث التجهيزات والحماية الاجتماعية مع زيادة في عدد المعوقين، تواجه التنمية البشرية تحدياً ضخماً ، إذا أضفنا أن الولايات الشرقية لديها أعلى معدلات الفقر والامية

خاصة في المجتمعات الريفية الزراعة والرعية وأيضا 76 ٪ من البلديات الطاردة تقع في المناطق الجبلية.

هذا مع استمرار الروح القبلية في الولايات الشرقية مشكلا عائقا أمام إقامة مجموعات سكانية جديدة أو إعادة الانتشار وصعوبات في التحكيم في توطين التجهيزات وتدهور نوعية الحياة في المدن الحدودية وارتفاع ظاهرة التهريب مما أدى إلى زيادة الجنوح الاجتماعي.

2-4-3 تهديدات التنمية البشرية :

عدم المساواة في النمو السكاني ، ومخاطر التنمية الاقتصادية والبشرية ، وخطر تفاقم الانقسام ، وإبراز عدم التوازن الداخلي بين الولايات الثلاث (03) لغرب الهضاب العليا الشرقية: سطيف ، وبرج بوعريريج ، وأم البواقي وأولئك في الشرق (باتنة وخنشلة وتبسة) مع نتائج سلبية متوقعة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

3- المدن والأنظمة الحضرية

1-3 التحضر

3-1-1 ميزات التحضر :

المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100000 نسمة يتركز فيها ما يقرب من نصف سكان المناطق الحضرية الإقليمية (47.2٪) ولكن نموهم هو الأدنى. ويشكل هذا جانبا إيجابيا إذا كان تأجيل التحضر في المدن الكبرى يساهم في تنظيم أفضل للإطار الحضري ، كما تعتمد المدن في علاقاتها على الطرق الوطنية بين الغرب والشرق (5-88-10) والشمال - الجنوب (28-9-3-77) ، مع تخصيص تجهيزات لتمكين المدن من التعامل مع النمو الديموغرافي.

3-1-2 امكانيات التحضر:

يمكن الاستفادة من الشبكة العمرانية المتوازنة للأقليم وكثافة شبكة الطرق لتنظيم وتحفيز إعادة انتشار أقطاب النمو الإقليمية ودعم سياسة التخطيط الإقليمي فيما يخص التجمعات العمرانية الإقليمية القائمة وبعث محور التحضر البرج بوعريريج - سطيف - العلة كمحور حقيقي للتنمية، كما يمكن تشكيل قطبي ربط اقتصاديين لولاية أم البواقي على مسافة متساوية من قسنطينة وتبسة على أساس الدينامية الاقتصادية لعين البيضاء ، والتجهيزات المهيكلة لمدينة أم البواقي واستخدام التأثير الحدودي لتنمية تبسة هذا من جهة ، كما يمكن من جهة أخرى الاستفادة من النمو المعتدل نسبيا للمدن التي يزيد عدد سكانها عن 100000 نسمة للتحكم بشكل أفضل في التمدد العمراني ومراعاة التوازن النسبي بين سكان الحضر والريف لتقوية تجهيزات المدن الصغيرة وضواحي المدن من أجل كبح النزوح الريفي.

كما يمكن تعزيز تحسين إطار المعيشة لمدن المرتفعات الشرقية وجاذبيتها من خلال الاعتماد على تراثها وثروتها التاريخية والطبيعية (تبسة ، سطيف ، باتنة ، خنشلة ، أم البواقي) وتعزيز إمكانات تطوير أم البواقي من خلال الاعتماد على تطوير الخدمات وتعزيز البنية التحتية والتجهيزات والجودة الحضرية في عين البيضاء لتعزيز إمكاناتها الاقتصادية وخاصة التجارية .

3-1-3 تحديات التحضر:

تحت تأثير النمو السريع تعاني المدن من قدرات خدماتية أقل من حجمها السكاني بشكل عام وغير مهيكلة بشكل يسمح بتلبية الاحتياجات، كما يتسم النمو الحضري بنسق عشوائي في ظل تمدد عمراني ، واستهلاك غير رشيد للعقار ، واختلال الوظائف الحضرية (المرافق ، التجهيزات ، البنية التحتية) مع تنامي واضح للفصل الاجتماعي والمكاني.

3-1-4 تهديدات التحضر:

في حالة استمرار التحضر في الجزائر وفي اقليم الهضاب العليا الشرقية بنفس الوتيرة ، فمن شأنه الإبقاء على النمو السكاني المرتفع ، وتفاقم مخاطر التحضر كتدمير التوازن النسبي بين سكان الحضر والريف ، واستفحال ظاهرة التمدد العمراني، وأيضاً استمرار أو تفاقم أوجه القصور ومخاطر الاختلال الوظيفي كتفاقم التلوث الحضري ، والمخاطر الكبرى (الفيضانات) وتفاقم تدهور التراث العمراني التاريخي الثقافي والطبيعي.

كما يزيد من مخاطر ضعف القوى الإنتاجية لمدن الهضاب العليا وما ينجر عليه من زيادة البطالة والهجرة الجماعية إلى المدن الكبيرة وزيادة الأنشطة اللاشعرية ، وأيضاً تفاقم الاختلالات الحضرية المرتبطة بتطوير القطاع الموازي ، مهدداً بمجموعة من الآثار كفشل سياسة إعادة الانتشار وفقدان جاذبية المدن وعدم القدرة على التحكم في الأخرى. بالإضافة إلى خطر حدوث أزمة حضرية قوية تحمل نتائج اجتماعية سلبية كاستمرار النزوح من الريف مع الازدحام في مدن المرتفعات الشرقية ، وتصحر المناطق الريفية ، وفشل إعادة الانتشار

3-2 النظام الحضري

3-2-1 ميزات النظام الحضري:

من ميزات النظام الحضري في الاقليم أن المدن التي يقل عدد سكانها عن 50000 نسمة تشكل جزءاً أساسياً من الشبكة العمرانية للإقليم حيث تضم 61 مدينة و 38% من سكان المدن مع وجود عروض لتوسعات صناعية محتملة. إذا التسلسل الهرمي الحضري والقائم على نمط مدينة كثيفة ومتوازنة ممثلاً في المدينتان الرئيسيتان (باتنة وسطيف) اللتان تتمتعان بنفوذ إقليمي يبلغ عدد سكانهما أكثر من 250.000 نسمة وتحتلان المرتبة السادسة والسابعة على المستوى الوطني. يتركز فيها ما يقرب من 550.000 نسمة أو أكثر من 20% من سكان الحضر في الهضاب العليا تربط بينها بشكل محور خمس مدن متوسطة

يتراوح عدد سكانها بين 100.000 و 200000 نسمة ويبلغ مجموع سكانها 680.000 نسمة (نسبة و برج بوعريريج خنشلة والعلمة وعين البيضاء) ، أي ما يزيد قليلاً عن ربع سكان إقليم الهضاب العليا الشرقية.

ست مدن مهيكلة يتراوح عدد سكانها بين 50000 و 100000 نسمة يهيكلون الإقليم وهي بركة الشريعة وعين مليلة وبئر العاتر وأم البواقي وعين توتة ، كما يضم 15 مدينة متوسطة الحجم (تضم بين 20000 و 50000 نسمة) و 20 مدينة صغيرة (تضم بين 10000 و 20000 نسمة) تشكل قاعدة الشبكة العمرانية بالكامل. كما تشهد المدن الصغيرة والبلدات الريفية نمواً قوياً ونظم حضرية فرعية مترابطة تهيكّل إقليم الهضاب العليا الشرقية : السطايفي ، الاوراسي ، التبسي ، وأم البواقي .

2-2-3 تحديات النظام الحضري:

من بين التحديات ضعف قدرات مدن الإقليم على الاستقطاب فيما يخص التجهيزات والخدمات التي غالباً ما تكون غير كافية أو غير مدمجة من الأساس ، بالإضافة إلى الفروق والتكامل الغير كاف بين المدن في النظام الحضري لا سيما من حيث الخدمات والإنتاج. مع غياب الترابط الإقليمي بين الأنظمة الثانوية ، كالتكامل الإقليمي بين أريس وبركة في ولاية باتنة. وضواحي المجموعات السكنية دون المرافق والخدمات المرافقة للسكن في خنشلة وغياب التناسق في الترابط العمراني لأم البواقي بين عاصمة الولاية والمدنيتين الرئيسيتين: عين البيضاء المرتبطة بأنظمة ثانوية داخل الإقليم بخنشلة وتبسة وعين مليلة باتجاه خارج الإقليم ميله وقسنطينة.

3-3 العلاقات حضر / ريف :

1-3-3 تحديات النظام الحضري:

قلة المدن التي تلعب دورا ايجابيا في نشر التنمية في الريف، مما يهدد بفقد الريف لديناميكيته في ظل استمرار عدم تجديد الموارد الإنتاجية الريفية ومواصلة استهلاك المساحة الزراعية من خلال التمدد العمراني للحضر.

4- المناطق الريفية والأنشطة الزراعية

1-4 المناطق الريفية

1-1-4 ميزات المجال الريفي في إقليم الهضاب العليا الشرقية :

من ميزات المساحة الريفية في الهضاب العليا الشرقية يتركز فيها 60% من سكان الهضاب العليا . وهو دليل على الديناميكية الديموغرافية الريفية ، وهو بذلك يقدم يد عاملة ضخمة على الرغم من الانخفاض النسبي في مساحته ، كما يمتاز بتربة متباينة النوعية ولكنها غالباً ما تكون خصبة وقابلة للري بسبب طبيعتها الحبيبية الجيدة ، كما تعتمد الزراعة في المرتفعات على تنوع كبير في النظم الزراعية كالمحاصيل الحقلية الشاسعة وزراعة الحبوب ، والهيدروليكا الفلاحين الصغار ، والنظام الجبلي ،

والنظام الزراعي الرعوي ، الزراعة الجبلية وهي توفر إمكانيات للزراعة المكثفة في المناطق الجافة والمروية.

كما تخصص السهول المرتفعة لمحاصيل الحبوب وزراعة الأعلاف في سهول (بريكة) والوديان الغزيرة وإمكانيات زراعية يمكن استغلالها عن طريق الري، كما يضم إقليم المرتفعات الشرقية بمناطق جبلية شاسعة ، وخاصة مناطق زراعة الأشجار.

4-1-2 إمكانيات الفضاء الريفي :

تعتبر كفاءة استخدام النظام الزراعي وعلاقته بمشاريع تحويل المياه في الشمال والمخطط لها لتعبئة المياه السطحية وري الزراعة ، من أهم إمكانيات الفضاء الريفي هذا بالإضافة إلى الآفاق الجديدة للتنمية الزراعية في السهول العليا في برج بوعرييج ، سطيف ، أم البواقي ، ولا سيما الخططات التنموية المسطرة في المناطق الزراعية المروية ، والتي ستفتح لهذه المناطق آفاقاً جديدة . بالإضافة إلى آفاق إعادة إطلاق الزراعة الجبلية والتي يمكن تحقيقها إذا ما تم توفير الدعم لإدخال تقنيات الزراعة الحديثة على أساس دائم. والاستفادة من أهمية البرامج المنفذة في إطار سياسة التجديد الريفي

4-1-3 تحديات الفضاء الريفي:

كتحد الموارد المائية شحيحة والتي يصعب تعبئتها ، مع نقص محسوس للمياه في جميع أنحاء المرتفعات الشرقية. ومحدودية إمكانيات الري التي لا بد من تعزيزها عن طريق عمليات النقل. وزيادة الجفاف والتصحر بسبب شدة عوامل التعرية نظرا إلى نوعية التربة المتفاوتة، والرياح والتي تعتبر نقاط ضعف لتعرية الأنهار ، خاصة في التلال بالإضافة إلى التغيرات المناخية التي تؤدي إلى تقويض تنمية المحاصيل والثروة الحيوانية في مناطق السهوب والجبال والغابات.

4-1-4 رهانات الفضاء الريفي:

بتضح بشكل كبير وخطير رهان الفضاء الريفي على المدى القصير والمتوسط والطويل تفاقم القيود المرتبطة بتغير المناخ (التصحر والجفاف) وتآكل التربة من جهة ، وتفاقم نقص المياه الذي تم تسجيله بالفعل في جميع ولايات الهضاب العليا مع عواقبه المأساوية على تنمية الإنتاج الزراعي وتحديث الزراعة الإقليمية والعمالة في المناطق الريفية ، والأمن الغذائي من جهة أخرى.

كما تلعب التعرية المستمرة للتربة ، لا سيما في المناطق الهشة مثل السهوب والجبال ، لأسباب طبيعية وبشرية ، دورا هاما في رفع درجة الخطر والذي من شأنه أن يضر بشكل لا رجعة فيه بالرعي الزراعي في السهوب ، وكذلك يعتبر إحياء الاقتصاد الجبلي ، وتوليد نزوح جماعي باتجاه السهول العليا ومناطق التلية في الشمال نتيجة استمرار التصحر بسبب تغير المناخ وتآكل التربة الذي سيضرب السهوب والجبال بشدة البابور ، الحضنة ، أوراس النمامشة من أهم رهانات الفضاء الريفي.

4-2 التطوير الزراعي:

4-2-1 ميزات التطوير الزراعي في إقليم الهضاب العليا الشرقية :

يلعب التنوع المناخي الحيوية وتنوع للتربة وأنظمة الزراعة التي تسمح في مجملها بتطوير مجموعة واسعة من المنتجات الزراعية ،دورا كبيرا في ميزات التطوير الزراعي كما يمكن إدراج كل من تربية الأغنام والماشية وإنتاج الحليب واللحوم وتربية الدواجن والخيول وتربية النحل من أهم الأنشطة في المرتفعات الشرقية، بالإضافة إلى زراعة الحبوب الجافة والتشجير وتطوير سوق البستنة وإنتاج الخشب وتكثيف الإنتاج الزراعي من خلال توفير مياه الري.

4-2-2 امكانيات التطوير الزراعي:

يمكن حسب المخطط تحقيق التحديث الزراعي من خلال اللعب على التنوع المناخي الحيوي ، وتنوع النظم الزراعية وتنوع المعرفة التقليدية لتكييف الإنتاج المحلي معها ، بالإضافة إلى الاستخدام الممنهج والمناسب للإمكانيات المحلية محاصيل الحبوب الكبيرة والصغيرة ، الرعي وزراعة الأشجار من جهة ، ومن جهة أخرى الأخذ بعين الاعتبار التركيز الحضري ، وتحسين وسائل النقل ، وتطوير الطاقة المائية على مستوى مجهري ومحلي لتطوير البستنة في كل من سطيف ، أم البواقي ، باتنة ، خنشلة ؛وتعزيز الغطاء الغابي وإنتاج الخشب.

4-2-3 تحديات التطوير الزراعي:

بالرغم من تقدم المعرفة والتقنية فالمحاصيل الزراعية المنخفضة وأساليب الرعي تدار بطريقة تقليدية للغاية مع تعنت قبلي ورفض التطور واستمرار الرعي الجائر عوامل تهدد عملية التطوير الزراعي ، بالإضافة إلى التوسع الكبير في زراعة الحبوب على حساب القدرات المائية وتوطين البدو ، وتوقف المواشي مما يسبب في سوء إدارة المراعي في منطقة السهوب.مع تسجيل لارتفاع مساحات زراعة الحبوب في أراض واسعة النطاق لا تناسب وهذا النوع من الزراعة موفرة انتاج محدود (6 إلى 7 قنطار / هكتار) مع الإنتاج كل عامين ، مما يوضح محدودية إمكانيات التكثيف وعدم تطوير المزارع في منطقة الحبوب بشكل كافٍ مهددة بهروب الاستثمار.

كما أن نظام زراعة الحبوب في الأراضي المحدودة التي تجمع بين الحبوب وتربية الأغنام في المزارع الصغيرة (10 هكتارات) وإنتاج الخضروات يعتبر نموذجًا صالحًا في حالة الأزمات لا يمكنه أن يلبي الطلب المحلي بالكامل.

وتفتقر أيضا الزراعة في المرتفعات الشرقية إلى سياسة فعالة في أعلى هرم الإنتاج الزراعي ، والتسويق ، بمكنة غير كافية ، ونقص الهياكل المتخصصة كالتخزين والتبريد، والفنيين ، وعمال الإرشاد ، خاصة في ولايتي تبسة وخنشلة.

4-2-4 تهديدات التطوير الزراعي:

من هذه التحديات خطر الاختفاء التدريجي أو على الأقل انخفاض كبير للغاية في المزارع الصغيرة ، بالنسبة لغالبية سكان الريف الغير قادرين على ضمان تمويل الاستثمارات اللازمة لتحديث مزارعهم ، لا سيما في ظل نقص المياه والانخفاض في مساحة التربة الصالحة للزراعة ، وإنتاجيتها بسبب تآكل التربة كرد فعل للتحويلات في نظام الرعي وتربية الماشية خاصة في منطقة السهوب .

5- سكان الريف

5-1 ميزات سكان الريف في اقليم الهضاب العليا الشرقية:

يتميز سكان المناطق الريفية بقدرتهم على الابتكار والحركة وتعدد نشاطهم. فلاحوها منفتحون على التقدم ويعرفون كيف يسلطون الضوء على جميع إمكانيات البيئة في نظام المحاصيل الجديد ، مستفيدين من التقنيات الجديدة وبرامج التنمية الحكومية أو المساهمات من الهجرة والمعرفة القديمة الثمينة خاصة في الزراعة الجبلية.

5-2 فرص سكان الريف :

يمكن بالاعتماد على انفتاح سكان المناطق الريفية في المرتفعات من أجل تحديث عميق للزراعة في هذه المنطقة وزيادة الإنتاج المكثف وأيضاً الاعتماد على الديناميكية البشرية لسكان المناطق الريفية في المناطق الجبلية لإحياء الزراعة الجبلية.

5-3 التحديات امام سكان الريف :

تتمثل التحديات الكبيرة للسكان الريف في الصعوبات في الوصول إلى الأرض نتيجة الطبيعة التضاريسية للإقليم في المناطق الجبلية ، وبالرغم من قدرته على الابتكار ، لا يكافح العالم الريفي للاحتفاظ بسكانه بسبب الافتقار إلى الأنشطة والوظائف المستدامة ، لا سيما في الزراعة فقط ، ولكن أيضاً من حيث التجهيزات والخدمات المتوافقة مع العالم الريفي والنتيجة هي استمرار النزوح الجماعي من الريف ، وخاصة الولايات الشرقية والمناطق الجبلية.

5-4 تهديد النظام السكاني للريف :

إن تضخيم الهجرة الريفية بسبب عدم كفاية تنمية الزراعة لنقص المياه وتآكل التربة وعدم كفاية الأنشطة وفرص العمل في المناطق الريفية أنتج عدم التنوع في الزراعة ، كذلك سوء شروط المعيشية. أثر في زيادة ظاهرة النزوح الجماعي من الريف في جميع ولايات الهضاب العليا ، ولكن بشكل خاص الولايات الشرقية الثلاث تبسة خنشلة وأم البواقي.

6- التنمية الاقتصادية الإقليمية

6-1 الشغل.

6-1-1 ميزات الشغل في للإقليم :

الانخفاض المتواصل في الطلب على الشغل بسبب انخفاض الفئة النشطة وتعميم تنفيذ إجراءات مكافحة البطالة والإدماج هذا من جهة ، ومن جهة أخرى العرض الكبير نسبياً نتيجة التنوع الوظيفي في القاعدة الإنتاجية والديناميكيات التي يمكن ملاحظتها في المنطقة الغربية من المرتفعات الشرقية: سطيف ، باتنة ، برج بوعريريج. ويغطي القطاع الخاص جزءاً مهماً من العرض ويشكل وسيلة مهمة لإعادة توزيع الدخل. في مجملها ميزات الإقليم.

2-1-6 تحديات الشغل في للإقليم :

يمكن حصر تحديات الشغل في ارتفاع معدل البطالة نتيجة تفاوت النمو بين السكان النشطين وتوافر الوظائف ، خاصة بين الشباب ، مع محدودية فرص العمل للعمال الجدد وتدني كفاءة القوى العاملة خاصة في ولاية (باتنة).

3-1-6 تهديد الشغل في للإقليم :

من بين الأخطار الكبرى المهددة لعالم الشغل تفاقم معدل البطالة وخصوصاً الشباب العاملين بسبب زيادة في الفئة الناشطة بشكل أسرع من عروض العمل وكذلك إعادة هيكلة الأنشطة المرتبطة بالقطاعات التقليدية ، وعدم تنوع وتفاوت الاستثمارات الخاصة.

2-6 التنمية الاقتصادية

1-2-6 ميزات التنمية الاقتصادية في للإقليم :

من بين مميزات التنمية في الإقليم الموقع الجيوستراتيجي الجيد للمدينتين الرئيسيتين: سطيف (وصلات مع الموانئ والمناطق الحضرية في الشمال) ، وباتنة (على المستوى الإقليمي ، تحديد المواقع بين الشمال والجنوب)، وكذلك الموقع الحدودي (تبسة) المواتي لتنمية التجارة الخارجية .

بالإضافة إلى وجود محور تنمية ديناميكي (استثمارات خاصة ، تآزر ، ديناميكيات ريادة الأعمال ، انفتاح على الأسواق الوطنية والدولية ، ممثلاً في برج بوعريريج - سطيف - العلة وأيضاً وجود قاعدة إنتاجية (مناجم ، زراعة ، صناعة) مهمة على المستوى الوطني ومناطق ديناميكية نسبياً في غرب المرتفعات الشرقية في برج بوعريريج ، سطيف وباتنة وتوافر الأراضي للمناطق الصناعية والتجارية في أم البواقي ، تبسة، كما يساعد وجود الهياكل الجامعية والبحثية. 75 مختبراً بحثياً و 115 مؤسسة تدريب مهني ووجود قطاع بحثي في التقنيات المتقدمة والإلكترونيات والمواد في سطيف وباتنة.

2-2-6 فرص التنمية الاقتصادية في للإقليم:

من الفرص، الاستفادة من النمو العالمي وانفتاح التجارة المرتبطة بالعولمة لفتح المرتفعات الشرقية على إفريقيا وجنوب الصحراء والمغرب العربي وشرق المتوسط والاستفادة من الانتقال بين القطاع العام والخاص ومن ناحية أخرى من ديناميكية القطاع الخاص في محور برج بوعريريج - سطيف - العلة "لتعزيز" الاستثمارات المنتجة، ثم الاعتماد على الطلبات الحالية من مستثمرين من القطاع الخاص: محلي أو في الضفة المقابلة من البحر المتوسط والاعتماد على ترقية محور التنمية برج بوعريريج - سطيف - العلة ، تعزيز المهنة التكنولوجية التي يطالب بها برج بوعريريج. في ضوء التشارك الذي يمكن أن يلعب دور مهم في التكامل المحلي والانفتاح الاقتصادي في الاتجاهين الوطني والعالمي ، كلها عوامل يمكنها أن ترفع من التنمية الاقتصادية للإقليم.

كما يمكن لأوجه التآزر الواضحة في غرب الهضاب العليا أن تلعب وعن طريق النشر ، والرغبة في الإنعاش الصناعي والتنمية التي تمتد إلى المنطقة بأكملها والانفتاح على المشاريع التجارية في محور سطيف - بجاية - برج بوعريريج واستخدام الزخم القوي للقطاع الخاص، والاستعداد لتحويله التدريجي إلى أنشطة إنتاجية في الاقتصاد المفتوح.

6-2-3 تحديات التنمية الاقتصادية في للإقليم:

ومنها تفاوت النمو داخل المنطقة التي تتخذ شكل اقتصاد إقليمي مزدوج وديناميكيات القطاع الخاص في الغرب ، والاقتصاد العمومي في الشرق الذي يفتقر إلى الإشراف والتحديث من جهة ومن جهة أخرى الافتقار إلى رؤية تنموية إقليمية والاستقطاب بشكل مفرط على محور برج بوعريريج -سطيف العلة ، وعدم وجود انفتاح على شرق الإقليم بمعدل جاذبية اقتصادية متوسط للغاية في سطيف ، باتنة ، برج بوعريريج إلى منخفض في خنشلة ، تبسة ، أم البواقي. وعدم التطابق بين الإمكانيات في الموارد الاقتصادية (المياه والأراضي والمناجم والأراضي الصناعية) ودرجة التنمية الاقتصادية التي يتم ملاحظتها محلياً.

كذلك ضعف التقييم ، وعدم القدرة على المعالجة المحلية للموارد الطبيعية والمواد الخام والمنتجات المحلية في (خنشلة ، تبسة ، أم البواقي .وكذلك إلهاحية تحديث العديد من الأنشطة التقليدية وأدوات الإنتاج المتقدمة وإعادة هيكلتها مع الخطر على العمالة، وعدم وجود روابط تشغيلية بين البحث الجامعي والشبكة الإنتاجية المحلية.كذلك ضعف القاعدة الإنتاجية للصناعية ، وتضخم القطاع الثالث غير المنتج (الغير شرعي) ، وعوامل الفقر وعدم توفر الأراضي في سطيف وبرج بوعريريج وعدم كفاية الخدمات للمناطق الصناعية ومناطق النشاط.

6-2-4 تهديد التنمية الاقتصادية في للإقليم:

تفاقم الاختلال البيئي بين الولايات ، أو ظهور أو تفاقم التصدعات داخل المرتفعات الشرقية بين بؤرة برج بوعريريج - سطيف - العلة التي تستقطب التنمية الاقتصادية الإقليمية دون إعادة توزيعها مع ولايات الجنوب المستمرة في التهميش ، كما تستمر أم البواقي في التفاعل أكثر فأكثر مع قسنطينة ، بالإضافة إلى الانسداد بسبب المنافسة الحادة للمراكز الحضرية (سطيف - باتنة ، سطيف العلة ، أم البواقي - عين البيضاء ، الخ ...) مما يمنع التوازن الإقليمي المرجو ، أيضا من بين الأخطار على التنمية الاقتصادية ضعف واستمرار هروب الاستثمارات إلى خارج الإقليم نظراً لعدم جاذبيته وضعف الإشراف الفني والعلمي ومستويات الخدمات المقدمة خاصة نظام بنكي صلب وفعال.

وأيضاً الاستمرار في عدم كفاية الخدمات اللوجستية بشكل عام ، مع استمرار المعوقات والعقبات التي تعترض التنمية مثل النظام المصرفي والمالي والبيروقراطية على مستوى إنشاء وإدارة الشركات واللجوء إلى منطق "المساعدة" بين السكان في سن العمل. كذلك خطر اعتماد الاقتصاد المحلي بشكل متزايد على الأنشطة غير الشرعية ، مع توجه مستثمري القطاع الخاص نحو هذا القطاع مع زيادة الآثار السلبية من ركود وانخفاض الإيرادات الضريبية للدولة والمجتمعات وزيادة الجنوح وانعدام الأمن.

3-6 قطاع النشاطات :

1-3-6 ميزات قطاع النشاطات في للإقليم :

عن ميزات الأنشطة في الإقليم عدد المخطط النسيج الصناعي الكثيف نسبياً والمتنوع كالمنسوجات (6 ولايات) ، والمعادن (5 ولايات) ، مواد بناء (5 ولايات) ، أغذية زراعية (4 ولايات) ، كيمياء بلاستيكية ، كهرباء - إلكترونيات (سطيف ، برج بوعريريج) ، كيمياء - بلاستيك (سطيف) (والخشب (خنشلة) والمناجم (تبسة) ، بدينامكية نشطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفر "خدمات مقدمة" في برج بوعريريج ، باتنة ، سطيف.

ومجال تأثير إداري بين الولايات في باتنة مع إمكانات تراثية ملحوظة مواتية لتطوير السياحة الطبيعية والسياحة الثقافية ، في ظل ديناميكية تجارية محلية واستيرادية قوية على محور التنمية: برج بوعريريج ، سطيف ، العلة.

2-3-6 تحديات قطاع النشاطات في للإقليم:

إضعاف قاعدة الإنتاج الصناعية ، وضعف التطور في صناعات التكنولوجيا العالية ، وخاصة تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والأنشطة المتعلقة باقتصاد المعرفة. وضعف الصناعة بشكل عام فيما عدا التعدين ومواد البناء: تبسة ، مع ركود اقتصادي واستثمار صناعي محتشم وضعف الخدمات المقدمة للشركات ، ونقص القواعد اللوجستية والتجهيزات ، وعدم وجود إشراف عالي المستوى مع قصور خطير في النظام المصرفي وعقلية "الاقتصاد الموجه" في تمويل الاستثمارات المنتجة وندرة في التجهيزات وهياكل الاستقبال والكوادر المؤهلة في قطاع السياحة.

6-3-3 الاخطار على قطاع النشاطات في للإقليم:

الاستمرار في تقييم الموارد والمنتجات المحلية بأقل من قيمتها وتواصل القطيعة بين البحث الجامعي والأعمال التجارية ، مما يزيد من التأخير في تطوير التقنيات المتقدمة مع تباطؤ التكيف ، الذي يعيق تطوير الخدمات المقدمة للشركات ، والنظام المصرفي ، والخدمات اللوجستية.

6-4 البنية التحتية :

مميزات البنية التحتية في للإقليم : من ميزات عدم وجود حالة قطيعة حقيقية للمراكز الجهوية المختلفة باستثناء خنشلة، مع شبكة طرق جيدة التنظيم وكثيفة ومتداخلة تسمح بتعزيز الديناميكيات المحلية ، وبناء ترابط إقليمي ، وتحقيق تكامل مغاربي والاستفادة من شبكة السكك الحديدية الحالية ، وعمليات التحديث الحالية وخدمة جوية جيدة باستثناء برج بوعريريج وخنشلة (عبر سطيف وباتنة) ، تم تجهيز ثلاث ولايات في المرتفعات الشرقية ببنية تحتية عالمية المستوى إثر تطوير المراكز الرقمية وشبكات الاتصالات.

6-4-1 آفاق البنية التحتية :

عن آفاق تحسين البنية التحتية في المخط الذي طرحها في تعزيز البرامج الحالية وتحديث شبكات النقل والاتصالات ، والآفاق التي تقدمها مشاريع الهيكلية الكبرى: الطريق السيار للهضاب العليا والطريق السريع (قسنطينة - بسكرة) ، قطار الطريق السيار بين الشرق والغرب ؛

6-4-2 تحديات البنية التحتية في للإقليم :

بشبكة طرق كثيفة ومتداخلة ، ولكنها ذات جودة متواضعة لا تلبى احتياجات التنمية الاقتصادية بشكل مرض وتتطلب تحديثاً عميقاً مع ضعفها في جنوب شرق الهضاب العليا مع تجلي أوجه القصور الخطيرة لسوء أداء شبكة السكك الحديدية مما يمنعها من لعب دورها كعامل من عوامل التنمية الإقليمية. حدد المخطط التحديات.

7- التشخيص التنموي للإقليم .

7-1 الآفاق التنموية للمخطط الجهوي لتهيئة إقليم الهضاب العليا الشرقية:

أسهب المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم في تشخيص الآفاق التنموية لإقليم الهضاب العليا الشرقية فمن حيث الآفاق المجالية وفيما يخص منظومة المياه في الإقليم مبرزاً أهم مشاريع نقل المياه من مناطق الشمال والجنوب إلى المرتفعات الشرقية وكذا استغلال الإمكانيات الكبيرة للمياه السطحية للإقليم ، بالإضافة إلى هدف تكامل البيئات الطبيعية ، واستغلال التنوع في المناظر الطبيعية (السهول، سلاسل الجبال ، السهوب ، الشطوط) .

أما عن منظومة الموروث الثقافي سطر المخطط هدفاً استراتيجياً يتمثل في يعث إجراءات تصنيف المواقع والإسراع بدراسات الحماية والوقاية والشروع فيها وبالتالي تعزيز حماية الموروث بعد القيام بجرد التراث غير المادي وإنشاء هيكل سياحي في الأوراس ، بالموازاة مع ضرورة الحد من الضغط على

استهلاك الموارد الطبيعية المرتبط بعدد كبير ومتزايد من السكان كآفاق ديمغرافية والدعوة إلى تحسين الظروف المعيشية وزيادة معدل نشاط الإناث. وتعزيز كثافة التبادلات القائمة بين المرتفعات الشرقية وثنم الهجرة الملموسة في عمليات العودة المرتبطة بالنزوح الأمني، توطين السكان في أراضيهم الأصلية باعتباره إقليم مأهول بالسكان في المناطق الجبلية مما يكبح تدميرها، بالنظر إلى المستوى المقبول لمؤشرات التجهيزات الأساسية كالإسكان والصحة والتعليم وبتنوع مصادر الدخل المختلفة وزيادة دخل الأسر.

أما بالنسبة للمدن والأنظمة الحضرية وفيما يخص التحضر بشكل خاص فإن تحفيز إعادة انتشار أقطاب النمو الإقليمية ودعم سياسة التخطيط الإقليمي فيما يخص التجمعات العمرانية الإقليمية القائمة، بالإضافة إلى بعث محاور التحضر من أهم الآفاق الواعدة للمخطط للتحكم بشكل أفضل في التمدد العمراني ومراعاة التوازن النسبي بين سكان الحضر والريف لتقوية تجهيزات المدن الصغيرة وضواحي المدن ، من جهة وتحسين إطار المعيشة وجاذبية مدن المرتفعات الشرقية.

وفيما يخص المناطق الريفية والأنشطة الزراعية والديناميكية الديموغرافية الريفية ، والموفرة ليد عاملة ضخمة موازاة مع تنوع كبير في النظم الزراعية كالمحاصيل الحقلية الشاسعة والإمكانات للزراعة المكثفة في المناطق الجافة والمروية، آفاق يمكن تعزيزها خاصة في ظل توفر المياه السطحية لري زراعة الفلاحين ، وإعادة إطلاق الزراعة الجبلية والتي يمكن تحقيقها إذا ما تم توفير الدعم لإدخال تقنيات الزراعة الحديثة على أساس دائم، وفيما يخص التطوير الزراعي فإن إمكانية تطوير مجموعة واسعة من المنتجات الزراعية وزراعة الحبوب الجافة والتشجير وتطوير سوق البستنة وإنتاج الخشب وتكثيف الإنتاج الزراعي عوامل من شأنها بعث التطوير الزراعي في الإقليم.

كما أن الاعتماد على انفتاح سكان المناطق الريفية في المرتفعات من أجل تحديث عميق للزراعة وزيادة الإنتاج المكثف وأيضا الاعتماد على الديناميكية البشرية لسكان المناطق الريفية في المناطق الجبلية لإحياء الزراعة الجبلية سيكون سببا للريف في الاحتفاظ بسكانه.

وفيما يخص الشغل وخاصة مكافحة البطالة والإدماج والتنوع الوظيفي في القاعدة الإنتاجية، كشرط لإعادة توزيع الدخل وتحسين وضع التشغيل والتنمية الاقتصادية والتأسيس لفتح المرتفعات الشرقية على إفريقيا وجنوب الصحراء والمغرب العربي لتعزيز الاستثمارات المنتجة وتعزيز المهنة التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي في الاتجاهين الوطني والعالمي والإنعاش الصناعي والتنمية في الإقليم.

أما عن قطاع النشاطات الاقتصادية فيوضح المخطط الديناميكية النشطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر خدمات متقدمة لتطوير السياحة الطبيعية والسياحة الثقافية ، في ظل ديناميكية تجارية محلية واستيرادية قوية عززتها البنية التحتية الكثيفة والمنظمة والمتداخلة والتي تسمح بتعزيز الديناميكيات المحلية وبناء ترابط إقليمي ، وتحقيق تكامل إقليمي والاستفادة من شبكة السكك الحديدية الحالية بمختلف

عمليات التحديث الحالية وخدمة جوية جيدة ، بالإضافة إلى مشاريع الهيكلية الكبرى: الطريق السيار للهضاب العليا وطريق السريع (قسنطينة - بسكرة) ، و قطار الطريق السيار بين الشرق والغرب.

2-7 رهانات التنمية للمخطط الجهوي لتهيئة إقليم الهضاب العليا الشرقية:

رغم الكم الهائل من الآفاق والمميزات المتعددة لإقليم الهضاب العليا الشرقية إلا أن كم الرهانات والتحديات الكثيرة التي وردت في المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم تهدد لتعطيل العجلة التنموية فيه .

فقد ورد في المخطط تنامي ظاهرة الجفاف وآثار التصحر نتيجة التغيرات المناخية الكبرى وعدم كفاية وندرة وعجز الموارد المائية مع ارتفاع الطلب المتزايد عليها والعجز في التزويد بالمياه الصالحة للشرب ، كما سجل صعوبة في تعبئة ونقل المياه السطحية والجهل بالإمكانيات المائية في الإقليم خاصة المياه الجوفية ، وعدم توفر الدراسات الهيدروجيولوجية، ونوعية المياه الرديئة بالإضافة إلى الاستغلال المفرط للمياه الجوفية وتلوثها وتلوث مياه الصرف الصحي وعدم وجود معالجة مسبقة للتصريفات، وظواهر هدر المياه من قبل الأفراد خاصة في وإساءة استخدام المياه في القطاع الصناعة .

أما عن منظومة الأوساط الطبيعية فإن المخاطر المرتبطة بحماية البيئات الطبيعية مع تدهور النظام البيئي للسهوب واختفاء طبقة الحلفاء وتقدم التصحر فيها خاصة في المرتفعات الشرقية ونضوب التنوع البيولوجي واختفاء الأنواع وتآكل النباتات واختفاء الحيوانات وتدمير الموارد الطبيعية هي التحديات الكبرى أمام التنمية ، هذا دون نسيان خطر الفيضانات في جميع أنحاء المرتفعات الشرقية وزيادة المخاطر الصناعية والتكنولوجية.

كما تتراكم الرهانات ضمن منظومة الموروث الثقافي ، حيث تدهور المواقع التاريخية والثقافية بسبب عدم كفاية الصيانة أو عدم صيانتها والتعمير المتسارع والغياب الكبير في تطوير المواقع والمعالم الأثرية والتراثية ، ونقص المعرفة فيما يتعلق بتقدير وحفظ التراث باعتباره من عوامل التنمية المحلية . أما عن التحديات التنموية البشرية فإن الارتفاع النسبي للمعدل الإجمالي للزيادة السكانية أمام ارتفاع طلب السكان المسنين على المعدات والحماية الاجتماعية، وزيادة التوازن السلبي للهجرة لجميع المرتفعات الشرقية نتيجة فقدان الجاذبية ، وعجز سوق العمل من جهة ، وزيادة جاذبية المدن الكبرى الشمالية الكبيرة من جهة أخرى ، بالإضافة إلى النزوح الريفي والتوسع العمراني الفوضوي وانعدام الأمن.

أما فيما يخص السكان فمن الواضح التباينات الكبيرة في توزيع السكان بين المواقع والولايات وبالأخص الذين يتركزون في المدن الصغيرة ومتوسطة الحجم، بسبب الهجرة الجماعية من الريف والمناطق الجبلية العارية والنزوح الجماعي الكبير من المناطق السهبية ، بالإضافة إلى رهان التشدد القبلي الذي

يهدد بنسف التنمية البشرية المميزة بانخفاض مؤشراتها بكثير بالمقارنة بالمتوسط الوطني والتفاوت العميق داخل الإقليم خاصة المناطق المحرومة حيث يميز الإقليم بأعلى معدلات الفقر والامية خاصة في المجتمعات الريفية الزراعة والرعية والزيادة الكبيرة في فئة المعوقين.

أما عن منظومة المدن والأنظمة الحضرية فقد لخص المخطط رهان النمو الحضري السريع بنسق عشوائي في ظل تمدد عمراني وانخفاض القدرات الخدمائية أقل من حجمها السكاني وغير مهيكلة بشكل يسمح بتلبية الاحتياجات ، مع استهلاك غير رشيد للعقار ، مع اختلال الوظائف الحضرية (المرافق ، التجهيزات ، البنية التحتية) مع تنامي واضح للفصل الاجتماعي والمكاني. كأهم تحديات أو رهانات التحضر في الإقليم.

فيما يخص النظام الحضري والمميز حسب المخطط بضعف قدرات مدن الإقليم على الاستقطاب فيما يخص التجهيزات والخدمات وتنامي الفروق والتكامل الغير كاف بين المدن في النظام الحضري وغياب الترابط الإقليمي بين الأنظمة الثانوية ، واستمرار نمو ضواحي المجموعات السكنية دون مرافق وخدمات مرافقة للسكن مع وغياب التناسق في الترابط العمراني هذا فيما يخص الأنظمة الحضرية ، أما عن العلاقات حضر / ريف ، فإن المخطط عدد أن، قلة المدن التي تلعب دورا ايجابيا في نشر التنمية في الريف وعدم تجديد الموارد الإنتاجية الريفية ومواصلة استهلاك المساحة الزراعية من خلال التمدد العمراني للحضر أهم التحديات المميزة لهذه العلاقة.

أما فيما يخص المناطق الريفية والأنشطة الزراعية فتتعدد الرهانات الإقليمية ، مثل شح الموارد المائية التي يصعب تعيبتها والنقص المحسوس للمياه في جميع أنحاء المرتفعات ، كذلك محدودية إمكانيات الري التي لا بد من تعزيزها عن طريق عمليات النقل. نتيجة زيادة الجفاف والتصحر من جهة والتغيرات المناخية الذي يؤدي إلى تقويض تنمية المحاصيل والثروة الحيوانية من جهة أخرى مما يميز الإقليم بتحد التطوير الزراعي الذي يدار بطريقة تقليدية للغاية مميزات بتعنت قبلي ورفض التطور واستمرار الرعي الجائر، والتوسع الكبير في زراعة الحبوب على حساب القدرات المائية وتوطين البدو والافتقار إلى سياسة فعالة في أعلى هرم الإنتاج الزراعي ، والتسويق ، بمكنة غير كافية ، ونقص الهياكل المتخصصة كالتخزين والتبريد، والفنيين وعجز غالبية سكان الريف الغير قادرين على ضمان تمويل الاستثمارات اللازمة لتحديث المزارع.

سكان الريف من جهة أخرى يعتبر عائقا ورهانا تنمويا في ظل الطبيعة التضاريسية الوعرة للإقليم في المناطق الجبلية والافتقار إلى الأنشطة والوظائف المستدامة ، لا سيما في الزراعة ، ولكن أيضاً من

حيث التجهيزات والخدمات المتوافقة مع العالم الريفي، وارتفاع معدل البطالة نتيجة تفاوت النمو بين السكان النشطين وتوافر الوظائف المحدودة.

وعن التنمية الاقتصادية أدرج المخطط عدة تحديات أهمها تفاوت النمو داخل المنطقة التي تتخذ شكل اقتصاد إقليمي مزدوج ، مع ضعف الإشراف والتحديث والافتقار إلى رؤية تنموية إقليمية وإلى الاستقطاب بشكل مفرط بمعدل جاذبية اقتصادية متوسط للغاية وعدم التطابق بين الإمكانيات في الموارد الاقتصادية ودرجة التنمية الاقتصادية التي يتم ملاحظتها محلياً. وإلحاحية تحديث العديد من الأنشطة التقليدية وأدوات الإنتاج المتقدمة وإعادة هيكلتها ، وعدم وجود روابط تشغيلية بين البحث الجامعي والشبكة الإنتاجية المحلية كذلك ضعف القاعدة الإنتاجية الصناعية ، وتضخم القطاع الثالث غير المنتج.

مما أنتج العديد من التحديات في قطاع النشاطات، مثل إضعاف قاعدة الإنتاج الصناعية ، وضعف التطور في الصناعات التكنولوجية العالية ونقص القواعد اللوجستية والتجهيزات ، وعدم وجود إشراف عالي المستوى مع قصور خطير في النظام المصرفي وعقلية "الاقتصاد الموجه" في تمويل الاستثمارات المنتجة وندرة في التجهيزات وهياكل الاستقبال المؤهلة في قطاع السياحة، كذلك الاستمرار في تقييم الموارد والمنتجات المحلية بأقل من قيمتها.

وأخيرا اختتم التحديات على مستوى البنية التحتية مميّزا إياها بجودة متواضعة لا تلبّي احتياجات التنمية الاقتصادية وضعفها في جنوب شرق الهضاب العليا. مع تجلي أوجه القصور الخطيرة لسوء أداء شبكة السكك الحديدية

3-7 الأخطار المتوقعة على تنمية إقليم الهضاب العليا الشرقية للمخطط الجهوي لتهيئة الاقليم:

مع تنامي الإمكانيات واتساع الآفاق الإقليمية نسبيا أمام التنمية والتهيئة الإقليمية من جهة ، والتعدد الموازي للتحديات والرهانات الكبيرة أمام تلك التنمية هدد المخطط بمجموعة كبيرة أيضا من الأخطار على المستقبل التنموي لإقليم الهضاب العليا الشرقية مما يصعب المهمة على الوصول إلى ترشيد مجال سوسيو- اقتصادي تنموي في المستقبل .

الموارد الطبيعية والثقافية والتراث ومن أهم الأخطار المهددة لمنظومة المياه حسب المخطط الجهوي لتهيئة إقليم الهضاب العليا الشرقية ، الشح الكبير في المياه على المدى المتوسط والطويل والتدهور في التزويد في الاحتياجات المائية الضعيفة أصلا على المدى القصير ، خاصة في المجال الزراعي، مع زيادة الأمراض المرتبطة بنوعية المياه الرديئة (الكوليرا خاصة في باتنة .

أما عن منظومة الأوساط الطبيعية فهي مهددة بمخاطر التخلي عن الأرض من قبل المزارعين ، المعتمدين على دعم الدولة في السقي وتسعير المياه خاصة في برج بوعريريج وباتنة ، مع تفاقم الآثار المرتبطة بالنمو الاقتصادي القوي وعمليات التنمية غير المستدامة وبدون إستراتيجية سياسة الحماية. وفيما يخص التراث فإن اختفاء مواقع التراث الطبيعي والتاريخي والثقافي من أهم الأخطار حيث يعتبر فقدانها فقداناً للثروة التي تشكل الهوية الوطنية وتدمير لإمكانات عالية للاقتصاد السياحي الضرورية للتنمية المحلية

النمو السكاني أما هن الأخطار المحدقة بعلاقة السكان بالإقليم فقد لخصها المخطط في خطر القضاء على الأهداف المتوقعة من التسيير السكاني والاستمرار في شيخوخة السكان وتفاقم الانقسامات ، أخطار أخرى على مستوى الهجرة امثل النزوح الريفي واختلال التوازن بين الشمال والجنوب ، والساحل والهضاب العليا مع هجرة المستثمر وخاصة المؤهل مما يكبح التنمية الاقتصادية في الإقليم ، وبطرح مشكل تخفيض التنوع في بعض الأقاليم الجهوية لا سيما المناطق الريفية والجبلية بالمقارنة مع أقاليم جهوية أخرى وتعميق اختلال التوازن وتدمير المناطق الريفية، وتضخيم ظواهر الزحف العمراني ونقص التجهيز والتوسع العمراني الفوضوي وانعدام الأمن.

أيضا ضم المخطط أخطارا على مستوى السكان حيث يستمر الضغط على التجهيزات والسكن والبنية التحتية مع التمدد العمراني وانتشار التجمعات الشبه العمرانية ، حيث يشهد الإقليم تحولا إلى المناطق أكثر هشاشة من حيث التوازن السكاني مع تهميش الأقليات البدوية وأيضا إحباط إجراءات إعادة هيكلة المناطق الريفية والبيئات.

وفيما يخص التنمية البشرية فتواجه أخطار مثل تنامي العوائق أمام إقامة مجموعات سكانية جديدة أو إعادة الانتشار وصعوبات في التحكم في توطين التجهيزات وتدهور نوعية الحياة في المدن الحدودية وارتفاع ظاهرة التهريب مما أدى إلى زيادة الجنوح الاجتماعي.

وتفاقم الانقسام ، وإبراز عدم التوازن الداخلي بين الولايات ، ومجموعة كبيرة من النتائج السلبية المتوقعة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

وعن المدن والأنظمة الحضرية وفيما يخص التحضر تتفاقم المخاطر كتدمير التوازن النسبي بين سكان الحضر والريف واستفحال ظاهرة التمدد العمراني، وتفاقم أوجه القصور ومخاطر الاختلال الوظيفي كتفاقم التلوث الحضري والمخاطر الكبرى ، وتدهور التراث العمراني التاريخي والثقافي والطبيعي مع مخاطر ضعف القوى الإنتاجية لمدن الهضاب العليا وزيادة البطالة والهجرة الجماعية وزيادة الأنشطة اللاشرعية مع تفاقم الاختلالات الحضرية المرتبطة بتطوير القطاع الموازي وفشل سياسة إعادة الانتشار وفقدان جاذبية المدن وعدم القدرة على التحكم في الأخرى.

مع تنامي إمكانيات حدوث أزمة حضرية قوية تحمل نتائج اجتماعية سلبية كاستمرار النزوح من الريف مع الازدحام في مدن المرتفعات الشرقية ، وتصحر المناطق الريفية ، وفشل إعادة الانتشار ، أما عن العلاقات حضر / ريف فإن أكبر الأخطار لخصت في خطر فقدان الريف ديناميكيته ، وخطر العواقب الأساسية على تنمية الإنتاج الزراعي وتحديث الزراعة الإقليمية والعمالة في المناطق الريفية ، والأمن الغذائي من جهة أخرى. وارتفاع درجة الخطر والذي من شأنه أن يضر بشكل لا رجعة فيه بالرعي الزراعي وتوليد نزوح جماعي باتجاه السهول العليا.

بالإضافة إلى التركيز العالي لإمكانية خطر الاختفاء التدريجي أو على الأقل انخفاض كبير للغاية في المزارع الصغيرة وتضخم الهجرة الريفية ، وتفاقم معدل البطالة .

أما عن الأخطار على التنمية الاقتصادية في الإقليم فيمكن تلخيصها في ، تفاقم الاختلال البيئي تفاقم التصدعات الاقتصادية وارتفاع استقطاب التنمية الاقتصادية الإقليمية دون إعادة توزيعها ، والانسداد بسبب المنافسة الحادة للمراكز الحضرية مانعا التوازن الإقليمي المرجو ، أيضا ضعف واستمرار هروب الاستثمارات إلى خارج الإقليم نظراً لعدم جاذبيته مع ضعف الإشراف الفني والعلمي ومستويات الخدمات والاستمرار في عدم كفاية الخدمات اللوجستية وأيضا استمرار المعوقات والعقبات التي تعترض التنمية مثل النظام المصرفي والمالي واعتماد الاقتصاد المحلي بشكل متزايد على الأنشطة غير الشرعية ، وزيادة الآثار السلبية من ركود وانخفاض الإيرادات الضريبية وزيادة الجنوح وانعدام الأمن.

أما قطاع النشاطات والبنية التحتية فو معرض للتأخير في تطوير التقنيات المتقدمة مع تباطؤ التكيف ، وإعاقة تطوير الخدمات المقدمة للشركات ، كما يمنعها من لعب دورها كعامل من عوامل التنمية الإقليمية.

خلاصة

أقر المخطط الجهوي للتهيئة اقليم الهضاب العليا الشرقية بالامكانيات والآفاق التنموية الضخمة لهذا الإقليم المميز في كل الجوانب ، فيعتبر من الاقاليم الغنية بامكانيات ضخمة للمنظومة المائية السطحية خاصة أنها ساهمت في دفع عديد مشاريع تحويل المياه الكبرى بالإضافة إلى تكامل البيئات الطبيعية ، واستغلال

التنوع في المناظر الطبيعية المختلفة ، كما يزخر الاقليم بموروث ثقافي ضخم يمهد لبعث التنمية السياحية من حيث المواقع ، والامكانيات الكبيرة في تعزيز التبادلات القائمة بين المرتفعات الشرقية وتوطين السكان والتنامي الملاحظ لمؤشرات التجهيزات الأساسية كالإسكان والصحة والتعليم وبتنوع مصادر الدخل المختلف.

كما يتميز الاقليم أيضا بأفاق تنموية ضخمة فيما يخص الانظمة الحضرية وعلاقتها بالريف ، كونه يعد بأفاق ضخمة فيما يخص إعادة انتشار أقطاب النمو الإقليمية وبعث محاور التحضر ، مع مراعاة التوازن النسبي بين سكان الحضر والريف وتحسين إطار المعيشة وجاذبية مدن المرتفعات الشرقية.

أما فيما يخص المناطق الريفية والأنشطة الزراعية ، فالقليم الهضاب العليا الشرقية من أكبر الاقاليم الوطنية انتاجا لليد العاملة مع تنوع كبير في النظم الزراعية المختلفة ، ومكانية كبيرة لتطوير مجموعة واسعة من المنتجات الزراعية في ظل انفتاح سكان هذه المناطق على تقنيات الانتاج الزراعي الحديثة، كما يقوم الاقليم على واقع ديناميكي بشري مهم بتنوع وظيفي في القاعدة الانتاجية وآفاق معتبرة للانفتاح على السوق الافريقي والصجرا.

أما عن قطاع النشاطات الاقتصادية فيلح المخطط على خيار القطاع السياحي نتيجة تنامي الدينامكية النشطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة توفر بنية تحتية كثيفة ومتداخلة اقتصاديا وامكانات ضخمة في خلق ترابط متكامل اقليمي.

رغم الطرح القوي للاتفاق التنموية لاقليم الهضاب العليا الشرقية فإن المخطط رهن هذه الآفاق بمجموعة من الرهانات المختلفة فالواقع التنموي للاقليم مهدد بالجفاف وآثار التصحر وصعوبة تسيير الموارد المائية وارتفاع الطلب عليها ، منتجا تهالك على مستوى منظومة الأوساط الطبيعية خاصة في مناطق السهوب ، كما رهن الآفاق الواعدة للموروث الثقافي الضخم بتدهوره والنقص المعرفي فيما يتعلق بتقدير وحفظ التراث .

كما أوجز المخطط الرهانات في وجه التنمية البشرية في الاقليم إلى تسارع معدل الزيادة السكانية وزيادة التوازن السلبي للهجرة بالموازاة مع زيادة جاذبية المدن الشمالية الكبرى.

كما طرح رهان الهجرة الجماعية من الريف والمناطق الجبلية العارية والنزوح الجماعي الكبير من المناطق السهلية والتشدد القبلي والتفاوت العميق داخل الإقليم في وجه آفاق توزيع السكان ، كما لعب كل من النمو الحضري السريع والتمدد العمراني وانخفاض القدرات الخدماتية ، واختلال الوظائف الحضرية مع تنامي واضح للفصل الاجتماعي والمكاني دورا مهما في رهن الآفاق الانظمة الحضرية في الاقليم.

أيضا عملت رهانات مثل ضعف قدرات مدن الإقليم على الاستقطاب ، وغياب الترابط الإقليمي و قلة المدن التي تلعب دورا ايجابيا في نشر التنمية في الريف من جهة، ومحدودية إمكانيات الري ، والتوسع

الكبير في زراعة الحبوب على حساب القدرات المائية للاقليم وعجز سكان الريف على ضمان تمويل الاستثمارات اللازمة من جهة أخرى في إضعاف الجبهة الريفية .

زاد من تعقد الرهانات في وجه البعث التنموي في الاقليم ضعف الاشراف والتحديث ، ومتوسطة معدل الجاذبية الاقتصادية ، و ضعف قاعدة الإنتاج الصناعية مع نقص القواعد اللوجستية والندرة في التجهيزات وهيكل الاستقبال المؤهلة في قطاع السياحة.

إن التعدد الكبير للرهانات التنموية المختلفة والمدرجة في تقرير المخطط الاقليمي التهيئة الهضاب العليا الشرقية تهدد بنسف الواقع التنموي لاهداف التخطيطية للاقليم ومن بين المخاطر، خطر الشح الكبير في المياه على المدى المتوسط والطويل مع زيادة الأمراض المرتبطة بنوعية المياه الرديئة ،أيضا التخلي عن الأرض من قبل المزارعين ، والخطر على مواقع التراث الطبيعي والتاريخي والثقافي، وخطر القضاء على الأهداف المتوقعة والاستمرار في شيخوخة السكان وتفاقم الانقسامات وتدمير المناطق الريفية واستمرار الضغط على التجهيزات والسكن والبنية التحتية وانتشار التجمعات الشبه عمرانية والمناطق الأكثر هشاشة.

أيضا أخطار تنتظر الاقليم في جالة استمرار على هذا الوضع كتنامي العوائق أمام إقامة مجموعات سكانية جديدة وارتفاع ظاهرة التهريب وزيادة الجنوح الاجتماعي. وتدمير التوازن النسبي بين سكان الحضر والريف وتفاقم أوجه القصور ومخاطر الاختلال الوظيفي مع تفاقم الاختلالات الحضرية ، هذا دون أن يغفل إمكانيات حدوث أزمة حضرية قوية تحمل نتائج اجتماعية سلبية وتصحر المناطق الريفية ، وخطر فقدان الريف ديناميكيته، مع تفاقم الاختلال البيئي والتصدعات الاقتصادية والانسداد بسبب المنافسة الحادة للمراكز الحضرية، وأخيرا خطر استمرار هروب الاستثمارات إلى خارج الإقليم.

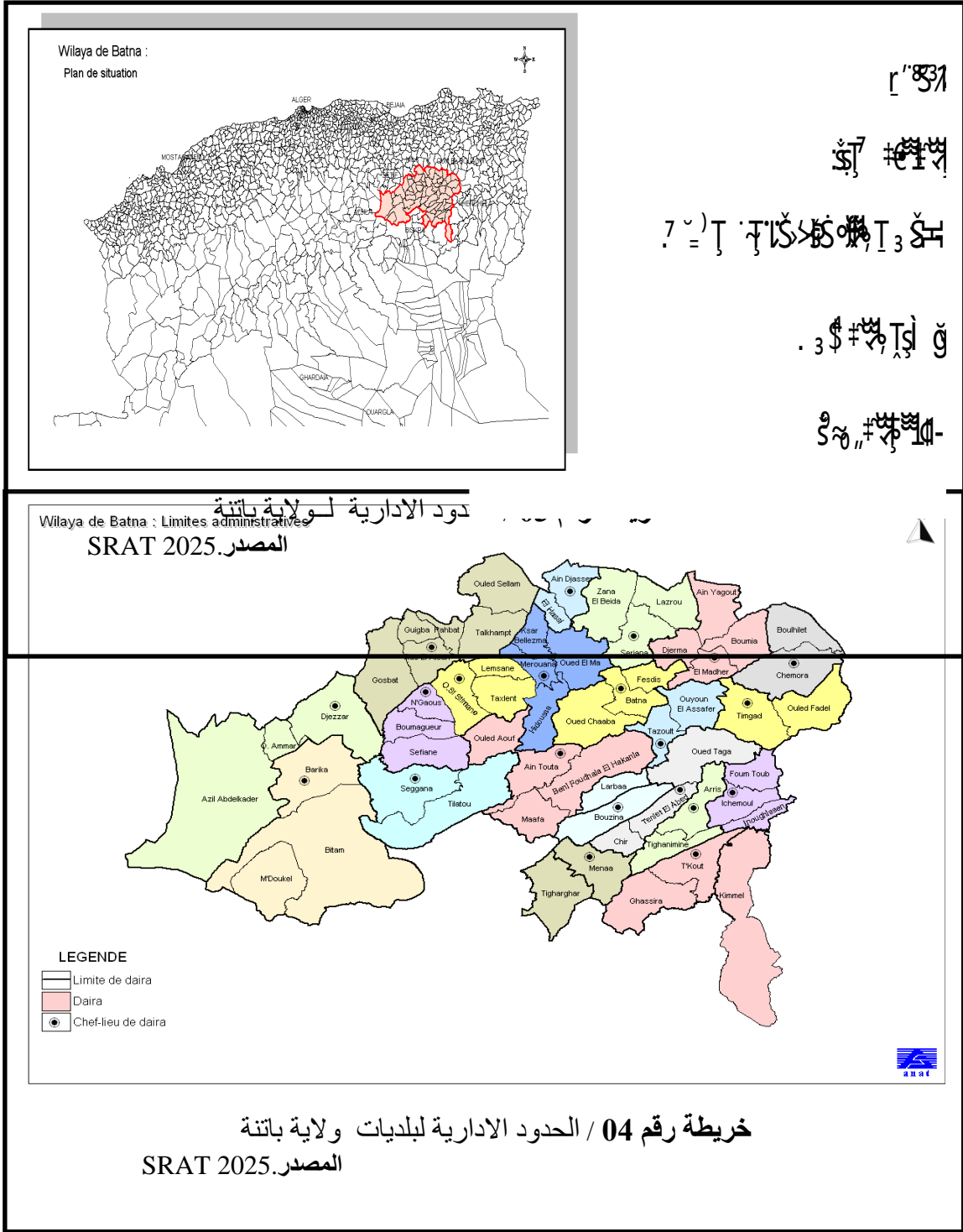
الفصل الثاني

الإستراتيجية الولائية .. إقليم ولاية باتنة

استمرار في التشخيص العمودي كأولى خطوات المشروع الحضري والمتمثلة في المبادئ الاستراتيجية للتنمية على مستوى الولاية وبعد التطرق لها على مستوى اقليم الهضاب العليا الشرقية نصل إلى مستوى آخر من التنمية الموافق للغلاف المجالي الولائي \او لولاية باتنة باعتباره أداة تخطيطية للاقليم تقع بين المخطط الوطني والجهوي للتهيئة الاقليم وبين المخطط التوجيهي ومخطط شغل الارض ، والمدرج في إطار القانون 20/01 في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة في أفق 2025 والساري المفعول .، والمعد من طرف الوكالة الوطنية لتهيئة الاقليم (ANAT) ، والهادف إلى تعيين مخططات تنظيم المصالح المحلية والاستخدام العام للفضاءات البين بلدية للتهيئة والتنمية، وأخيرا الهراركية العامة لعتبات التحضر التجمعات العمرانية والريفية، يضمن دلاسة تشخيصية لواقع التنمية المحلية في ولاية باتنة بعد اتضاحها على مستوى المقياس الجهوي ، من حيث الأفق التنموية والرهانات وأخيرا الاخطار المتوقعة لكل من الموارد، التدهور البيئي ، الأخطار والفيضانات، التوزيع الديمغرافي والانشطة الاقتصادية ، ومن ناحية أخرى الزاوع التنموي للولاية ممثلا في مستوى المراكز العمرانية وأخيرا عمل فضاء الولاية

1- الموقع الجغرافي لولاية باتنة :

ولاية باتنة ، إحدى أقدم ولايات الجزائر المستقلة ، تقع على مساحة 12038.76 كيلومتر مربع ، تقع ولاية باتنة في الجزء الشرقي من البلاد (شمال شرق) بين خطي طول 4 و 7 درجات شرقاً وخط عرض 35 درجة و 36 درجة شمالاً ، وتشكل أراضي ولاية باتنة بشكل حصري تقريباً جزءاً من وحدة مادية شكلتها تقاطع الأطلس التلي في الشمال والأطلس الصحراوي في الجنوب..



2- الموارد: إمكانية مؤكدة

1-2 إمكانات المياه:

1-1-2 ديناميكية المياه الجوفية

في منطقتي الحضنة والاوراس ، تُظهر البيانات الحالية المتعلقة بعمر المياه الجوفية المتوفرة حاليًا والموجودة في طبقات المياه العميقة والتي يعود تاريخها إلى أكثر من 20000 عام أو في بعض الأحيان إلى 30000 عام: وبالتالي فإن بعض هذه المياه ستكون أحفورية ، حيث من المفيد أن نتذكر أن المياه الجوفية اليوم تتعرض للاستغلال المفرط بطريقة فوضوية ويصعب السيطرة عليها وتُظهر الدراسات التي أجرتها المصالح المياه تفاوتًا واضحًا بين حجم المياه المستغلة وتغذية المياه الجوفية التي يمكن تقديرها من البيانات المائية المناخية.

إن الماء باعتباره عنصرًا حيويًا ، هو بلا شك مصدر قلق كبير خاصة مع تزايد التوترات على الموارد المائية يوميًا بعد يوم. نتيجة ارتفاع الطلب أكبر من العرض بحكم النمو الديموغرافي ، تحسين الظروف المعيشية والتنمية الاقتصادية ، مما يطرح إشكالية الضغط القوي على المورد ، والذي يوضح ما إذا كان هناك أي أهمية لعامل المياه في أي استراتيجية للتخطيط والتنمية ، والذي يتطلب تحليلًا جديًا لهذا القطاع في جميع هذه الأبعاد (أهمية المورد وتوزيعه ، ودرجة التعبئة ، والاختلاف. التوجهات والاحتياجات والتغطية ...)

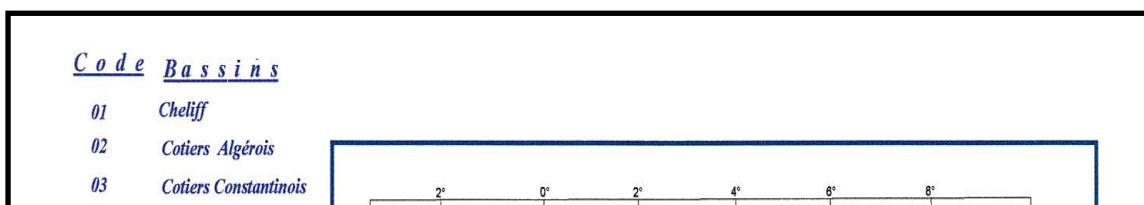
2-1-2 المياه السطحية: الأحواض والأحواض الفرعية

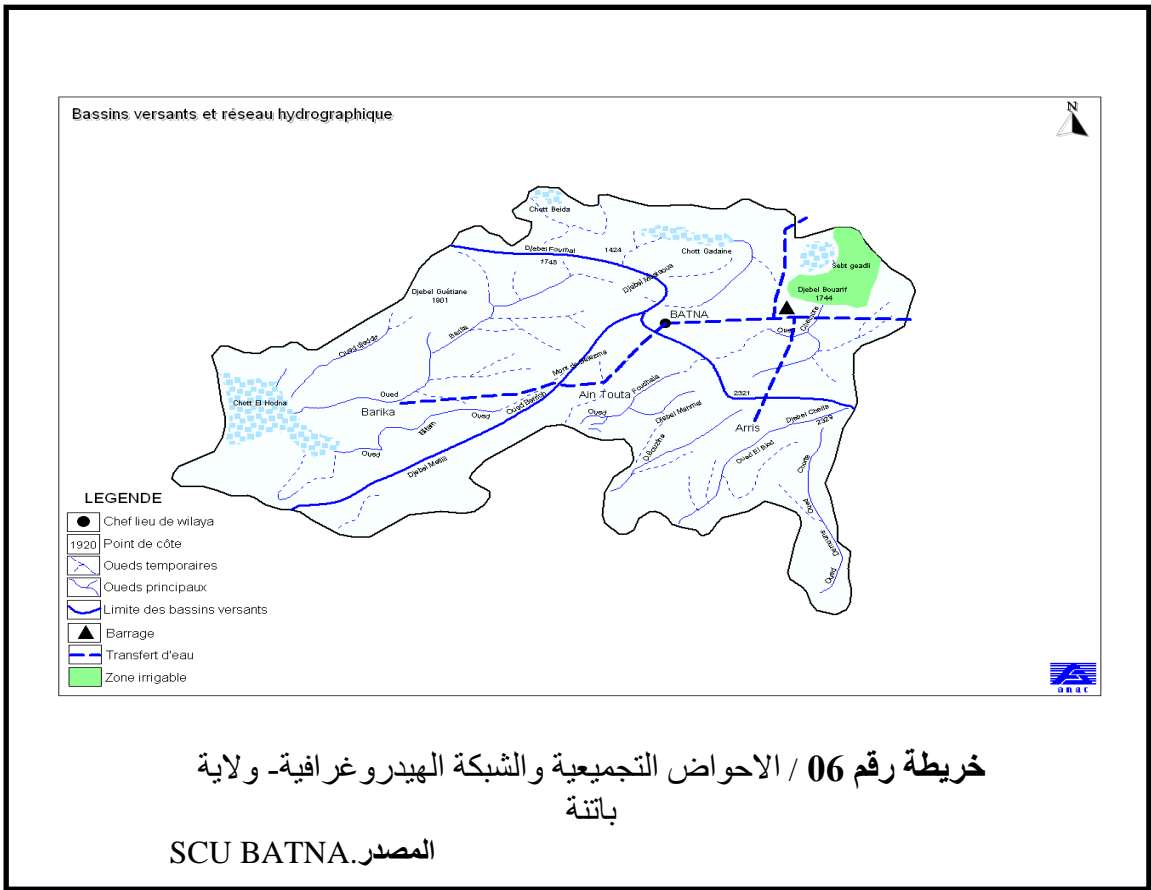
من حيث الموارد السطحية ، تعنى ولاية باتنة بثلاثة أحواض تجميعية .

- الحوض التجميعي القسنطيني الواقع في الشمال والشمال الشرقي والتي تغطي مساحته 4037 كم²
- الحوض التجميعي الحضنة الواقع في الغرب والذي يمتد ضمن حدود الولاية على مساحة 4394 كم²
- الحوض التجميعي أوراس النمامشة ، التي تحتل الجزء الجنوبي والجنوبي الشرقي من الولاية على مساحة 5,611 كم²

أهم الأحواض التجميعية الفرعية في منطقة باتنة هي الأنهار التالية: واد الشمرة ووادي بولفرايس ووادي قويس ، وهذه الأخيرة لها أصولها في المنحدرات الشمالية ، وجبال الأوراس وبلزومه. بالإضافة إلى ذلك ، يتجه وادي بريكة ووادي بيطام إلى الجنوب الغربي ، ليصبا في شط الحضنة. بالنسبة للمنطقة الشمالية والشمالية الشرقية من الولاية ، تتميز هذه المنطقة بسلسلة من أحواض السبخة والشوط التي تشكل سلسلة من الأحواض.

من بين كل هذه الأودية ، يبدو أن هناك واد فقط دائم ، وهو واد الشمرة والذي يسمى ، في الجزء العلوي من مساره ، واد الطاقة ، وهذا يرجع أساسًا إلى وجود عدد من الينابيع في منشأ الواد التي تغذيها.





3- التدهور البيئي

3-1 تلوث الهواء :

3-1-1 معمل أسمنت عين التوتة:

على طول محور طريق عين توتة - بريكة ، وعلى الطريق السريع 28 ، عند المخرج الجنوبي لباتنة ، وفي اتجاه عين توتة ، فإن الوضع يندرج بالخطر. لتشكل سحب الغبار المنبعثة من منطقة نشاط مصنع الأسمنت على ما يقرب من 30 هكتارًا مشكلة صحية عامة حقيقية، أيضا التدهور الواضح للبيئة الناجم عن التلوث الناتج عن المحاجر (أكثر من 16 بين باتنة وعين توتة) والذي يهدد الأرواح والأراضي الزراعية ، واستمرار التدهور البيئي هو نتيجة استخدام المتفجرات لتفتيت المناطق الصخرية. تلوث هذه الانفجارات الهواء والماء والمياه الجوفية. يؤدي هذا إلى تسرب المياه السطحية إلى طبقات المياه الجوفية العميقة الأخرى ، مما يؤدي إلى تلوث مباشر لهذه المياه. حتى أن الانفجارات المتكررة تسببت في ظهور تشققات مسجلة في المنازل.

بالإضافة أن هذا النوع من نشاط التعدين تدار من قبل وزارة ، بينما الضرر البيئي يخص وزارة أخرى ، ليس من السهل إدارة المشكلتين وخاصة عندما تواجه تدهورًا بيئيًا بهذا الحجم يتطلب تكاليف كبيرة ليس فقط لمعدات الحماية في المرشحات الكهربائية والمرشحات الكيماوية والمحاجر وأيضًا تكاليف إعادة تأهيل هذه البيئات.

3-2 تلوث المياه :

وصل معدل توصيل شبكة الصرف الصحي إلى 59% في عام 2006 ، مما يعني أن الباقي يتم التخلص منه بشكل فوضوي.

بالإضافة إلى ذلك ، يتم تصريف مياه الصرف الصحي من غالبية المراكز مباشرة في الوديان ، مما يتسبب في تلوث منسوب المياه الجوفية أو المناطق المجاورة، تم حل هذه المشكلة جزئيًا من خلال إنشاء خزانات التحليل (04 في 2005) ، أحواض الترسيب (22 في 2005) ومحطة التنقية (01 في 2005 في باتنة). في الواقع ، فإن محطة معالجة مياه الصرف الصحي في باتنة بسعة 200000 ساكن) تعالج حاليًا مياه الصرف الصحي من مدينة باتنة وتازولت ، أي 23000 متر مكعب / يوم. يتم تصريف المخلفات المعالجة (20.000 م³) باتجاه فيسديس لري 500 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة. بالإضافة إلى ذلك ، هناك محطتان للمعالجة قيد الإنشاء:

- محطة معالجة مياه الصرف الصحي في تيمقاد بطاقة 60 إلى 80 ألف م³ / ساكن. ومحطة بحيرة قصر مروانة بطاقة 7400 - 13000 م³. ومن الضروري ملاحظة أن أربعة (04) محطات قد انتهت من دراستهم:

أريس: 120.000 م3/يوم ، عين توتة: 90.000 م3 / يوم ، بريكة: 200.000 م3 / يوم ، نقاوس:
100,000 م3 / يوم.

3-2-1 تلوث مياه الواد الأبيض:

يتم تصريف مياه الصرف الصحي في الواد بواسطة مجمع الصرف الصحي الرئيسي لمنطقة أريس بأكملها. الفلاحين وملاك البساتين هم الأكثر تضرراً من هذه الكارثة البيئية. أشجار التفاح الخاصة بهم معرضة لخطر الانقراض ، لأن آبارهم ملوثة بالمياه الملوثة. إلا أن هذا التلوث كان مصدر حمى التيفود التي أصابت جنوب ولاية باتنة عام 2003. وباء هدد دائرتي منعه وأريس حيث تم تأكيد أكثر من 35 حالة. ومعظم الضحايا ، الذين ما زالوا يتحملون العواقب ، هم أطفال تتراوح أعمارهم بين 12 و 14 عاماً.

3-3 تأثير المناطق الصناعية :

أقيمت المناطق الصناعية لمدينة باتنة التي تغطي مساحة 147 هكتاراً على مرحلتين ، المنطقة الصناعية 1 عام 1972 والمنطقة الصناعية 2 عام 1976، وكانتا تقعان على أطراف المدينة ، حتى لا تؤثر على بيئة المدينة. كان موقعهم في حوض منخفض مجاور للوادي ، مما جعله منطقة معرضة للغاية للفيضانات. كما أن إن بناء مناطق في قاع الواد يعرضهم ، في الواقع ، خلال فصل الشتاء مع هطول الأمطار الغزيرة ، للفيضانات التي تسبب أضراراً جسيمة. الطرق هي الأكثر تضرراً من هذه الفيضانات مما يسبب عدم رضاء المستثمرين وناقليهم الذين يتحملون العواقب.

اليوم ، لم تعد المناطق الصناعية لديها إمكانية التطوير وتوسيع نفوذها ، لأنها تقع داخل التجمع الحضري لمدينة باتنة. في الواقع ، لقد ذهب توجيه المدينة إلى ما هو أبعد من أراضي المنطقة الصناعية ، وتظهر النتائج من خلال محور الوصول الجديد إلى المنطقة العمرانية الجديدة التي تعبر المنطقة الصناعية ، وهي طريق رئيسي يمر بالمنطقة الصناعية مباشرة.

تنعكس الخصوصية الثانية لهذه المناطق من خلال العدد المفرط من المداخل وكذلك هذا الطريق الذي يقطع المناطق ويربط وسط المدينة بمنطقة كشيده والجزء الغربي بأكمله من المدينة علاوة على ذلك ، تتطور المناطق الصناعية تحت إشراف وكلاء قسم البيئة الذين يعملون على تخليص الولاية من التلوث بالمواد السامة مثل الكبريتيد والكروم ومخاطر الزيوت المسببة للسرطان مثل الأسكاريل المغسولة في قناة الصرف الصحي. حيث لا تزال ذكرى إغلاق المدبغة في عام 2003 حاضراً حيث تمت مقاضاة العديد من الوحدات لعدم امتثالها لقواعد السلامة البيئية.

كما تُبذل الجهود لنقل مطحنة السميد ووحدة التزفيت Naftal خارج النسيج الصناعي ، مما يمثل احتمالاً كبيراً لمخاطر كبيرة. في ضوء هذه المؤشرات على البيئة في ولاية باتنة ، يمكننا الكشف عن

وجود أخطاء تخطيطية بسبب عدم وجود توقعات لتوسيع مناطق النشاط هذه ؛ حيث لا تزال المنطقة الصناعية مغلقة بسبب عدم وجود مساحات توسع قريبة ، مما يضر بالتنمية الاقتصادية الإقليمية لولاية باتنة.

3-4 مركز الردم التقني (CE T):

في السنوات الأخيرة ، أثرت مشاكل التلوث البيئي من المكب القديم المكشوف في بلدية باتنة بشكل كبير على سكان حي بوزوران ، أحد الأحياء الشعبية في مدينة باتنة. وبما أن البيئة أصبحت في الوقت الحاضر أولوية حكومية ، لذلك تم افتتاح مركز تقني لردم النفايات منذ 7 نوفمبر 2007 ، في البيار ، بلدية واد الشعبة ، على بعد 5 كيلومترات جنوب شرق مدينة باتنة.

في مواجهة النمو الحضري في ولاية باتنة ، تم بذل جهد كبير لتزويد الولاية بمراكز ردم جديدة ، وسيتعين على المجلس التنفيذي الاقتصادي تزويد كل من بركة وعين توتة وكذلك في العديد من مدن البلاد الاستفادة من التجربة للمراكز الاقتصادية التقليدية في باتنة. كما يمكننا القول ، في نهاية هذا التحليل للوضع البيئي في ولاية باتنة ، أنه تم تقديم التزامات للمستقبل من أجل إقامة تنمية مستدامة تحترم البيئة.

4- المخاطر التكنولوجية :

يغطي هذا النوع من المخاطر عددًا كبيرًا من المنظومات ؛ ويمكن أن يرتبط بنقل أو استخدام منتجات معينة. ومع ذلك ، فإن الغالبية العظمى من الحوادث الصناعية تدرج تحت ثلاثية: "انفجار - حرائق - تسمم" وهي تشتمل بشكل مشترك أو منفصل على منتجات قابلة للاشتعال أو أكالة أو قابلة للانفجار.

من الضروري إدراج هذا الموضوع ضمن إشكالية أكبر تولفق التجمعات المعاصرة كما يمكن أيضًا ربط الموضوع بمسألة المخاطر الحضرية. أو المخاطر الصناعية على وجه التحديد ، كما تعتبر حالة ولاية باتنة وبالأخص المناطق الصناعية في مدينة باتنة مهمة جدًا ، بل إن مدينة باتنة تتركز في العديد من الوحدات الصناعية وتتخللها شبكة كثيفة من الأنابيب وأماكن التخزين. مما يشكل احتمالية عالية لمخاطر كبيرة. لذلك من الملح التفكير في تنفيذ سياسة إدارة المخاطر مع جميع مستويات صنع القرار والتدخل بمعدات تتكيف مع جميع التدخلات في الكوارث المتوقعة.

5- الفيضانات:

غالبًا ما يتحدد تأثيرات المناخ في ولاية باتنة من خلال حجم الصبيب الذي يمكن أن يكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد المحلي نذكر مثلا حادثة الأمطار في 26 /04/ 2006 ، حيث تساقطت أكثر من 63 ملم من الأمطار في ليلة واحدة ، مصحوبة بعواصف برد ، وأثرها أدى إلى فيضانات طالت العديد من أحياء مدينة باتنة ، ومنها المنشآت العامة حيث أغلقت المدارس وتحولت الطرق إلى أنهار حقيقية والطابق الأرضي من المباني التي غمرتها المياه. كما غمرت المياه مطار مصطفى بن بلعيد وتحولت الحركة الجوية إلى مطار قسنطينة.

تعتبر مدينة باتنة حاضرة مهمة ، لكنها معرضة بشكل كبير لمخاطر الفيضانات التي تشل الأنشطة في المنطقة تمامًا وتسبب أضرارًا جسيمة للاقتصاد المحلي. حيث حولت مسارات مجاري واد تازولت وبوزوران عام 2003 باتجاه المخرج الجنوبي لباتنة بفضل مشروع حماية المدينة من الفيضانات كما يضمن هذا المشروع إنشاء رواق صخري بقطر ثمانية أمتار ، ورواق خرساني بطول 476 مترًا طويلًا ، و 10.5 كيلومترًا من القنوات والخنادق بالإضافة إلى مبنيين.

ولا تبدو نتائج هذا العمل التنموي فاعلة في مواجهة حجم ظاهرة الفيضانات وخاصة الأمطار العاصفة في ولاية باتنة. أحد العوامل المهمة ، الذي لا يبدو أنه تم الاعتناء به بشكل منطقي ، ككثرتها تتموضع في منطقة جبلية تولد منحدرات شديدة الانحدار تؤدي إلى وقت استجابة سريع لحدث مطر معين.

لا يبدو أن الأعمال التي تم تنفيذها قد دمجت هذه الحقيقة الأساسية للتدفق الغزير في مدينة باتنة وحتى عبر مدن أخرى في المنطقة. كما يمكن طرح نفس الخطر بشكل مماثل في بركة ، ثاني أكبر مدينة في الولاية ، حيث تم جمع 58 ملم من الأمطار خلال 12 ساعة ، بحسب مصالح الرصد الجوي حيث أدت الاضطرابات العديدة إلى شل حركة المرور على الطرق لساعات عديدة ، مع كل ما يمثله ذلك من عواقب على تدهور المواد الأولية وغيرها من المواد الغذائية. .

1-5 تأثير الفيضانات:

في باتنة الضرر أشد خطورة. في الواقع ، حيث يتم تسجيل انهيار العديد من الجسور بشكل منتظم من قبل خدمات الحماية المدنية. وغالبًا ما يتطلب مدى الضرر إطلاق إنذار من الدرجة الثالثة ، مع تعبئة الوحدات المتخصصة والوحدات المتنقلة لإنقاذ المسافرين الذين تقطعت بهم السبل على الطرق التي غمرتها المياه أو قطعت فمثلا في منطقة أريس ، كان التأثير الكارثي لهذه الفيضانات على النشاطات الزراعية حيث دمرت مساحة 67 هكتارا من المزارع المدمرة ، و 1500 نخلة غارقة ودُمرت 258 استثمارا فلاحي بعد أن دُفنت الآبار والخزانات التقليدية والخزانات تحت مياه الوديان العاصفة.

6- مخاطر الزلازل:

من الواضح أن جميع مناطق شمال الجزائر معرضة لخطر الزلازل ، تمامًا كما تتعرض ولاية باتنة الجبلية بشكل خاص لهذا الخطر. علاوة على ذلك ، تشير دراسة الزلزالية التاريخية للجزائر إلى أن مدينة باتنة وولاية باتنة قد عانت من زلازل كبيرة إلى حد ما في الماضي. ونتيجة المؤشرات على الزلازل النشطة في المنطقة يجب أن تؤخذ في الاعتبار بشكل عاجل ، لأنه في وجود مناطق جبلية حيث يمكن لآثار الزلازل أن يكون لها عواقب وخيمة ، لذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار في خطط التنمية وخاصة مشاريع البناء.

7- تنوع التوزيع الديمغرافي :

7-1 عدم التوازن في التوزيع الديموغرافي :

عرفت ولاية باتنة بديناميتها الديموغرافية ، تطورًا ملحوظًا في سكانها. في الواقع ، فقد ارتفع من 513 ألف نسمة عام 1977 إلى 752600 نسمة عام 1987 ليبلغ 962623 نسمة عام 1998. ليبلغ عدد سكانها 1,162,856 نسمة في عام 2006. موزعين على 61 بلدية تشكل أراضيها. يُظهر هذا النمو القوي أن عدد سكان الولاية قد تضاعف في عشرين عامًا ، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 2.85٪ لكامل الفترة ، بينما لوحظ منذ عام 1998 ، فقد بلغ 2.12٪ ، لكنه ظل حتى أعلى من المتوسط الوطني (2.09٪).

يتكون نظام الولاية من أكثر من 142 مركز حضري وريفي بين المراكز الإدارية والتجمعات الثانوية. يبلغ عدد سكان كل هذه المراكز حوالي 1,162,856 نسمة ، حسب التقديرات المقدرة حتى 31 ديسمبر 2006..... (دراسة ولاية باتنة ، 2006). مجموعة من أحد عشر مركزًا (حجمها أكبر من 10000 نسمة) من أصل 142 وحدها تضم 605493 نسمة ، أو 52.06٪ من إجمالي سكان الولاية. وضمن هذه المجموعة ، تنبثق مدينة باتنة من المجموعة التي يبلغ عدد سكانها 299,230 نسمة أو 25.7٪ من مجموع سكان الولاية. وتأتي في المرتبة الثانية مدينة بركة التي يبلغ عدد سكانها 96813 نسمة تليها عين توتة (54251 نسمة) ونفاوس (31.539 نسمة) ومروانة وتازولت وأريس (بين 20 و 23000 نسمة) والمعذر والشمرة ووادي الماء و. رأس العيون (بين 10 و 20000 نسمة). جميع المراكز الأخرى لديها أقل من 10000 نسمة.

على مستوى عاصمة الولاية ، فإن تركيز 25.7٪ من إجمالي السكان على أقل من 0.96٪ من أراضي الولاية (12038.76 كيلومتر مربع) يعطي كثافة تبلغ 2577 نسمة لكل كيلومتر مربع مقابل 8 سكان لكل كيلومتر مربع في تيلاطو، و 6 ساكن. / كيلو متر مربع لكيميل وبومية ، 5 ساكن. / كم 2 لبني فضالة.

في عام 2006 وحده ، بلغ عدد ولادة ولاية باتنة ما يقرب من 27000 مولود مقابل 4520 حالة وفاة في السنة. مدينة باتنة وحدها بها 12765 ولادة ، أو أكثر من 47٪ من مجموع الولاية. يمكن تفسير ذلك بنقص البنية التحتية الصحية (مستشفيات الولادة) في العالم الريفي. وتشارك ستة مراكز (باتنة ، مروانة ، نفاوس ، بركة ، عين توتة ، أريس) وحدها ما يقرب من 80٪ من هذا النمو. لكن مدينة باتنة تظل إلى حد بعيد المركز الأكثر معاناة من هذا الوزن الديموغرافي. فلا يمكن أن يكون هذا التركيز في المناطق الحضرية وفي تجمعات معينة غير مرتبط بالاختلافات على مستويات أخرى مثل توزيع الأنشطة والتجهيزات والإسكان ، إلخ.

8- الأنشطة الاقتصادية: هيمنة القطاع الثالث

8-1. الزراعة والتنمية الريفية (نشاط هام ومتنوع) :

لا يزال النشاط الزراعي-الفلاحي-الرعي ، في ولاية باتنة ، أحد أكثر القطاعات أماناً كمحفز للتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للمناطق. وبالفعل ، فإن بعض التجارب التي تم إجراؤها حتى الآن (تكتيف المحاصيل الحقلية ، التشجير ، مجموعات المواشي الصغيرة) أعطت نتائج مشجعة ومبشرة لتنمية الولاية، في ضوء هذه الملاحظات ، يجب تنفيذ سياسات أكثر طموحاً ، ولكن من الضروري لهذا معرفة كاملة من خلال التحليل الممكن الأكثر شمولاً للنشاط والأقاليم.

8-1-1 منطقة سهول التلية الشمالية العليا :

بمساحة (3279.84 كم² أو 27٪ من أراضي الولاية). يتم استيعاب هذه المنطقة في منطقة الهضاب العليا بنفس الممارسات الزراعية ، أي زراعة الحبوب مع وجود أراضي صغيرة مخصصة لمحاصيل الخضروات الحقلية.

8-1-2 المناطق الجبلية في الجنوب الشرقي والجنوب :

بمساحة 4961.01 كيلومتر مربع ، أو 42٪ من أراضي الولاية. لا تزال هذه المناطق تمثل (160149 هكتاراً من الغابات) ، أو 70٪ من مساحة الغابات في الولاية. تتميز المناطق الجبلية على علو (700 إلى 2326 متراً فوق مستوى سطح البحر وهطول الأمطار بين 300 و 600 ملم) بزراعة جبلية غير ملاذودية للغاية ، ولكنها شهدت إدخال أشجار الفاكهة (المشمش بشكل رئيسي) في السبعينيات في نقاوس و مناطق الشرق وفي السنوات الأخيرة أنواع أخرى (مثل شجرة التفاح التي أعطت نتائج جيدة من حيث الغلة والجودة). كان لإدخال زراعة الأشجار تأثير كبير على سكان الريف للقيمة المضافة التي تولدها.

8-1-3 منطقة السهول الغربية العالية :

هي بشكل أساسي منطقة بركة والحضنة بمساحة (3764.36 كيلومتر مربع ، أو 31٪ من أراضي الولاية). هذه المنطقة عبارة عن منطقة سهوب تنتهي في الغرب بشطر الحضنة. بالإضافة إلى تربية الحيوانات ، هناك أيضاً زراعة حبوب ذات عائد عشوائي بسبب الهطول المتذبذب الأمطار الذي يبلغ 200 ملم / سنة.

8-1-4 الممارسات الزراعية والري :

من أصل 435407 هكتار من المساحات الزراعية المفيدة عالية المردود في الولاية ، فقط 23600 هكتار مروية ، أو 5.4٪ ، وهي نسبة منخفضة جداً في ولاية ذات مناخ شبه جاف. كون تقلبات الطقس وخاصة قلة هطول الأمطار ، إلى جانب مشاكل الري ، تعني أن المردود تظل منخفض وأن العمل على الأرض ضعيف..

8-1-4-1 المياه المخصصة للري :

في الوقت الحالي ، يأتي الكثير من مياه الري من الموارد الجوفية. يُظهر تحليل البيانات المتاحة بوضوح أن الحجم المسحوب بواسطة الآبار المخصصة للري غير كافٍ إلى حد كبير لتلبية الاحتياجات الحالية. ويلاحظ بالفعل أن الحجم الإجمالي المسحوبة بواسطة الآبار (الدرجة) يقدر بـ 7.24 هكتار / 3 سنة ، وهو ما يمثل 1.9٪ من إجمالي الاحتياجات الحالية. للتغلب على هذا العجز ، ومن الضروري إعادة تعبئة حوالي 366 متر مكعب/سنة. تشير هذه النتيجة إلى أن العجز هائل ، وهذا ليس هو الحال حقًا ، مع العلم أن المياه السطحية التي يتم حشدها بواسطة الهياكل الصغيرة ، مثل خزانات التلال ، والأحواض ، وكذلك الآبار غير المعلنة والآبار ، لم يتم احتسابها. تكمن إحدى مشاكل النشاط الزراعي في هذا الوضع ، وهو ما يفسر سبب انخراط 23٪ فقط من السكان العاملين في النشاط الزراعي.

8-2 الصناعة في ولاية باتنة واحتمالية إعادة تأهيلها :

يخضع النشاط الصناعي في ولاية باتنة ، الذي كان يهيمن عليه القطاع العام لفترة طويلة ، لتغييرات جذرية. في الواقع ، حيث أدى الاقتران الجديد الذي ظهر منذ بداية التسعينيات (الإصلاحات الهيكلية ، وانسحاب الدولة من المجال الإنتاجي ، وما إلى ذلك) إلى تعثر القطاع العام ، لا سيما في بعض الفروع (المنسوجات ، والجلود ، وقانون حماية المستهلك. ...) ، بينما يظهر القطاع الخاص ، على الرغم من كونه في طور النشوء ، بوادر تنمية مقنعة.

كما يبلغ عدد الوحدات الصناعية العاملة بالولاية حاليًا 29 وحدة يعمل بها ما بين 8 و 943 موظفًا ، بإجمالي قوة عاملة يبلغ 5962 موظفًا ورغم كون الإنتاج متنوع للغاية ، بدءًا من إنتاج الهياكل المعدنية إلى المياه المعدنية ، بما في ذلك المنسوجات وبطاريات السيارات وإنتاج الزيوت والفلاتر ومواد البناء ، إلخ. فمن المقرر أن يخطو تطوير القطاع الصناعي بفضل الإصلاحات الجديدة خطوة ملحوظة إلى الأمام بفضل رفع القيود التي لوحظت حتى الآن (الأراضي ، والتمويل ، والتأخيرات الإدارية) وتعزيز الشراكة الوطنية والدولية.

8-2-1 أرض صناعية محتملة في طور التصفية :

يوجد في ولاية باتنة حتى الآن ثلاث (03) مناطق صناعية بمساحة إجمالية 524 هكتار (باتنة: 311 هكتار ، بركة: 123 هكتار ، أريس: 90 هكتار) وسبع (07) مناطق توسع نبرمجة (باتنة: 36 هكتار). ، بركة: 27 هكتار ، مروانة: 16 هكتار ، المعذر: 17 هكتار ، عين جاسر: 04 هكتار ، عين ياقوت: 27 هكتار ، نقاوس: 6 مساءً. النقطة الأهم التي يجب الإشارة إليها تتعلق بحقيقة أنه منذ إطلاق الإصلاحات ، أصبحت المناطق الصناعية ومناطق النشاط على علم بعمليات إعادة التأهيل الكبيرة كحل الشركات المحلية، مما يعني أنه يمكن استعادة المناطق من أجل وحدات صناعية أخرى.

8-2-2 آفاق تطوير النشاط الصناعي:

من المقرر أن تنطلق الصناعة ، وهي قطاع تنموي رئيسي ، خاصة في الصناعات الغذائية الزراعية ومواد البناء والصناعات المتعلقة بالأرض . نظرًا لأن توفر الأراضي الصناعية لا يعيق هذا التطور بأي حال من الأحوال ، فإن الأمر يتعلق قبل كل شيء بإتاحة أي استثمارات وتحسين الأدوات اللازمة للتنفيذ السليم للمشاريع ، ونتائجها (الأراضي الصناعية ، واللوائح التحفيزية ، والأيدي العاملة المدربة والمديرين التنفيذيين والبنية التحتية التقنية وما إلى ذلك).

فإذا كان القطاع الصناعي يوظف حاليًا 6٪ فقط من الفئة النشطة لسكان الولاية ، فلا يزال هذا النشاط يمثل أصلًا إنمائيًا رئيسيًا في ضوء نقاط القوة المحددة (المواد الخام ، والقاعدة الصناعية الراسخة ، والموظفون الإداريون والعمالة الماهرة. ، والموقع الاستراتيجي. ، وكذلك وسائل الاتصال والبنية التحتية التقنية). كما سيسمح النمو المتوقع لهذا القطاع بزيادة أكبر في النشاط الإنتاجي في الولاية وسيسهم في تنويع عرض العمل الذي يحتكره حاليًا قطاع الخدمات بنسبة 47٪.

8-2-3 المناجم والمحاجر (إمكانات مهمة يجب استغلالها) :

ولاية باتنة تخفي إمكانات تعدينية كبيرة سيتم استغلالها وبالتالي المشاركة في جهود تطوير الولاية. حاليًا ، تشمل هذه الإمكانات الموجودة عبر أراضي الولاية 40 ترسبًا و 68 عرضًا وتتراوح من الحجر الجيري إلى الفوسفات ، يستدعي هذا العدد الكبير من مؤشرات الودائع والموارد المعدنية الملاحظات التالية:

- ضرورة استغلال مناطق الترسيب المعتبرة وغير المستغلة لتطوير المناطق التي توجد بها هذه المناطق.

- تعميق الدراسات الخاصة بالمؤشرات للمناطق المحتملة للاستخراج.

- مراعاة القضايا المتعلقة بالبيئة ، ولا سيما استغلال بعض الرواسب لإنتاج الركام ، على سبيل المثال . الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان ، البنية التحتية والتجهيزات والخدمات أي العناصر الأساسية للتنمية

9- البنية التحتية :

تتمتع ولاية باتنة ، بسبب كونها ولاية قديمة ، وموقعها الجغرافي وديناميكتها ، بشبكة وبنية تحتية كبيرة إلى حد ما ، ومرافق اجتماعية وثقافية رفيعة المستوى ومستوى خدمة جيد للغاية ، شبكة بنية تحتية كبيرة إذ تتشكل من حوالي عشرة طرق وطنية ، هذه الشبكة الكبيرة من الطرق التي تربط الولاية ببقية البلاد بطول 804 كيلومتر ، ومعظم الوقت في حالة جيدة. يضاف إلى ذلك 650 كم من الطرق الولائية في حالة متوسطة بشكل عام بالإضافة إلى 917 كم من الطرق العامة و 904 كم من المسارات. كل هذا يعطي كثافة طريق 0.27.

أما من حيث السكك الحديدية ، تمتلك الولاية 148 كم من خطوط السكك الحديدية التي تمثل خطوط الشمال والجنوب (قسنطينة - بسكرة) والشرقية الغربية (عين توتة - المسيلة).

كما يشارك مطار مصطفى بن بولعيد الدولي ، في الديناميكيات الاقتصادية للولاية من حيث السفر السريع والحديث.

أما فيما يتعلق بالبنية التحتية للطاقة ، فالولاية تمتلك شبكة طاقة كهربائية كبيرة إلى حد ما (HT.MT.BT) بالإضافة إلى محطة فرعية كبيرة 30/60/220 كيلوفولت في باتنة ومحطات فرعية أخرى 30/60 كيلوفولت في بعض الدوائر. أخيرًا ، تم إنجاز خمسة (05) مشاريع كبرى عبر أراضي الولاية ، بما في ذلك محطة كهرباء في عين جاسر. فبالجمال تبلغ نسبة الكهرباء عبر الولاية 94٪. من حيث الغاز الطبيعي ، يعبر الولاية خط أنابيب غاز حاسي الرمل / سكيكدة بالإضافة إلى عدد من التفرعات التي تغذي البلديات المختلفة . معدل توصيل الغاز الطبيعي 55٪ للولاية بأكملها.

10- مستوى المراكز العمرانية إطار عمراني غير تراطي

10-1 عناصر الهيكل الخطية (التغطية النسبية للمساحة النظامية) :

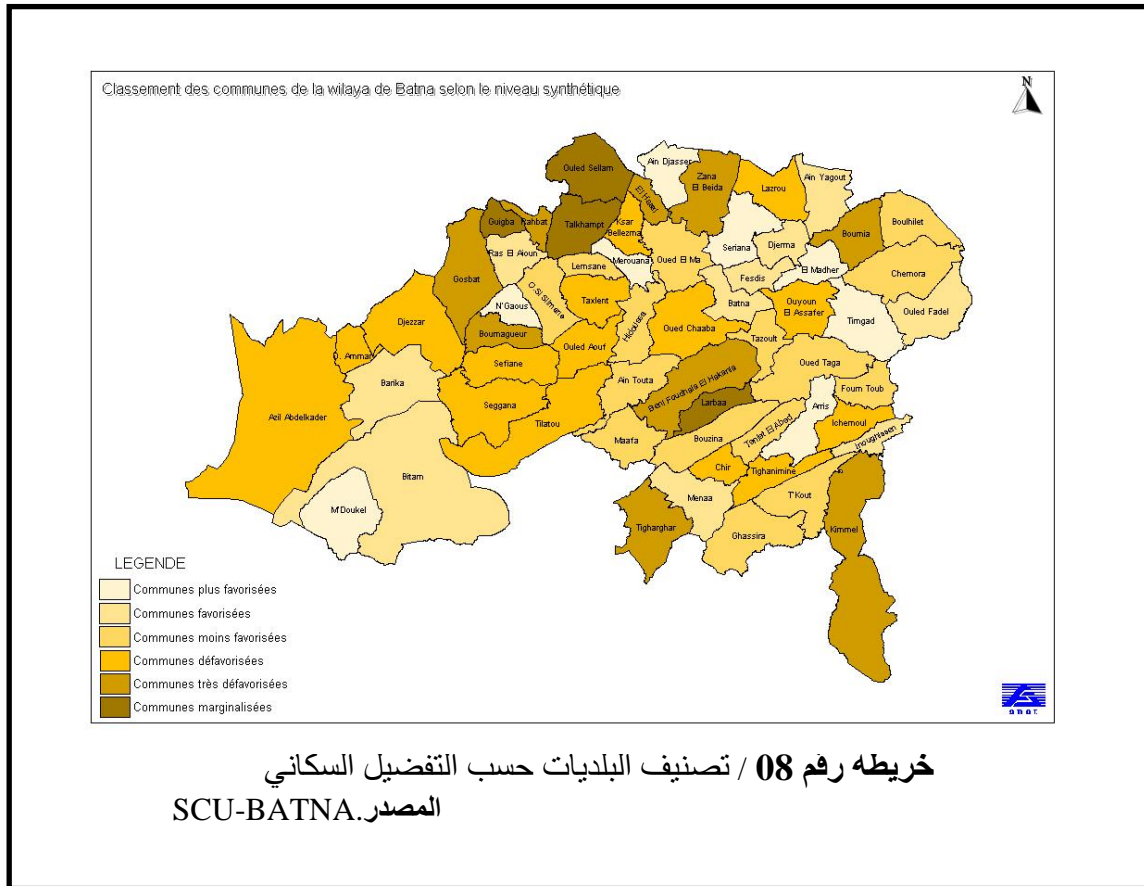
تمتلك ولاية باتنة شبكة طرق كبيرة بطول إجمالي يبلغ 3276.5 كيلومتر. تبلغ حصة الطرق الوطنية 804 كيلومتر أي 25٪ من إجمالي الشبكة ، وتبلغ حصة طرق الولاية 650.4 كيلومترًا تمثل 20٪ من شبكة النقل للولاية بينما تبلغ مساحة الطرق والمسارات البلدية 917.2 كيلومترًا أي حوالي 28٪ . عشر طرق وطنية تعبر الولاية. نصل باتنة - قسنطينة في الشمال وباتنة - بسكرة في الجنوب يتم توفيرها بواسطة RN3 ، وهي معبدة بالكامل وتتم صيانتها بشكل جيد على طولها بالكامل (96 كم). يوفر الطريق السريع RN31 أيضًا وصلة باتنة- بسكرة عبر أريس ، بينما ترتبط ولاية سطيف وولاية خنشلة بالطرق الوطنية رقم 28 و 77 و 78 و 88. الحالة العامة لهذه الطرق جيدة. باستثناء الطريق السريع RN 78 ، RN 86 و 87 RN التي تضررت في بعض الأماكن.

أما بالنسبة للطرق الثانوية ، فإن ولاية باتنة بها 36 طريق ولائي يخدم جزء كبير من البلديات. هذه الشبكة معبدة بالكامل من ناحية أخرى متدهورة على مستوى وصلات باتنة - حملة ، سيريانا - الحاسي - واد الماء ، أريس - المدينة - دوفانة ، إلخ. تقدر الخدمات الفنية الحالة العامة بأنها متوسطة. المسارات التي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الشبكة منتشرة على كامل أراضي الولاية وتخدم مناطق مختلفة. فيما يتعلق بشبكة الطرق ، يسلط تحليل إقليم الولاية بأكمله الضوء على حقيقتين مهمتين: من ناحية ، يوجد 60 بلدية لديها شبكات معبدة بين RN و CW و CC بدرجات متفاوتة في كل فئة من فئات الطرق. من ناحية أخرى ، يوجد في بلدية واحدة (لارباع) شبكة غير ممهدة بالكامل تقريبًا.

إلى جانب شبكة الطرق ، تقتصر شبكة السكك الحديدية على مسارين. الأول يوفر الارتباط بين الشمال والجنوب. مثل الطريق السريع RN3 ، تعبر ولاية باتنة بطول 95 كم. بالذهاب إلى تقرت في الجنوب عبر بسكرة ، يربط خط السكة الحديد هذا باتنة بموانئ سكيكدة وعنابة عبر قسنطينة في الشمال. وهي

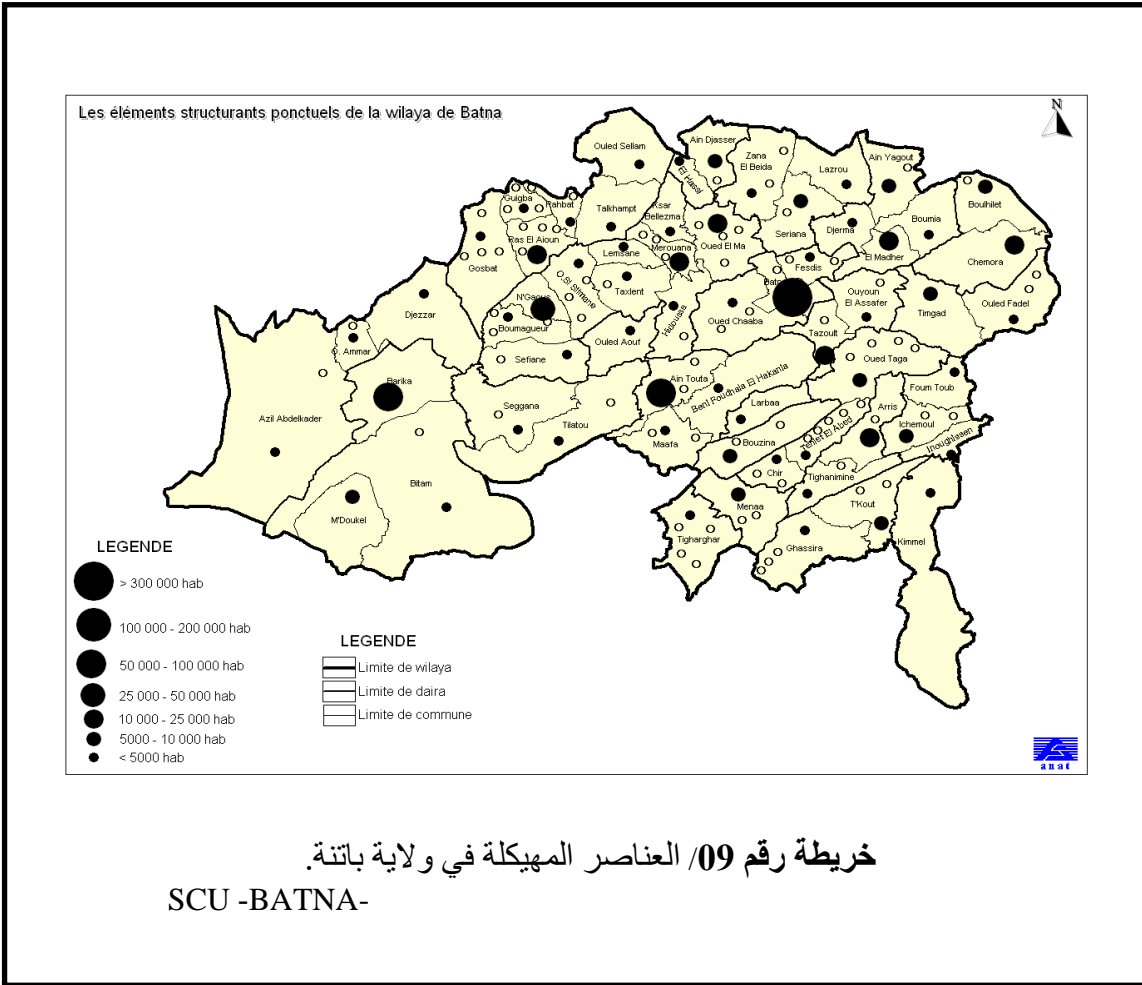
تضمن نقل البضائع ولكنها تخدم فقط عددًا محدودًا من المراكز داخل الولاية: عين توتة وباتنة وجرمة وعين ياقوت.

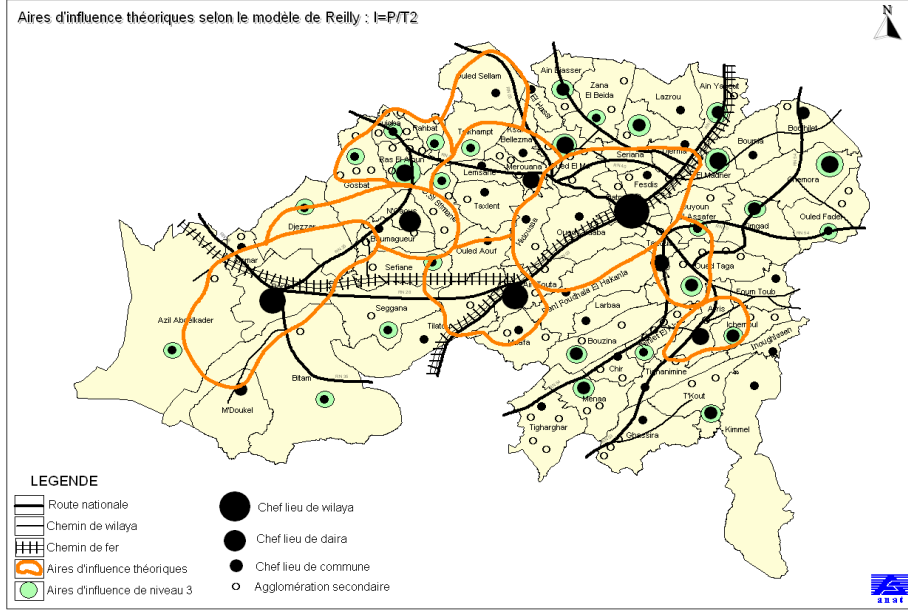
المسار الثاني هو نوع من الطريق الدائري للسكك الحديدية ، والذي اكتمل الآن بنسبة 100٪. يبدأ من عين التوتة ويذهب إلى سيدي بلعباس عبر المسيلة وعين وسارة. القسم الداخلي لولاية باتنة 79 كم ويخدم المراكز التالية: عين توتة (معمل اسمنت) ، سقانة ، بريكة ، ولاد عبد الله ، وولاد عمار.



2-10 عناصر الهيكلية النقطية (التوزيع المكاني الجيد) :

تتكون ولاية باتنة من 142 مركزًا حضريًا وريفياً بما في ذلك 61 مركزًا إداريًا للبلديات و 81 تجمعًا ثانويًا. بصرف النظر عن منطقة بركة ومدوكيل في الجنوب الغربي ومنطقة كيميل في الجنوب الشرقي ، يُظهر التوزيع المكاني للمراكز منطقة محتلة بشكل متناغم. ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن موقع العناصر الهيكلية محددة في الفضاء لا يعكس واقع التوزيع الديموغرافي ، لأن المراكز مأهولة بشكل مختلف. ونلاحظ تركيز السكان في عدد قليل من المراكز ، أهمها باتنة ، تليها بركة وعين توتة ومروانة وأريس وتازولت ورأس العيون التي تمثل مجتمعة أكثر من 45.6٪ من مجموع السكان. جميع مراكز الولاية. ويتوزع الباقي على مناطق متفرقة تقدر بحوالي 21.8٪ من مجموع التجمعات السكانية الثانوية والتي تمثل 13٪ من مجموع السكان. تشير هذه الحقيقة ، من ناحية ، إلى عدم التوازن من وجهة نظر كمية بين العدد الكبير من المراكز وتوزيع السكان ، ومن ناحية أخرى ، يطرح مشاكل هائلة في المعدات وخاصة خدمات الطرق.





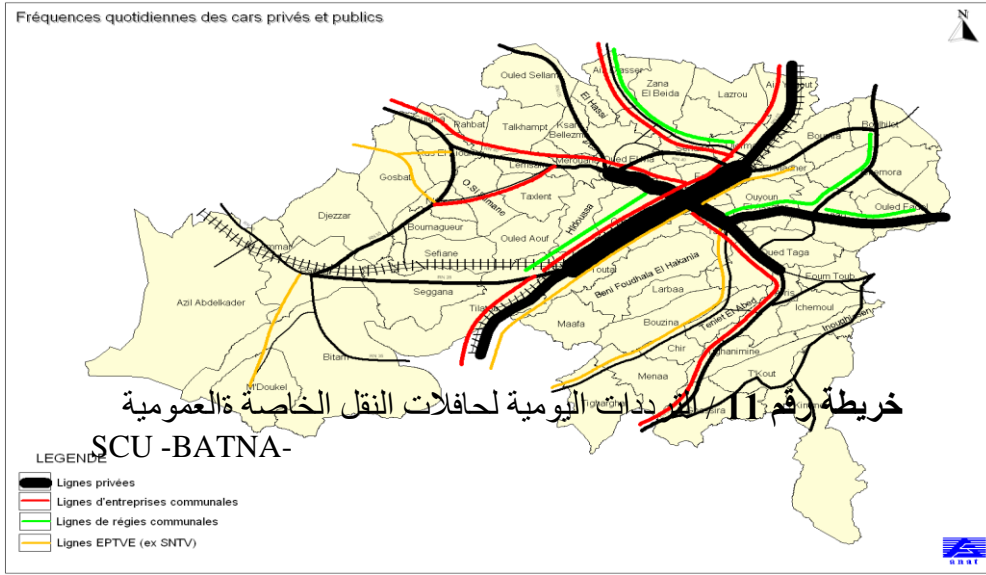
خريطة رقم 10 / مجالات التأثير البلدية .
SCU -BATNA-

ل فضاء الولاية :

11-1 تدفق المسافرين: (هيمنة المحور الشمالي الجنوبي) :

يصعب تحديد طريقة عمل منطقة ولاية باتنة. حيث حدثت العديد من التغييرات في السنوات الأخيرة على مستويات مختلفة. منها تسارع الخصخصة ، ومعظم المؤسسات العامة تم حلها ولا توجد إحصاءات تقدم بيانات شاملة عن تدفق المسافرين أو المنتجات عبر الولاية. لفهم هذا الأخير ، فإن المقاربة الوحيدة التي بدت لنا قادرة على تحديد مناطق التأثير تعتمد من ناحية على حركة المسافرين داخل الفضاء النظامي ومن ناحية أخرى على نماذج الجذب.

أعطى تخطيط بيانات النقل البري عبر ولاية باتنة الخريطة أدناه والتي توضح مختلف المحاور الرئيسية. أهمها تلك التي تربط مدينة باتنة بعين توتة وباتنة بنازولت وبدرجة أقل محور باتنة-مروانة. يبدو أن المراكز الأبعد عن عاصمة الولاية سيئة الخدمات

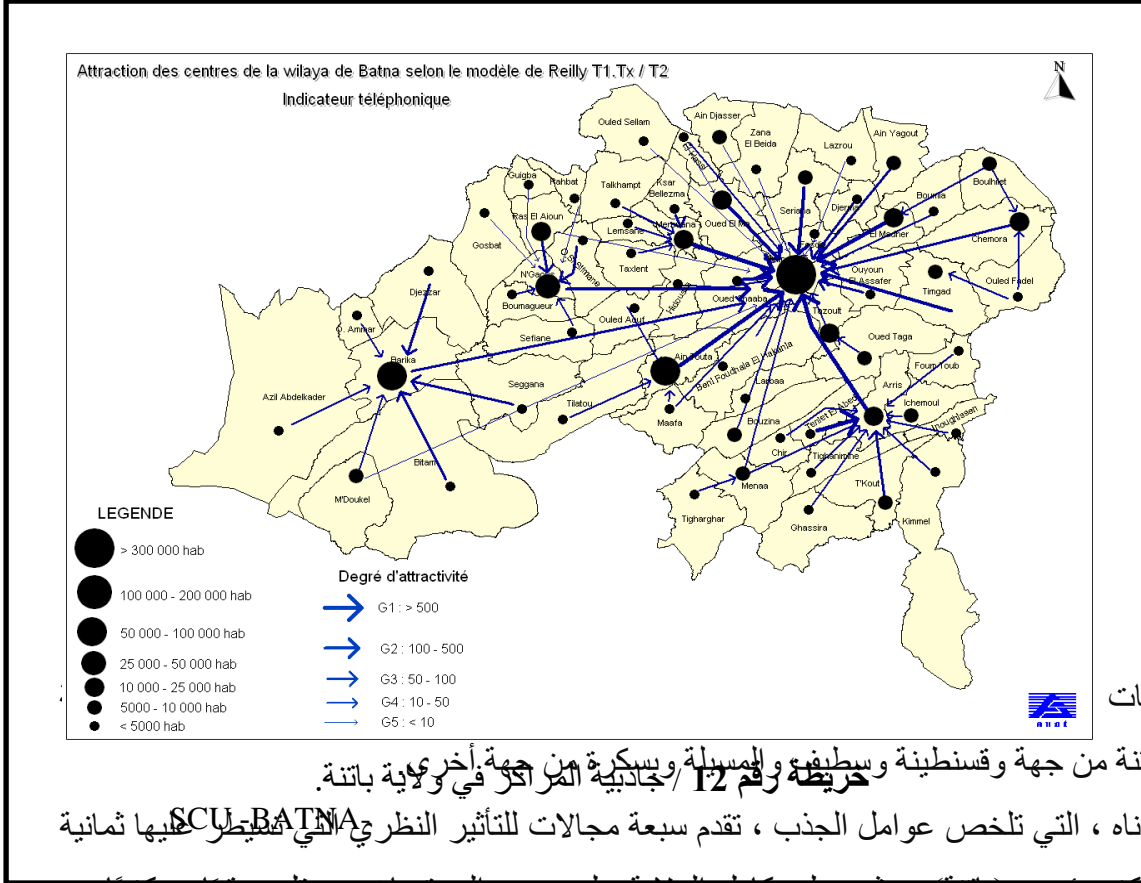


يهيمن القطاع الخاص على نقل الركاب داخل الولاية. ينتشر عمليا على كامل أراضي الولاية. مع 1075 ناقل ، يقدمون 52732 مسافر ، يمثل ما يقرب من 94 ٪ من إمكانيات النقل العام على مستوى الولاية. تأتي في المرتبة الثانية شركات النقل التي تعمل لحسابها العام والخاص (نقل الأفراد) مع 44 ناقل ، و 2850 مسافر معروضاً تمثل 5.5٪ من الإجمالي. لا يتجاوز النقل العام ذي الحالة العامة (شركات الدولة) 06 ناقلين يقدمون 499 مسافر ويمثل 0.9٪.

تدور أكبر حركة للمسافرين في الولاية بشكل رئيسي حول باتنة وبدرجة أقل حول 3 مراكز مهمة: عين توتة وتازولت ومروانة. إذا لم يتم إثبات جاذبية عاصمة الولاية لأول مرة ، فإن العرض الهام للمتجهات يمكن تفسيره من خلال حقيقة أن هذه المراكز تشكل نقاط مرور إلزامية نحو مراكز أخرى لا تقل أهمية داخل الدولة. حدود الولاية في هذه الحالة: بريكة وأريس ونحو الولايات المجاورة الأخرى وهي: سطيف ، بسكرة ، المسيلة ، إلخ.

11-2 استقطاب المجال النظامي من قبل مدينة باتنة .:

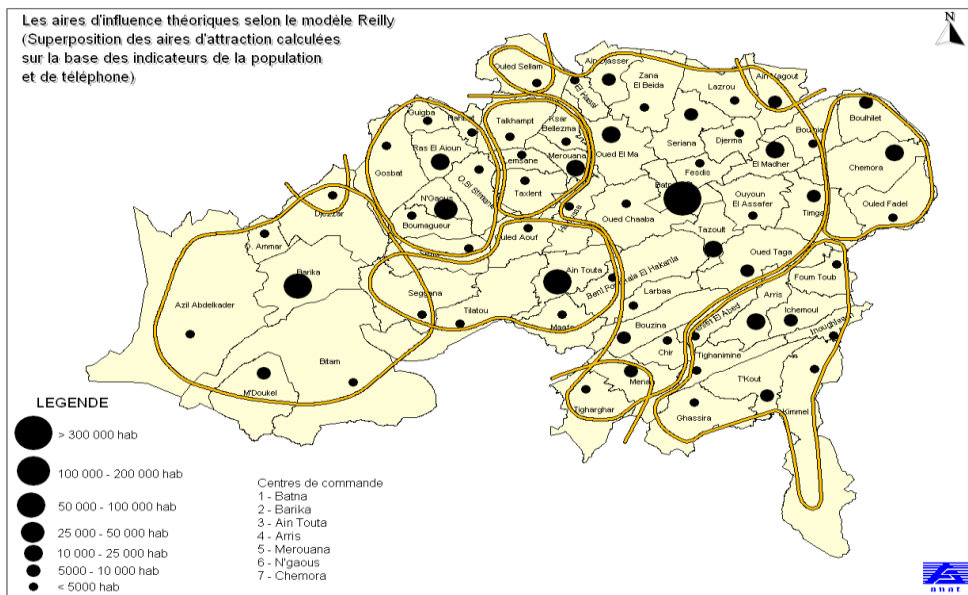
إن تطبيق نموذج رايلي باستخدام مؤشرات الهاتف والسكان لمراكز نظام باتنة يمكننا تحديد عامل الجذب الرئيسي الذي يمارسه مركز باتنة على كامل المساحة عبر البلديات الأصغر. كبريكة وعين توتة ومروانة وأريس والشمرة ونقاوس رأس العيون تجتذب المراكز الدنيا ولكنها بدورها تنجذب إلى درجات مختلفة من باتنة



أريس مناطق نفوذ على مساحات كبيرة والقليل من المراكز. يؤكد حساب مؤشرات المركزية التجارية لمراكز ولاية باتنة على سيادة عاصمة الولاية في الفضاء الإقليمي الجزئي بمؤشر يساوي 1.454 مقارنة بجميع المراكز التي لها مؤشرات أدنى من الوحدة. على سبيل المثال ، يمكننا الاستشهاد ببريكة (0.113) ، عين توتة (0.022) ، مروانة (0.017) ، عريس

(0.007) ، نجوس (0.033) ورأس العيون (0.006) والتي تظهر ضعف الأنشطة التجارية بالنسبة لها. الأحجام ولكن تم تأكيدها كأماكن مركزية مقارنة بالمؤشرات المنخفضة للغاية لبقية المراكز. لنا تطبيق التركيبة الرياضية على نظامنا ونقل النتائج إلى شبكة الطرق معرفة منطقة السوق لكل مركز عن طريق وضع "نقطة الانهيار" بالقرب من المركز بأقل قدر من الإشعاع. وهكذا ، تظهر الخريطة أدناه مناطق نفوذ مختلفة. لا تزال مدينة باتنة مؤكدة من خلال هذا النموذج كموقع مركزي رئيسي مع دخول سكان مخدمين إلى منطقتها المباشرة بحوالي 417000 نسمة ، أو 36٪ من إجمالي سكان الولاية. يتبعها من بعيد بريقة وعين توتة اللذان استطاعا البروز في تد منطقة نفوذ أريس في الجنوب الشرقي على الجزء الجبلي بما في ذلك دوائر تكوت وإشيمول وجزئياً دائرة منعه وبوزينة وثنية العابد. يقدر عدد السكان الذين يدخلون منطقة السوق بحوالي 79520 نسمة. يخدم نقاوس 57630 نسمة. تخدم كل من مروانة ورأس العيون الشجرة أقل من 50000 نسمة.

إذا أظهرت المقارنة بين نماذج الجاذبية لـ Reilly و Reilly-Converse بناءً على مؤشرات السكان والهاتف والمركزية التجارية اتفاقاً معيناً على مراكز التحكم في المساحات الفرعية لنظام باتنة ، فإنها مع ذلك تظهر بعض التناقضات فيما يتعلق بحدود مناطق نفوذهم. وفقاً لمناطق الجذب المشتركة (الهاتف + السكان) ، تظهر عين جاسر في الشمال ومنعه وبوزينة في الجنوب في منطقة باتنة. في حين أن مناطق السوق تشترك فيها على التوالي بين فضاء مروانة و أريس. أثناء تواجدها في الغرب ، يتم تقاسم جزيرة الجزائر والتي هي جزء من مساحة بؤيقة الفرعية بين ولايتي المسيلة وباتنة.



خريطة رقم 13 / مجالات التأثير حسب السكان لولاية باتنة

قادنا انخفاض عدد مناطق الاختلاف إلى الانتقال إلى مستوى خمس (05) بلديات (منغه ، تيغراغ ، أولاد سلام ، عين ياقوت والجزائر) والاتصال ببعض عناصر السكان بما في ذلك معلمو المدارس الابتدائية. كان هدفنا هو معرفة الأماكن التي يذهب إليها سكان هذه المناطق لتلبية احتياجاتهم المختلفة سواء كانت يومية أو أسبوعية أو عرضية. توضح الخريطة أعلاه التنظيم المكاني لنظام تظهر سبع مناطق نفوذ. في الغرب ، تلعب بريكة دورها بالكامل. هناك ثلاثة مستويات للخدمة. المدن الثانوية أولاد دراج ، أولاد سي علي ، أولاد عيش تخلق مساحات صغيرة حول الجزائر ، مدوكل ، أزيل عبد القادر وبيطام. هؤلاء بدورهم لهم علاقة ببريكة بريكة الذي يقود هذه المساحة الفرعية والذي يلجأ إلى باتنة للحصول على خدمات أعلى. وبحسب المجيبين ، فإن الانجذاب الجزئي للجزائر إلى المسيلة يرجع إلى اعتبارات اجتماعية تعود إلى الفترة التي كان المركز فيها مرتبطاً إدارياً بالمسيلة (قبل قسم 1984). وقد استثمر بعض سكان الجزائر في التجارة في المسيلة ، وأقيمت العلاقات الأسرية وما زالت مستمرة حتى الآن. ومع ذلك ، فقد أكدوا الآن عضويتهم الوظيفية الكاملة في ولاية باتنة. بالنسبة للمستشفى والجامعة ومكاتب الدراسات الفنية ومعامل التحاليل الطبية ، يتجه سكان الجزائر إلى باتنة. يتحكم ثنائي نقاوس - رأس العيون ، الذي يدور حوله مراكز جيجبة و اللاحبات و بومقر و القصبات و أولاد سي سليمان ، في مساحة فرعية توفر مستويين فقط من الخدمة (يوميًا وأسبوعيًا). تشع عين توتة في الجنوب ، ومروانة في الشمال ، الشمر في الشمال الشرقي ، وأريس في الجنوب الشرقي على مساحات وعرة أكثر أو أقل وتنظم حولها مساحات صغيرة تلبى الاحتياجات اليومية والأسبوعية للسكان. جميع المراكز تتجه إلى مدينة باتنة للحصول على خدمات عالية. هذا يجعلها مطلوبة بشدة وفي نفس الوقت غير قادرة على تلبية جميع الاحتياجات ، خاصة وأن منطقة تأثيرها المباشر تمتد من الشمال إلى الجنوب ، من عين جاسر إلى منعه وتضم العديد من المراكز الأكثر أو أقل أهمية (نزولت ، المعذر ، عين ياقوت ، عين جاسر ، واد الشعبة ، إلخ.) وهي موجهة إلى باتنة لمستويات الخدمة الثلاثة (الأدنى ، المتوسط ، الأعلى يأتى الازدحام أيضاً من الضغط الذي تمارسه المراكز الصغيرة في هذه المساحة الفرعية على عاصمة الولاية والتي ترى سكانها ، حتى بالنسبة للخدمات الأولية ، يتجهون نحو باتنة من خلال تجاوز المراكز الإدارية للبلديات وأقرب الدوائر.

3-11 عدم الملاءمة بين المجالات الإدارية والوظيفية :

من الناحية الإدارية ، يتم تنظيم ولاية باتنة ، مثلها مثل جميع ولايات الجزائر ، وفق تسلسل هرمي من ثلاثة مستويات. عاصمة ولاية تقود عددًا معينًا من الدوائر الذين يقودون بدورهم عددًا أكبر من البلديات. الرسم البياني الذي المبين فيه هذا البنية الهرمية. أين يتكون نظامنا من واحد وعشرين دائرة وإحدى وستين بلدية. تنطبق العلاقات التي تربط المستويات الإدارية المختلفة عمودياً أيضاً أفقياً. تخضع جميع

المناطق لنفس قواعد الإدارة الإدارية ، لكن لكل دائرة أو بلدية مساحة أكبر أو أصغر وتسيطر على عدد أكبر أو أصغر من البلديات أو التجمعات الثانوية.

في فضاءنا الإقليمي الجزئي ، بصرف النظر عن دائرة رأس العيون التي تسيطر بالإضافة إلى بلديتها ، على خمس بلديات أخرى (قيقبة ، رحبات ، أولاد سلام ، تالخت) وبدرجة أقل من مروانة التي تسيطر على أربع ، الدوائر الأخرى تشع فقط في بلديتين أو ثلاث بلديات. يؤدي إسقاط هذا التوزيع على الفضاء إلى اختلال التوازن بين مناطق النفوذ الإدارية لهذه البلديات ، نتيجة اختلاف عدد السكان وتجهيز المناطق. تغطي دائرة باتنة التي تضم ثلاث بلديات (باتنة وفاسديس ووادي الشعبة) مساحة 447.88 كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها 313.963 نسمة بينما تبلغ مساحة سقانة على سبيل المثال ضعف مساحة باتنة (665.47 كيلومتر مربع)) وعدد سكانها أقل بسبع وثلاثين مرة من الأخير (8505 نسمة). يمكن الاستشهاد بعدة أمثلة. لكن ما يهمنا أكثر هو معرفة درجة الترابط بين المساحات الإدارية والوظيفية والمساحات الفرعية.

يُظهر مطابقة هذه (الخريطة أدناه) عدم التطابق في أماكن مختلفة. ترجع التداخلات الجزئية إلى العدد الكبير جداً من المساحات الفرعية الإدارية (واحد وعشرون) بالنسبة إلى عدد المساحات الفرعية الوظيفية (سبعة).

استنتاج

إن تطبيق المقاربة المنهجية لولاية باتنة جعل من الممكن ليس فقط تحديد الأمراض التي تصيب هذه الولاية ولكن أيضاً لفهم نقاط القوة والضعف والتشخيص العام.

كان القصد من هذه المرحلة الأولى أن تكون تمهيدية للآخرين من خلال أهدافها التي تهدف إلى تسليط الضوء على الإمكانيات وخاصة إخفاقات مجال باتنة من أجل تصحيح المسار وتعديل أنماط الإدارة المستقبلية والإسقاط.

تتميز الشبكة المكانية من ناحية بالفجوة بين الشبكة الداعمة وشبكة الاحتلال البشري ومن ناحية أخرى ببيئة مادية جاحدة.

في الواقع ، فإن ولاية باتنة ، التي يتناقض تضاريسها بشدة مع الهيمنة الجبلية ، تؤثر بشكل مباشر على طبيعة الأنشطة ، ولا سيما الأنشطة الأولية ، والاحتلال البشري للفضاء.

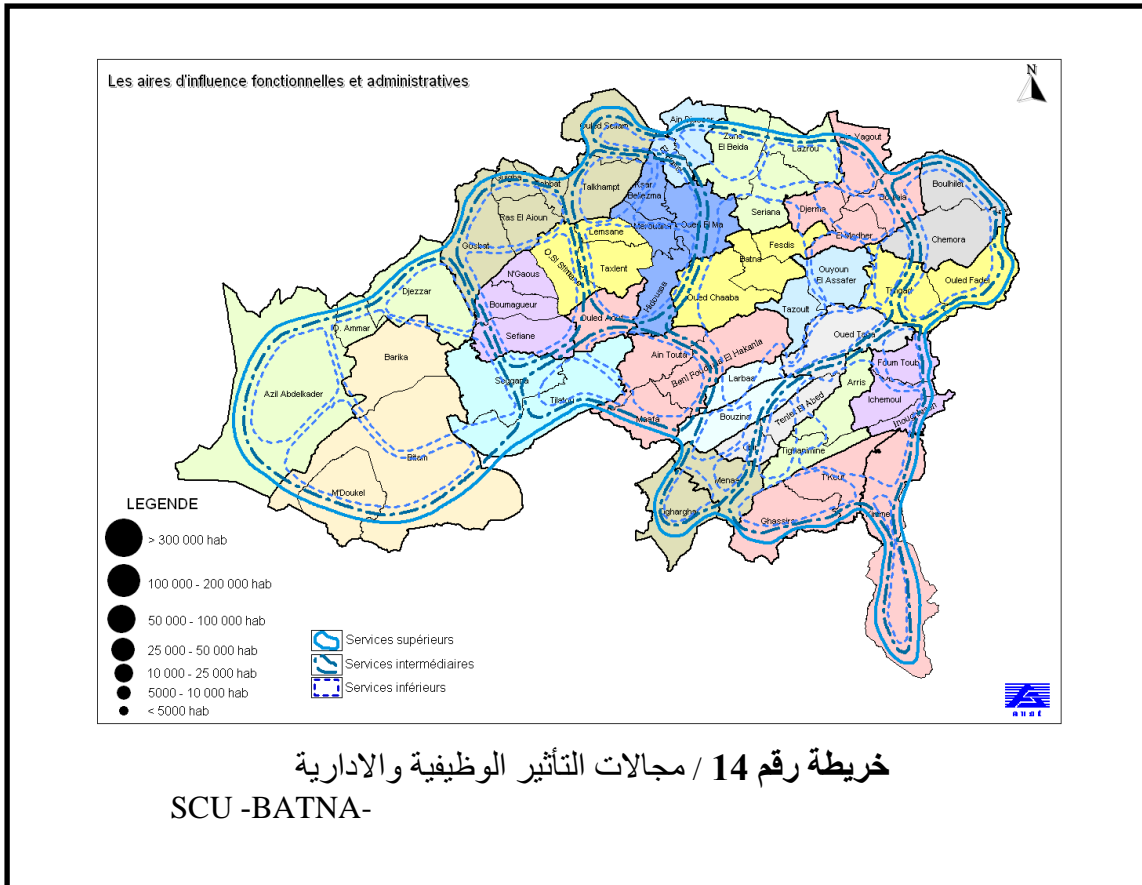
من وجهة نظر بيئية ، تم الإبلاغ عن مشاكل مختلفة ، لا سيما تلوث الهواء (أعمال الأسمنت ، المحاجر) ، المخاطر التكنولوجية ، الفيضانات ، إلخ.

على المستوى الاقتصادي - الديموغرافي ، هناك تمايز واضح للغاية بين الاحتلال البشري. التوزيع المكاني للسكان غير متوازن إلى حد كبير لصالح مدينة الولاية الرئيسية (CLW) وعدد صغير من المدن الرئيسية في الدارة (CLD).

يتنوع النشاط الزراعي-الفلاحي-الرعي ، على الرغم من احتلاله فقط 23٪ من السكان المحتلين ، بشكل كبير وفقاً للتضاريس (السهول المرتفعة في الشمال يغلب عليها الحبوب ، المنطقة الوسطى والجنوبية تمارس الزراعة الجبلية وأخيراً المنطقة الغربية ذات المهنة الزراعية الرعوية).

أخيراً ، بالنسبة للأنشطة الأخرى غير الزراعية ، إذا كان القطاع الصناعي يمر حالياً بتغييرات كبيرة بسبب التغيير في السياسة الاقتصادية ، فإن صناعة البناء من ناحية أخرى نشطة للغاية فيما يتعلق بالمشاريع الضخمة التي تم إطلاقها أو قيد التنفيذ.

على مستوى البلديات ، هناك تباينات كبيرة تميز هذه الولاية الأوراسية حيث تشهد معظم البلديات نمواً سكانياً كبيراً ولكن يمكن التحكم فيه بشكل عام ، مع مستوى اجتماعي قريب من المتوسط ومستوى منخفض من التجهيزات. على الصعيد الاقتصادي ، يتميز الثلاثي (واد الماء ، بركة ومروانة) عن البقية بفضل وضعهم الجيد من حيث الزراعة والصناعة.



12- التشخيص التنموي الولائي.

1-12 الآفاق التنموية لأقليم ولاية باتنة حسب المخطط الولائي للتهيئة :

لخص المخطط الولائي لتهيئة الإقليم PAW الإمكانيات الولائية لعديد من المواضيع والمنظومات الطبيعية والثقافية والاقتصادية البنية التحتية ، فقد أقر بتوفر إمكانيات هائلة في عنصر المياه كما انتقد

نموذج تعبئته وإدارته وضرورة مراجعة أشكالها التقليدية في ظل ارتفاع الطلب في مقابل العرض بحكم النمو الديموغرافي وتحسين الظروف المعيشية والتنمية الاقتصادية من جهة ، وتغير ديناميكية المياه الجوفية من جهة أخرى ، وتعود جل المياه المخصصة للري في الوقت الحالي من المياه الجوفية.

أما عن التنوع الطبيعي فإن المناطق الجبلية في الجنوب الشرقي والجنوب وبمساحة 4961.01 كلم² مشكلة 42% من أراضي الولاية. تضم (160149 هكتارًا من الغابات) ، أو 70% من مساحة الغابات في الولاية.

أما فيما يخص التدهور البيئي فقد دق المخطط ناقوس الخطر في الولاية بالنسبة لتلوث الهواء وتلوث المياه وتلوث الهواء ، خاصة في ظل عدم تجاوز معدل توصيل شبكة الصرف الصحي إلى 59% في عام 2006 حسب المخطط ، زاد من ذلك تأثير المناطق الصناعية خاصة في مدينة باتنة التي تغطي مساحة 147 وبما أن البيئة أصبحت في الوقت الحاضر أولوية حكومية ، لذلك تم افتتاح مركز تقني لردم النفايات منذ 7 نوفمبر 2007 ، في البيار ، بلدية واد الشعبة ، على بعد 5 كيلومترات جنوب شرق مدينة باتنة ، وفيما يخص المخاطر التكنولوجية ، فهو يغطي عددًا كبيرًا من المنظومات ؛ ويمكن أن يرتبط بنقل أو استخدام منتجات معينة، أما عن الفيضانات فغالبًا ما يتحدد تأثيرات المناخ في ولاية باتنة من خلال حجم الصبيب الذي يمكن أن يكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد المحلي لباتنة

وعن الإمكانيات والآفاق الديمغرافية فقد أقل المخطط عدم التوازن في التوزيع في ولاية باتنة بديناميكتها الديموغرافية ، تطورًا ملحوظًا في سكانها الموزعين على 61 بلدية المشكلة لمجموع أراضيها. كما يُظهر هذا النمو القوي أن عدد سكان الولاية قد تضاعف في عشرين عامًا ، لكن تظل مدينة باتنة إلى حد بعيد المركز الأكثر معاناة من هذا الوزن الديموغرافي المتنامي

وفيما يخص الأنشطة الاقتصادية والمميزة في إقليم باتنة بهيمنة القطاع الثالث يليه نشاط الزراعة والتنمية الريفية المميز كنشاط هام ومتنوع رغم أن النشاط الزراعي-الفلاحي-الرعي لا يزال الغالب على بقية الأنشطة الفلاحية في ولاية باتنة ، ورغم ذلك لا يزال أحد أكثر القطاعات أمانًا كمحفز للتنمية المستدامة وللقدرة التنافسية للمناطق وبالفعل ، فإن بعض التجارب التي تم إجراؤها حتى الآن (تكثيف المحاصيل الحقلية ، التشجير ، المواشي الصغيرة) أعطت نتائج مشجعة ومبشرة لتنمية الولاية ، وأبرزت الميزة السائدة للإقليم الولائي كإقليم فلاحي رعي بامتياز.

أما عن الصناعة في ولاية باتنة والتي وسمها المخطط باحتمالية إعادة تأهيلها بعد تحرير النشاط الصناعي في ولاية باتنة من هيمنة القطاع العام لفترة طويلة ، ونتيجة التغييرات الجذرية، حيث أدى الاقتتان الجديد الذي ظهر منذ بداية التسعينيات (الإصلاحات الهيكلية ، وانسحاب الدولة من المجال الإنتاجي وظهور القطاع الخاص ، ورغم كونه في طور النشأة، بوادر تنمية مقنعة.

كما وسم المخطط أيضا الإنتاج الصناعي بالتنوع الكبير ، فمن المقرر أن يخطو تطوير القطاع الصناعي بفضل الإصلاحات الجديدة خطوة ملحوظة إلى الأمام بفضل رفع القيود التي لوحظت حتى الآن كاسترجاع الأراضي الصناعية المحتملة وتصفية، والتمويل ، والعراقيل الإدارية) وتعزيز الشراكة الوطنية والدولية.

أما عن آفاق تطوير النشاط الصناعي فسيسمح النمو المتوقع لهذا القطاع بزيادة أكبر في النشاط الإنتاجي في الولاية وسيساهم في تنويع عرض العمل الذي يحتكره حاليًا قطاع الخدمات بنسبة 47٪.

ومن حيث البنية التحتية تمتلك ولاية باتنة شبكة طرق كبيرة بطول إجمالي يبلغ 3276.5 كيلومتر، بشبكة وبنية تحتية كبيرة إلى حد ما ، ومرافق اجتماعية وثقافية رفيعة المستوى ومستوى خدمة جيد للغاية ، شبكة بنية تحتية كبيرة إتشكل من حوالي عشرة طرق وطنية شبكة كبيرة من الطرق التي تربط الولاية ببقية البلاد بطول 804 كلم ، كما يُظهر التوزيع المكاني للمراكز منطقة محتلة بشكل متناغم، وفيما يخص التوزيع المكاني الجيد يظهر التوزيع المكاني للمراكز منطقة محتلة بشكل متناغم ، كما يعتبر استقطاب المجال النظامي من قبل مدينة باتنة ويمكننا تحديد عامل الجذب الرئيسي الذي يمارسه مركز باتنة على كامل المساحة عبر البلديات الأصغر .بمركز رئيسي (باتنة) ، يشع على كامل الولاية وعلى جميع المستويات ويحتل موقعًا مركزيًا من وجهة نظر هندسية فيما يتعلق بالمساحة وتوزيع المراكز ، يؤكد تفوقه الديموغرافي والوظيفي ، مما تكّد مؤشرات المركزية التجارية لمراكز ولاية باتنة على سيادة عاصمة الولاية في الفضاء الإقليمي.

12-2 رهانات تنمية إقليم ولاية باتنة حسب المخطط الولائي للتهيئة :

عن الرهانات أو التحديات أمام الكم المتنوع والملاحظ للإمكانيات الولائية باعتباره مجال التأثير والتأثر لمدينة باتنة فإنها جاءت غير مشجعه ضمن سرد المخطط الولائي ، حيث أبرز المخطط هاجس وتحدي الضغط القوي والمنتامي على الموارد وتواضع نموذج تسييرها التقليدي ، وعدم توفر المعلومة الدقيقة عن العروض في الإقليم ، كما ابرز المخطط تحدي رهان المساحة المروية ، أو 5.4٪ ، وهي نسبة منخفضة جدًا في ولاية ذات مناخ شبه جاف. والتي تعود أساسا لتقلبات الطقس وخاصة قلة هطول الأمطار ، إلى جانب مشاكل الري والتي تعتمد على الآبار والذي أبرز بوضوح أن الحجم المسحوب بواسطة المخصصة للري والممثل بـ 1.9٪ من إجمالي الاحتياجات الحالية غير كافٍ إلى حد كبير لتلبية الاحتياجات الحالية.

رهان استمرار التدهور البيئي كالتلوث الهوائي نتيجة الكم الكبير من المحاجر واستخدام المتفجرات لتفتيت المناطق الصخرية ، وتلوث المياه حيث تصريف مياه الصرف الصحي من غالبية المراكز يتم مباشرة في الوديان خاصة في المدن الكبيرة وخاصة مدينة باتنة ، حيث يتم تصريف المخلفات المعالجة

باتجاه فيسديس لري 500 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، مع استمرار التأثير السلبي للمناطق الصناعية

كما أن الولاية والتي تضم العديد من الأحواض التجميعة الصغيرة والمتوسطة يجعلها منطقة معرضة لخطر الفيضانات، بالإضافة إلى رهان المنطقة الصناعية داخل النسيج العمراني للمدن، والتي لم تعد لديها إمكانية التطوير وتوسيع نفوذها، وتتخللها شبكة كثيفة من الأنابيب وأماكن التخزين، يزيد من التحدي تميز الإقليم بمنطقة جبلية تولد منحدرات شديدة الانحدار تؤدي إلى تسريع وقت الاستجابة السريع لحدث مطر معين. في المنطقة الجبلية وتشكل منطقة مصب في اتجاه المنطقة الغربية، كما أضاف المخطط رهان المنطقة الجبلية الزلزالية لإقليم باتنة.

موسم الإقليم بعدم التوازن في التوزيع الديموغرافي نتيجة الطبيعة الجبلية الوعرة للإقليم وتباينه مع الجهة الغربية له، وضعف البنية التحتية بالنسبة للريف افتتح المخطط تحدي التهيئة الإقليمية وإعادة توزيع السكان أمام العديد من أوجه القصور الملحوظة في بعض القطاعات (الصرف الصحي، غاز المدينة، المرافق الثقافية والترفيهية... إلخ). رغم المؤشرات المتعلقة بالقطاعات الأولى والثانوية وعن وجود تفاوتات عميقة بين بلديات الولاية، حيث تعاني ثلثي بلديات ولاية باتنة من نقص التجهيزات وإطار عمراني غير ترابطي في أخرى.

كما أشار المخطط إلى تحدي تركيز السكان في عدد قليل من المراكز المأهولة بشكل مختلف، أهمها باتنة، بريقة وأريس، لأن هناك تناقض بين العدد الكبير من المراكز مع توزيع السكان، مع الاستقطاب السلبي للمجال النظامي من قبل مدينة باتنة وارتفاع الضغوط الذي تمارسه المراكز الصغيرة على عاصمة الولاية والتي ترى سكانها، حتى بالنسبة للخدمات الأولية، يتجهون نحو باتنة من خلال تجاوز المراكز الإدارية للبلديات وأقرب الدوائر، موضحا تحدي آخر وهو عدم الملاءمة بين المجالات الإدارية والوظيفية في مناطق النفوذ الإدارية لهذه البلديات، نتيجة اختلاف عدد السكان وتجهيز المناطق، أنهى المخطط الرهانات المتعلقة بالتوزيع السكاني واختلال الشبكة العمرانية للولاية.

أما فيما يخص القطاع الاقتصادي للولاية أوجز المخطط الولائي للتهيئة تشخيص رهانات الولاية في تعثر القطاع العام، لا سيما في بعض الفروع (المنسوجات، والجلود، وقانون حماية المستهلك...) أمام تنامي القطاع الخاص في عاصمة الولاية التي تحتكر معظم الوظائف في القطاع الثالث، وأمام تحدي انخفاض معالم تطوير النشاط الصناعي الذي يوظف 6% فقط من الفئة النشطة لسكان الولاية، فإن غالبية البلديات والدوائر تظل زراعية بشكل أساسي.

12-3 الأخطار على تنمية لأقليم ولاية باتنة حسب المخطط الولائي للتهيئة :

أبرز المخطط الولائي للتهيئة مجموعة من الأخطار المحتملة والقائمة في حالة استمرار السياسات التنموية الحالية أو بقائها على هذه الوتيرة من أهمها التدهور البيئي وتلوث الهواء وبالتالي تشكل سحب الغبار

المنبعثة من منطقة نشاط مصنع الأسمنت مشكلة صحية عامة حقيقية في الإقليم ، بالإضافة إلى تسرب المياه السطحية الملوثة إلى طبقات المياه الجوفية العميقة ، منتجة تلوث المياه الجوفية والعديد من الأمراض البائية و تدهور النظام البيئي.

ارتفاع خطر الفيضانات التي تسبب أضرارًا جسيمة، خاصة في المراكز الحضرية فيما يخص الطرق والبنية التحتية وانهيار العديد من الجسور و غلق المدارس وتحول الطرق إلى أنهار حقيقية وانغمار الطوابق الأرضية للمباني وشل حركة المرور على الطرق لساعات عديدة ، بالإضافة إلى المخاطر التكنولوجية وبالأخص المناطق الصناعية في مدينة باتنة مع تفاقم ظاهرة الفيضانات وخاصة الأمطار العاصفة في ولاية باتنة.

أما عن خطر عدم التوازن في التوزيع الديموغرافي هدد المخطط الولائي للتهيئة بأن استمرار التركيز في المناطق الحضرية وفي تجمعات معينة غير مرتبطا باختلال على مستويات أخرى مثل توزيع الأنشطة والتجهيزات والإسكان ، إلخ. ، ومن ناحية أخرى ، يطرح مشاكل كبيرة في المعدات وخاصة خدمات الطرق. كما هدد المخطط بتنامي واستمرار هيمنة القطاع الثالث على اقتصاد الولاية .، ينعكس على انخفاض المردود الاقتصادي وانهيار النشاطين الأول والثاني للاقتصاد .

خلاصة

لم تختلف الامكانيات الولاية أو الأفق الولاية لولاية باتنة كثيرا في المخطط الولائي للتهيئة عن نظيرتها في المخطط الجهوي لتهيئة اقليم الهضاب العليا الشرقية ، بل كانت أقل توسعا حيث اكتفا مع التأكيد على الامكانيات والأفاق التنموية بالنسبة للامانات الهائلة من مصادر المياه رغم الطاب المتزايد عليها التحسن الكبير لظروف المعيشة، وبالنسبة ايضا للتنوع الطبيعي الكبير في الولاية وخاصة في المنطقة الجبلية. أيضا التقدم الكبير في ميدان البيئة زافتتاح مراكز تقنية لردم النفايات ومحطات معالجة المياه المستعملة ، كما تطرق إلى الأفق الديمغرافية والنمو القوي لسكان الولايةوعرج على التنوع الكبير في الانشطة الاقتصادية وهيمنة النشاط الفلاحي على بقية الانشطة في الولاية ودوره في تحفيز للتنمية المستدامة وللقدرة التنافسية بين المناطق ، في ظل الاصلاحات المتنامية في هذا القطاع، ليستطرد تميمه للقطاع الصناعي واحتمالية إعادة تأهيلها بعد تحرر النشاط الصناعي في ولاية باتنة من هيمنة القطاع العام، ووصف انتاجه الصناعي بالتنوع تزامنا مع استرجاع الأراضي الصناعية وتصفيته، وحل مشاكل التمويل ، والعراقل الإدارية، ساهم أيضا في هذا التطور تحسن البنية التحتية التي وصفها امخطط بالشبكة والبنية التحتية الكبيرة من حيث الطرق ووسائل النقل والمرافق الاجتماعية والثقافية الرفيعة المستوى ،كما شدد المخطط على الأفق الهيكلية الاقليمية والوزيع المكاني المتناعم للمراكز في الولاية ، مع استقطاب المجال النظامي من قبل مدينة باتنة الملركزي والمشح على كام الولاية وعلى جميع المستويات.

وبعد إحصاء مختلف الأفق التنموية في المخطط الولائي للتهيئة ، عرج ذات المخطط على جملة من الرهانات الكفيلة بكبح عجلة التنمية في اقليم ولاية باتنة خاصة ، كتحد الضغط المتنامي على الموارد

المائية بشكلها التقليدي الحالي في ظل شح المعلومة عن العروض في الاقليم، كذلك رهان التدهور البيئي الهوائي والمائي.

أما عن رهان الفيضانات في ظل اقليم كثيف الشبكة الهيدروغرافية وشدة المنحدرات الجبلية واطار المناطق الصناعية داخل الانسجة العمرانية وخطر الزلزالية في المناطق الجبلية ، لينتقل إلى توايد التوزيع الديمغرافي الغير متوازن بين المنطقة الجبلية والسمنطقة السهبية مع تكريس التفاوتات العميقة بين بلديات الولاية الاطار العمراني الغير ترابطي بينها ، وهذا ولم يغفل المخطط بداية وضوح تركيز السكان في عدد قليل من المراكز المأهولة وبداية التناقض بين العدد الكبير من المراكز مع توزيع السكان وارتفاع الضغط الذي تمارسه المراكز الصغيرة على عاصمة الولاية وكذلك عدم الملاءمة بين المجالات الإدارية والوظيفية في مناطق النفوذ الإدارية لهذه البلديات .

أما عن الرهان الاقتصادي في الولاية فطرح المخطط تعثر القطاع العام ، أمام تنامي القطاع الخاص وانخفاض معالم تطوير النشاط الصناعي.

أوجز مخطط التهيئة لولاية باتنة مجموعة من الاخطار على مختلف الامكانان أو الآفاق التنموية للاقليم في حال استمرار تنامي الرهانات الولاية ، على عكس المخطط الجهوي لتهيئة اقليم الهضاب العليا الشوقية ، فقد هدد المخطط التهيئة لولاية باتنة بالتدهور البيئي وتلوث الهواء ومشكلة صحية عامة حقيقية في الإقليم، وتسرب المياه السطحية الملوثة إلى طبقات المياه الجوفية وانتشار الأمراض الوبائية وتدهور النظام البيئي.

كما هدد بخطر الفيضانات وانهيار البنية التحتية وشل حركة المرور ، بالاطافة إلى المخاطر التكنولوجية وبالأخص المناطق الصناعية ، وهدد فيما يخص عدم التوازن في التوزيع الديموغرافي باختلال على مستويات أخرى مثل توزيع الأنشطة والتجهيزات والإسكان، وأخيرا هدد المخطط بهيمنة القطاع الثالث على اقتصاد الولاية وانخفاض المردود الاقتصادي وانهيار النشاطين الاول والثاني.

الفصل الثالث

الإستراتيجية الترابطية .. الإقليم الجوّاري لمدينة

باتنة

تمهيد

رغم وضوح المادة 20 من القانون التوجيهي للمدينة والتي تعرف المخطط الترابي للمدينة كأداة تخطيط وتوجيه قطاعي ، تهدف إلى إعداد وبشكل تشاوري مع الجماعات الإقليمية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، مشروع يعرف مستقبل الممكن والمنتظر للمدينة لضمان مختلف السياسات التي من شأنها تحقيق هذا المشروع ، وؤغم كمن المخطط الترابي وفي نفس الوقت استراتيجي ، مترابط مقطعي وشامل وحمله للطابع العملياتي، إلا أن المخطط لم يتبنى في السياسة الحضرية في الجزائر لعديد المشاكل وبقي مجرد حبر على ورث رغم بعثه في عديد المدن الجزائرية ، لكنه وللأمانة يوفر نسق تحليل مفصلي مهم لمموج البلديات في مرحلة التحول إلى الضاهرة المتروبولية كونه يربط بين الفضاء المرجعي أو المدينة وفضاء الجوار لها والذي لا يوفره المخططات التوجيهية ، ولقد ادرجنا هذا المقياس الحساس في طريقة اعداد المشروع الحضري خاصة في الشق التشخيصي له.

كما سيضم المبحث كل من القراءات الجغرافية والتحضر والسكان وتوجهات السياسة الحضرية والعديد من مظاهر الأقلمة والشراكة ، لكامل البلديات \times مسمة المكونة للفضاء المترابولي القادم بالاطافة إلى تحديد الآفاق والرهانات والمخاطر في وجه التنمية الحضرية للمموجة الحضرية.

1- تحديد الفضاء الحضري لباتنة المدينة الاقليم.

1-1 مفصلية الفضاءات:

إعداد دفتر شروط مخطط الترابي الحضري والذي يعتبر الوعاء التخطيطي للمشروع الحضري على المستوى الترابي الحضري وينص على ضرورة تعريف فضاءات الدراسة. حيث يبدو أنه من الضروري مراعاة الفضاءات المختلفة التي تجعل من الممكن التدخل على مقاييس مختلفة. كما يحرص على أنه من الضروري بالنسبة لنا التمييز بين الأشكال المختلفة للمحيطات التي يجب أخذها في الاعتبار وفقاً للاحتياجات وتمثل مستويات التدخل في هذا المخطط في

المحيط المرجعي: سواء المدينة أو البلدية وهو مدينة باتنة في دراستنا .

المحيط المجاور : والمتمثل في بلديات باتنة ، تازولت ، فيسديس وواد الشعبة

محيط النفوذ: الولاية وبعض البلديات المجاورة للولايات.

تم تحديد محيط الدراسة والمشروع الذي تم الاعتماد عليه في SCU على أنها المنطقة الحضرية للمدينة ، وفقاً للتعريف المعتمد للجزائر. أو ما يعرف بالمدينة الأم .

1-2 توسيع مدينة باتنة: نحو المدينة الإقليم :

إن توسع باتنة وإقامة علاقات وثيقة مع البلديات المحيطة له علاقة بالإشكالية العامة لظاهرة الأقلمة الجديدة "باتنة الكبرى". فيمكن ملاحظة ذلك عندما تخضع المدينة لتحولات جديدة بعد تمددها العمراني ،

وهو تعبير يسقط على ظاهرة تسارع اللطخات الحضرية في أطراف المدن الكبرى أو تحضر الضواحي - كديناميكية للتوسع المجالي للمدينة .

في الواقع ، لتجاوز الانحصار العقاري كأحد أقوى رهانات التوسع لدى مدينة باتنة ، أولاً وقبل كل شيء ، كون التوسع تم بشكل خطي نحو تازولت ثم كان هناك اللجوء إلى إنشاء ما يسمى: الأقطاب الحضرية الجديدة: في بلديات واد الشعبة وفيسديس.

- أول قطب حضري في الجنوب الغربي ببلدية الشعبة كان على حساب أراضي زراعية تغطي حوالي 400 هكتار. يتضمن ذلك برمجة 6000 وحدة سكنية ، بما في ذلك 5300 وحدة مكتملة ، وجميع البرامج مجتمعة. يستحوذ صيغة السكن التساهمي على الحصة الأكبر (80 %) من البرنامج بأكمله ، بالإضافة إلى الدعم والتجهيزات الأساسية ، وتجهيزات أخرى . والثاني في الشمال في بلدية فيسديس ، حيث تمت برمجة قطب جامعي بسعة 22 ألف مقعد أكاديمي وبرنامج إسكان رئيسي.

وحسب مخطط الترابط الحضري فقد أدى تحضر أطراف المدينة إلى الفصل بين مكان العمل ومكان الإقامة وإلى تنقل كبير (التنقل اليومي بين المدينة ومكان العمل ، يتم إجراؤه دائماً في نفس الأوقات). لذلك فهي مسألة مدينة مرقد ، مدينة مجزأة ، مدينة متعددة يجب أن تواجه عمليات مختلفة ، ومنه تغيير المقياس وتغيير الاستخدامات ، تباين الوظائف ، انتشار النسيج ، والتمدد العمراني يعني أن هذه الأقلمة الجديدة تفرض ضرورة تعايش بين فضاء جغرافي (موقع للمدينة)، فضاء اجتماعي (البعد الاجتماعي والثقافي للمجتمع المحلي) ، وفضاء اقتصادي (نظام إنتاج الثروة) ، وآخر فضاء سياسي (نظام اتخاذ القرار المحلي ، الحكم). ويتم تحقيق توازن هذا النظام الحضري من خلال التمكن من التحكم في هذه الفضاءات الأربعة ..

1-3 المجال الجغرافي : الانتشار الحضري حتى التشعب وتأجيل النمو.

باتنة موطن ربع مجموع سكان الولاية. في مجال يبلغ حوالي 116.41 هكتاراً ، بكثافة سكانية عالية جداً تبلغ 2567.45 نسمة / هكتار. وقد أدى ذلك إلى اكتظاظ السكان وبالتالي زيادة الطلب على السكن وظهور أحياء فقيرة تقدر بنحو 632 مبنى غير مستقر في جميع بلديات باتنة وفيسديس ووادي الشعبة 34، كما يمكن أن يضاف إلى الوضع الذي يندرج بالخطر ظهور البناء غير المشروع على الأرض التي لا تصلح أحياناً للبناء. أين وجدت المدينة نفسها غير قادرة على معالجة مشكلة الإسكان وتلبية مطالب أهلها والقادمين. بالإضافة إلى وضع نفاذ العقار المتسبب لتشعب المدينة ووصولها إلى طريق مسدود.

³⁴ Source DUC BATNA

حيث كان هذا النقص في الاحتياطات العقارية عائقاً أمام نمو المدينة وتطورها. مما فرض بعد ذلك الحل في نقل نموها في مكان آخر.

2- السكان :

1-2 معدل التحضر في المراكز العمرانية المجاورة لبلدية باتنة:

بمعدل تحضر يصل إلى 22.93%. بواد الشعبة والذي يعد الأقل من بين معدلات التحضر باقي بلديات التجمع العمراني المستقبلي. نتيجة الطبيعة الريفية للبلدية وانتشار السكان بشكل مناطق مبعثرة والعديد من المراكز الثانوية. حملة لمبريدي،..... أما فيما يخص المركز العمراني لفيديس فنجد أكثر ارتفاعاً من المركز العمراني لواد الشعبة ليصل إلى 48.09%. نتيجة ضمه المركز العمراني لفيديس لنسيج عمراني متكامل ساهمت الطبيعة الطبوغرافية للمركز بتكثيفه إلى حد ما. أما بالنسبة التحضر العالية في مدينة تازولت 83.11 تعود لقربها من المدينة الأم باتنة واتخاذها طابع المدينة. مع وجود بعض المراكز الثانوية والمناطق المبعثرة.

2-2 نمو السكان في المراكز العمرانية المجاورة:

إن التراجع في معدل الزيادة السكانية يرجع بصورة كبيرة إلى سياسة الترحيل الديمغرافية لباتنة بالنسبة للبلديات المجاورة. هذه المراكز (فيديس، واد الشعبة، تازولت) تشكل جزءاً من مجال نفوذ المدينة الأم. وتبعد هذه المراكز بحوالي 15 كلم من مدينة باتنة ويتراوح حجمها السكانية بين 7500 إلى 27000 نسمة في آخر إحصاء للسكن والسكان (2008). بالنسبة للوضعية الديمغرافية، واعتماد مدينة باتنة كثيراً على المدن المجاورة. حيث تشهد المدينة تراجعاً في أعداد السكان لصالح البلديات المجاورة نتيجة النمو العمراني الكبير لهذه البلديات وليس لنسجها العمرانية. فإحصائياً هذه البلديات سجلت معدلات نمو مرتفعة بين (1987-2008) من (3.07 إلى 6.57%) وفي المقابل باتنة سجلت معدل نمو ضعيف (1.91%).

3.2 معدلات الزيادة السكانية في المراكز العمرانية المجاورة :

الأرقام توضح انعكاس واقع التعمير في مدينة باتنة والمدن المجاورة على الواقع العمراني لهذه المراكز المجاورة. حيث تم تسجيل اختلاف متباين في الزيادة السكانية لباقي المراكز العمرانية المجاورة فقد تحولت الزيادة المرتفعة لمدينة باتنة بين 87-98 والتي وصلت إلى 2.76 إلى 1.91 بين 98-2008 وهذا نتيجة تشبع النسيج العمراني وتحويل حجم السكان إلى حساب البلديات المجاورة وخاصة فيديس وتازولت التي شهدت معدل نمو وصل إلى 2.56 و 2.08. أما فيما يخص مدينة فيديس فإن شكل التعمير ووظيفته (القطب الجامعي). بالإضافة إلى إشكالية عقارية بسبب التضاريس والبعد عن مدينة باتنة. كلها عوامل أدت إلى انخفاض معدل النمو السكاني لكنه بقي مرتفع بالمقارنة مع مدينة باتنة 2.56.

4.2 الكثافة السكانية:

تعتبر الكثافة السكانية لمدينة باتنة 25,67 والمراكز العمرانية المجاورة فيسديس 0,87 وواد الشعبة 0,28 لمديرية التخطيط والتهيئة العمرانية-2010. عن مدى تشبع النسيج العمراني واستفحال الإشكالية العقارية في كل البلدية فمن الواضح أن مدينة باتنة لم تعد قادرة على استيعاب الحجوم الكبيرة للسكان مع التناقص المتسارع للوعاء العقاري للبلدية المدينة. لكن في الحقيقة النسبة أعلى نتيجة كون مدينة باتنة تعدت حدودها الإدارية والأحجام المضافة للبلديات المجاورة هي على الورق فقط. بينما تعد الكثافة السكانية لبلديات واد الشعبة وفسديس جيدة بالمقارنة مع مدينة باتنة نتيجة نمط السكن والحجم السكاني الضعيف بالإضافة إلى الوظيفة الزراعية والصناعية للمركزين.

أما فيما يخص المركز العمراني لتازولت التي وصلت كثافتها السكانية إلى 2.42 فيعود إلى حجمها السكاني بالمقارنة مع بلديتي واد الشعبة وفسديس. ويعود كذلك إلى المعوقات المجالية للمركز العمراني تازولت. لكنها تبقى متواضعة بالمقارنة مع مدينة باتنة نتيجة نمط البناء الفردي. وانفراد الوظيفة السكنية على الطابع الوظيفي للمدينة.

3- توجهات السياسة الحضرية وأدوات التخطيط الحضري PDAU :

نتيجة ارتفاع الطلب من جهة واستمرار التحضر في الأطراف بشكليه الشرعي والقانوني سواء في مدينة باتنة أو التجمعات لعمرانية الأخرى لجأ إلى التوسع إلى خارج حدود البلدية. حيث تم اقتراح تنظيم تجمع من سبع بلديات هي (باتنة ، فيسديس واد الشعبة ، تازولت ، عيون العسافير ، سريانه ، جرمة) توسطها موقع باتنة ، واضعة هذه البلديات في مجال جذبها. تتحمل هذه البلديات العبء الأكبر من جاذبية مرافق المدينة. بسبب اعتمادهم الملحوظ ، بالإضافة إلى ذلك ، تم تسجيل تأخرا على مستوى التنمية في المخطط التوجيهي ، مع استمرار عمليات تحضر الأطراف لهذا تم اقتراح كل من الأقطاب الحضرية والجامعية (مقترح في فيسديس واد الشعبة وتازولت) والذي كان اختيارًا محليًا لجأت إليه السلطات كإجراء طارئ.

3-1 بلدية باتنة :

تطور التنمية العمرانية في بلدية باتنة ارتبط بديناميكية "غير مستدامة" و التي ترجمت بتعمير مركز في الأطراف وغير مصاحب بالتوقيع المسبق والمخطط للبنى التحتية لهذا التمدد العمراني. ونتج عنه استهلاك كبير للمجال في الأطراف الحضرية وتقويض لوظائف إنتاجية لهذه المجالات، وعلى المستوى الاجتماعي، تميز بشروط حياة سيئة، أخطار صحية واجتماعية خطيرة، في ظل فقدان قدرة الجماعات المحلية على للتنظيم وتسيير النسيج الحضري وتمويل المصالح والتجهيزات لسكان ريفيين يحتلون

المنطقة الحضرية، مثل التعليم، النقل، توفير المياه الصالحة للشرب، التصريف الصحي، والخدمات الضرورية التي أصبحت لا تتماشى مع احتياجات السكان.

2-3 بلدية واد الشعبة (القطب العمراني بحملة).

القطب العمراني الجديد "حملة" في الجنوب الشرقي لمدينة باتنة. في إطار توسع حي كشيدة ، وعلى مساحة 417 هكتار. ويتميز بهندسة معمارية خاصة مكونة من سكنات جماعية، تجهيزات عمومية مرافقة، وأخرى ذات مستوى عالي مثل الإقامة الجامعية، الحي الإداري ، بقدرة استقبال لهذه المدينة تفوق 40000 ساكن مع جميع الاحتياجات العصرية بما في ذلك المساحات الخضراء بمساحة 26 هكتار.

ويضم برنامج تجهيزي واسع، والذي من شأنه تحويل البلدية إلى ملتقى ونقطة جذب ذو طابع عمراني جديد. في هذا القطب يضم 450 سكن بصيغة البيع بالإيجار ، وبرنامج تجهيزات واسع عن طريق مخطط شغل الأرض 1 و2، والذي يصبح على المدى الطويل عامل مثبت للسكان اللذين لا يصبحون بحاجة إلى التنقل نحو مدينة باتنة. السكان المستقبليون لهذه السكنات هم في الأغلب من باتنة ، ومن بلدية فسديس وحركة السكان تخلق نوع من الحركة النواسية أو اليومية نتيجة التعلق بين المدينة الأم والأقطاب العمرانية الجديدة. واستحداث القطب العمراني الجديد حملة والذي تحول بسرعة إلى نمط توسع بشكل مدن أو أقطاب عمرانية متلاحقة. حملة 1، حملة 2، حملة 3، حملة 4، أشعل سوق المضاربة العقارية وحول المدينة إلى تراكم لأنسجة عمرانية تضيف على المدينة وليس لها. في جهة توسع وحيدة متسارعة ومهولة بالمقارنة مع اتجاهات التوسع الأخرى-باتنة تازولت وباتنة فيسديس.

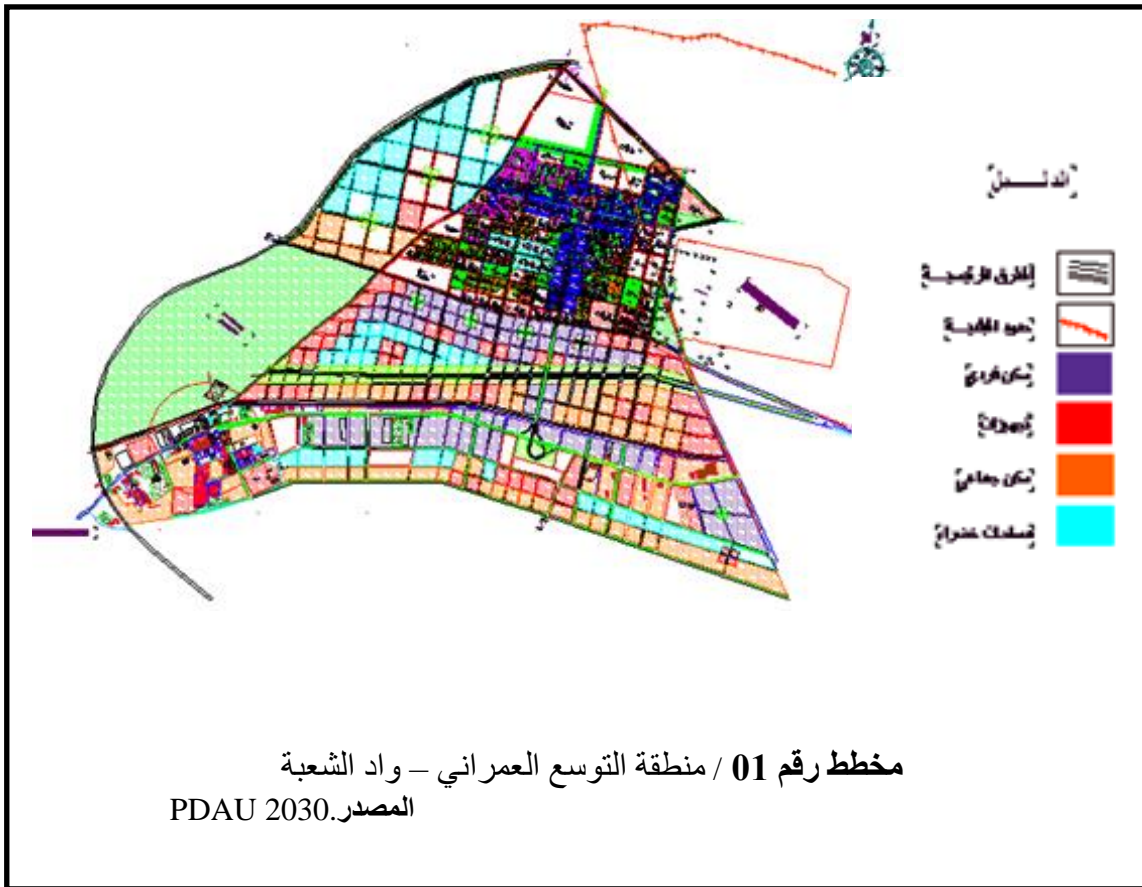
بالإضافة إلى أن هذه الأقطاب العمرانية الجديدة خلقت مجال تفرغ في المراكز العمرانية الأصلية لبلدية تازولت، فسديس، وواد الشعبة التي وجدت نفسها أمام آلة تعمير تنتج مدن وأقطاب عمرانية تفرغ المدن الأصلية من ساكنيها. ولا تضيف لبلدياتها أو أنسجتها العمرانية المهترئة لكنها في الحقيقة تستجيب للأزمة المحلية للسكن ، والتي أصبح مشكوكا فيها في الآونة الأخيرة.

لا يمكننا اعتبار التوسع العمراني الجديد لهذه الأقطاب العمرانية المتلاحقة توسعا لبلديات الجوار. وإن تم على أراضيها. فقط لأن النسيج العمراني لمدينة باتنة تشعب مع العلم أن التوسع بواسطة هذه الأقطاب العمرانية الجديدة كان على أرض البلديات المجاورة لكنه في الجزء البعيد عن أنسجتها العمرانية وبالتحديد جاء كتوسع وامتداد لمدينة باتنة في أرض البلديات المجاورة، أي أنه إضافة لنسيج المدينة وتسريع الانفجار العمراني لبلديات المجاورة، كما أن أحجام التوسع أو المساحات المضافة أكبر بكثير من احتياجات المركز العمراني، والذي يصل إلى أضعافها. هذه المقارنة المجالية تعطي سبب هذا التوسع الضخم واستحواد الوظيفة السكنية على مجمل مساحته. ليبدو منطقيا إذا قورن بتوسع مدينة باتنة ، مع

استحوذت المدينة على النصيب الأعلى من التجهيزات المهيكلية وتوقيع التجهيزات المكتملة للسكن في البلديات المجاورة.

3-3 بلدية فيسدیس: تحويل مركز ريفي استعماري إلى قطب عمراني جامعي

في الشمال الغربي لمدينة باتنة تقع بلدية فيسدیس والمميزة بأراضيها ذات القيمة الزراعية الكبيرة والتي تغطي مساحة 8580 هكتار والتي نجدها في تقاطع الطريق الوطني رقم 03 والطريق الولائي 26. بلدية فيسدیس أنشأت مع إنشاء المحتشد لهدف تجميع السكان في الفترة الاستعمارية.



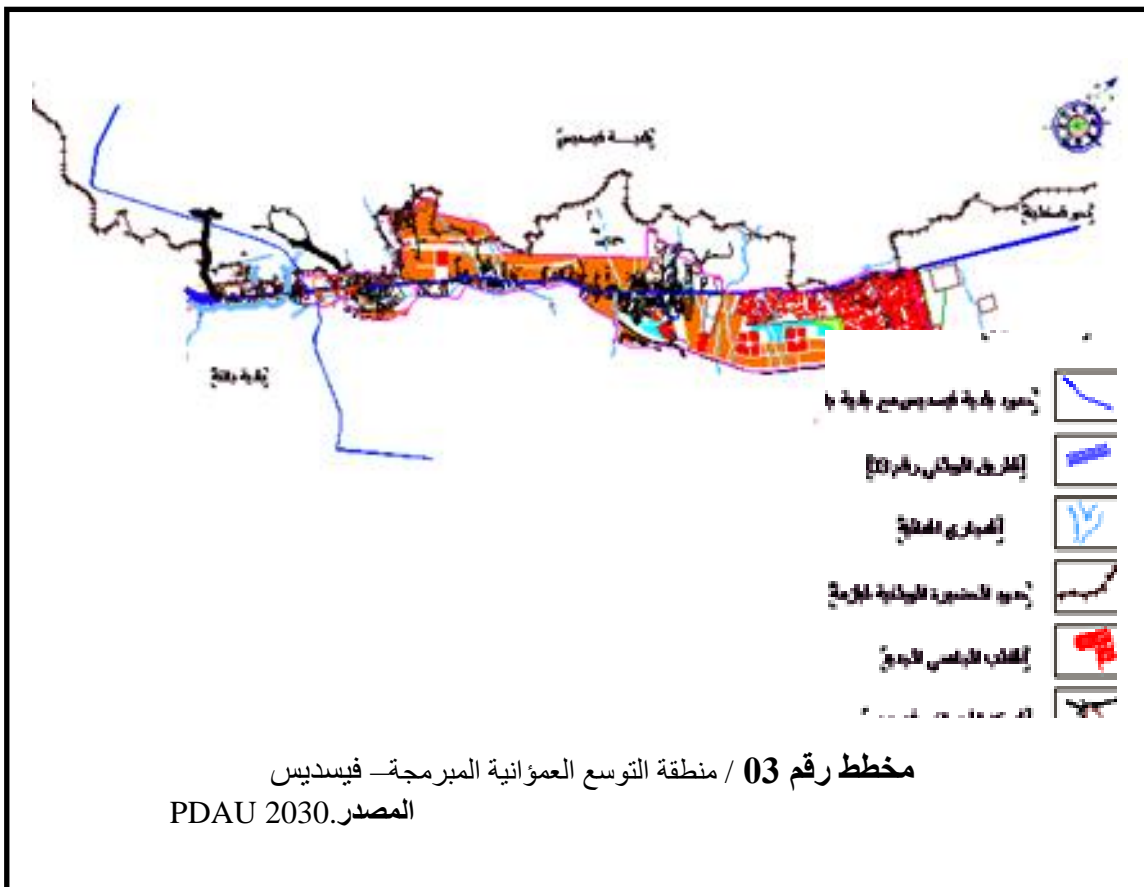
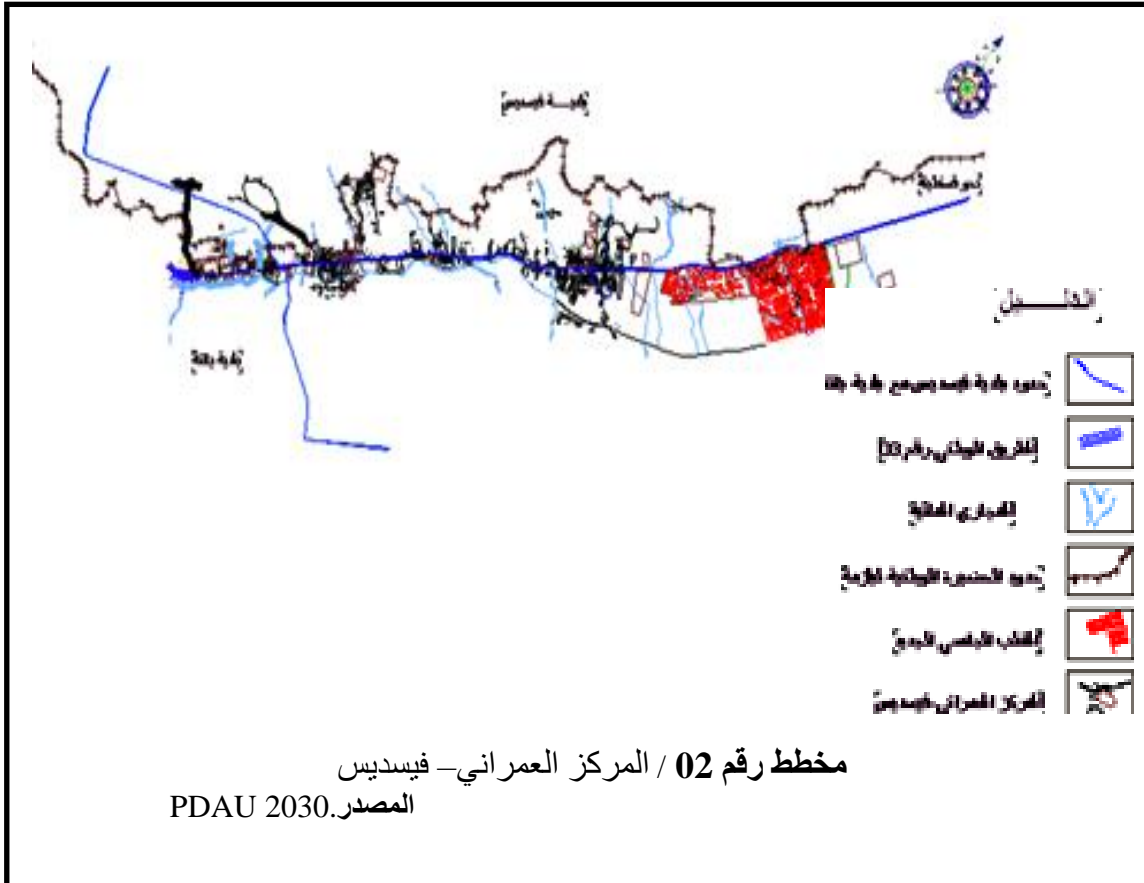
النسيج العمراني مواز لمحور أساسي وهو الطريق الوطني رقم 03، يضم تجهيزات وحي المحتشد الشطرنجي مع تجهيزات ذات طبيعة تجارية والتي حولت النواة المركزية إلى جاذبة. ومن جهة أخرى وعلى الطريق الولائي رقم 26 التعمير الثانوي أعطى اتجاه جديد للتعمير الأفقي في شكل سكن فردي. البناء بالأجر أعطى قطيعة مع الطابع المعماري القديم، وكذلك التضاريس الجبلية في الشمال والشمال الغربي. كونت المعوقات الأساسية لتوسع النسيج العمراني. وتبعثر البناءات والشغل المبذر للمجال خلق مساحة كبيرة داخل النسيج العمراني. والذي يحتاج إلى تفكير عام وشامل، يأخذ في عين الاعتبار توجيهات مخططات شغل الأرض والدراسات المختصة في إعادة الهيكلة وتجديد النسيج القديم.

من جهة أخرى قربها من مدينة باتنة، له تأثير قوي ذو بعد إقليمي، باعتبارها مركز القرار وفيسديس هي جزء من ذلك المجال. كذلك المنطقة الصناعية لمدينة باتنة في شرق المدينة، والقريبة من فيسديس تعزز نوع من التعلق في مجال الشغل. بالإضافة إلى أن مطار ايمدغاسن، والمحاذي لخط السكة الحديدية باتنة- قسنطينة يمثلان امتيازان كبيران في تنمية بلدية فيسديس .

أما فيما يتعلق ، بالقطب العمراني المبرمج لبلدية فسديس ، والذي يمثل تحول كبير بالنسبة لبلدية فسديس ومعبر حقيقي لقريبة أو مركز ريفي استعماري إلى قطب عمراني جاذب. هذا الأخير والذي يحتاج لتكوين علاقات وظيفية مع مدينة باتنة وتعزيز حقل الجذب ، الذي يمكن أن يتحول نحو بلدية فسديس أو بشكل حركة نواسية/متعاقبة مزدوجة الحركة تنشأ نوع من التعايشية بين الإقليمين في المستقبل.

كما أن القطب الجامعي الجديد، جاء تحت برنامج الخماسي 2005-2009 والذي يقضي بتعزيز قدرة استقبال جامعة باتنة. ويضم 05 مجموعات تاطر 22.000 مقعد بيداغوجي و12000 سرير والعديد من البنية التحتية الرياضية كملعب بسعة 10000 متفرج ومسبح نصف أولمبي. بالإضافة إلى 6426 سكن جماعي. 4326 تساهمي و2100 سكن اجتماعي، وأربع أحياء جامعية ، إكماليتين وثانوية، 200 محل تجاري.

القطب الجامعي والعمراني في بلدية فسديس جاء نتيجة عدم توفر عقار ملك دولة. من جهة ومن جهة أخرى ولمشاكل إدارية تم رفض توقيع القطب ببلدية تازولت في محور توسعها الوحيد نحو باتنة.. أي أن القطب الجامعي والعمراني لم يأتي كما ذكرت أدوات التهيئة والتعمير للاستجابة لتطلعات بلدية فيسديس. لكنه كان لتعزز القدرة الاستقبلية لجامعة باتنة على مجال بلدية مجاورة. والمشروع لا يمكن اعتباره توسع للنسيج العمراني لمدينة فيسديس. كونه من جهة ليس استمرارية للنسيج العمراني الأصلي لفيسديس، كما أنه وإن كون منطقة شغل لسكان المركز. إلا أنه وبالتوسع حوله خلق منطقة تفرغ للنسيج العمراني الأصلي. كما أن حجم التوسع، مداه واختصاصه السكني البحت قد يترجم الإشكالية العمرانية للمدينة المهيمنة لكنه بالتأكيد لا يترجم إشكالية المركز العمراني المحلية. في ظل نفاذ العقار وانحصار المركز العمراني فيسديس بالجنال والواد شرقا والحظيرة الوطنية لبلزمة غربا. ومن هنا يتضح جليا سيطرت مدينة باتنة أو الشريك العمراني لبلديات الجوار أو بلديات المحيط الجوارى لمدينة باتنة. مما لا يطرح ظاهرة التحام عمراني كما يتوقع. لكن ظاهرة حضرية يمكن طرحها بالسلبية وهي الابتلاع العمراني للمركز العمراني فيسديس وذوبان هويته مقابل توسع مهول للمدينة الأم.



4- بلدية تازولت:

3-4-1 ثنائية بين التعمير المتسارع وحماية الموقع الأثري:

التعمير الجائر الذي تطور في مناطق الأطراف لمدينة تازولت قام بشغل الفضاء في شكل سكن فردي هش. هذا الأخير جعل من الصعب دمج مع مجموع المركز العمراني. في أحياء الأطراف والمجالات الخارجية تحتاج للتهيئة، باعتبارها مجالات سكنية، التجهيزات التي تركزت بشكل عشوائي والمستجيبة لتوفر العقار والمفتقرة لأي تنظيم بنيوي للمركز العمراني، كما أن تكثيف البنايات الفردية في أراضي الخواص وعلى طول طريق باتنة. والطريق الوطني رقم 31 شكل عائق لتوسع المدينة ودفع بالنمو الأفقي الذي مهد لتلاحم عمراني مع مدينة باتنة.

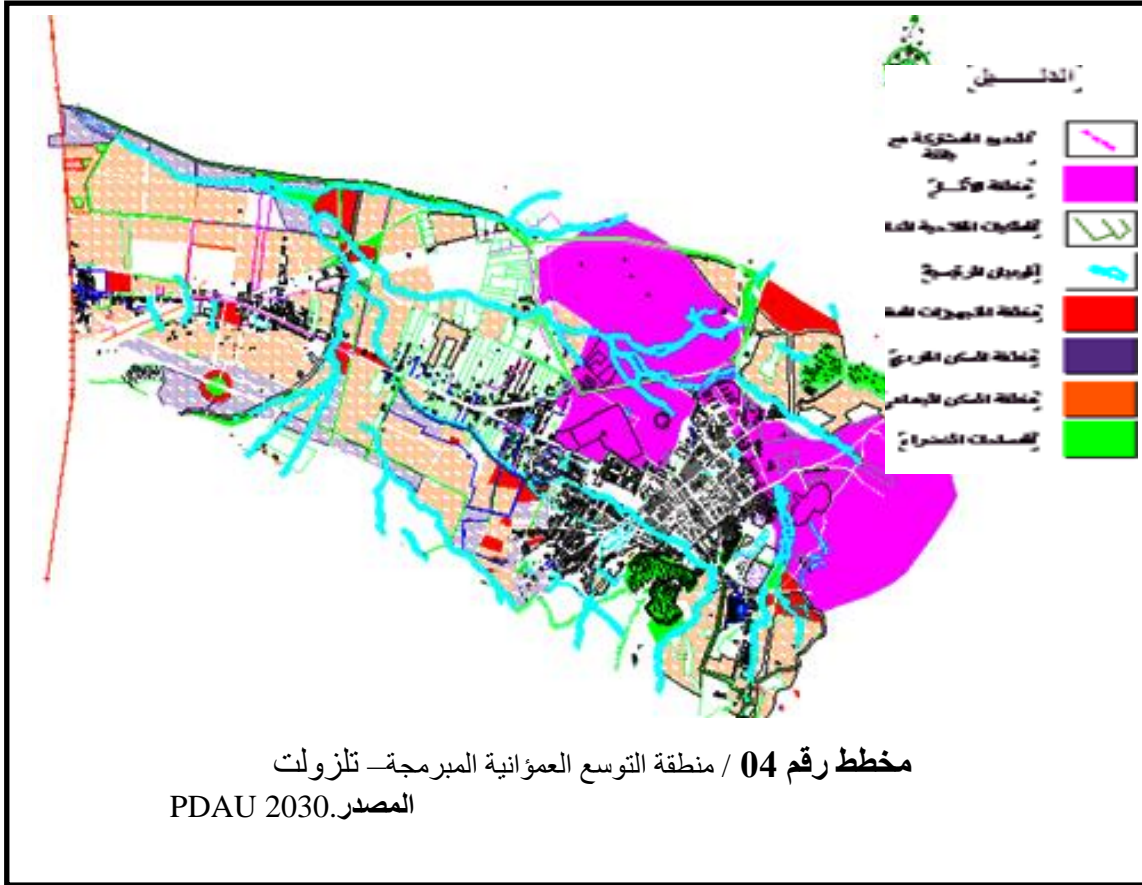
ومن بين المفارقات. الإرث في المواقع الأثرية المهم (آثار قصر الاحتفالات، المعسكر الكبير، الحصن البيزنطي) والذي يحتاج إلى سياسة فعلية لحمايته وإعادة تثمينه. لأنه مهدد بالانهيار والضياع بسبب التعمير الجائر. نتيجة الانحصار التضاريسي للمدينة وتشعب النسيج العمراني.

وفعلا. الزيادة السكانية لمدينة تازولت وارتفاع الطلب على السكن خاصة سبب في استهلاك مضاعف للأرض وتوالد للسكن الفردي الهش والفوضوي، والصعب التحكم فيه، حول النواة المركزية. والذي من عواقبه انفجار النسيج العمراني والشبكات المختلفة والشغل المهدر للأراضي. خلال هذه الفترة ثلاثة تخصيصات تم إنشائها: تخصيص 1 نوفمبر، تخصيص 5 جويلية، وتخصيص النهضة.

حي طريق باتنة "أو الحي المركزي" يهيكل مدينة تازولت مع التخصيصات، وشغله للمجال محدود بالموقع الأثري (المعسكر الكبير) ودار التأهيل وواد تيغزيرت. من جهة أخرى فإنه يتكون من نسيج مزدوج من السكن والتجهيزات، ومن جهة أخرى سكنات فردية في القطع الزراعية على الطريق. هذه الأراضي الزراعية تتموضع في شكل أشرطة مصعبة لعملية التوسع العمراني. وتسرع أيضا من التوسع الأفقي لمدينة تازولت نحو مدينة باتنة. كما أن الموقع الأثري "المبيزيس" وأهميته التاريخية وضمه لموقعين أثريين يشهدان على ماضي وتاريخ مهم في الإقليم.

الأول يمثل بقايا المدينة العليا وبعض البنايات الأثرية: المعسكر، معبد إسكاليب ونبتون، القناة المائية لمنبع عين درين، أقواس الانتصارات، المقبرة الجنوبية...

الثاني يوافق المدينة السفلى الواقعة في الشرق والشمال من تازولت. وتمثل ثراء أثري وخاصة في بقايا المدينة المتمثلة في: المعسكر الكبير وساحة القتال، أقواس، المدرج، حمامات، المقبرة الشرق والشمال الغربي. بين هاتان المجموعتان نجد الحصن البيزنطي والذي لا يزال مرئيا، أقواس وحمامات قصر النصر. ورغم أهمية المدينة التاريخية وهذه الشواهد تبقى دون أهمية وتتعرض لجميع أشكال التدهور.



3-4-2 تطور مدينة تلزولت عن طريق مخططات التهيئة والتعمير:

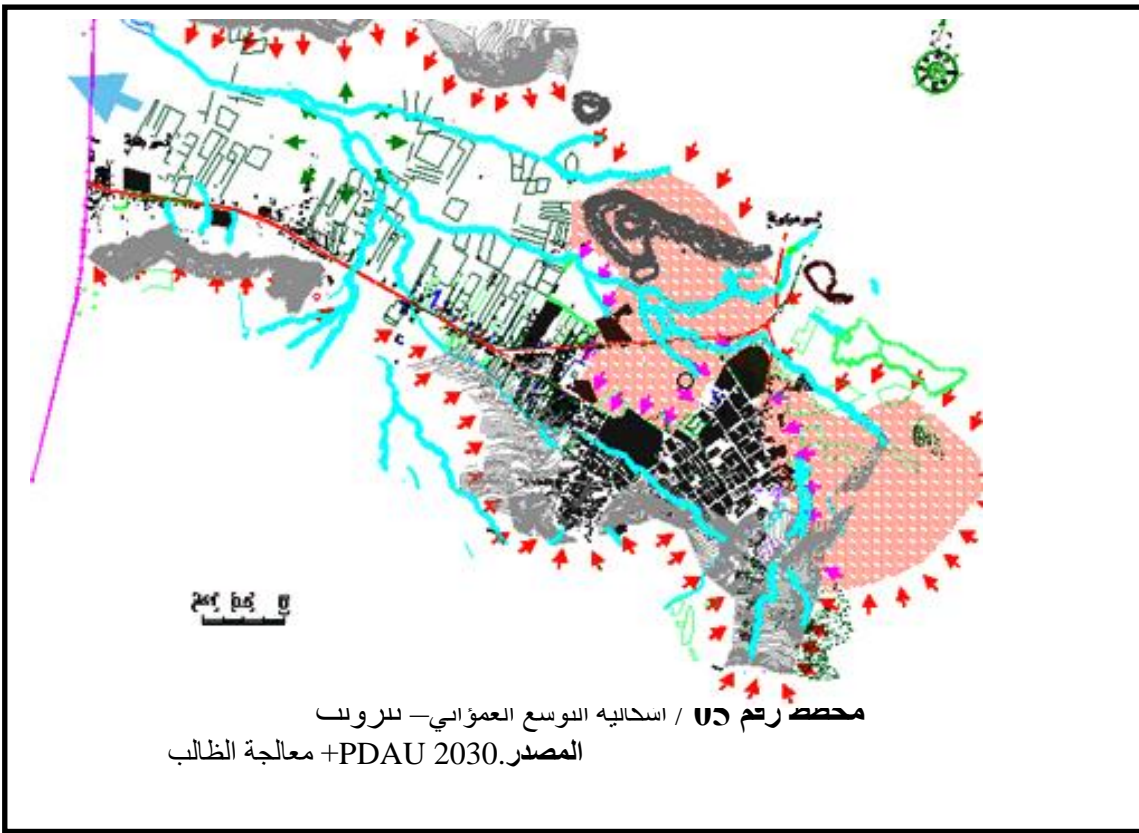
النسيج الحضري والمعرف بتعمير فوضوي الذي نمت في مناطق الأطراف، والذي أهدر مساحات عن طريق السكن الفردي. هذا الأخير الذي لم يرتبط وتجمع بشكل فوضوي دون الاندماج مع كلية التجمع العمراني. بالإضافة إلى الإرث التاريخي المهم والذي يفتقر لسياسة الحماية والتمثين. والذي ليبقي معرضا لخطر الاختفاء نتيجة التعمير الغير منتظم. ونتيجة ضغط التضاريس الجبلية وعدم التنظيم وتشعب النسيج العمراني. كما تشهد كل المساحات الخارجية والتي كانت نتيجة لتوطين البنايات، المفتره للتهيئة والمخصصة كمجالات سكنية. في جميع أحياء الأطراف

كما تشهد شبكة الطرق. عدى النواة المركزية. تخلفا معتبرا خاصة في أحياء الأطراف. والمميزة بغياب عناصر المجال المرجعية والتي تسمح بالتوجيه في المجال العمومي، كما يمكن استرجاع العديد من المساحات المشغولة حاليا ضمن إطار إعادة هيكلة النواة المركزية، وتحديدًا في أحياء المحتشدات، كما صنف المخطط التوجيهي التجهيزات الموقعة بعدم المهيكلة المجال لأنها موضوعة بشكل عفوي وتعتمد فقط على توفر العقار والأراضي دون مراعاة تنظيم الخطة البنوية للكلية العمرانية للمركز العمراني، كما يشهد المركز العمراني حالة من التوسع وتسارعا في النمو الأفقي للنسيج العمراني. على طول

الطريق باتنة.والطريق الوطني رقم 31 الأمر الذي يدفع إلى التكتيف في السكنات الفردية في الأراضي الخاصة

3-4-3 مناطق التوسع السكني لبلدية تازولت:

يبدو أن بلدية تازولت تعاني هي أيضا من نفس المشكل ، ألا وهو هيمنة القرار التعميري والسياسي على المصالح المحلية للولاية.فعلى طول الطريق الوطني رقم 03، وعلى جوانبه يتم التوسع وبهيمنة وظيفة حضرية واحدة ووحيدة وهي العشوائي والفوضوي والمخالف. في ظل غياب ملحوظ للرقابة ولأدوات التعمير.حيث يحدث تجزيء أقرب إلى العرفي لمساحات كبيرة من الأرض يتم في الأغلب البناء فوقها ثم يلجأ لمحاضر الصلح.



في المقابل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المعاد دراسته. أقر بنوع من المسايرة دون التسيير هيمنة الوظيفة السكنية على طول المساحة بين مدينة باتنة وبلدية تازولت.مع بعض التجهيزات المرافقة للسكن.وبنفس المنطق التوسعي لمدينة باتنة على بقية محاور التوسع فإن هذا الأخير يتم على أراضي بلدية تازولت المجاورة ولحساب المدينة الأم.دون مراعاة الخصوصية المحلية للمدينة ومدى تأثير هذا على المستقبل العمراني والحضري لمدينة تازولت التي تعاني ندرة في العقار وعفوية في الإستراتيجية.

4- سياسة التوظيف البين بلدية.

التسيير الحالي للمدينة يتميز ببعض الانفصال أو اللاترابط في التدخلات، وفي تعدد للفاعلين، على مستوى البلديتين بشكل خاص أدى إلى تسيير عمراني متناثر وقطاعي. ونتاج بعض العقبات كتضارب التدخلات المتخذة والموقعة، حيث تقود هذه الحالة من التضارب إلى وضع المدن في تخبط، حيث أن التفكير في باتنة هو إعطاء المدينة دور متعدد المراكز للديناميكية السوسيو-اقتصادية وتحويلها إلى ملتقى تبادل في كل إقليم الهضاب العليا الشرقي، رغم تحد المجال الذي يعارض بشكل كبير بتحديات طبيعية، عقارية واجتماعية

ومن هنا يتضح أن مدينة باتنة لا يمكنها التخلي عن دورها التنظيمي وتسييرها لإقليمها الخاص. خاصة في ظل إشكالات وصلت فعلا لحد الأزمة على المدى المتوسط والبعيد. في ظل غياب سياسة حضرية بالدرجة الأولى تسطر مستقبل المدينة الذي يتعارض مع دورها المتوقع لها. إذا واصلت النمو بنفس النمط ونفس التفكير التعميري والحضري.

4-1 شراكة بين بلدية :

لتسيير أفضل لمدينة باتنة ضمن محيطها الجوّاري بشكل مستدام. يجب اعتبار مدينة باتنة مستقبل لمدينة كبيرة أو تجمع لأكثر من مركز عمراني. هذا المحيط يجمع بين الأقاليم الاقتصادية بمجموعة من التجهيزات والنشاطات المهيكلة. ويجمع أيضا مناطق النشاطات، المناطق السكنية، المناطق التجارية، بالإضافة إلى جميع المناطق الموجودة سلفا.

باتنة تعرض ما يكفي لتحقيق تكامل لمدينة الإقليم. فوضعية وموقع باتنة المركزي ضمن البلديات الأربعة يمثل حقل جذب مباشر. وهذه البلديات تصبح مجالات مكملة. تازولت، واد الشعبة، فسديس، تصبح مدن محيطية تلبى بشكل مباشر وغير مباشر احتياجات المدينة. وتحويل مجالاتها الخاصة إلى مجالات عامة لمدينة باتنة الكبيرة.

هذه المراكز العمرانية تعطي روابط بين عمرانية وتضمن أن البلديات الأربعة تعمل على تضامن فيما بينها على تضامن مستقبلها المشترك، والإيمان أنه الحل الوحيد الذي يضمن نوعية حياة مشتركة واستجابات اجتماعية محققة.

الحدود الإدارية تعتبر الخطوة الأولى في إنشاء مشروع مشترك عن طريق الشراكة: طريق سريع، مشروع مائي، مدينة جديدة، مناطق متخصصة.

المدينة المنحصرة داخل حدودها البلدية وجدت نفسها أمام العديد من إشكاليات التسيير والتي لا يمكن حلها إلا بشكل جماعي وتوافقي مع البلديات المجاورة. المحيط الحضري يحتاج إلى مشروع حضري شامل من شأنه إعادة التوازن لباتنة الكبيرة.

4-2 فضاء اجتماعي مشترك :

إن قرب مدينة باتنة باعتباره المركز الولائي والمدينة الأم بالنسبة للأقطاب الحضرية الأخرى ، خلق فضاء اجتماعي تم إنشاؤه من خلال مرافق هيكلية كبرى مبرمجة وخاصة الجامعة ، وكذلك من خلال الأقطاب السكنية . حيث تقع هذه الأقطاب الحضرية على بعد 10 كم من باتنة باستثناء تازولت الملتحمة مع باتنة. مما يساعد على خلق تكافل وتمازج اجتماعي بين سكان البلدية الأم وسكان البلديات الداعمة لهذه المراكز الحضرية.

4-3 القطب الجامعي – جامعة باتنة 2.

جامعة فيسديس الجديدة ، التي تضم 22000 مقعد وأكثر من 12000 سرير ، هي القطب الجامعي الجديد الذي. بالاضافة إلى المدينة الجديدة حملة.

4-4. التجارة والخدمات والترفيه البين بلدي :

نتيجة التركيز والتنوع التجاري والخدمات في مدينة باتنة. يأتي الناس من البلديات المجاورة إلى المركز للحصول على العمل أو الخدمات أو التسوق أو زيارة العائلات والأصدقاء. ويلزم عدم توازن الخدمات بين باتنة والأقطاب الأخرى سكان البلديات المجاورة بالقيام بالتنقل بأشكال نواسية فيما يخص تازولت وواد الشعبة أو ترددية بالنسبة لفيسديس.

كما ينتقل في المقابل سكان باتنة إلى بلديات أخرى والعكس صحيح. في الواقع ، للاستجمام ، فكل بلدية لها خصوصيتها: فيمكنك الذهاب إلى فيسديس من أجل مدينة الملاهي وإلى تازولت للمواقع الأثرية لامبيسيس - الواقعة على بعد 11 كم من باتنة ، على الطريق إلى خنشلة لأهميتها التاريخية والأثرية. أبو تيمقاد وإلى واد الشعبة للمنطقة الجبلية والغابية كوندورسي ذات الأهمية الكبيرة، أيضا السياحة الحضرية فهي مكرسة في مدينة باتنة

4-5 الشراكة الاقتصادية وتخصص البلديات :

إن البلديات مثل تازولت ووادي الشعبة وفيسديس هي إلى حد أقل حضرية ، ونشاطها الرئيسي هو الزراعة. وفي إطار الشراكة ، يتم تجميع العديد من الموارد ، ويتم دراسة القضايا في الهواجس المشتركة ، على سبيل المثال:

مشكلة التزويد بالمياه وتفضيل الصناعة والتي يحارب المزارعون لمعالجتها بشكل مشترك.
بيع المنتجات وتوزيعها بشكل متوازن في البلديات المعنية.

أما بالنسبة للصناعة فقد تخصصت بعض البلديات في الصناعات الغذائية والميكانيكية وغيرها. في كل قطاع ، حتى لو كان محلياً ، له تداعيات على البلديات الأخرى ، إذا هذا التكامل يثري أنشطة مدينة باتنة ويعطيها وجوداً اقتصادياً.

- قطاع الصحة والخدمات.
- الصناعات المختلفة
- القطب الجامعي
- الخدمات والتجارة
- السياحة الحضرية

- -الزراعة
- مواد البناء
- الصناعات الغذائية
- الترفيه
- القطب الجامعي



- -الزراعة
- القطاع الصحي
- الحي الإداري
- الاقامات الجامعية
- -السياحة الجبلية .

- -الزراعة
- مواد البناء
- التجويل البلاستيكي
- السياحة الأثرية

سسس. batna-SCU28

4-6 شراكة بين البلديات

من أجل تسيير أفضل للمدينة وتنمية متماسكة ومستدامة ، تدخل مخطط الترابط الحضري SCU في محيط المنطقة الحضرية الأكثر ترابطاً ، وهي منطقة "باتنة الكبرى".

فيجمع محيط الجذب الأقاليم الجاذبة اقتصادياً لاكتسابها لمجموعة من التجهيزات والأنشطة المهيكلة. كما أنه يجمع مناطق النشاطات والمناطق السكنية والمناطق التجارية بالإضافة إلى جميع مناطق التطوير الحالية أو المستقبلية. في ظل هذه الظروف ، يكون للمحيط أكثر عروض بأكثر تنوع بدرجة كافية للوصول إلى درجة معينة من الاكتفاء للمدينة الإقليم.

يضع موقع باتنة المتوسط لهذه البلديات الأربع في مجال جذبها المباشر. فهذه البلديات تخضع لمبدأ التكامل ، أين سوف تصبح كل من تازولت ، واد الشعبة ، فيسدبيس "أحزمة حضرية " لمدينة باتنة حيث وبالتدرج سوف تتقلص مساحتها لصالح الفضاء المشترك، ولتعدد الروابط المشتركة والمتكاملة لهذه التجمعات العمرانية اشترط مخطط الترابط الحضري المقترح أن تنفق على مصالحها المشتركة وأن تلجأ إلى روح التضامن ، والغرض الوحيد منها هو التوزيع العادل للمكاسب الاجتماعية التي توفرها

المؤسسات البشرية والمادية. كما يندرج في مثل هذا التعهد ، ضرورة فسح الحدود الإدارية والمجال لمبادرة المشاريع المشتركة أو المشاريع الكبرى المشتركة كالطرق والطرق السريعة - الري - المدينة الجديدة.

كما يشدد المخطط على أن باتنة ، الواقعة داخل حدودها البلدية ، تواجه العديد من المشاكل الإدارية ، والتي لا يمكنها حلها إلا بالاشتراك مع البلديات المجاورة. حيث إن محيط المنطقة الحضرية المختارة الآن سيعزز بناء وتجسيد مشروع " باتنة الكبيرة" الشامل والمتوازن.

4-7 أقاليم متباينة :

باتنة الكبرى هي الآن مجال جغرافي لمشروع ، حقيقة يجب أخذها بعين الاعتبار. في تحقيق وإنشاء مخطط الترابط الحضري SCU ، فمن الضروري ضمان توازن المناطق المختلفة ، دون توحيدها. في الواقع ، فلكل بلدية خصائصها وإمكانياتها ، والتي يجب تطويرها وتحسينها بشكل متكامل.

4-7-1 تازولت: ازدواجية بين التحضر المتسارع وحماية المواقع الأثرية

أدى التحضر المتسارع الذي تطور في مناطق أطراف المدن إلى استنزاف العقار نتيجة استفحال السكن الفردي الغير شرعي ، هذا الأخير الذي لم يراعي التكامل بين التجمعات. خاصة في مناطق الأطراف ، حيث الفضاءات السكنية الناتجة عن البناء الفوضوي تخلو من التهيئة والتوزيع غير المهيكل والعشوائي للتجهيزات نتيجة قلة العقار ولا يظهر أي تنظيم هيكلي للتجمعات .

كما يشكل تكثيف مباني السكنات الفردية على الأراضي الخاصة على طول الطريق الوطني الرابط بين RN31 باتنة وتازولت قيدياً على توسع التجمعات ويبرز التوسع الأفقي الذي أنشأ الالتحام العمراني بين مدينة باتنة. ومدينة تازولت.

ومن المفارقات أن التراث الأثري المهم (كأنقاض قصر النصر ، المدينة السفلى ، الحصن البيزنطي) والذي بسبب عدم وجود سياسة حقيقية للحماية والتنمية ، مهدد بالاختفاء بسبب التوسع العمراني الجامح ، والذي تعزز من خلال التضاريس الجبلية المحيطة من جهة وتشعب النسيج العمراني من جهة أخرى.



صورة رقم -01 صورة جوية لمدينة تازولت.

المصدر. PDAU 2030.

في الواقع ، أدى النمو الديموغرافي في تازولت والزيادة في احتياجات الإسكان إلى تسريع استهلاك الأراضي من خلال انتشار المباني الفردية غير الشرعية ، والتي يصعب السيطرة عليها ، حول القلب المركزي. أدى ذلك إلى تمزق النسيج العمراني والشبكات المختلفة واحتلال غير عقلاني للأرض. وخلال هذه الفترة ، تم إنشاء ثلاثة تخصيصات هي: تخصيص 01 نوفمبر ، وتخصيص 05 جويلية ، وتخصيص النهضة.

ومع تشكل حي طريق باتنة أو "الحي المركزي" مدينة تازولت مع التخصيصات الثلاثة . تتوسط الموقع الأثري (المدينة السفلى) ووادي تيفزيرت .من جهة أخرى ، يتكون من نسيج مختلط من المساكن والتجهيزات ، ومن ناحية أخرى من منازل فردية في قطع أراضي زراعية خاصة مرتبة في شرائط عمودية مع الطريق الوطني .مشكلة عائقا أمام توسع المدينة وتشجع التوسع الأفقي لتازولت.

1-1-7-4 . تازولت ضمن إقليمها:

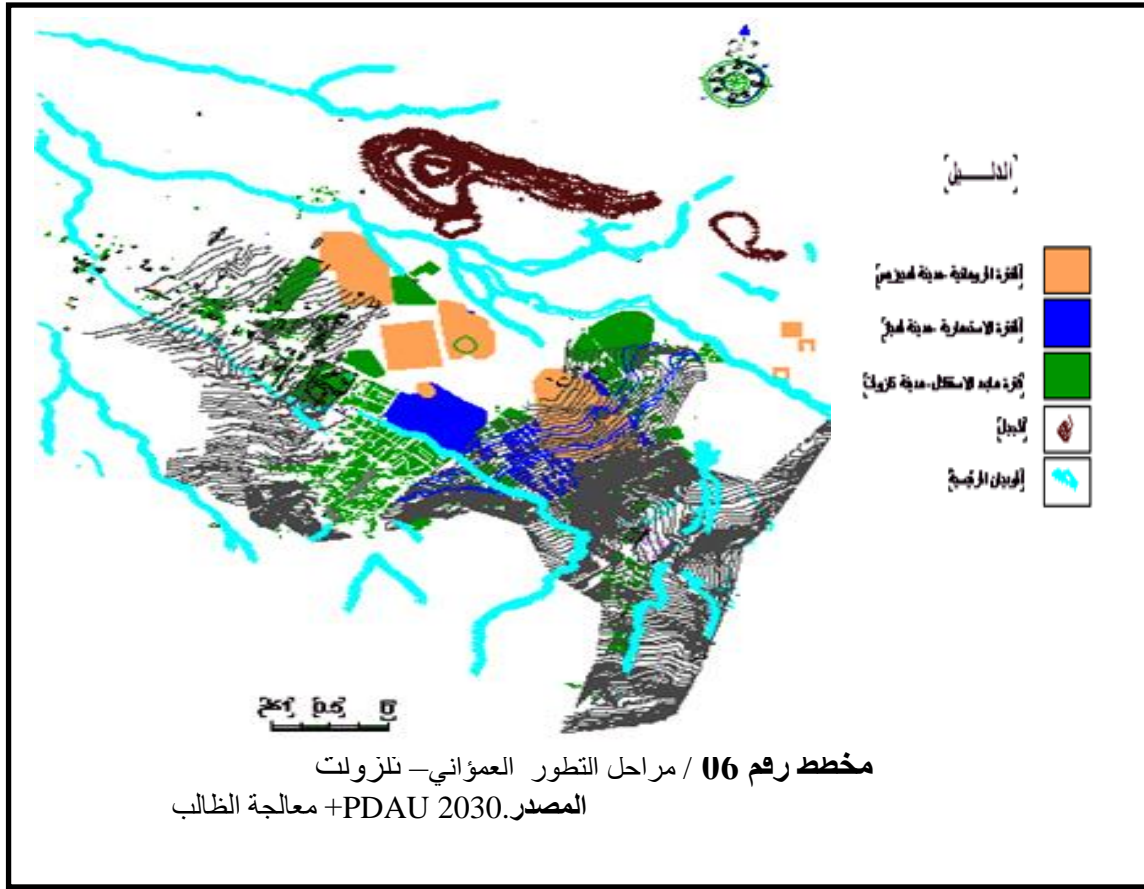
مدينة تازولت من بين المدن المجاورة لمدينة باتنة ورغم كونها الرقم الثاني بعد مدينة باتنة وبريكة في الغرب في إقليم الولاية ورغم توفرها أيضا على عدد مهم من السكان فاق 200000 ساكن إلا أنها تعتبر

تابع لمدينة باتنة هذا بحكم القرب حيث يصل بين مدينة باتنة ومدينة تازولت 10 كلم. ساهمت هذه المسافة الصغيرة بتحول مدينة تازولت إلى ضاحية من ضواحي مدينة باتنة على المدى المتوسط والبعيد. مدينة تازولت ولما تضمنه من إمكانات سياحية خاصة كونها تضم أكبر مدينة عسكرية رومانية في الجزائر. قدرة على التحول إلى مدينة سياحية بامتياز لكن يتضح أن هناك غياب تام للتفكير في بعث هذا المورد الاقتصادي الهام. واكتفائها حاليا بالنمو والتبعية للهيمنة الحضرية لمدينة باتنة. والتي تعتمد عليها في كل تجهيزاتها الفوق أولية، ويتضح جليا تحولها إلى منطقة توسع للمدينة الأم نتيجة توسع نسيج هذه الأخيرة على المحيط العمراني لبلدية تازولت. مما خلق انقسام في صيرورة التوسع العمراني واستغلال المجالات التي تقرها المدينة الأم دون الوجود الفعلي لمدينة تازولت.

تنقسم بلدية تازولت إلى ثلاثة مراكز ثانوية. تازولت- الشناتيف وذراع عيسي. لكن هيمنة المدينة الأم (باتنة)، حالت دون توسع النسيج العمراني في بقية المراكز الثانوية وبالتالي تحول مدينة تازولت إلى مدينة ذات دور جوارى إذ لم نقل إقليمي. حيث أدت هذه الهيمنة إلى نشوء نسيج عمراني جديد على مجال البلدية لكنه لصالح المدينة الأم وإضافة إلى نسيجها الأصلي. علما أنها استنفذت كل مجالها، أي توسع عمراني لمدينة تازولت في الجهة المقابلة لاتجاه توسعها.

التوسع العمراني لمدينة باتنة خلق نوع من تثبيط لحركة التعمير في بلدية تازولت والذي اقتصر فقط على تكثيف للنسيج العمراني لمدينة تازولت التي تفقد يوما بعد يوم دورها الإقليمي نتيجة الهيمنة الحضرية لمدينة باتنة صاحبة القرار السياسي. وفي حالة استمرار التمدد العمراني القوي، حتى ولو بشكل عمودي فإن حدوث ظاهرة التلاحم العمراني ستتحول إلى ظاهرة أخرى وهي ظاهرة الابتلاع العمراني أو التلاحم الحضري-حضري باعتبار هذه الأنسجة تعود إلى البلديات المجاورة. في ظل عدم وجود مشروع حضري يفرض على المدينة المهيمنة شكل ومدى التعمير.

يمكننا من خلال الوقوف على سيناريوهات التوسع العمراني لمدينة باتنة وعملية التفريغ التي تتعرض لها البلديات والمراكز العمرانية المجاورة. أنه لم تعد مدينة باتنة تعاني من إشكالية عقارية كان متوقع أن تضطرها لسلوك اتجاهات تعميرية جديدة كالتكثيف أو التوسع العمودي. باعتبار البلديات المجاورة توفر لها العقار وتوافقها في شكل وكيفية توسعها لتنتقل المدينة الأم إشكالياتها الأساسية إلى بلديات الجوار وتخلق في المقابل ضغط متزايد على بلديات تعاني تقريبا من نفس الإشكاليات الحضرية والعمرانية لمدينتها الأم. وبهذا من المتوقع على المدى المتوسط والبعيد خاصة في بلديات تازولت وفيسديس وحتى واد الشعبة أن تزاح أنسجة مراكزها العمرانية لتلتصق بمدينة باتنة. الأمر الذي يخلق مستقبلا مفاضلة بين المركز العمراني القديم المبشر بتفريغه. والنسج العمراني الجديد المنتمي إداريا للمركز القديم وفيزيائيا لمدينة باتنة.



4-7-2 فيسديس: نقل قرية استعمارية ريفية إلى قطب جامعي حضر جديد.

تقع بلدية فيسديس في الشمال الشرقي لمدينة باتنة وتتميز بأراضيها ذات القيمة الزراعية العالية بمساحة 8.580 هكتار وتقع عند تقاطع الطريق السريع RN3 وطريق الولاية RW 26، وتم إنشاء بلدية فيسديس. بعد إنشاء محتشد من أجل تجميع السكان الأصليين خلال الفترة الاستعمارية. يتشكل النسيج العمراني من محور رئيسي (RN 3) كهيكل، حيث توجد المرافق والمحتشد عموديا مع الأنشطة التجارية بشكل أساسي، مما يجعل القلب المركزي جذاباً من ناحية أخرى، فإن التحضر الثانوي على الطريق الولائي CW26 يسير باتجاه أفقي في شكل سكن فردي. حيث تشكل التضاريس الجبلية في الشمال والشمال الغربي القيود الرئيسية لتوسيع النسيج الحضري. أدى تبعثر المباني والشغل المجالي الغير عقلاني للفضاء إلى ظهور العديد من المساحات الحرة الكبيرة داخل النسيج الحضري. وهذا يتطلب تدخلا على مقياس كبير يأخذ على مستوى مخططات شغل الأرض POS. ودراسات مختصة لإعادة الهيكلة وتجديد النسيج القديمة.

من ناحية أخرى ، فإن قرب مدينة باتنة ، مع نفوذها القوي للغاية ، ونطاقها الإقليمي الواسع ، ومركز قيادة لمنطقة شاسعة فيسديس جزءًا منها وتعتمد عليها بشكل مباشر. المنطقة الصناعية في شرق المدينة وبالقرب من فيسديس ، وتبعية هذه الأخيرة في التوظيف. أيضًا ، وبالقرب من خط سكة حديد باتنة - قسنطينة ، على أنه أصول رئيسية ستساهم في التطوير المستقبلي لتكتل فيسديس.

ومع ذلك ، فإن القطب الحضري في بلدية فيسديس ؛ شكل تغييرًا كبيرًا للبلدية ، حيث يعتبر انتقالًا حقيقيًا من قرية ريفية استعمارية إلى مركز حضري جاذب. ستؤسس الأخيرة علاقات وظيفية جديدة مع مدينة باتنة وستقوي مجال الجذب ، والذي سينعكس على بلدية فيسديس حيث ستحقق الحركات التنقلية ذات الاتجاهين تكاملًا بين المنطقتين.

- المركز الجامعي الجديد ، الذي تم اختياره كجزء من البرنامج الخماسي 2009/2005 ، سيعزز قدرات الاستقبال في جامعة باتنة. وسيضم خمس مجموعات بإجمالي 22 ألف مقعد بيداغوجي و 12 ألف سرير ، بالإضافة إلى مرافق رياضية من بينها ملعب يتسع لـ 10 آلاف متفرج ومسبح شبه أولمبي. مع 6426 مسكنًا جماعيًا ، بما في ذلك 4326 في المساكن التساهمية و 2100 في السكن الاجتماعي ، وأربع مجمعات سكنية جامعية بها 8000 سرير لكل منها ، ومدرسة ثانوية ، وإكماليتين CEM ، ومجموعتين مدرستين ، ومختبر الجودة ، ومرصد التكنولوجيا النظيفة ، و 200 مبنى تجاري ، خلقت ديناميكية حضرية حقيقية في منطقة باتنة ..

4-7-2-1 القرب الحضري حملة :

يغطي المركز الحضري الجديد المعروف باسم "حملة" ، الواقع جنوب غرب مدينة باتنة ، والذي يعتبر امتدادًا لحى كشيدة ، بمساحة 417 هكتارًا. مميز بهندسة معمارية خاصة ومتكاملة تشمل السكن الجماعي ، ومرافق الدعم العام ، والمرافق المكملة مثل السكن الجامعي ، والأحياء الإدارية ، وما إلى ذلك. تتجاوز سعة الاستقبال لهذه المدينة 40.000 نسمة مع جميع وسائل الراحة للحياة العصرية بما في ذلك المساحات الخضراء في 26 هكتار.

يحتوي على برنامج واسع من التجهيزات ، والذي من شأنه أن يحول المدينة ليكسبها طابع حضري جديد. المركز الحضري الجديد أو ما يفضله أن يسميها سكان مدينة باتنة بالمدينة الجديدة حملة ، يجري بالفعل عمل 3100 وحدة سكنية اجتماعية تساهمي ، في هذا القطب نفسه ، سيتم بناء 450 وحدة سكنية ذات طابع اجتماعي ، وبرنامج ضخم من التجهيزات من خلال مخططات شغل الأرض 1 و 2 ، والتي ستمنع على المدى الطويل السكان من الانتقال بالضرورة إلى مدينة باتنة ، وهي مكونة من 30 مشروعًا ، أيضًا في مدينة حملة ، في مخطط استخدام الأراضي رقم 3 ، مشروع بناء 1600 وحدة سكنية اجتماعية تتعلق بمشاريع بناء 1500/900 وحدة إسكان اجتماعي و 2000 وحدة سكنية تساهمية. أما السكان

المستقبلين لهذه المساكن هم أساساً من باتنة ، ومرة أخرى ، بالإضافة إلى بلدية فيسديس ، سيخلق تهجير السكان بحركات تنقل يومية بسبب الترابط بين المدينة الأم والمراكز الجديدة للعلاقة السكانية والشغل.

4-8 صعوبات خلق الاحتياطات العقارية :

تم إنشاء أول نظام عقاري كان عام 1974 ؛ كان من المقرر أن ينتج عن ذلك احتكار لصالح البلدية على الأرض الحضرية الشاغرة من خلال دمجها في أملاك الدولة ، مع تعويض المالكين أو المستفيدين ، تطلبت هذه الأحكام من البلديات أن توسع احتياطاتها العقارية دون أن يتم وضع الوسائل اللازمة لممارسة هذا الامتياز في نفس الوقت.

وبالتالي ، فإن تحضير الأراضي الحضرية في معظم الحالات لم يتم تنفيذها قبل تكليف مختلف المصالح المشغلين بها (البناء الذاتي أو الصناعيين فيما يخص مناطق النشاطات). هذا التفويض تم في شكل تنازل دون نشر محافظة العقارية ودون تسجيل ، مما ساهم في خلق نزاعات عقارية.

ظهرت تأثيرات أخرى أضرت فيما يتعلق بترشيديّة استخدام الأراضي:

- عدم وجود آلية تضمن الملكية الخاصة مما أدى في بعض الأحيان إلى حالات مثل حصول المشترين الجدد على قطع أراضي أكبر من تلك التي تُركت للمالكين الأصليين
- المباني التي لا تلبي الحد الأدنى من معايير قواعد التهيئة والتعمير .
- الإفراط في استهلاك الأراضي الزراعية بشكل عام والميل إلى إهدار احتياطات العقارية المنشأة.
- عدم اشتراط الحصول على رخصة بناء في المناطق الريفية مما أدى إلى ضياع الأراضي الزراعية.
- الزيادة في البناء غير القانوني على الأراضي الخواص الذين حاولوا من خلال ذلك إخراج أراضيهم من الاندماج في احتياطات العقارية البلدية ، إما عن طريق البيع العرفي أو عن طريق البناء على حسابهم الخاص.

عادة ، المخطط لتوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU ، من خلال تنظيم المناطق الحضرية ، القابلة للتعمير والغير صالحة للتعمير حضرية ، مناطق الاحتياطات العقارية الممكنة . تكمن المشكلة في أن PDAU المراجع لم تبرز بعد خطة توجيه استخدامات الأراضي ، وحتى لو فعل ، غالباً ما يتم تطبيق PDAU بشكل سيئ عدم احترامه. لذلك حتى الاحتياطات المقترحة تخضع للمضاربة والتحايل.

في مواجهة العجز السكني الكبير الذي لا مطروحا ، يتعين سدّه وتلبية الاحتياجات المتزايدة باستمرار ، يجب تحرير وعاء عقاري بحجم المشاريع التي سيتم تنفيذها.يعد اختيار الكثافة أمرًا ضروريًا بالإضافة إلى اختيار النوع السائد ، لأن أحدهما يتحكم بالآخر. إنها تؤثر بشكل مباشر على كيفية استهلاك المجال ، والهاجس هو مردودية استخدام الأراضي الحضرية. حيث أصبح الطلب على السكن كبيرا وكذلك إمكانات التوسع العمراني ، والذي بقي حبيسا بين العرض والطلب.

هذه الحاجة إلى الأراضي الاحتياطيات العقارية هي فكرة سائدة لمهنيي المدن. ويراعى في ذلك: هل نبحث عن هذه الاحتياطيات في الأماكن المناسبة؟ هل نقوم بتحسين ما هو موجود بالفعل؟ هل نفكر في طريقة أخرى لاستعادة السكن والفضاء؟

يبدو أن هذه السياسة جديدة التوجه ، مستبعدة كل الحضيرة السكنية ، الذي يمكن تجديدها. يبدو أيضًا أن البرامج الضخمة تعتمد فقط على المساحات الكبيرة. ألم يحن الوقت لمراجعة هذه الأنماط المعمارية ، التي تم التساؤل حولها عالميا ، وإعادة البناء في المدينة ، وعلى الأراضي المهجورة أو الجيوب الشاغرة. ألم يحن الوقت لاستعادة المدينة والتفكير في ما هو موجود وما يتم التخلي عنه؟

4-9 الاختلالات الرئيسية في الاقتصاد

يمكن تحديد الاختلالات الرئيسية في الاقتصاد الحضري إلى ضعف مردود الموارد الحالية ، وتغطي المواقع الصناعية مساحات كبيرة وتوظف القليل من العمالة ، وغياب انعكاس حقيقي للتنمية الذاتية التي تعمل على تحسين ثروة الإقليم وتخلق فرص عمل ، أيضا اللاترابط بين العرض والطلب. وغياب مشروع احترافي ، فالمبادرات من طرف الشباب تظل نقطية وغير مدروسة. خاصة أنه لا يوجد توجيه ولا متابعة بعد ذلك. الانتقال إلى اقتصاد السوق يغير تمامًا قيمة الوظيفة. ، وغياب التخطيط ولا استراتيجية حقيقية لسياسة التوظيف، هذا من جهة. ومن جهة أخرى لا يزال النزوح من الريف يمثل مشكلة لأن الطلب أكبر من العرض. وقلة دراسات المتعلقة بالسوق (المعلومات) مما يطرح مشكلة في تحديد العرض إذا أضفنا بعض الحرف اليدوية غير مهنية.

أيضا التعاقد دون ترسيم في العديد من القطاعات يؤدي إلى انعدام الأمن الوظيفي حتى عند الإطارات.بالإضافة إلى البطالة التي تؤثر بشكل خاص على الشباب ، وظهور اقتصاد مواز يغطي

مجموعة كاملة من الأنشطة ، بعضها غير شرعي أو حتى خارج الإطار القانوني ، والتهميش من شأن العيش خارج القانون يولد الجريمة وحتى الانحراف.

نظرًا لأن المدينة غير قادرة على التحكم في هذه العملية وإدارتها ، فإن سيادة القانون مهددة: لا ضرائب ، ولا فواتير ، ولا سجل تجاري ، ولا سيطرة على المنتجات المباعة أو المشتراة. كذلك الهشاشة التي يعاني منها بعض هؤلاء السكان ، الذين يجدون أنفسهم تحت رحمة شبكات وتجارة لا يسيطر عليها. دون أن ننسى الخطر الاجتماعي المتمثل في الشيخوخة ، عند التقدم في السن ، دون تقاعد أو تأمين ، وبالتالي الوصول إلى أكثر الفئات حرمانًا.

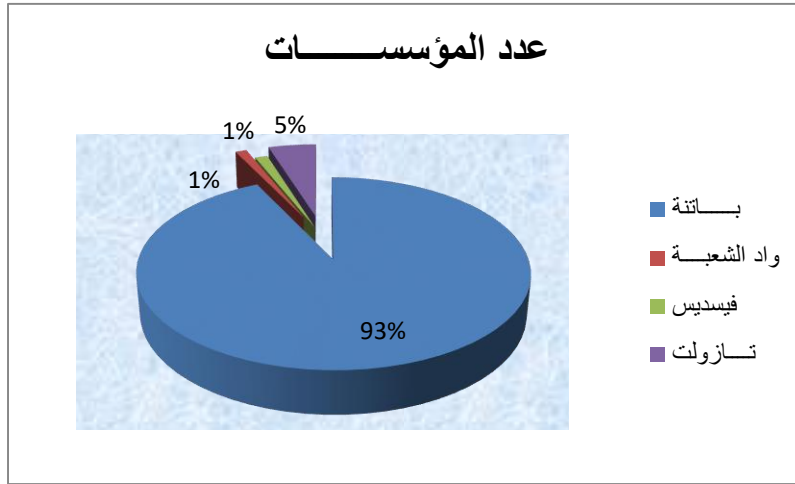
كما أضاف المخطط التحول التدريجي إلى المزيد من الأعمال غير المشروعة: المخدرات ، الانحراف ، الخطف بجميع أنواعه. وعدم وجود هيكل حقيقي للإدارة والعرض والطلب. وقلة الدعم بالنسبة لمختلف الفاعلين الاقتصاديين.

كما تقوم السياسة الصناعية الوطنية الجديدة على أساس الشراكة بين الشاكاك العامة والخاصة، والوطنية والأجنبية بهدف المصالح المشتركة. أما بالنسبة للفروع الصناعية التي سيتم تطويرها ، فيجب أن تؤخذ في الاعتبار تخصص وخصوصيات الأقاليم (الإمكانات) ، والسياسات الوطنية لإعادة الانتشار الصناعي (الطريق السيار الجديد للهضاب العليا على سبيل المثال) والاحتياجات من حيث تنويع الأنشطة على مستوى المجالات المختلفة.

كما يمكن لتنفيذ إجراءات خلق فرص العمل في إطار البرامج المختلفة ؛ أتاحت عمليات الاستثمار التنموي المحلي المنفذة في إطار البرنامج الخاص والتعافي الاقتصادي مع إمكانية إنشاء تقرير إيجابي عن قطاع التشغيل مع انخفاض كبير في معدل البطالة .

4-9-1 تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدية باتنة:

بالنسبة للفضاء الحضري في باتنة التي تضم 7816 منشأة مقسمة بين 04 بلديات بما في ذلك باتنة مع 7622 منشأة ، و فيسديس بـ 101 ؛ واد الشعبة مع 93 منشأة وتازولت مع 395 منشأة. هذا يعطي معدل 93% لـ باتنة و 1% لـ واد الشعبة و فيسديس من ناحية أخرى ، فإن المعدل هو 5% في تازولت .

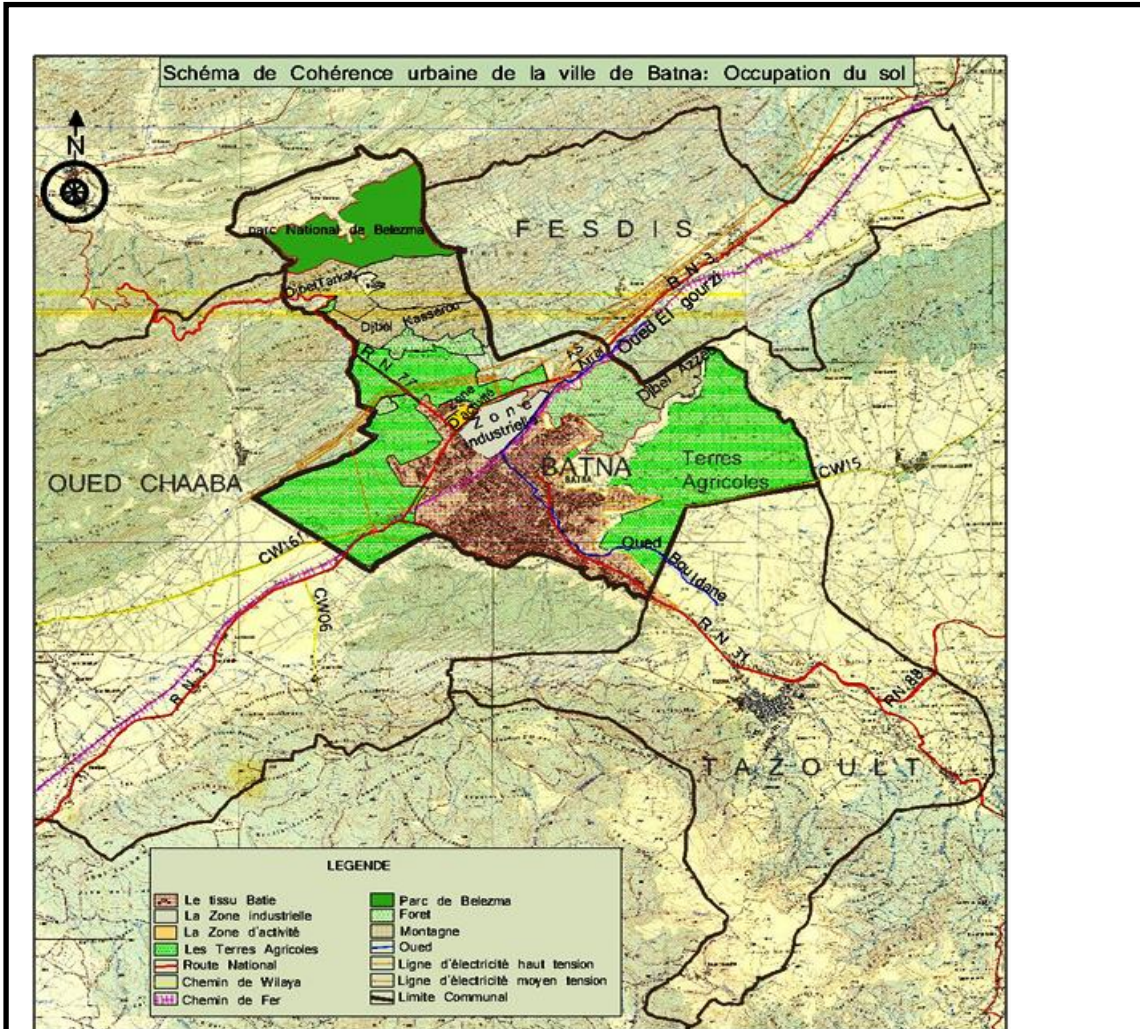


الكل رقم: 5 المميزات البلدية

المصدر. SCU-batna.

2-9-4 السياحة: قطاع خالق للوظائف:

وتشير البيانات الإحصائية الخاصة بمديرية السياحة باتنة لعام 2007 إلى أن النشاط السياحي بولاية باتنة يولد 108 فرصة عمل، لكل من الصناعة الفندقية ووكالات السفر والسياحة، و 56 وظيفة دائمة و 21 وظيفة مؤقتة.



في مجال المطاعم والمواقع الثقافية والنقل يوفر النشاط السياحي في باتنة حجماً تقريبياً للوظائف يعادل 0.8% من جميع الوظائف في الولاية.

السياحة والترفيه هي في المقام الأول عوامل مهمة في تحسين إطار الحياة والمساهمة في رفع جاذبية الإقليم. كما يساهم الترويج للسياحة في تطوير سمعة الوجهة وفي جاذبية الإقليم ، لا سيما على الصعيد الدولي

كما أنه عامل من عوامل التنوع الاقتصادي ، في مواجهة هشاشة قطاعات النشاط التقليدية المرتبطة بالزراعة والصناعة ، وبالتالي يمكن أن يصبح منطقة مواتية لتطوير المبادرات والاستثمارات الخاصة ، مع المساهمة في إعادة التوازن بين الأقاليم لخلق الشغل خاصة النساء والشباب كما تعتبر السياحة قطاعاً "مستعرضاً" بارزاً ، يربط عدداً كبيراً من الجهات الفاعلة.

باتنة ، كقطب جذب سياحي ، لديها مكنون طبيعي وثقافي كبير تجمع بين جمال الطبيعة في وديان الأوراس ، ومنتزه بلزمه الوطني ، وروعة بقايا مدينة تيمقاد الرومانية ، ولا مبيزيس ، ، وإشوكان ، وبقايا أنقاض. المدينة الأمازيغية القديمة ، ضريح إمدغسن الملكي النوميدي ، موقع مدوكال الروماني ، جبل محمل ، غابة بني ملول ، يمكنه خلق الرضا السياحي.

في هذا المجال ، توجد إمكانات قوية وهي كبيرة بسبب اقتران التراث والثقافة والتاريخ والعبادة والنشاط الثقافي المكثف ، حيث تفتخر مدينة باتنة بمواقعها التي يمكن أن تروج للسياحة الطبيعية ، كما أنها تفتخر بثقافتها ورقصة الفرس وعاداتها (وشم الشاوي) ومهرجاناتها (ثامغرا) وهذه المهرجانات والمواسم ومسرحها وتاريخ الشخصيات العظيمة التي ميزت باتنة: الثروة التي يمكن استغلالها في السياحة الثقافية

4-9-2-1 السياحة التراثية :

تلعب باتنة كمركز رئيس للولاية. ومفترق الطرق الاستراتيجي والمكان الذي تتقاطع فيه سفوح الأوراس ، والمحاذية بين الغرب والشرق ، مع كونها المحور الرئيسي أو الممر شمال جنوب الذي يربط الساحل بالصحراء. وأيضا السياحة الحرفية المرتبطة (النسيج والحلي). دورا كبيرا في بعث مشروع سياحي كونه يضم إمكانات سياحية ضخمة. بالإضافة إلى بقية الأنواع السيتحية مثل السياحة الدينية المرتبطة بوجود الجامعة الإسلامية ، وسياحة الأعمال عندما يكون هناك مركز مؤتمرات ومركز معارض ، حيث تبرر الأهمية الاقتصادية لباتنة ، والسياحة الطبيعية والمشى لمسافات طويلة في منطقة مليئة بالمواقع الرائعة والآثار والمناظر الطبيعية المتنوعة والغابات والينابيع الحاررية. بالنظر إلى أن مدينة باتنة لا تحتوي على

مساحات مخصصة للمناطق السياحية ، فقد اقترحت دائرة السياحة بولاية باتنة 06 مناطق للتوسع السياحي.منهم منطقة التوسع السياحي لتازولت.

10-4 واقع حضري يجب إعادة بنائه: جودة المدينة

حسب مخطط الترابط الحضري فتعد جودة المدينة أحد العوامل الرئيسية التي لا تؤثر فقط على جودة حياة سكانها ، ولكن أيضاً على جاذبيتها أين تتمتع باتنة بمزايا نوعية واضحة بسبب موقعها الاستراتيجي ، لكنها متخلفة في التجهيزات والصيانة ، بسبب النمو السكاني المتسارع ، كما يتفاقم الواقع العميق لمدينة مبنية على أرض معرضة لعدة مخاطر ، بما في ذلك الفيضانات فهي منظمة بأسلوب أحادي المركز ، أي مركز متضخم ومحيط واسع للغاية ولكنه سيئ الشبكات. كما يزداد اختناق المناطق المركزية بسبب ضعف حجم الطرق التي تخدمها والتي غالباً ما تكون جد مشبعة.

بالإضافة إلى ذلك ، تتميز المدينة بعدم صيانة تراثها المادي ؛ حجم الهجرات السكانية التي لم ينجح مسئولوها في استيعاب الطاقة والموارد من بعد بناء أعداد كبيرة من المساكن ، وغالباً على حساب جودة المواطن وبالتالي المدينة ... لكن المدينة لا تزال تحتفظ بأثار هذه الفترة الصعبة وعلى وجه الخصوص عدد قليل من المساكن المحفوفة بالمخاطر التي لا يزال يتعين القضاء عليها .

وعلى الرغم من هذه الصعوبات ، تظل باتنة المدينة المقصودة لجميع مدن المجال الإقليمي الجهوي الذي يحيط بها. هذه المدينة التي يبلغ عدد سكانها حوالي 750000 نسمة وبالتالي على مستوى مدينة متروبولية ، تستحق اهتماماً خاصاً من حيث التجهيزات المختصة والصيانة ، ومن حيث جودة المساكن والمساحات العمومية وتستحق في النهاية أن يكون لها طابع خاص لتعزيز جمال صورتها الحضرية.

5- التشخيص التنموي الترابطي.

1-5 الآفاق التنموية للفضاء الترابطي في مخطط الترابط الحضري باتنة:

عن الإمكانيات المجالية المفصلية الفضاءات على مستوى المقياس الترابطي لمخطط الترابط الحضري ، أقر أن توسع باتنة يبشر بإقامة علاقات وثيقة مع البلديات المحيطة أخذا بعين الاعتبار إشكاليات كل من أطراف المدن الكبرى وتحضر الضواحي، بعد تمييزه للانتشار الحضري حتى التشبع وتأجيل النمو على

المستوى الجغرافي فيما يخص مدينة باتنة موطن ربع مجموع سكان الولاية ، مع اتخاذ المركز العمراني تازولت طابع المدينة نتيجة لقربها من المدينة الأم باتنة ، بينما يتراوح معدل التحضر في المراكز العمرانية المجاورة لبلدية باتنة بين ضعيف بـ 22.93% . بواد الشعبة ، وأكثر ارتفاعا بـ 48.09% . فيما يخص المركز العمراني لفيستديس .

أما فيما يخص نمو السكان في المراكز العمرانية المجاورة فيسجل حسب مخطط الترابط الحضري تراجعاً في معدل الزيادة السكانية في مدينة باتنة باعتبارها تعتمد كثيراً على المدن المجاورة عكس البلديات المجاورة والتي تشكل جزء من مجال نفوذ المدينة الأم. كما عبر المخطط عن مدى تشبع النسيج العمراني لمدينة باتنة بالمقارنة مع بقية المراكز العمرانية المجاورة انطلاقاً من الكثافة السكانية لها.

كما تطرق مخطط الترابط الحضري إلى فحوى السياسة الحضرية وأدوات التخطيط الحضري الحالية PDAU سواء في مدينة باتنة أو التجمعات لعمرانية الأخرى حيث لجأ إلى التوسع إلى خارج حدود البلدية. وتم اقتراح تنظيم تجمع من سبع بلديات تشكل في مجملها مجال التأثير المباشر لمدينة باتنة. مبرزاً آفاق التنظيم المجالي واستحضار الفكر الشامل للتخطيط بين بلدي ، كما ميز المخطط الترابطي موقع باتنة بالنسبة لهذه البلديات الأربع بالميز نظراً لتوسطه في مجال جذبه المباشر. مبشراً بتحول كل من تازولت ، واد الشعبة ، فيستديس لأحزمة حضرية لمدينة تتقلص مساحتها لصالح الفضاء المشترك.

لكن على مستوى كل بلدية من مجال الجوّاري أو الترابطي ، فقد أقر المخطط الترابطي ، بتطور التنمية العمرانية خاصة في بلدية باتنة ، كما ثمن البرنامج التجهيزي الواسع، والذي من شأنه تحويل بلدية واد الشعبة خاصة القطب العمراني بحملة إلى ملتقى ونقطة جذب ذو طابع عمراني جديد. في، والذي يصبح على المدى الطويل عامل مثبت للسكان اللذين لا يصبحون بحاجة إلى التنقل نحو مدينة باتنة.

كما أبرز التحول الحضري الكبير لبلدية فيستديس من مركز ريفي استعماري إلى قطب عمراني جامعي، مع تجهيزات ذات طبيعة تجارية والتي حولت النواة المركزية إلى جاذبة نتيجة قربها من مدينة باتنة من جهة ، وقربها من المنطقة الصناعية لمدينة باتنة في شرق المدينة، ما له من تأثير قوي على البعد الإقليمي معززا نوع من التعلق في مجال الشغل. بالإضافة ، كما ثمن تميز البلدية بأراضيها ذات القيمة الزراعية الكبيرة، ملخصاً إمكانية لتكوين علاقات وظيفية مع مدينة باتنة وتعزيز حقل الجذب وآفاق التعايشية بين الإقليمين في المستقبل.

فيما يخص بلدية تازولت طرح مخطط الترابط الحضري بلدية تازولت بالثنائية تعمير متسارع وحماية الموقع الأثري: ميرزا نسق التعمير العالي الذي تطور في مناطق الأطراف من البلدية ، بالإضافة إلى الإرث الضخم للبلدية في المواقع الأثرية خاصة .

من جهة أخرى تطرق في المخطط إلى آفاق سياسة توظيف مدينتي باتنة و تازولت ، وضرورة إعطاء المدينة المستقبلية هيكلية متعددة المراكز لتحقيق الديناميكية السوسيو-اقتصادية .ومن جهة أخرى السعي إلى شراكة بين بلدية لتسيير أفضل لمدينة باتنة ضمن محيطها الجوّاري بشكل مستدام تحقيقا لمستقبل مشترك لمدينة كبيرة أو تجمع لأكثر من مركز عمراني بما يكفي لتحقيق تكامل للمدينة الإقليم واستغلال الحدود الإدارية المشتركة وظاهرة الالتحام العمراني التي تعتبر الخطوة الأولى في إنشاء مشروع مشترك.

كما عدد المخطط أيضا جملة من الظواهر الاجتماعية المحفزة للتكامل الإقليمي بين البلديات باعتبارها فضاء اجتماعي مشترك ، باعتبار قرب مدينة باتنة لكل المراكز العمرانية وباعتبارها المركز الولائي والمدينة الأم بالنسبة لمجموع البلديات الأخرى ، مما يسهل خلق تكافل وتمازج اجتماعي بين سكان البلدية.

على مستوى الشراكة الاقتصادية والتخصص بين البلديات فإن المخطط طرح إمكانية التكامل البلديات، فقد تخصصت بعض البلديات في الصناعات الغذائية والميكانيكية وغيرها. وامتازت في كل قطاع، حيث تجمع مجموع البلديات المستقبلي محيط الجذب الاقتصادي للبلديات ، لاكتسابها لمجموعة من التجهيزات والأنشطة المهيكلة متنبا بتكوين محيط أكثر تنوعا يقدم عروض بشكل كافي للوصول إلى درجة معينة من الاكتفاء للمدينة الإقليم.

أما فيما يخص فرص خلق للوظائف فقد أدرج المخطط السياحة والترفيه هي في المقام الأول كعوامل مهمة في تحسين إطار الحياة والمساهمة في رفع جاذبية الإقليم. كما يساهم الترويج للسياحة في تطوير سمعة الوجهة وفي جاذبية الإقليم ، كما اعتبرها من العوامل المهمة في التنويع الاقتصادي ، وضرورة في مواجهة هشاشة قطاعات النشاط التقليدية المرتبطة بالزراعة والصناعة.

كما تعتبر السياحة قطاعا "مستعرضا" بارزا ، يربط عددا كبيرا من الجهات الفاعلة.ميرزا للمكون الطبيعي والثقافي الكبير حيث تفتخر مدينة باتنة بمواقعها التي يمكن أن تروج للسياحة الحضرية ، وبتقافتها المحلية وكونها تتمتع بمزايا نوعية واضحة بسبب موقعها الاستراتيجي وباعتبارها المدينة المقصودة لجميع مدن الإقليم الجهوي وامتيازها بطابع خاص يعزز جمال صورتها الحضرية ، خاصة

بإقبالها على الانتقال لمستوى مدينة متروبولية مما يلح في ضرورة بعث. واقعها الحضري وإعادة بنائه وتحقيق جودة المدينة كما يصغها مخطط الترابط الحضري.

2-5 رهانات التنمية للفضاء الترابطي في مخطط الترابط الحضري باتنة:

رغم العديد من الآفاق المبشرة للتكامل المجالي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الوظيفي لمجموع البلديات المجاورة لمدينة باتنة إلا أن مخطط الترابط الحضري لمدينة باتنة SCU-Batna ابرز حزمة كبيرة من الرهانات أمام هذه الميزات الحضرية والعمرانية .

فيما يخص مفصلية الفضاءات الحضرية للبلديات صنف المخطط الترابطي الانحصار العقاري كأحد أقوى رهانات التوسع نتيجة الانتشار الحضري الغير مهيكلي وتشبع المجال الجغرافي وتأجيل النمو ، كما ساهم ارتفاع الكثافة السكانية العالية جداً في مدينة باتنة التي بلغت 2567.45 نسمة / هكتار.

أما عن رهان معدلات الزيادة السكانية في المراكز العمرانية المجاورة وتشبع النسيج العمراني في فيسديس نتيجة الإشكالية العقارية بسبب التضاريس والبعد عن مدينة باتنة مع التناقص المتسارع للوعاء العقاري للبلدية في ظل طابع الوظيفة الزراعية والصناعية للمركزين واد الشعبة وفيسديس.ومعوقات المجالية والمنطقة الأثرية لبلدية تازولت.

تصاعدت الرهانات لدى مخطط الترابط الحضري فيما يخص توجهات السياسة الحضرية لأدوات التخطيط الحضري PDAU نتيجة ارتفاع الطلب من جهة واستمرار التضرر في الأطراف بشكليه الشرعي والقانوني خاصة في بلدية باتنة وارتباطه بديناميكية "غير مستدامة" من جهة ، ومن جهة أخرى فقدان قدرة الجماعات المحلية للتنظيم وتسيير النسيج الحضري وتناقص دورها كمحرك للتنمية الحضرية بالموازاة مع التعمير المتزايد وصعوبات خلق الاحتياطات العقارية واحتكار الأرض الحضرية الشاغرة لصالح البلدية من خلال دمجها في أملاك الدولة .

كذلك رفع المخطط رهان تباين الأقاليم أو البلديات إلى مستوى الرهانات الكبرى فرغم التكامل فالطابع السكني الضخم للقطب العمراني بحملة في بلدية واد الشعبة فالغالبية الساحقة الممثلة في المستقبلين لهذه السكنات هم في الأغلب من باتنة ، ومن بلدية فيسديس مما يطرح رهان قوي أمام الضغط على وسائل النقل والبنية التحتية وأشكال الانتقال النواسية اليومية نتيجة التعلق بين المدينة الأم والأقطاب العمرانية الجديدة على المدى القصير والمتوسط كونها استجابة للأزمة الوطنية للسكن.

عن التحديات أمام الاختلال الرئيسي في الاقتصاد ، وتركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدية باتنة بمعدل 93% لـ باتنة و 1% لـ واد الشعبة و فيسديس من ناحية أخرى و 5% في تازولت كان الرهان بإلزام التوازن في الخدمات بين باتنة والأقطاب الأخرى ، بالإضافة إلى رهان اقتصادي آخر مبدأ الشراكة الاقتصادية وتخصص البلديات 0 والذي يتعد بمشكلة التزويد بالمياه المتنامي لصالح الصناعة على حساب الزراعة وتوزيعها بشكل مشترك، كذلك بيع المنتجات وتوزيعها بشكل متوازن في البلديات المعنية، كما يجب أن تفسح الحدود الإدارية المجال لمبادرة المشاريع المشتركة أو المشاريع الكبرى المشتركة كالطرق والطرق السريعة - الري - المدينة الجديدة، كما تواجه باتنة ، المحصورة داخل حدودها البلدية العديد من المشاكل الإدارية.

كما تقف أيضا مجموعة ضخمة من الرهانات والتحديات الاقتصادية أمام الترابط الاقتصادي للفضاء الترابطي لخصها مخطط الترابط الحضري فيما يلي : ضعف مردود الموارد الحالية رغم المساحات الكبيرة للمواقع الصناعية ، مع غياب انعكاس حقيقي للتنمية الذاتية واللاترابط بين العرض والطلب. أيضا غياب التوجيه والمتابعة ، أيضا غياب تخطيط وإستراتيجية حقيقية لسياسة التوظيف مع قلة دراسات المتعلقة بالسوق وظهور اقتصاد مواز يغطي مجموعة كاملة من الأنشطة ، بعضها غير شرعي أو حتى خارج الإطار القانوني.

أما عن رهان تحقيق سياسة توظيف ناجحة بين بلدية فقد كرسه المخطط الترابطي في لا ترابط التدخلات المتخذة والموقعة. وتضاربها وتعارض تنمية الفضاءات المشتركة مع تحديات طبيعية، عقارية واجتماعية ، كما طرح رهان المدينة المنحصرة داخل حدودها البلدية وتنامي قوة الجذب لديها على حساب الشكل الجماعي والتوافقي مع البلديات المجاورة. لمحيطها الحضري في وجه آفاق الشراكة بين بلدية :

كما تتعدد الرهانات أمام منطق الترابط بين البلديات الأربع كان أهمها بالنسبة لصعوبات خلق الاحتياطات العقارية كالإفراط في استهلاك الأراضي الزراعية بشكل كبير مع غياب الدور الفعال للمحافظة العقارية مع عدم وجود آلية تضمن الملكية الخاصة وعدم اشتراط الحصول على رخصة بناء في المناطق الريفية ، مع فشل السياسة السكنية والعجز السكني الكبير الذي ضل مطروحا ، مع عدم تحرير وعاء عقاري بحجم المشاريع التي سيتم تنفيذها.

أما عن بلدية فيسديس وبالأحرى القطب الجامعي – جامعة باتنة 2. فقد طرح رهان تنامي الفارق في التركيز الخدمي بين القطب الجامعي وبلدية فيسديس والقطيعة المجالية والوظيفية والاقتصادية بينهما واعتماد القطب الجامعي بشكل خاص على المدينة الأم مع غياب أي إضافة تنموية أو هيكلية للمركز العمراني فيسديس.

كما يمكن إدراج تبعثر المباني والتجمعات العمرانية المتباعدة مع تنامي نفوذ مدينة باتنة نظرا لقربها وتوسع نطاقها الإقليمي تقع بلدية فيسديس ضمنه، من بين الرهانات العديدة أمام التنمية المجالية لفيسديس .

كما يحمل التحويل السريع للمركز العمراني ببلدية فيسديس من مركز ريفي استعماري إلى قطب عمراني جامعي سببا في تكوين المعوقات الأساسية لتوسع النسيج العمراني ، مسرعا في تنامي رهان عدم توفر العقار خاصة المملوك للدولة بالإضافة إلى تبعثر البناءات والتوسع المبذر للمجال وانحصار المركز العمراني فيسديس بالجبال، مع تنامي كبير لسيطرة مدينة باتنة أو الشريك العمراني لبلديات الجوار أو بلديات المحيط الجوارى لمدينة باتنة. على نسق التعمير وتوجيهه لتلبية احتياجات المدينة الأم.

أيضا يلح المخطط الترابط على رهان بلدية الثنائية تعمير متسارع وحماية الموقع الأثري لتازولت ،في ظل غياب رقابة في ظل التعمير الجائر في أراضي الخواص والمستجيبية لتوفر العقار في الجهة الغربية نحو باتنة والمفتقرة لأي تنظيم ونتيجة الانحصار التضاريسي للمدينة شمالا وجنوبا وتشعب النسيج العمراني لها شرقا. كما تتعد الرهانات الحضرية في بلدية تازولت أمام الزيادة السكانية الكبيرة لمدينة تازولت وارتفاع الطلب على السكن خاصة مع قرض لفضاء المنطقة الأثرية لمدينة لومبيزيس الأثرية والذي يفتقر لسياسة حماية وتأمين.

فيما يخص تازولت فإن ازدواجية التحضر المتسارع وحماية المواقع الأثرية كان من أهم الرهانات أمام بلدية تازولت بالإضافة إلى العديد

استنزاف العقار نتيجة استفحال السكن الفردي الغير شرعي ، ن التحديات المختلفة والمعقدة لعجلة التنمية في البلدية وآفاق التكامل بين بلدي ، مثل التكامل بين مجموع التجمعات .خاصة في مناطق الأطراف ، نتيجة قلة العقار من جهة ، ومن جهة أخرى التضاريس الجبلية المحيطة وتشعب النسيج العمراني. يزيد من حده الرهان التراث الأثري المهم (أنقاض قصر النصر ، المدينة السفلى ، الحصن البيزنطي) في ظل عدم وجود سياسة حقيقية للحماية والتنمية ، مع غياب تام للتفكير في بعث هذا المورد الاقتصادي الهام.واكتفائها حاليا بالنمو والتبعية لهيمنة المدينة الأم (باتنة).

3-5 الأخطار المتوقعة لتنمية للفضاء الترابطي في مخطط الترابط الحضري باتنة:

رغم الإمكانيات الكبيرة للمقياس الترابطي لبلديات الجوار والمكونة للإقليم الحضري المستقبلي ،فإن العدد الكبير والمتنوع للرهانات والتحديات أمام ياتنة الترابط الحضري يهدد حسب مخطط الترابط الحضري مستقبل مدينة باتنة الكبيرة بجملة كبيرة من المخاطر .

خطر القضاء على الأراضي الصالحة للزراعة بعد استهلاك أكثر من 400 هكتار، أيضا خطر اتساع المسافات بين مكان العمل ومكان الإقامة وبالتالي إلى تنقل كبير والضغط على الشبكات ، أيضا يهدد الاستمرار في سياسة توظيف المجالات الحالية إلى وزيادة الانتشار الحضري حتى التشبع وتأجيل النمو وتعقد المجال الجغرافي .

أيضا خطر عدم قدرة المدينة على معالجة مشكلة الإسكان وتلبية مطالب السكان والقادمين. في ظل نفاذ العقار بسبب تشبع المدينة ووصولها في طريق مسدود واضطرارها إلى الاستمرار في نسق نقل نموها في مكان آخر. مع خطر ظهور أحياء فقيرة في جميع بلديات باتنة وفيسدس ووادي الشعبة وظهور البناء غير المشروع على الأرض التي لا تصلح أحيانا للبناء ، كذلك استمرار تحمل البلديات المجاورة العبء الأكبر من جاذبية مرافق وسط المدينة الأم بسبب اعتمادهم الملحوظ عليها و تأخرا على مستوى التنمية .

استمرار استهلاك كبير للمجال في الأطراف الحضرية وتقويض الوظائف الإنتاجية لهذه المجالات ، مع تعمير مركز في الأطراف وغير مصاحب بالتوقيع المسبق والمخطط للبنى التحتية لهذا التمدد العمراني، مع خطر انخفاض المستوى الاجتماعي، المصاحب بشروط حياة سيئة وأخطار صحية واجتماعية خطيرة، كذلك فرض التجهيزات الحضرية على سكان ريفيين يحتلون المنطقة الحضرية، بالإضافة إلى تنامي خطر انهيار التعليم، النقل، توفير المياه الصالحة للشرب، التصريف الصحي، والخدمات الضرورية التي أصبحت لا تتماشى مع احتياجات السكان .

أيضا استمرار السياسة العقارية الحالية تهدد بخطر خلق نزاعات عقارية. وأعباء المضاربة العقارية والتحايل مع إهدار الاحتياطات العقارية وضياع الأراضي الزراعية. وخطر انعكاس كل هذا على كيفية استهلاك المجال ومردودية استخدام الأراضي الحضرية .

أما عن الأخطار على الاقتصاد فقد أوجزها المخطط الترابطي في , انخفاض توظيف العمالة وخلق فرص العمل ، مع نقطية مبادرات الشباب في تحديد العرض ، وانعدام الأمن الوظيفي مع تكريس ظاهرة تضخم مركز واتساع المحيط الحضري بشبكات ضعيفة وبالتالي اختناق المناطق المركزية وانعكاس على جودة المدينة.

أما فيما يخص الأخطار المتوقعة بالنسبة للمخطط الترابط الحضري لبلدية فيسدس، فهي خطر إشعال سوق المضاربة العقارية وتحويل المدينة إلى تراكم لأنسجة عمرانية في جهة توسع وحيدة متسارعة ، وخلق مجال تفرغ في المركز العمراني الأصلي ، أما في بلدية تازولت فتقع ضمن حزام عريض من الأخطار أهمها، استفحال شكل السكن الفردي الهش في الأطراف والمجالات الخارجية مع التوزيع

والتركز العشوائي للتجهيزات واستمرار التوسع الأفقي والاستهلاك المضاعف للأرض ، مع بداية انفجار النسيج العمراني .

أيضا ودائما على مستوى بلدية تازولت فهي معرضة لخطر طمس المواقع الأثرية، أيضا خطر ضياع فرصة تنظيم هيكلية للتجمعات العمرانية المبعثرة أو تفكك الأوساط الحضرية وعدم وجود بنية فعلية في دمج الأنسجة المنشأة. مع سوء شروط الحياة. وتدهور الإرث المبني والطبيعي والنقص الملاحظ في غياب التجهيز ورفاهية التجهيز. بالإضافة إلى الفصل والتهميش لبعض الفئات من المجتمع. وعوارض المشاكل الاجتماعية المتصلبة، وتحويلها لها لمجرد تابع عمراني لتبقى مدينة تازولت تعتمد بشكل كامل في التجهيز على مدينة باتنة

أما بالنسبة لبلدية فيسديس وواد الشعبة فإن مخطط الفضاء الترابي هدد بظهور العديد من المساحات الحرة الكبيرة داخل النسيج الحضري. مع خطر عدم تحقق الحركات التنقلية ذات الاتجاهين تكاملا بين المنطقتين مع استمرار خطر اتساع الفوارق التنموية بين فيسديس وواد الشعبة من جهة باعتبارها مناطق أقل حضرية وبين تازولت وباتنة من جهة أخرى وبقيّة التجمع الحضري وارتفاع كلفة النقل اليومية بين مراكز الإقليم.

خلاصة

أبرز مخطط الترابط الحضري لمجموع بلديات الجوار المكونة لفضاء الترابط الحضري ، العديد من الآفاق التنموية كميزات لهذا الفضاء المتحول إلى المدينة الإقليم ،ومن بين الآفاق تبشير توسع باتنة بإقامة علاقات وثيقة مع البلديات المحيطة ، أسضا آفاق ضم هذا التجمع الحضري الجديد لأكثر من ربع سكان الولاية والآفاق المجالية التي تعتمد عليها باتنة لتوفير العقار ،

كما أبرز المخطط آفاق وبوادر امكانية التنظيم المجالي واستحضار الفكر الشامل للتخطيط البين بلدي، والموقع المركزي المتوسط لبلدية باتنة لمجموعة جذبها المباشر ، بالاطافة إلى آفاق مجانسة التنمية العمرانية لتحسين البرنامج التجهيزي الواسع وتكامله مع حلق نقاط جذب وهيكلية جديدة في واد الشعبة وفيسديس خاصة لتخفيف الضغط على باتنة مع آفاق وإمكانية لتكوين علاقات وظيفية للمراكز العمرانية ، مع مدينة باتنة وتعزيز حقل الجذب وآفاق التعايشية بين الإقليم في المستقبل.

كما طرح مخطط الترابط الحضري الآفاق التنموية والاقتصادية الكبيرة لبلدية تازولت نتيجة نسق التعمير العالي لها ، والارث الأثري الضخم يطرح نفسه بقوة في بناء آفاق سياسة توظيف قوية بينها وبين باتنة ،

مع آفاق إعطاء المدينة المستقبلية هيكله متعددة المراكز لتحقيق الديناميكية السوسيو-اقتصادية، والسعي لشراكة بين بلدية لتسيير أفضل لمدينة باتنة الكبرى.

كما نوه المخطط بآفاق حقيق تكامل للمدينة الإقليم واستغلال الحدود الإدارية المشتركة وظاهرة الالتحام العمراني التي تعتبر الخطوة الأولى في إنشاء مشروع مشترك. وحدد أيضا جملة من الظواهر الاجتماعية المحفزة للتكامل الإقليمي بين البلديات باعتبارها فضاء اجتماعي مشترك يسهل خلق تكافل وتمازج اجتماعي بين سكان البلدية.

كما تطرق المخطط التوأب الحصري لمدينة باتنة إلى الآفاق الاقتصادية على مستوى الشراكة الاقتصادية والتخصص بين البلديات وإمكانية التكامل بين البلديات ، وتجلي إمكانية توحيد مجموع البلديات المستقبلية وتكوين محيط الجذب الاقتصادي للبلديات أكثر تنوعا يقدم عروض بشكل كافي للوصول إلى درجة معينة من الاكتفاء للمدينة الإقليم، يرفع من فرص خلق للوظائف ورفع جاذبية الإقليم. كما يساهم الترويج للسياحة في تطوير سمعة الوجهة وفي جاذبية الإقليم.

وأخيرا شدد المخطط على إمكانية وفرصة الانتقال لمستوى مدينة متروبولية مما يلح في ضرورة بعث واقعها الحضري وإعادة بنائه وتحقيق جودة المدينة.

رغم الآفاق الحماسية التي بشر بها مخطط الترابط الحضري وعلى مقياسه الترابطي ، إلا أنه طرح جملة من الرهانات أمام هذه الفرصة التكاملية والتنموية للفضاء المتروبولي المقبل مثل رهان الانحصر العقاري كأحد أقوى رهانات التوسع أمام مفصلية الفضاءات الحضرية للبلديات ، وهان معدلات الزيادة السكانية وتشعب النسيج العمراني في فيسديس، كما طرح المخطط رهانات أخرى مثل استمرار التحضر في الأطراف بشكله الغير الشرعي والقانوني وارتباطه بديناميكية "غير مستدامة فقدان قدرة الجماعات المحلية للتنظيم وتسيير النسيج الحضري ، وانعكاسه على توجهات السياسة الحضرية .

كذلك طح في المخطط رهان تباين الأقاليم أو البلديات وتضخم الطابع السكني للأقطب العمرانية ، وارتفاع الضغط على وسائل النقل والبنية التحتية ، كما أدرج رهان الاختلال الرئيسي في الاقتصاد الحضري لتركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدية باتنة وتنامي توزيع المنتجات بشكل غير متوازن في البلديات المعنية ، وضعف مردود الموارد الحالية و غياب انعكاس حقيقي للتنمية الذاتية وغياب التوجيه والمتابعة ، مع ظهور اقتصاد مواز يغطي مجموعة كاملة من الأنشطة. أما عن رهان تحقيق سياسة توظيف ناجحة فقد شكل لا ترابط التدخلات المتخذة والموقعة وتضاربها وتعارض تنمية الفضاءات المشتركة مع التحديات الطبيعية، العقارية والاجتماعية، كما طرح رهان المدينة المنحصرة داخل حدودها

البلدية وتنامي قوة الجذب لديها على حساب الشكل الجماعي والتوافقي مع البلديات المجاورة. لمحيطها الحضري في وجه آفاق الشراكة بين بلدية.

كما تتعدد الرهانات أمام منطق الترابط بين البلديات الأربع خلق الاحتياطات العقارية والإفراط في استهلاك الأراضي الزراعية مع فشل السياسة السكنية والعجز السكني الكبير الذي ضل مطروحا ورهان تنامي الفارق في التركيز الخدمي بين القطب الجامعي وبلدية فيسديس

أيضا يحول دون التكامل الحضري حسب المخطط الترابطي رهان تنامي كبير لسيطرة مدينة باتنة أو الشريك العمراني لبلديات الجوار أو بلديات المحيط الجوّاري لمدينة باتنة. على نسق التعمير وتوجيهه لتلبية احتياجات المدينة الأم، كما يلح المخطط الترابط على رهان بلدية الثنائية تعمير متسارع وحماية الموقع الأثري لتازولت و قرص لفضاء المنطقة الأثرية لمدينة لومبيزيس الأثرية والذي يفتقر لسياسة الحماية والتثمين.

أما عن الأخطار فقد أدرج أيضا المخطط الترابطي جملة كبيرة من الأخطار في حالة استمرار تنامي الرهانات في وجه الآفاق التنموية أمام الفضاء الترابطي ، كخطر القضاء على الأراضي الصالحة للزراعة ، وخطر اتساع المسافات بين مكان العمل ومكان الإقامة والضغط على الشبكات وخطر زيادة الانتشار الحضري حتى التشعب وتأجيل النمو وتعقد المجال الجغرافي. أيضا تنامي كل من خطر عدم قدرة المدينة على معالجة مشكلة الإسكان وتلبية مطالب السكان والقادم واستمرار تحمل البلديات المجاورة العبء الأكبر من جاذبية مرافق وسط المدينة الأم ، واستمرار استهلاك كبير للمجال في الأطراف الحضرية وتقويض الوظائف الإنتاجية لهذه المجالات، وخطر انخفاض المستوى الاجتماعي، المصاحب بشروط حياة سيئة وأخطار صحية واجتماعية خطيرة وفرض التجهيزات الحضرية على سكان ريفيين يحتلون المنطقة الحضرية، وخطر انهيار البنية التحتية والتجهيزية التي أصبحت لا تتماشى مع احتياجات السكان .

أيضا استمرار السياسة العقارية الحالية تهدد بخطر خلق نزاعات عقارية. وأعباء المضاربة العقارية والتحايل مع إهدار الاحتياطات العقارية وضياع الأراضي الزراعية. وخطر انعكاس كل هذا على كيفية استهلاك المجال ومردودية استخدام الأراضي الحضرية .

كما تعقدت الأخطار حسب المخطط وهدد بوصولها إلى الاقتصاد المشترك فيما يخص انخفاض توظيف العمالة وخلق فرص العمل وانعدام الأمن الوظيفي مع تكريس ظاهرة تضخم مركز واتساع المحيط الحضري ، واختناق المناطق المركزية وانعكاس على جودة المدينة.

وعلى مستوى تسيير العمراني هدد المخطط بخطر إشعال سوق المضاربة العقارية وتحويل المدينة إلى تراكم لأنسجة عمرانية في جهة توسع وحيدة متسارعة وخلق مجال تفرغ في المركز العمراني الأصلي مع بداية لانفجار النسيج العمراني، وأخطار أخرى كطمس المواقع الأثرية، أيضا خطر ضياع فرصة تنظيم هيكلية للتجمعات العمرانية المبعثرة أو تفكك الأوساط الحضرية وعدم وجود بنية فعلية في دمج الأنسجة المنشأة.

إجتماعيا كشف المخطط عن أخطار كسوء شروط الحياة. وتدهور الإرث المبني والطبيعي والنقص الملاحظ في غياب التجهيز ورفاهية التجهيز، وأخرى كالفصل والتهميش لبعض الفئات من المجتمع. وعوارض المشاكل الاجتماعية المتصلبة ، وظهور العديد من المساحات الحرة الكبيرة داخل النسيج الحضري. مع خطر عدم تحقق الحركات التنقلية وخطر اتساع الفوارق التنموية بين البلديات.

الفصل الرابع

الإستراتيجية المحلية .. فضاء الحضري مدينة باتنة

استمرار في النسق التشخيصي للواقع التنموي ووصولاً إلى التنمية الحضرية في الفضاء المرجعي للمشروع الحضري أو مشروع المدينة تحديداً ، أي على مستوى تحديد المبادئ الاستراتيجية للتنمية الحضرية في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير البين بلدي تطبيقاً للمادة 28 من القانون 29/90 للمؤرخ في 01/12/1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل و المتمم بواسطة القانون 04 - 05 المؤرخ بتاريخ 14 أوت 2004. نتيجة استفحال الاشكالية التوسع ف مدينة باتنة وحاجتها إلى متنفس ، وضرورة إعادة تنظيم مجالي يلقى ويستجيب للمكانة التي تحتلها مدينة باتنة وذلك بإتباع سياسة نمو و توسع تتعدى حدودها الإدارية إلى البلديات المجاورة للعب دور إسناد وتقوية واستغلال طاقاتها المجالية لحساب هذه الأخيرة في إطار جهوي حسب أهداف الدراسة الواردة في مقدمة المخطط التوجيهي .

وباعتبار هذه آخر خطوة بالنسبة لمرحلة تعيين المبادئ الاستراتيجية للمشروع الحضري قبل المرور لمرحلة تركيب المشروع أو الفصل الثاني من الدراسة ، فسند على الآفاق والرهنات والأخطار التي تواجه الواقع التنموي والتسييري لمدينة باتنة الواردة في المخطط التوجيهي ورغم نقدنا للآلية في حد ذاتها فبرجماتية المشروع الحضري تلزمننا بتعيين الحثيات التنموية على هذا المستوى في ظل الادوات التهيئة والعمير المتوفرة. كما سيضم المبحث السيؤوؤة المجالية لتوسع المدينة ، ربط المخطط التوجيهي بالفضاء الترابي ، الوظائف الحضرية الاساسية ، التوزيع العام للاراضي ، وأخيرا الآفاق والرهنات والاطار على مدينة باتنة والتي يجب أخذها بعين الاعتبار في المشروع الحضري المستقبلي.

في منخفض تتقاطع فيه عدة أودية تقعد مدينة باتنة . اثنان منهم يؤثران بشكل كبير على المدينة الواقعة بين واد تازولت وواد بوقدان. يتم مدهم بمياه الجريان من المرتفعات الشرقية المحيطة بالمدينة ، ويتحدون في جنوب / شرق المدينة ، كما يعبرون وسط المدينة عن طريق قناتين.

كما يمكن ادراج المظهر العمراني لهما ضمن محورين ، مركز المدينة ، والمصمم على شكل شطرنجي ، يرتبط تأثيره بأنشطته التجارية ووظائفه ذات المستوى العالي ، والنسيج المحيطي الغير متجانس للغاية ويتكون من أحياء بوعقال ، الشهداء ، طريق تازولت ، كشيدة ، بوزوران ، أولاد بشينة ، بارك أفورراج كما تتميز بهيمنة السكن كنسيج مناطق الإسكان الجماعي (1200 مسكن ، منطقة السكنية الحضرية الجديدة ، تخصيص المجاهدين ، 1020 مسكن ، منطقة الرياض السكنية ، والعديد من المناطق السكنية الأخرى.

هذه المناطق تتركز فيها تجهيزات مهمة (الحي الإداري ، المراكز الجامعية ، المركب القضائي ، مراكز التكوين ، والعديد من التجهيزات المهيكلة الكبرى بالإضافة إلى تواجد تجهيزات مهمة أخرى (مستشفى جامعي ، مجمع رياضي ، إلخ) في أحياء أطراف المدينة.

أما عن تنظيم وسط المدينة والذي يبقى من الصعب تحديده، فيتم من خلال محورين رئيسيين ، شارع الاستقلال وشارع الجمهورية ، حيث تموضعت الأنشطة الأكثر جذبا . وكانت هذه الهيكلة الحضرية نتيجة لعدة عوامل معيقة ، منها العامل الفيزيائي المرتبط بموضع المدينة والتكتل الجبلي المحاط بسلسلة من الجبال. غابة إيش علي جنوبا وجبل بوعريف من الشمال والغرب سلسلة جبال بلزومه ، أيضا العامل الديموغرافي ، نتيجة لتركز السكان في المدينة بسبب حدة النزوح من الريف والعشرية السوداء. والتعمير الفوضوي الذي أدى إلى تشبع النسيج العمراني وانتشار الأحياء غير الشرعية

مدينة باتنة من المدن الجزائرية الحديثة، بالمقارنة مع بعض المدن الجزائرية الكبرى (العاصمة- تلمسان- قسنطينة..)، لكنها تقع ضمن الشريط الأعرض للمدن الجزائرية ذات المنشأ الاستعماري. ونتيجة لحدثة تاريخها الحضاري. فإن المدينة تمتعت بتسيير ممنهج عن طريق أدوات التخطيط من النشأة إلى يومنا هذا. ومن المخطط القسنطيني إلى المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير. وتبقى مدى درجة نجاح كل هذه الأدوات رهنا بنتائجها ورهاناتها. والتي يلاحظ مبدئيا أن هذا الكم من التخطيط عرف عن طريق تراكمه ظهور إشكاليات زاد من حدتها الطابع الطبوغرافي والقانوني لقاعدة التوسع. الذي فرض توسع سريع على محاور الطرق ونحو المراكز العمرانية المجاورة، خاصة في ظل السعي إلى نمط مدينة التجمع العمراني الكبير وسعي بلديات إلى تكوين هذا التجمع ومن أهمها المركز العمراني المقابل تازولت على المحور (الشمال الشرقي). المركز العمراني تازولت والذي يمكن أن نعتبره استباقا تابع لمدينة باتنة يضم بين جدرانها تاريخ عميق يوازي تاريخ البشرية في منطقة شمال إفريقيا وجميع الحضارات التي مرت على هذه الرقعة من الأرض. لكن يبدو أن الدور المتعظم لمدينة باتنة أزاح المركز العمراني تازولت عن تاريخ مدينة لمبيزيس الرومانية العريقة. وضمن سياق البحث عن مشروع حضري مناسب كان لزاما علينا استقراء ماضي وواقع مدينة تازولت للوصول إلى البصمة الحضارية لها. وضرورة استحضار هاجس بلعها وتحولها في المستقبل إلى مجرد قطاع حضري للتجمع العمراني المستقبلي، واستمرار منطلق التلحيم عوض التلاحم. ولتنشيط إشكالية أي مدينة، ودراسة مختلف تفاعل العناصر الحضرية ضمن وعاء المدينة. وخارجه يمكننا من التشخيص الفعلي والفعال للحالة الحضرية للمدينة وتحديد أهم مشاكلها وإشكالاتها.

1. توسع مدينة باتنة :

توسع مدينة باتنة والعلاقة الضيقة بينها وبين البلديات المحيطة تعتبر الإشكالية العامة لظاهرة الأقلمة العمرانية (باتنة الكبيرة) والتي سجلت التقارير أن المدينة تواجه تحولات جديدة تلي تمددها العمراني الناتج من ظاهرة تنامي المساحات المعمرة في أطراف المدن الكبرى سواء بنمو هذه الأطراف أو

صيرورة توسع مجال المدينة. والالتفاف حول المعوقات العقارية التي تتعرض لها مدينة باتنة في المقام الأول، التوسع كان بشكل خطي نحو تازولت مما أدى إلى نشوء الأقطاب العمرانية الجديدة في الشعبة وفسد يس.

القطب الأول في الجنوب الغربي (حملة)، كان على حساب ضيعات زراعية بحوالي 400 هكتار والذي برمج كقطب عمراني يلي 6000 مسكن. كان للسكن التساهمي نسبة 80% من مجموعها. بالإضافة إلى تجهيزات مرافقة للسكن. والقطب الثاني هو القطب الجامعي بفسديس بسعة 22000 مقعد بيداغوجي والذي كان مقرر إنشائه في مجال الدراسة بين باتنة وتازولت.

2. تطور مدينة باتنة عن طريق مخططات التهيئة والتعمير:

مدينة باتنة الواقعة بين بسكرة وقسنطينة ، دفع بالمستعمر بضرورة إقامة معسكر يتوسطهما ، محاط بجدار له أربع بوابات. خط هذه الأبواب يربط بينها محورين عموديين تربط بين هذان المحوران. سنة (1850) كان التوسع الأول للمعسكر في اتجاه الشمال الغربي والذي أعطى ميلاد أول نواة استعمارية قبل تزويدها بتجهيزات المدينة.

في (1923) مدينة باتنة كانت مقسمة البنية إلى جزئين عن طريق واد باتنة. نواة استعمارية في الشمال والحي التقليدي الزمالة في الجنوب.

من (1923 - 1945) أصبح لباتنة دور إداري وتجاري نتيجة التجهيز الذي أحضره المستعمر لتنفجر النواة إلى ثلاثة أقسام:

حي التجمع في الشمال.(STAND) والذي له شكل مخروطي والمعروف بحي (MOUSLY)، وحي (FOURIERRE) بالقرب من محطة السكة الحديدية. في الشمال الشرقي، وحي شيخي وحي بو عقال وهي الأحياء الحديثة في المدينة.

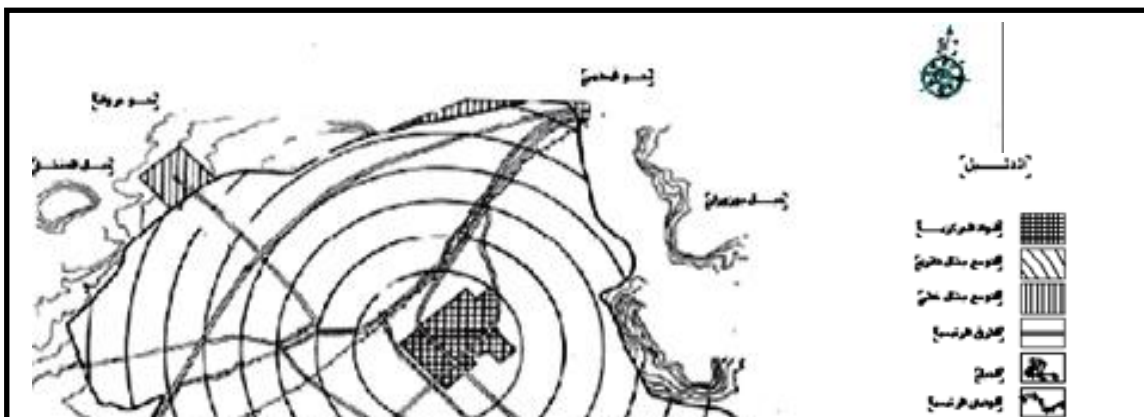
ثم تلى المخطط القسنطيني ترجم مجاليا بعدة عمليات ففي الشمال تمثل في الأحياء الأوروبية البنايات الجماعية (HLM). والتدعيم العسكري بإنشاء ثكنتين في الشمال الشرقي للنواة الاستعمارية والتجمع (الحي الفرنسي). وفي الجنوب الأحياء الشعبية: حي المحنشات، حي شيخي 252 مسكن، الحي الترقوي 192 مسكن، حي كشيدة 260 مسكن. وهناك أيضا أحياء جديدة مثل كشيدة ، بارك أفوراج، في الشرق وهي امتداد للأحياء الشعبية، الجزأين الشمالي والجنوبي كانا منفصلين بحي العشب الأخضر. المدينة استمرت في النمو حول النواة العسكرية حتى سنة (1962).

ثم تلاه بعث البرنامج الخاص في (1968) لتوسيع الأحياء الشعبية دفع بالمدينة إلى ديناميكية عمرانية وسوسيو-اقتصادية. وإعداد PUD في (1978) بهدف تحديد مناطق توسع المدينة لضمان التنمية المتجانسة للمدينة.

خلال الفترة الممتدة من (1978-1984) المدينة شهدت انفجار في كل الاتجاهات. يتدفق عال للبحث عن العمل، للتعليم، للخدمات استقبلت المدينة أعداد مهولة من السكان واستجابة لهذه الوضعية العديد من البرامج السكنية، التعاونيات، التحصيلات، المناطق السكنية الحضرية الجديدة شرع في برمجتها.

بين (1984-1996) المدينة تشبعت. التعمير المفضل للمساحات المنبسطة. كان الأساس في جميع مشاكل المدينة كنمو أحياء الأطراف. وسوء الربط وسوء دمج الأحياء في الأطراف مع المركز. كاستجابة للأزمة. واستجابة كذلك للأزمة والطلبات المتزايدة والتقليل من التوسع الفوضوي. العديد من البرامج تم بعثها. ومن بينها إعادة هيكلة أحياء الأطراف وإعادة تجديد مركز المدينة وتوقيع تجهيزات في جميع الأحياء.

ثم اقترحت ثلاثة مناطق حضرية ضمن مخطط PUD لسنة (1985)، وهي المحيط الداخلي والمتوسط والأطراف. وتربط بينهم بمحور لتحسين حركية ممكنة، عبر طريقين تجنبيين (في الشمال والجنوب) وخنادق مضادة للفيضانات، بشكل عام التعمير في باتنة. كان محصورا في الشمال الشرقي بالمنطقة العسكرية ومن الجنوب بالجبال. وكان في ثلاثة محاور، طريق تازولت ممثلة في السكن الجماعي. وطريق بسكرة والمميز بإنشاء السكنات الفردية. وطريق مروانة وطريق حملة أين التعمير كان قريب من شكله المتواضع.



كما اعتبرت بعض مخططات التهيئة والتعمير (PDAU) الإقليم بلدية واحدة.(PDAU) باتنة (1996) وآخرين اعتبروه شكل تجمع لعدة بلديات.مثل (PDAU) تجمع بلديات باتنة الـ05 والذي جاء ليوصي بتنمية الأربع بلديات التابعة لتخفيف الضغط على بلدية باتنة.

كما جاءت أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (1996) لإعطاء المدينة بعد إقليمي.وتعزيز دورها كمتروبل.وتحسين إطار الحياة لسكانها واقتراح هيكل يهيئ لـ مشاريع حضرية ضخمة وعمليات عمرانية كإعادة الهيكلة ودمج أحياء الأطراف.ومشاريع ثقافية للتجمع، ومساحات خضراء وتجهيزات ترفيهية واسترخاء ، وتحسين بيئة صحية، ومناظر وطرق حضرية، وسياسة بيئية كتخفيض التلوث، والبحث عن مشروع مهيكلا واقتصادي، ومع أن التوجيهات المقترحة في المخطط جيدة.إلا أن تطبيقها تعارض مع الإشكالية العقارية الكبيرة للمدينة.

ليليها مخطط التهيئة الولائي (PAW) والمعد في نهاية الثمانينات والذي أعطى توجيهات للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) الذي تلاه.والذي اعتمد على ثلاثة نقاط هي التحكم في القطب الحضري باتنة وإعادة توازن الشبكة العمرانية وتعزيز الشبكة الريفية، فبالنسبة للنقطة الأولى.كانت التوصيات بتخفيض تركيز التجهيزات المهيكلة ذات النوعية الرفيعة والمتوسطة والهادفة إلى إبقاء السكان في أماكنهم من جهة ومن جهة أخرى تخفيض الضغط على تجهيزات مدينة باتنة.

وفيما يخص إعادة التوازن للشبكة العمرانية: أقترح وضع برنامج تجهيزات مختلف المستويات وإبراز مراكز الربط ، أما تعزيز الشبكة الريفية فيكون بترقية المجال الريفي عن طريق تهيئة القدرات الفلاحة للمنطقة. وإنشاء مراكز ربط مجهزة التي تخفض الاعتماد على المدينة الأم.

كما استفادت مدينة باتنة بعده بعدد من عمليات التحسين الحضري كتحسين البنى التحتية ضمن إطار التحسين الحضري للأنسجة الموجودة. وهذه العمليات كانت في تجديد الطرق ،الصرف الصحي، التزويد بالماء الشروب، الإنارة العمومية ، والأحياء المعنية بالتحسين هي:بارك أفوراج، حي طريق حملة، حي طريق تازولت، حي طامشيط، حي المساكن الجماعية 1200 و 200 مسكن.

3. إشكالية مدينة باتنة:

1.3 إشكالية المدينة حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

أقرت مراجعة المخطط التوجيهي أهم المميزات التي تساعد المجال على البقاء هي الوظائف التي تجعل منه مكانا للتبادلات والعلاقات بمختلف أنواعها. وقوة المجال تكمن في إبراز نشاط السكان وتلبية رغباتهم.

وأن المجمع المتكون من بلديات: باتنة، فيسدیس، واد الشعبة، تازولت، عيون العصافير، جرمة، سريانة ذو حدود إدارية مشتركة. والاختلال الواضح في توازن مجاله حسب سياسة التنمية المتبعة سابقا أي بمعنى توقيع معظم المشاريع التنموية في المراكز الحضرية الكبرى خاصة باتنة. مع ظهور الأقطاب الطاردة والجاذبة حيث أصبحت كل من باتنة، تازولت، سريانة أقطاب جاذبة بحكم مركزها الإداري. كل هذا أدى إلى ظهور ظواهر سلبية في المناطق المهاجر إليها كالتوسع العشوائي مع ظهور الأحياء الفوضوية. والإختلالات الموجودة بين مختلف الأنسجة العمرانية وحركة النمو العمرانية والديموغرافية ذات الوتيرة السريعة، وللحد من هذه الظواهر يجب البحث عن البدائل أي الحلول كتوسيع المراكز الحضرية. والتوقيع العقلاني والموجه للمشاريع التنموية على مستوى كامل مجال المجمع خاصة الأقطاب الطاردة.

ووفق النمو العمراني المحدد للمراكز الحضرية الذي خضع لبعض الدراسات التي لم ترق إلى المستوى المرجو ودراسات أخرى كانت تنظر إلى المركز الحضري كمجال فيزيائي منعزل عن الإقليم وكذلك هذه الدراسات لم تراعي العناصر التي أدت إلى نمو هذه المدن وفي هذا الصدد جاءت الدراسات الإقليمية التي تهدف إلى دراسة المراكز الحضرية انطلاقا من العناصر المكونة والمحيط بها والتي نشأت نتيجة التوسع العشوائي للتجمعات والتي أدت إلى مجال غير متوازن نتج عنه انعكاسات سلبية على مراكز هذه البلديات والمتمثلة في النمو الديموغرافي السريع. وحركة البناء الكبيرة وفي اتجاهات متعددة. والهجرة الداخلية والتي أدت إلى التثعب في المراكز الحضرية، وكذلك التوسع الغير المراقب وغير المدروس على

2-3 الإشكالية العمرانية لمدينة باتنة.

منذ مدة في الجزائر. لكن خصوصا في مدينة باتنة. وصول موجات متتابعة من الريفيين من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع معدل الزيادة السكانية و بشكل واضح ضاعف سكان المدينة، هذا الانفجار الديمغرافي كان المتسبب الأول في عجز السكن و الذي تراكم على مدار عشرات كاملة. و ضرورة إسكان هذه العائلات لم يتجنب نشوء الأحياء القصديرية مما أدى إلى أزمة سكنية في المدينة. مدينة باتنة تشعبت بشكل سريع.

المدينة تطورت على خلفية أدوات التهيئة والتعمير، والتي لم تحقق حسب مخطط الترابط الحضري فعليا على الواقع و الذي خلق وبمرور السنين عجز وظيفي في تنظيم النسيج الحضري وشكل عائق أمام التدهور المتعلق بالتعمير. في مجموع التجهيزات المهيكلة أو المصاحبة بالإضافة إلى البنية التحتية.

باتنة نجدها حاليا تواجه مجموعة من المشاكل مثل تدهور إطار الحياة والتجهيزات، وارتفاع معدل البطالة، التهميش الاجتماعي والذي سرع في ظهور فكرة الأزمة الحضرية. أيضا النظام العقاري صنع عائق أساسي، الملكية العقارية الخاصة لأراضي مدينة باتنة. أعجزت الدولة و الجماعات المحلية لإيجاد محافظ عقارية تابعة للدولة غالبا على حساب الأراضي الزراعية .

أدوات التعمير لم تحقق على الواقع، مما خلق مشاكل تسيير للأرض ولمختلف البرامج خاصة ضرورة تحويل أراضي زراعية لتلبية احتياجات التعمير ومخطط التهيئة والتعمير في حالة المراجعة لأجل رسم متغيرات نسبية لإيجاد حلول عمرانية وأيضا إيجاد إمكانات لتوقيع برنامج التنمية .

فمجموع الوعاء العقاري المبينة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمختلف الاستعمالات كإعادة الهيكلة، والتهيئة كالسكن وتجهيز وإمكانية الحياة شغلت من طرف السكن الغير منتظم وكان الخيار الوحيد للهروب من عائق العقار كان خيار خلق ما يسمى بالأقطاب العمرانية الجديدة، وأحدها في بلدية الشعبة أين حولت مستثمرة فلاحية بمساحة 400 هكتار، إلى برنامج سكني بقدرة 6000 مسكن وصلت نسبة السكن التساهمي فيه إلى 80% من البرنامج بالإضافة إلى بعض التجهيزات المكتملة للسكن وبعض التجهيزات ذات الطابع الخاص. والقطب الآخر في بلدية فيسدريس. حيث تم برمجت قطب جامعي بقدرة 25000 مقعد بيداغوجي و برنامج سكني معتبر.

4. التحول الحضري ومحاور التعمير في مدينة باتنة حسب المخطط التوجيهي:

نتيجة العوامل الجغرافية المميزة البنية العمرانية لمدينة باتنة فقد تطورت بشكل كبير في سنوات العشرينات الأخيرة وتراكم الأشكال الإدارية والتثمين الاقتصادي والتي أثرت بشكل كبير في الزيادة الديمغرافية المعتبرة ، بالإضافة إلى التزايد المفرط في السكان الحضريين والذي ساهم في تحولات حضرية عميقة.

فمدينة باتنة كبقية مدن الهضاب العليا حصلت على وزن ديمغرافي لكن ليس بالضرورة مع قدرة خدمتية ومع تزايد قطبية هذه الكتلة لم يستطع حقن العديد من التجهيزات الأولية تلبية الاحتياجات المتزايدة وتغطية مجال خدمة المدينة المتسع بالمقارنة ببعض المدن المجاورة، فالتعمير في مدينة باتنة كان في محاور الطرق الأربعة: طريق تازولت، طريق مروانة، طريق حملة، طريق بسكرة بشكل سكن فردي والذي سرع من حدوث ظاهرة التلاحم العمراني على المدى القريب والمتوسط في المحورين باتنة- تازولت وباتنة لمبريدي. كما يعتبر التنوع في الأنسجة العمرانية، في مدينة باتنة والناتج من تراكم السكن والتجهيز بأشكال وطبيعة مختلفة، الخاصية المميزة في البنية العمرانية

من جهة أخرى تنظيم المدينة كان حول مركز حضري والذي ركز كل وظائف القطاع الثالث ذات المستوى العالي. أيضا انفجار المركز نتيجة نمو المركز العمراني باتنة. قاد إلى ظهور مجال الأطراف بمناطق سكنية كبيرة، بالإضافة إلى المناطق السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) أو مناطق تجهيزات (ZA،ZI) مناطق صناعية ومناطق نشاطات.

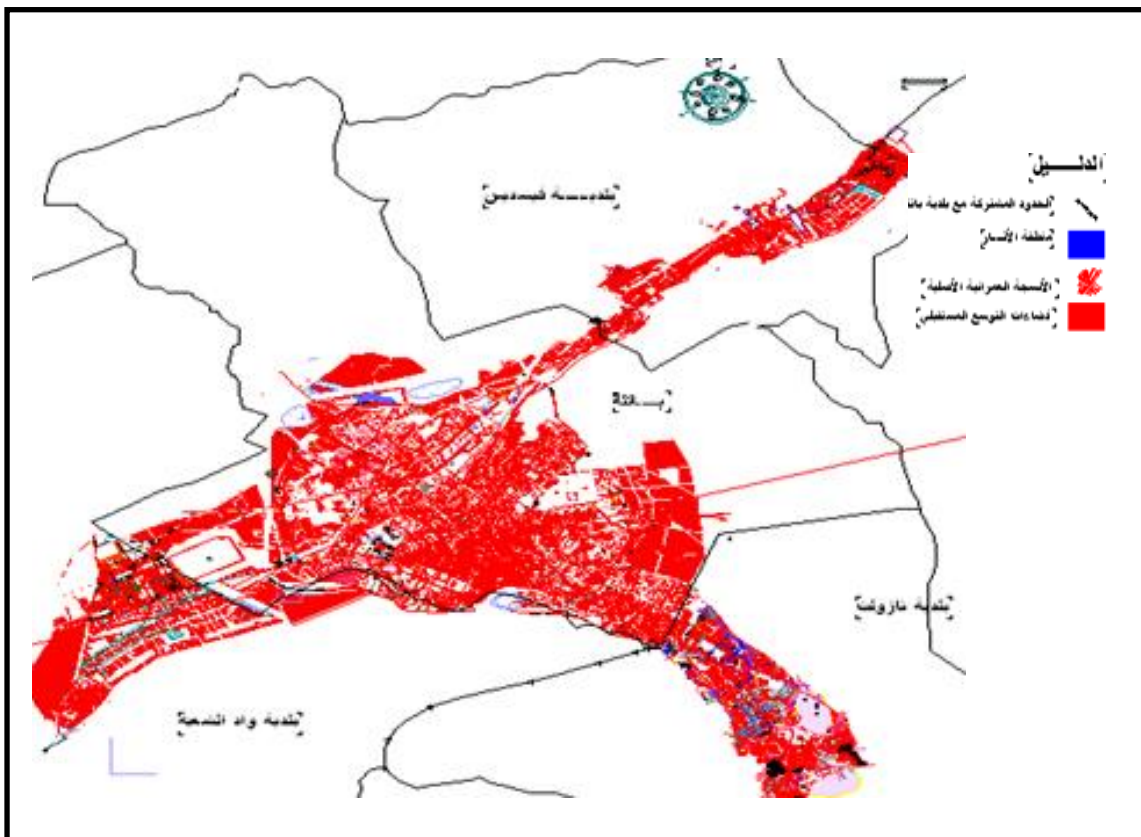
كما نجد النشاطات الثالثية ذات المستوى العالي على طول المحاور المهيكلة. طريق بسكرة وطريق تازولت بالإضافة إلى وسط أو مركز المدينة تتركز فيه النشاطات الثالثية ذات المستوى العالي والنشاطات

التجارية، وآخر ثانوي والذي تتركز فيه التجهيزات الكبرى الإدارية، الجامعة والسكنات على طول طريق بسكرة.

أما قطب الخدمات الذي يضم تجهيزات لها أهمية إقليمية كالمركز الاستشفائي الجامعي، والمعهد التكنولوجي للغابات نجده على محور باتنة-تازولت. بالإضافة إلى محورين مهيكليين والمسئولين عن تنمية النشاطات التجارية محور شمال-جنوب متمثل في طريق بسكرة. نهج الجيش، نهج الاستقلال طريق قسنطينة، ومحور شرق-غرب شارع الجمهورية، طريق بوخلوف محمد، ممرات محمد بوضياف، طريق تازولت. وحي بو عقال الذي يعتبر كمركز تجاري ثانوي يربط مركز المدينة. يضم نشاطات تقليدية وتجارة وسط منطقة سكنية في الأطراف مميز بتركز السكن الفردي.

التوسع الجديد لمدينة باتنة شمل كل المحاور التوسع الأربعة لكنه شهد حركة كبيرة فيما يخص المحورين باتنة-لمبريدي، والمتمثل في حي حملة 1،2،3، والمرشح لحملة 4 وهي مناطق برمجت كاستجابة للأزمة الوطنية في السكن، مزودة ببعض التجهيزات الأولية. أما المحور الثاني هو محور باتنة-تازولت والذي يشهد حركة توسع كبيرة بإنشاء وبرمجت مناطق سكنية على طول الطريق بين باتنة وتازولت. كما يلاحظ وجود بناءات فوضوية ومحاولة لتقسيم الأراضي وتوجيهها للسكن الفردي بنظام التعاونيات والبناء اللاشعري.

كما توجد حركة توسع داخلية نحو مركز المدينة وهي عبارة عن استغلال الجيوب العقارية الشاغرة كنوع من تكثيف المدينة ولقد وجه معظم هذه المساحات إلى التجهيز العمومي وخاصة الإداري حيث يبرز إقامة الحي الإداري الجديد.



5- المحتوى الجغرافي والاداري.

5-1 باتنة في قلب التاريخ:

باستحضار التاريخ المدينة يجب الرجوع إلى تاريخ الأوراس والتي شكلت باتنة جزءا منه. وإذا كانت مدينة باتنة أنشأت سنة (1844)، فتازولت (لمبارز أو لمباريس) تمتد في المقابل في التاريخ البعيد إلى السكان الأصليين أو ما يعرفون بالأمازيغ، هذه المنطقة عرفت مرور العديد من الحضارات. كالفينيقيين، الرومان، الوندال، البيزنطيين وكلهم حضارات سكنت المنطقة وسكنت الأوراس. ثم حضور العرب والإسلام وإقامة ما يعرف بالحضارة الدائمة والاندماج مع الأصالة الأمازيغية، ثم العثمانيون الذين توطنوا في بسكرة واحترموا الشخصية الأوراسية، لغاية دخول المستعمر الفرنسي. الذي تعرض إلى مقاومة عنيفة في منطقة الأوراس وعلى مدى وجوده. بين هذه الفترة تكونت مدينة باتنة سنة (1844) . B.A.T.N.A أو الفوج المضاد للإرهاب لشمال الجزائر، لتعطى فيما بعد وبموجب المرسوم سنة 1848 أعطاه اسم "المبارز الجديدة" قبل تحويل اسمها إلى باتنة بموجب المرسوم العسكري في جوان 1949. وبعد الاستقلال باتنة أصبحت عاصمة الولاية مع تاريخ معتبر.

5-1-1 المدينة الاستعمارية:

تشبيد المعسكر في الجنوب الشرقي بالقرب من الزمالة. والذي كان محاط بسيج ضخم له 04 أبواب. تفتح في النهار وتغلق ليلا. هي أصل مدينة باتنة. مخطط هذا المعسكر يمثل بالتقاطع العمودي للمحورين الرابطين بين باب قسنطينة وباب بسكرة. في (1850)، أول توسع للمعسكر في اتجاه الشمال الغربي أعطى ميلاد. أول نواة استعمارية. وبعدها تم إنشاء تجهيزات للمدينة.

5-1-2 المدينة الاستعمارية تتحرر من أسوارها:

حاجة المدينة إلى الاستجابة إلى تزايد السكان الذي ميز هذه المرحلة مهد لإنشاء ميناء جوي إلى الجنوب الغربي من النواة الاستعمارية. في سنة (1923) المدينة خرجت من أسوارها وانقسمت إلى جزئين فصل بينهما واد باتنة. نواة استعمارية في الشمال وحي الزمالة ، والحي المحلي في الجنوب.

من سنة (1923) إلى (1945) تعاضم الدور الإداري والتجاري لمدينة باتنة نتيجة مستوى التجهيز مع تنامي الفكر الاستعماري واقتناعه بالبقاء في الجزائر. والنواة انفجرت إلى ثلاثة أحياء.

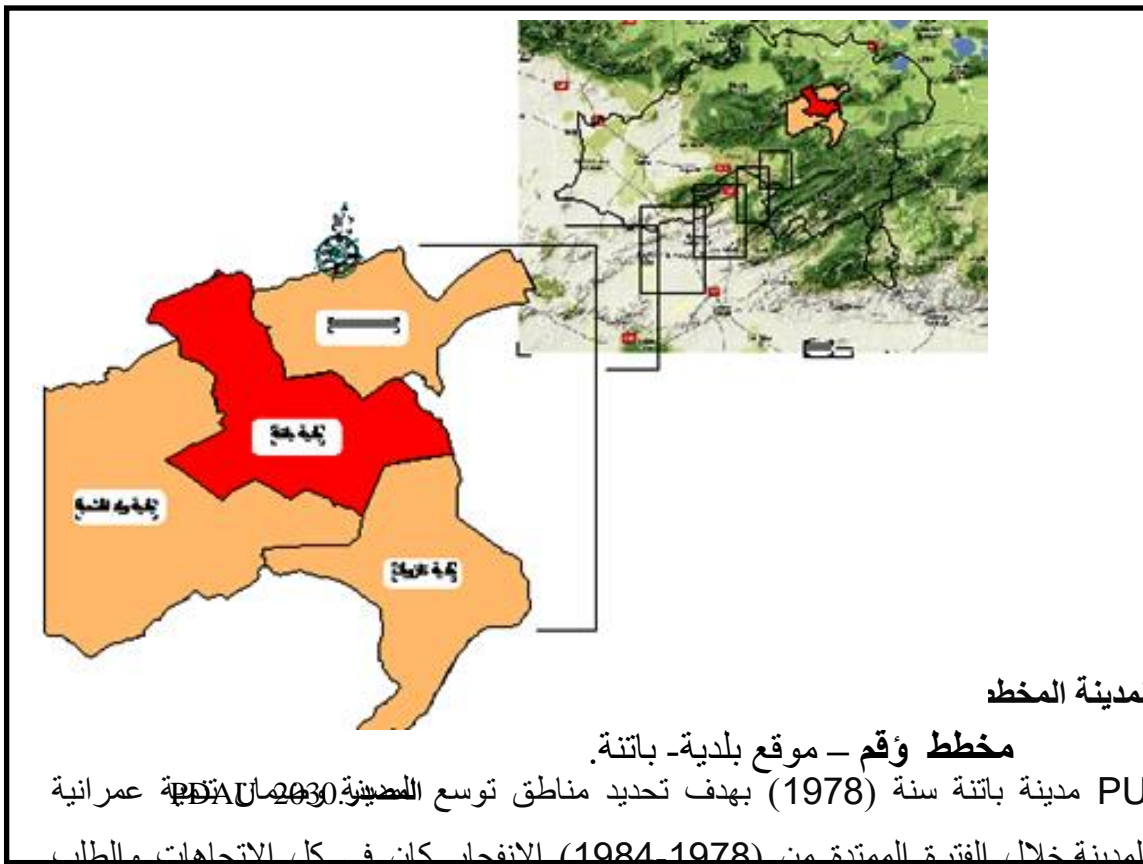
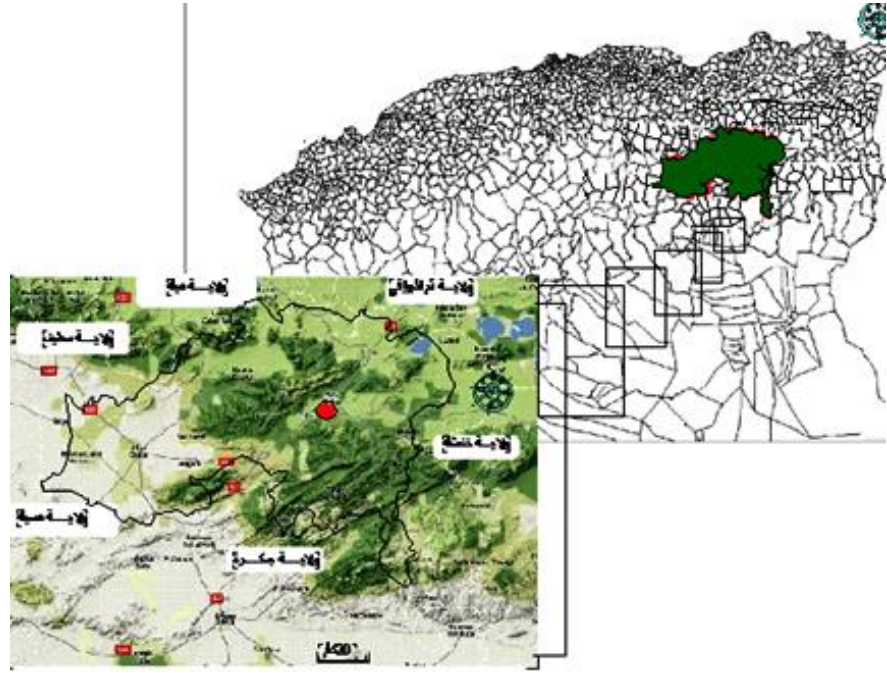
3-1-5 المدينة المستقلة:

خلال هذه الفترة ، وبعد (1958) بلدية باتنة تميزت بديناميكية عمرانية معتبرة تميزت خصوصا بالعمليات التالية:

- في الشمال الأحياء الأوروبية: السكنات العسكرية، التعزيزات العسكرية ،بناء الثكنات العسكرية والحي طريق فرنسا.

- في الجنوب الأحياء الشعبية أو التقليدية، ظهور أحياء جديدة وتوسع للأحياء القديمة، والجزئين الشمالي والجنوبي يفصل بينهما حي الاخضرار. واستمرت المدينة بهذه البنية حول النواة الاستعمارية حتى (1962).

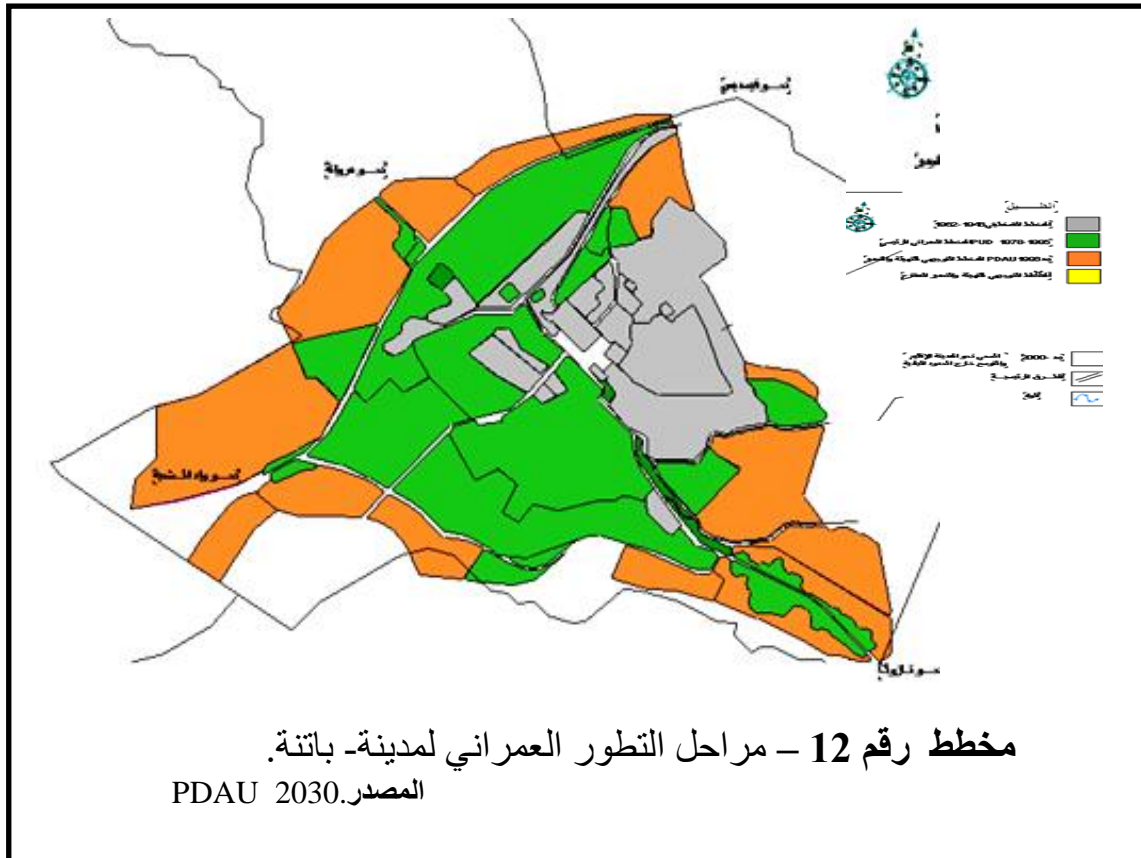
إطلاق البرامج الخاصة في (1968) لتوسيع الأحياء التقليدية مد المدينة بديناميكية مجالية كبيرة.



المتزايد على العمل والتعليم والتجهيز زاد من الضغط على المدينة في السكن خاصة وظهرت عدة أشكال وبرامج للسكن: السكنات، التخصيص، التعاونيات، المناطق السكنية الحضرية الجديدة.

بين (1984-1996) المدينة تشبعت، التعمير استهلك كل العقار الحضري للبلدية مع ظهور لأحياء الأطراف، لارتباطها واندماجها مع المركز. وكانت هذه أول مشكلة حقيقية لمدينة باتنة بين مركز صغير ومجهز لا يراعي دور مركز بحجم مدينة باتنة كما لعبت الأزمة الأمنية عامل منشط للهجرة نحو المدينة وطلب الأمن.

بشكل عام التعمير في مدينة باتنة حوصر في الشمال الشرقي بالثكنة العسكرية، وبالمنطقة الصناعية في الجنوب الغربي، اختلفت مخططات PDAU بين اعتبار المخطط موجه لبلدية وبين اعتبارها موجه لعدة بلديات، ليعود المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة (1996) وبقية المخططات التي تليه إلى إعطاء المدينة بعدا إقليميا وتحسين إطار الحياة بالدرجة الأولى. ومع كون توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ممنهجة إلا أنها اصطدمت بالإشكالية العقارية لمدينة باتنة.



6- باتنة ضمن إقليمها:

ولاية باتنة من بين ولايات الوطن الأكثر سكانا والأكثر ديناميكية تتميز بتنوع تضاريسها أي بعدم تجانس على مستوى الطبيعة وإصدار الخيارات المتعلقة مما أثر على الخيارات التعميرية والتفكير المسبق للمجالات الجبلية.

ولاية باتنة وانطلاقا من موقعها في المجموعة الجبلية الأوراسية باعتبارها نقطة تلاقي بين الشمال الشرقي والجنوب الشرقي للوطن. وأيضا كوحدة رئيسية في مجموعة الهضاب العليا الشرقية تتحمل ومازالت حجم التحولات في البنية الإقليمية ووظيفته في هذه الوضعية الجديدة، وانطلاقا من هذه الوضعية الجديدة المخطط التهيئة الإقليمية لولاية باتنة، اندمج ضمن هذا المحتوى وضمن مخطط (SNAT) و (SRAT) للهضاب العليا الشرقية. والاستفادة من شبكة طرق مهمة ، والربط بين باتنة وقسنطينة في الشمال وباتنة -بسكرة في الجنوب يضمنها الطريق الوطني رقم 03.

من جهة أخرى شبكة الطرق والسكة الحديد محدة بطريقين الأول يربط الشمال بالجنوب. ويقطع الطريق الوطني رقم 03 ومدينة باتنة لغاية تقرت. في الجنوب ويمر ببسكرة، هذا الطريق يربط باتنة بميناء سكيكدة وعنابة، ويمر بقسنطينة في الشمال ويضمن النقل البضائع والمسافرين. والخط الثاني هو المخرج الطريق السريع والذي يبدأ من عين التوتة جنوب بلدية باتنة ليصلها بسيدي بلعباس.

وجود مركز عمراني وسيط. محرك لزيادة حجم مدينة باتنة. هذه الأخيرة تخدم ليس فقط مجالها الحالي والذي يفوق 400.000 ساكن لكن جزء كبير من السكان الريفيين بشكل مختلف بين مجال مباشر وغير مباشر. كل إقليم الولاية والمشكل لـ: 1163000 ساكن، الذي جعل مدينة باتنة تتحصل على عديد التجهيزات، التجارة الجملة، والتجزئة.

1.6 التحضر من (1987-2008):

السكان المتجمعون في مقر الولاية بتعداد 297814 ساكن شكلوا 99.64% من سكان البلدية. هذا المعدل يبين بشكل واضح تركيز السكان في الوسط الحضري ، أما السكان خارج المركز الولائي فيشكلون 1063 ساكن أو 0.36%، هذه النسبة تنقسم بين المركز الثانوي والمنطقة المبعثرة. وهذا التركيز في المنطقة الحضرية يفسر بالنزوح الريفي الكبير للحصول على أحسن شروط حياة، خاصة مع انخفاض العمل في الفلاحة الذي لمس كل المنطقة السهبية، ومن جهة أخرى نتيجة استفادة مدينة باتنة كمركز ولاية من العديد من المشاريع الاقتصادية (الصناعة، الخدمات)، السكنية والاجتماعية ، ومستوى تجهيز جيد. كما يمثل السكان في سن العمل 53.45% من إجمالي السكان وهذه الشريحة مهمة بالنسبة للقوة العاملة. وهي شريحة متوازنة لحد كبير بين الجنسين (%49.94 ذكور و%50.06 إناث).

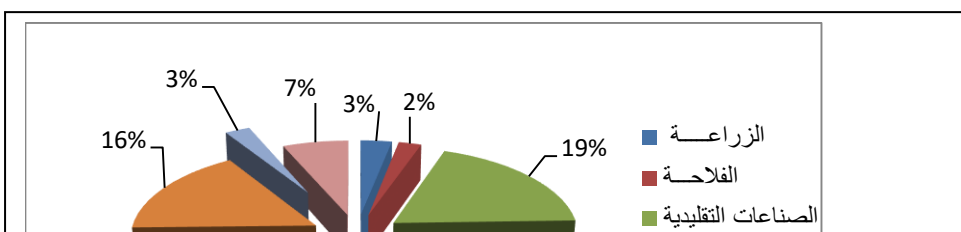
وباختصار باتنة مركز ولائي جاذب يتركز فيه 99.96% من سكان البلدية ، مميز بجذب ضعيف للمنطقة الريفية فيما يقابل هيمنة للمنطقة الحضرية وبمجتمع شاب رغم انخفاض للزيادة الطبيعية. أي (53.45%) في سن العمل.

2-6 الوظائف الحضرية الأساسية في مدينة باتنة :

1-2-6 السكن:

الوظيفة الحضرية الأكثر هيمنة في مدينة باتنة بدون منازع هي السكن والذي يفوق 60% من المساحة الإجمالية للمدينة. يتنوع السكن في مدينة باتنة بين سكن فردي ، جماعي ، نصف جماعي.. لكن السكن الفردي هو الغالب على الحظيرة السكنية لمدينة باتنة . حسب الإحصاء العام للسكن والسكان (2008) قدرت بـ 62932 وحدة سكنية وأكثر من 27% غير مسكونة. معامل شغل المسكن 6.09 ساكن/مسكن ، ومع التقدم وتسليم السكنات سيصل معدل شغل المسكن إلى 4.41 ساكن/مسكن مما يفسر خطوات التحسين في نوعية حياة الفرد.

وتم برمجة وانشاء قطب عمراني جديد . القاضي ببناء 3100 مسكن اجتماعي -تساهمي والذي وصل معدل الأشغال به إلى 90%. في نفس القطب سيتم بناء 450 مسكن بيع بالإيجار. بالإضافة إلى تجهيزات ثانوية، إقامة 8000 سرير. قطاع السكن سجل، فعلا قفزة نوعية في ميدان الشغل. سواء بالعمل المباشر وغير المباشر المرتبط بالبنائيات ونقل مواد البناء ، صناعة الحديد ، صناعة الخشب... بالإضافة إلى عمليات تجهيز البنائيات كما عرف قطاع الأشغال العمومية زيادة كبيرة مباشرة بعد بعث البرامج السكنية وبرنامج المليون سكن.



6-2-2 التجارة:

باتنة تعتبر كملتقى تجاري في كل إقليم الهضاب العليا الشرقية. من الجنوب ولايات بسكرة والواد، ومن الشمال ولاية أم البواقي، حيث عرفت التجارة نموا في السنوات الأخيرة كحصيلة على النوعية العمرانية للأحياء خاصة على مستوى بعض الأحياء القديمة مثل بوعقال. أين الوظيفة التجارية ساهمت في تنظيم وهيكلية الحي وفيما بعد تحسين الصورة الحضرية لبعض الأحياء التجارية في مدينة باتنة. وعلى مستوى التجارة الجزئية لجميع المنتجات ، حيث سجلت التجارة في باتنة سجلت 12774 تاجر ضمن مجموع 30568 المشكلة لحجم التجار في الولاية بمعدل 26.3 تاجر /1000 ساكن.

كما أن لأسواق مدينة باتنة أهمية كبيرة في خلق نوع من الديناميكية في داخل كل المنطقة الحضرية والريفية. وهي تستحوذ على مساحة مجالية متفاوتة حسب عدد التجار والمواد المعروضة.

كما تتميز مدينة باتنة بوجود أسواق يومية وهي تتموضع في مختلف نقاط في المركز. وأخرى في الأطراف وداخل الأحياء، هذه الأحياء هي في العموم تقع على طول المحاور المهيكلة في الأحياء. مثل السوق المغطى في براك أفوراج وآخر في مركز المدينة جرى تخفيض مساحته نتيجة توسع المنطقة الإدارية. ولكنه يبقى يمثل سوق يومي جاذب. وهناك سوق مغطى آخر في وسط المدينة.

في الاختصار مدينة باتنة تعرف تحول وظيفي مهم مميز بالنمو التجاري. كما تجدر الإشارة أن التجارة من بين الممارسات الحضرية المهيمنة على البلديات المجاورة. سكان البلديات المجاورة ينتقلون إلى مركز مدينة باتنة للحصول على الخدمة. زيارة دور العرض نتيجة انعدام التجارة من المستوى المتوسط والراقي

بلدية باتنة. هي عاصمة الولاية وتمثل مركز القيادة الإدارية، وتضم كل التجهيزات الإدارية والخدمات المخصصة لعاصمة الأقاليم.

6-2-4 الصحة:

مدينة باتنة هي مركز خدماتي مهم لإقليمه. يضم العديد من التجهيزات الصحية كالمركز الاستشفائي الجامعي. والعديد من المراكز الصحية المتخصصة بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من العيادات الاستشفائية المتخصصة. ذات البعد الإقليمي والتي تمثل مجال تأثير على الأقاليم والمدن المجاورة مثل/ بسكرة، خنشلة، أم البواقي ومسيلة.

كما تحصي ولاية باتنة 13 مستشفى بسعة 2425 سرير (مركز استشفائي جامعي، عيادة ولادة 160 سرير، مركز نف أذن حنجرة 38 سرير، مخبر وقاية ولأئي). كما أن البنية التحتية الصحية على مستوى ولاية لديها معدلات تغطية مهمة 01 سرير استشفائي/490 ساكن. وعيادة متعددة الاختصاصات 24250/ ساكن. وقاعة علاج/5188 ساكن.

6-2-5 التعليم والتكوين والتعليم العالي:

مواقع وتعداد مختلف البنية التحتية لقطاع التعليم الأساسي والثانوي، التكوين المهني والتعليم العالي تضع مدينة باتنة في قمة مقياس الولاية والمقياس الإقليمي.

التعليم الأساسي:

بحجم يصل إلى 53 مؤسسة تعليمية وتكوينية تكون البنية التحتية التعليمية للتدريس الأساسي والتقني في الولاية. 41 ثانوية. 12 متقنة. تستحوذ مدينة باتنة على 12 مؤسسة من مجموع الـ53 مؤسسة.

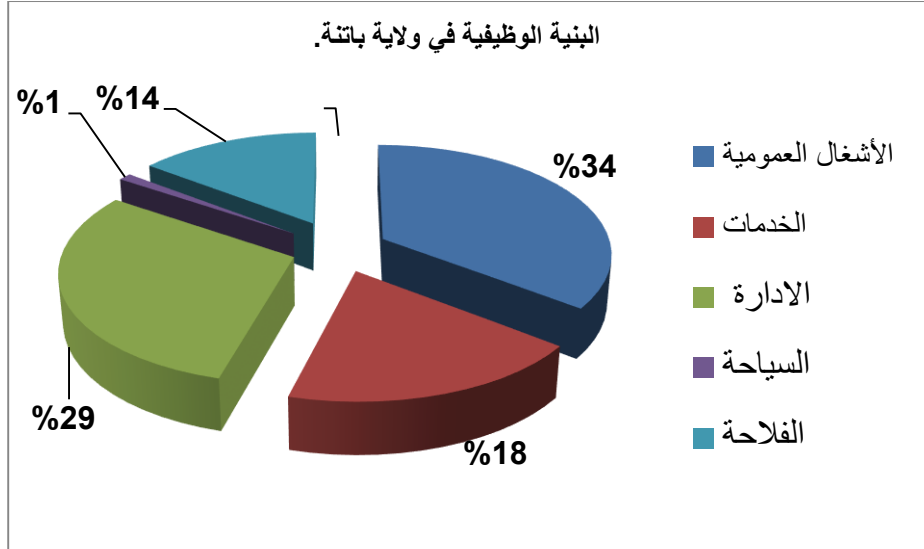
التكوين المتخصص:

4 مراكز تضمن التكوين المتخصص. على مستوى مدينة باتنة مع تأطير لـ: 1231 متربص. ومعاهد عليا والتي تكون 970 متدرب. التكوينات في هذه المراكز غنية ومختلف بين لخيارات الواسعة للتخصصات والمهن: الميكانيك، الكهرباء، إلكترونيك، الإعلام الآلي، النسيج....

التعليم العالي: جامعة باتنة تعتبر من أهم الجامعات في الوطن. يصل منتسبوها إلى 42832 طالب للسنة الجامعية 2006-2007. تضم الجامعة 07 كليات ومعهد الوقاية والأمن الصناعي.

بالإضافة إلى إنشاء وتسليم القطب الجامعي الجديد فيسديس على الطريق الوطني رقم 03. كذلك القطب الجامعي في فسديس والذي يتوقع استيعابه لـ 22000 مقعد بيداغوجي وأكثر من 12000 سرير والذي توقع استلامه في نهاية 2008 لكن الأشغال به لم تنته إلا في السنة الجارية 2011.

6-2-6 . قطاع التنمية الاقتصادية:



1-6-2-6 مختلف أوجه

يمكن إدراج أوجه العجز الاقتصادي في مدينتي باتنة وفسديس إلى صنف العجز الاقتصادي في المصادر المتوفرة، وعدم التناسب بين المساحة الكبيرة التي تشغلها المواقع الحضرية وبين العدد القليل من الأيدي العاملة فيها، أيضا عدم وجود رد فعل محرك لزيادة الثروة الإقليمية وخلق شغل وعدم وجود تناسق بين العرض والطلب، مع غياب مشروع مختص لتكوين الأيدي العاملة المهنية والحرفية وتحويل قيم الشغل تماما مع الانتقال إلى اقتصاد السوق.

كما يمكن إضافة عدم وجود تخطيط ناتج عن إستراتيجية سياسة العمل والنزوح الريفي الذي أدخل بميزان العرض والطلب مع غياب دراسات لواقع السوق وارتفاع البطالة الذي مس الشباب، وظهور نوع من الاقتصاد الموازي خاصة تجارة السلع المقفلة والتجارة الغير شرعية ، إلى جملة أوجه العجز الاقتصادي

كما يمكن ملاحظة عجز المدينة عن مراقبة وتسيير هذه الصيرورة مثل التهرب الضريبي والجبائي، وغياب الفوترة، وممارسة التجارة دون سجل تجاري، مع انتشار أشكال البيع على الطرقات والساحات العمومية مما خلق نوع من الصورة الحضرية اللاحضارية للمدينة. كما يعتبر خطر النزوح إلى تجارة أكثر فوضوية: المخدرات، السجائر وعدم وجود إطلاع مناسب لباحثي العمل على معلومات الشغل من أوجه العجز الاقتصادي في مدينة باتنة حسب تعليق المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

2-6-2-6 الزراعة:

مجالين رئيسيين فلاحيين مسجلين كمجال مخصص للزراعة، ويقع أحدهما في الشمال تيمزوغت، والآخر في الشمال الشرقي وهو عزاب. وهما منطقتان لهما أهمية كبيرة للزراعة.

كما يحد ويجعل التغير المناخي من المستحيل أحيانا وجود بعض أنواع الثقافة الزراعية وفي نفس الوقت يعزز ثقافة وعقيدة التوسع الحضريّة مقابل الفلاحة، حيث قدرت المساحة الزراعية المستغلة في البلدية بـ 3946 هكتار ومساحة المسقية لا تمثل سوى 80 هكتار. أي 2% من الأراضي الصالحة للزراعة، كما سجلت الزراعة فوائد جزئية في بلدية باتنة مع جدولة برنامج لغرس الأشجار المثمرة والزيتون. كما لا تشكل الزراعة الموجودة نسبة كبيرة من قطاع التنمية الاقتصادية. فالمجال الريفي في المقابل يستفيد من برنامج واسع لتزويده بالكهرباء الفلاحية مما يجر تحسين في إطار الحياة (ل تثبيت السكان على مستوى هذه المناطق) وتنمية بعض النشاطات المرتبطة بالفلاحة والزراعة. وتقوم الزراعة على مستوى بلدية باتنة على زراعة الحبوب وتربية المواشي. وهي محصورة جدا ولا زالت تعتمد على الوسائل التقليدية في كل مراحل العملية. والبلدية تضم تربة ذات مردود عالي مفضل للزراعة وتنمية الزراعة المكثفة، إذا توفرت مصادر المياه.

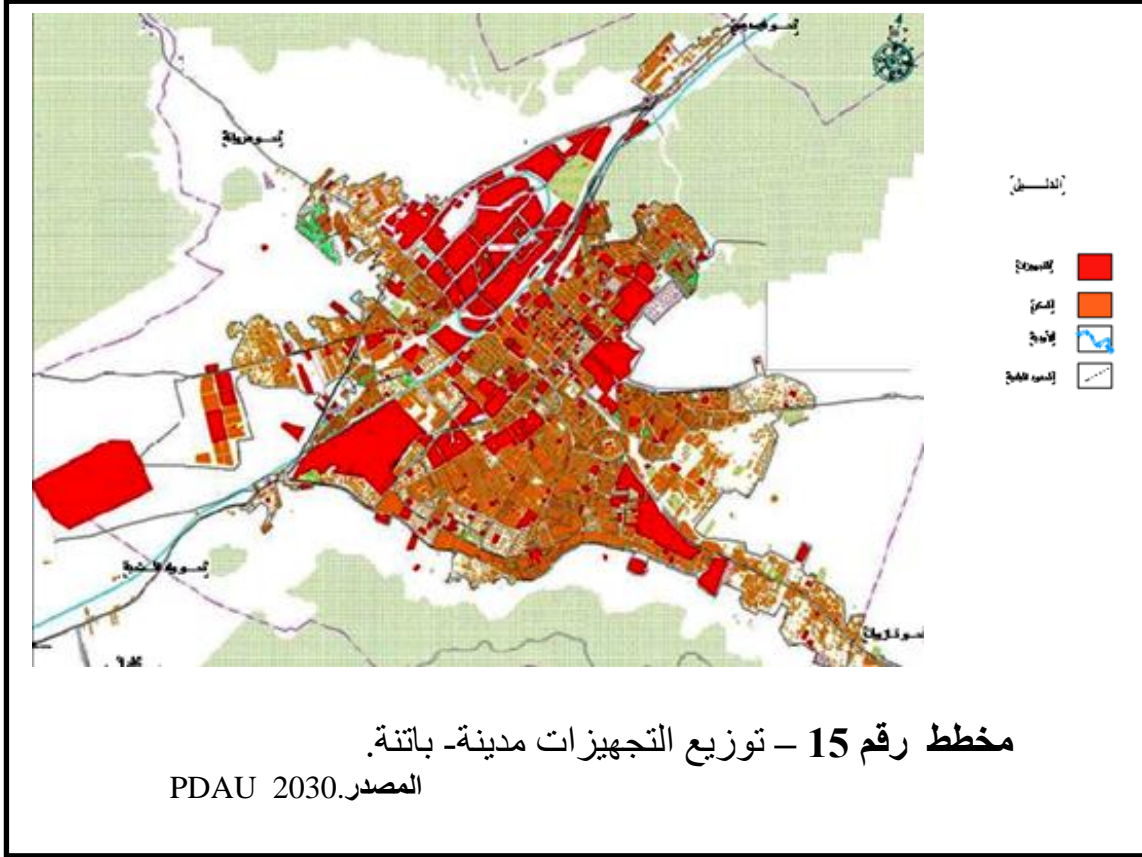
ومع ذلك، البلدية تعاني صعوبات في الرجوع إلى النشاط الزراعي في إقليمها وأهم الصعوبات كالتساقط الضعيف والغير منتظم للأمطار وشح مصادر المياه وصعوبة جرها. والمياه الجوفية غير محددة. مع ضعف الوسائل الإنتاجية وغلاء الكلفة الإنتاجية وشيخوخة اليد العاملة، والتمدد العمراني على المساحات الزراعية، وأيضا مشكل العقار الفلاحي وطبيعته القانونية أي أراضي العرش وأخيرا مشاكل التحويل والحفاظ على المنتج الزراعي.

3-6-2-6 الصناعة:

القطاع الصناعي يمثل منزلة أساسية في اقتصاد المدينة، فالقطاع الصناعي الخاص وبعض الوحدات تعطي دفعا للصناعة في إطار السياسة الوطنية لبعث القطاع الصناعي والتي بدأت بالاستثمار عن طريق تحسين المنتجات الصناعية وبرنامج إعادة تأهيل المنطقة الصناعية لمدينة باتنة وإنشاء المنطقة الصناعية التي تضم عدد مهم للنشاطات والتي تعرف غلق لبعض الوحدات الإنتاجية والتنويع في الإنتاج المختلف كالميكانيك، والمصافي والبطاريات، والصناعات الغذائية، وتحويل الحليب، وتحويل الزيوت الصناعية....

وفي المقابل تعاني المنطقة الصناعية من وضعية متأزمة. للوحدات الصناعية الأساسية التي تعمل في مدينة باتنة حيث. تؤمن العمل لـ 3200 عامل يرجع الأصل الجغرافي للعديد منهم إلى خارج بلدية وولاية باتنة، كما لعبت السياسة الصناعية الجديدة والتي تأسست على الاستثمار العمومي/الخاص

والشراكة الوطنية/الأجنبية لغرض للوصول إلى الفائدة المشتركة.دوافي تنمية القطاع الصناعي في مدينة باتنة.



6-2-6-3-1 مختلف أوجه عجز الصناعة:

رغم التحول في السياسة الصناعية، تواجه الصناعة مجموعة كبيرة من أوجه العجز حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المراجع كضرورة الاستجابة لاحتياجات واعتبارات السوق المحلي وغياب تثمين إمكانات والخامة المحلية. دون وجود زيادة في القيمة المضافة بشكل عام، بالإضافة إلى غياب الدمج الصناعي الهادف إلى تكثيف النسيج الصناعي مع ارتفاع مد قوي للاستيراد مع منافسة ضعيفة لتصدير المنتج المحلي. وتدخل ضعيف للقطاع الخاص ونقص في دمجها باقتصاد السوق، هذا إذا أضفنا الصعوبة الكبيرة في تزويد مناطق النشاطات بالمياه الصناعية والغاز .

6-2-7 . النقل:

قطاع النقل الذي يغطي نشاطات متعددة يلعب دورا مهما في دعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي ويكون أداة مهمة في خدمة اقتصاد المواطن. فنظام النقل البري يمكن أن يصبح مصدر ملبي لحاجيات المواطنين في ميدان التنقل من خلال الشروط التي يمكن توفيرها فيما يخص الأمان، توفر وسيلة النقل ونوع الخدمة ويمثل خدمة عمومية في إطار فك عزلة الأقاليم البعيدة. النقل عن طريق السكة الحديدية له مكانة خاصة بالنسبة لعمليات نقل البضائع والمسافرين أيضا. مركبة المسافات القصيرة عين التوتة- باتنة تضمن نقل المسافرين والطلبة. ومنه مدينة باتنة وانطلاقا من النقل تلعب دور مهم الحركية المجالية المحلية

والإقليمية وتمثل دورها كمدينة إقليمية. في ظل بنية وظيفية متكيفة مع الحقيقة المحلية ، أيضا مطار باتنة يلعب دور ذو أهمية كبيرة في التبادلات والنقل المسافرين نحو العاصمة. فرنسا والمناطق البعيدة.

6-2-8 السياحة:

السياحة والترفيه عوامل مهمة في تحسين إطار الحياة ومساهم في جاذبية الإقليم. ترقية السياحة تساهم في تنمية وإشهار الإقليم خاصة دوليا ، ويمثل بشكل آخر ، عامل تنوع اقتصادي ، أمام حساسية قطاع النشاطات التقليدية والمرتبطة بالزراعة والصناعة. ويمكنه أيضا ، أن يصبح مجال ملائم لتنمية الاستثمارات المحلية. والمساهمة في إعادة التوازن للإقليم. وهو نشاط خالق للشغل ، خاصة بالنسبة للنساء والشباب كون السياحة نشاط يجمع بين جميع الفاعلين.

إقليم باتنة يمثل غناء في اليدان السياحي وما يمكن لهذا المشروع أن يوفره من مناصب شغل وخلق ثروة مكنون ضخمة جدا نتيجة تنوعه ، تيمقاد ، تازولت ، كدية المدور ، حظيرة بلزمة ، شرفات غوفي ، حظيرة الجذب جرمة-فيسديس. ويكثر الحديث عن السياحة في الولاية نتيجة الإمكانيات السياحية المهيولة لولاية باتنة. لكن وزنه مهمل.

وباتنة قطب جاذب سياحيا ، يضم العديد من الأحفورات والآثار الطبيعية والثقافية والتي تثري جمال حوض الأوراس. كالحظيرة الوطنية لبلزمة ، الآثار القيمة لمدينة تيمقاد الرومانية ، لمبزييس ، شرفات غوفي ، إيشوكان ، والبقايا الأثرية للمدينة الأمازيغية القديمة ، الضريح الملكي النوميدي لأمدغاسن ، موقع مدوكال ، جبل المحمل ، غابة بني ملول ، كلها كنوز سياحية وفي هذا الميدان وبهذه المكونات الموجودة والمعتبرة والتي تمثل روابط بين الموروثات السياحية ، الثقافية ، التاريخية والنشاطات الثقافية والثقافات المكثفة. تفتخر مدينة باتنة بهذه المواقع التي تأهلها للسياحة الطبيعية وفخورة أيضا بثقافتها الرقص الشاوي المهرجانات. الموسم ، الأعياد. تامغارا. وفخورة أيضا بنسيجها العمراني والمعماري القديم والتاريخ الحضري للمدينة. كل هذا يؤهل مدينة وولاية باتنة للتحويل إلى قطب سياحي عالمي. بهذه السياحة الأثرية المحاطة بالثراء الفريد من نوعه.

6-2-8-1 صورة سياحية يجب تحسينها:

حاليا ، منطقة الأوراس غير موجهة للسياحة. فهي تعاني أصلا من الأفكار الجزائرية في الترفيه والاستجمام فقط على الساحل. أو في الجنوب الصحراوي ، وفي المقابل ، صورة المنطقة أكثر تفضيلا من طرف بعض الفئات من زبائن السياحة الأجانب. كمواقع مثل "تيمقاد" و"غوفي" وهما عاملين أساسيين يمكن بواسطتهما تحقيق جذب للمنطقة.

6-2-8-2 إمكانيات الاستقبال في الولاية:

ولاية باتنة تمثل بقدرة استقبال تقدر بـ 747 سرير. أي 0.88% من قدرة الاستقبال الوطنية. عدد الأسرة يمثل دور الشباب والفنادق والمؤسسات الإيوائية وفي المقابل مدينة تازولت الأثرية أو لمبيزيس الرومانية المدفونة تحت أطنان من تراب التاريخ. تمثل إمكانات سياحية مهولة. في حال إعادة الاعتبار لها والتنقيب عن كنوزها مما يمكننا من خلق مجال جذب لسياحة حضرية عالمية. كما أن القرب من مدينة باتنة ومدينة تازولت يعطيها قاعدة سياحية واستقبال جيدة.

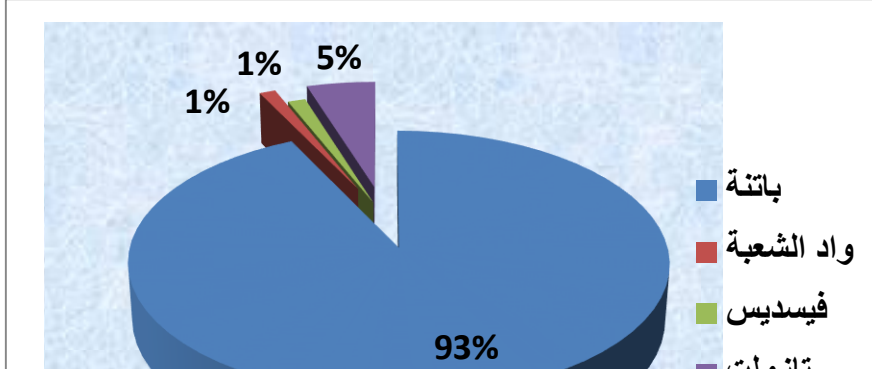
3-8-2-6 مختلف أوجه عجز بنية الاستقبال:

من بين أوجه العجز في بنية الاستقبال السياحية في مدينة باتنة حسب المخطط التوجيهي قدرة الاستيعاب أو البنية الفندقية، والمطاعم ذات النوعية والمحلية وكذلك البنية التحتية للإيوائية المكلفة بالنسبة للسكان المحليين، والتي هي بحاجة إلى إعادة التأهيل. كما تستجيب 10% فقط من الفنادق للمعايير الدولية، ورغم خلق أربعة محاور طرق سياحية واد الشعبة، نفاوس، ثنية العابد، المحمل وكيمل في طار برنامج الهضاب العليا لسنة 2009 وبرنامج إنشاء القرية السياحية في باتنة والذي من شأنها تشجيع السياحة. فإن بلدية باتنة، هي المكان الوحيد لاستراحة السياح للتوجه إلى غوفي أو تيمقاد وأيضا السياحة الطبيعية والموجودة في بلديات أخرى.

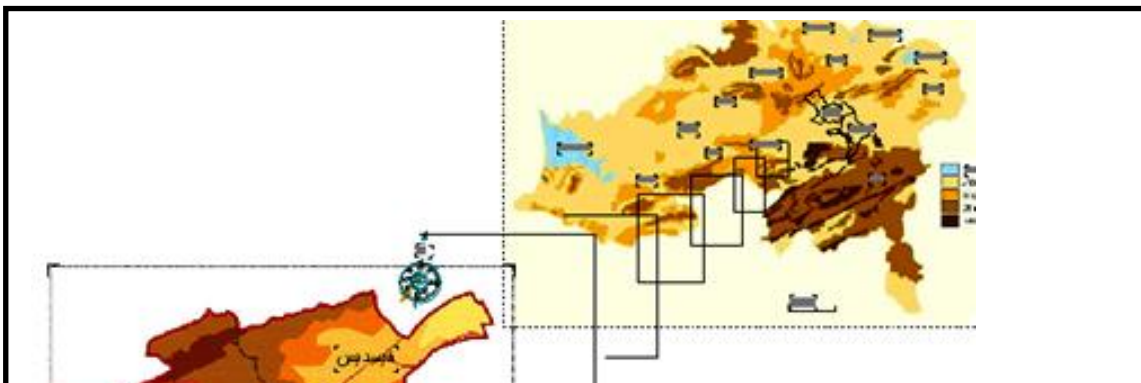
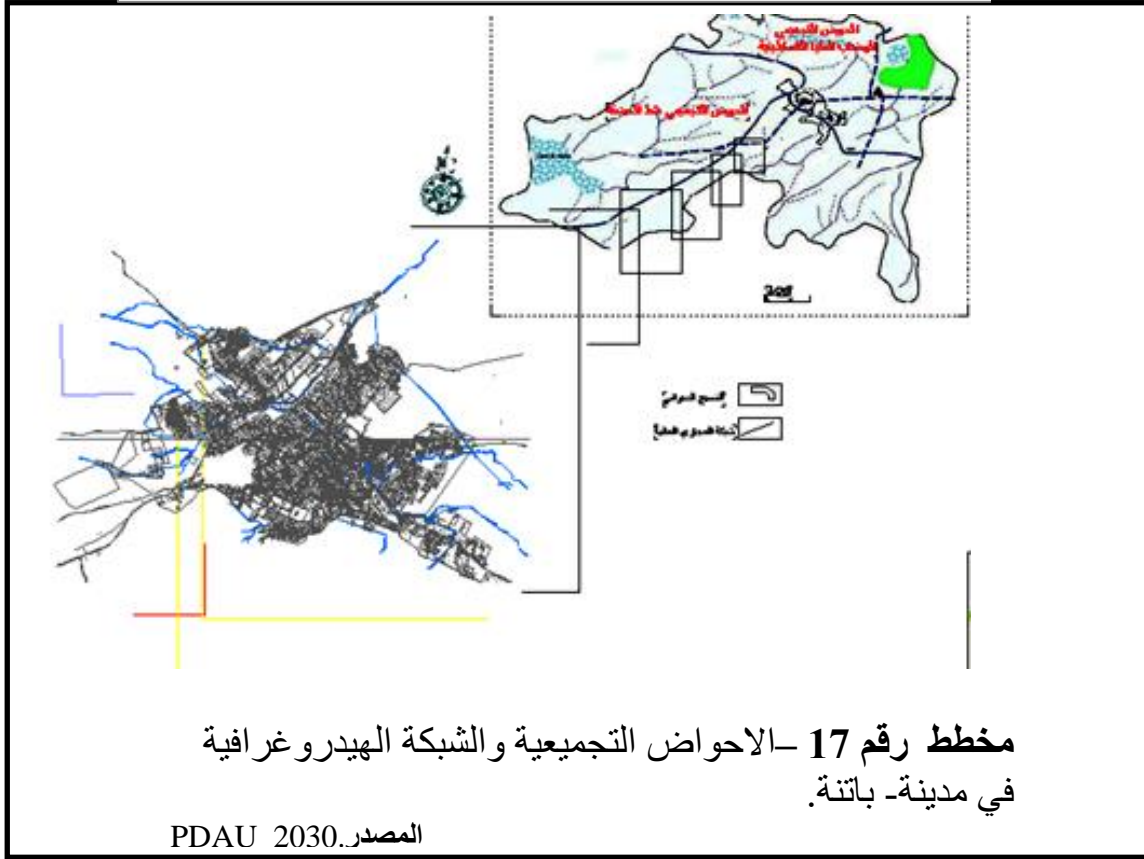
أما عن مدينة باتنة فتمثل ميزات نوعية يمكنها تحسين وضعية إستراتيجيتها. لكنها تشهد عجز فيما يخص التجهيزات. خاصة في ظل تزايد السكان. ومدينة باتنة أقيمت على أرض معرضة للعديد من المخاطر خاصة الفيضانات. ذات مركز متضخم وأطراف ممتدة أقل قابلية للحياة، مع اختناق المناطق المركزية وأبعادها المتزايدة في الضيق خاصة فيما يخص طرق الخدمة التي يزيد عليها الضغط وهي الأكثر تشبعا في كل المدينة.

ومن جهة أخرى، المدينة مميزة بقلّة الصيانة. وبأهمية الهجرة السكانية والذين يضغطون على المدينة لتوفر لهم السكن. مما طرح نوع من السكن الفوضوي وآخر هش أدى إلى تكوين مجالات غير صحية للسكن.

ومع هذه الصعوبات، باتنة تبقى المدينة الأكثر قصداً في كل الأقاليم المجاورة. هذه المدينة، بالإضافة إلى ميزتها التجهيزية الخاصة والنوعية السكنية والمساحات الخارجية الأكثر من جيدة والتي أعطت للمدينة طابع خاص يمكن من خلاله تعزيز صورة المدينة. والإشكال المطروح هو إلى متى تبقى ولاية ذات إمكانات سياحية عالمية دون أثر ملموس للسياحة.



الشكل رقم 07: التمثيل المساحي لتعداد المؤسسات في بلدية باتنة والبلديات المجاورة.
المصدر مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية-2010.



7- التشخيص التنمى الحضري في مدينة باتنة.

7-1 آفاق التنمية الحضري لمدينة باتنة في المخطط التوجيهي:

تنوع الآفاق التوسعية والاقتصادية والاجتماعية لبلدية باتنة. وسواء ضاقت أو اتسعت فإن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير البين بلدي حصرها في عدة نقاط

فعن آفاق توسع مدينة باتنة فقد أكد المخطط على ضرورة إيجاد حل للأقلمة العمرانية لمدينة باتنة الكبيرة، كما أكد تقرير المخطط التوجيهي على ما تواجهه مدينة باتنة من تحولات حضرية نتيجة استنفاد وعائها العقاري وتمدد توسعها خارج حدود البلدية نتيجة التمدد العمراني مع الإمكانية الهائلة للتوسع على أراضي البلديات المجاورة .

وفيما يخص نفس الأفق التوسعي فقد طرح المخطط التوجيهي مجموعة من الرؤى الشاملة لتحقيق توسع متكامل كما تضمن التقرير ، أخذاً بعين الاعتبار التوسع المقابل للمراكز العمرانية المشتركة بالحدود الإدارية لبلدية باتنة مع توقيع عقلائي وموجه للمشاريع التنموية على مستوى كامل مجال المجمع خاصة الأقطاب الطاردة من جهة ، ومن جهة أخرى ضرورة إعادة التوازن وتوزيع الهياكل بصفة

عقلانية. والعمل على جذب السكان بإدماج مشاريع تنمية تفيد السكان. لتخفيف الضغط على المراكز الحضرية.

أيضا يضم المستقبل الحضري لمدينة باتنة مجموعة من الميزات أهمها أنها قطب جهوي مهم في إقليم الهضاب العليا الشرقية واحتلالها بذلك رتبة عليا في هرا ركية مدن الإقليم ، بالإضافة إلى الرابط الإداري والمجال المباشر مع المدن المجاورة وإمكانية استغلال هذه الوضعية لجعل قطب باتنة ذو دور محلي وجهوي هام.

كما عدد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مجموعة من الإمكانيات مثل إمكانية إبراز نشاط السكان وتلبية رغباتهم كقوة للمجال ، مع الإمكانيات الكبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية، الترابط الاجتماعي، حماية البيئة وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة ، لكنه اشترط تعريف المدينة ضمن إقليمها الكبير كمجال رابط للحياة والتنمية والتحول من الصيرورة القطاعية والمنعزلة إلى الصيرورة المرتبطة والأخذ بجميع أبعاد المدينة.

كما أشار إلى تطور المدينة على خلفية أدوات التهيئة و التعمير منذ نشأتها الاستعمارية مما سرع في ظواهر مثل التحول الحضري وارتباطه بالتمدد العمراني على محاور التعمير في مدينة باتنة نتيجة العوامل الجغرافية المميزة والبنية العمرانية لمدينة باتنة والتي تطورت بشكل كبير في سنوات العشريات الأخيرة وتراكم الأشكال الإدارية والتثمين الاقتصادي والتي تأثرت بشكل كبير بالزيادة الديمغرافية المعتبرة وحصولها على وزن ديموغرافي ، مع تنوع الأنسجة العمرانية والنتائج من تراكم السكن والتجهيز بأشكال وطبيعة مختلفة، فردي، جماعي، تعاونيات، تخصيصات، وبناء ذاتي، أيضا تنظيم المدينة كان حول مركز عمراني مركزي نسبيا.

قيما يخص الهيكلية العمرانية واتجاهات التوسع فقد كانت في اتجاهين بشكل مكثف في محور التوسع الشرقي في اتجاه تازولت بشكل متسارع وبشكل معتبر في بقية المحاور كما توجد حركة توسع داخلية نحو مركز المدينة وهي عبارة عن استغلال احتياطات عقارية وجيوب عقارية شاغرة كنوع من تكثيف المدينة وتجول عمراني للمنطقة المركزية للمدينة نحو التوسع العمودي للمركز.

باعتبار باتنة عاصمة جاذبة واحد الأقطاب المهيكلة إقليميا، فهي تعتبر كملتقى تجاري في كل إقليم الهضاب العليا الشرقية. من الجنوب ولايات بسكرة والواد، ومع الشمال ولاية أم البواقي، خاصة التجارة في التي انعكست في السنوات الأخيرة بشكل إيجابي على النوعية العمرانية للأحياء خاصة على مستوى

بعض الأحياء القديمة مثل بوعقال. أين الوظيفة التجارية ساهمت في تنظيم وهيكله الحي وفيما بعد تحسين الصورة الحضرية لبعض الأحياء التجارية في مدينة باتنة.

كما تعتبر أسواق مدينة باتنة ذات أهمية كبيرة لخلقها نوع من الديناميكية في داخل كل المنطقة الحضرية والريفية. وهي على طول المحاور المهيكلة في الأحياء، وباختصار مدينة باتنة تعرف تحول وظيفي مهم مميز بالنمو التجاري. كما تشكل التجارة جزءا مندمج مع اقتصاد المدينة.

أما عن القطاع الثالث أو الإدارة والخدمات فبلدية باتنة هي عاصمة الولاية وتمثل مركز القيادة الإدارية، وتضم كل التجهيزات الإدارية والخدمات المخصصة لعاصمة الأقاليم. ومدينة باتنة هي مركز خدماتي مهم لإقليمه بامتياز

فيما يخص القطاع الثاني الزراعة فتعتبر مدينة باتنة من البلديات الحضرية بشكل عام إلا أنها تضم مجالين فلاحيين مسجلين كمجال مخصص للزراعة، ويقع أحدهما في الشمال: تيمزوغت، والآخر في الشمال الشرقي وهو عزاب. وهما منطقتان لهما أهمية كبيرة للزراعة.

القطاع الأول أو القطاع الصناعي يمثل منزلة أساسية في اقتصاد المدينة، خاصة القطاع الصناعي الخاص الذي يعطي للصناعة دفعة في إطار السياسة الوطنية لبعث القطاع الصناعي والتي بدأت بالاستثمار عن طريق تحسين المنتجات الصناعية. وبرنامج إعادة تأهيل المنطقة الصناعية لمدينة باتنة وإنشاء المنطقة الصناعية.

إذن مدينة باتنة وانطلاقا من النقل تلعب دور مهم الحركية المجالية والاقتصادية المحلية والإقليمية وتمثل دورها كمدينة إقليمية. في ظل بنية وظيفية متكيفة مع الحقيقة المحلية. بالإضافة إلى السياحة حيث صنف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إقليم باتنة كأحد أهم الأقاليم غنا في اليدان السياحي وما يمكن لهذا المشروع أن يوفره من مناصب شغل وخلق ثروة ويمثل بشكل آخر، عامل تنوع اقتصادي. ومدر للاستثمارات المحلية. والمساهمة في إعادة التوازن للإقليم. وهو نشاط خالق للشغل، خاصة بالنسبة للنساء والشباب كون السياحة نشاط يجمع بين جميع الفاعلين. باعتبار هذا الميدان، بهذه المكونات الموجودة والمعتبرة في الإقليم أولائي تمثل روابط بين الموروثات الطبيعية، الثقافية، التاريخية، والنشاطات الثقافية والثقافات المكتفة.

2-7 رهانات التنمية الحضرية لمدينة باتنة في المخطط التوجيهي:

رغم عرض المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير العديد من الأفاق والإمكانيات إلا أنه طرح في المقابل العديد من الرهانات أو التحديات أمام تحقيق التنمية الحضرية والتكامل الحضري والعمراني بين مدينة باتنة التجمعات العمرانية المقابلة او حتى نمو مدينة باتنة في حد ذاتها.

حيث أقر المخطط التوجيهي بالمعوقات العقارية التي تتعرض لها مدينة باتنة في المقام الأول، خاصة في ضل العلاقة الضيقة بينها وبين البلديات المحيطة كأهم تحدي أمام أهداف ومنطق الأقامة العمرانية (باتنة الكبيرة) حيث تواجه تحولات عمرانية جديدة مصاحبة تمددها العمراني ، وانحصر المدينة بحالة التشبع والتي دفعت إلى البحث عن متنفس للضغط العمراني الذي تشهده خاصة وأنها وصلت إلى حدودها الإدارية، عمق من ذلك الاختلال الواضح في توازن المجال حسب سياسة التنمية المتبعة سابقا أي بمعنى توقيع معظم المشاريع التنموية في المراكز الحضرية الكبرى خاصة باتنة.

أيضا من بين التحديات أمام مستقبل تكامل التجمعات العمرانية التشبع في المراكز الحضرية نفسها في كل من فيسديس وتازولت ، ورغم استحواذ مدينة باتنة على وزن ديموغرافي لكن ليس بالضرورة توازن قدرتها الخدماتية. ومع تزايد قطبية هذه الكتلة، حيث أصبحت كل من باتنة، تازولت، سريانة أقطاب جاذبة بحكم مركزها ، كما تعاني هي الأخيرة من التوسع العشوائي على أخصب الأراضي الفلاحية في ضل تركيز الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، وعدم قدرة نسق أدوات التهيئة والتعمير مجارة سرعة الحركية العمرانية والتي كانت أسرع من الأفاق التي حددها المخطط. وهذا ما نتج أو تبلور عنه الإشكال الحقيقي لهذه المراجعة والتي هي إيجاد قطب يتميز بكل المؤهلات ويكون قادرا على لعب الدور المنوط به ، سياسة نمو وتوسع تتعدى حدودها الإدارية إلى البلديات المجاورة للعب دور إسناد وتقوية واستغلال طاقاتها المجالية لحساب مدينة باتنة. في إطار جهوي. واستحضار البعد الحضري والحضاري للمدينة وتحديد مسبق وسليم لصنف واختصاص المدينة.

أيضا التوسع غير المراقب وغير المدروس على الأطراف. بعد وصول موجات متتابعة من الريفيين من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع معدل الزيادة السكانية في مدينة باتنة أدى إلى تنامي تحد النظام العقاري الذي صنع عائق أساسي مع الملكية العقارية الخاصة للأراضي في مدينة باتنة وعجز أجهزة المراقبة على تحقيق مختلف الاستعمالات المبينة في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير مع التزايد المفرط في السكان الحضريين.

اقتصاديا أبرز المخطط التوجيهي مجموعة من التحديات والرهنانات أمام النهوض بالاقتصاد الحضري لمدينة باتنة ، مثل غياب رد فعل محرك لزيادة الثروة في الإقليم وخلق شغل وعدم وجود تناسق بين العرض والطلب مع غياب مشروع مختص لتكوين الأيدي العاملة المهنية والحرفية من جهة ،ومن جهة الانتقال السريع إلى اقتصاد السوق وعدم وجود تخطيط ناتج عن إستراتيجية سياسة العمل وغياب دراسات لواقع السوق في ظل ضبابية إطلاع مناسب لباحثي العمل على معلومات الشغل.

أيضا تبلور تحدي من نوع آخر وهو عجز مدينة باتنة كبقية مدن الهضاب العليا ، عن تغطية مجال خدمة المدينة المتسع بالمقارنة ببعض المدن المجاورة ، رغم حقنها العديد من التجهيزات الأولية تلبية للاحتياجات المتزايدة والذي ركز كل وظائف القطاع الثالث ذات المستوى العالي، محافظا على انفراد السكن كأكثر الوظائف الحضرية هيمنة في مدينة باتنة .

أما في خصوص الرهان الاقتصادي فقد طرح المخطط التوجيهي جملة من التحديات ففي التجارة أقر بنسبة النقص الكبير للوظيفة التجارية في أحياء الضواحي وفي أحياء الأطراف، مع تفاوت كبير للمساحة المخصصة للتجارة بين هذه الأحياء ، كما أشار إلى رهان التركيز التجاري في مدينة باتنة بالمقارنة مع البلديات المجاورة واقتصارها على التجارة الأولية مقارنة مع التجارة المتوسطة والراقية لبلدية باتنة. مع ذكر مجموعة كبيرة من التحديات أمام ملف التجارة مثل غياب أدوات تخطيطية محلية لتنظيم وتنمية التجارة واستفحال التجارة اللاشريعة وعدم احترام القانون. والتنظيمات المعمول بها في التجارة على مستوى التوطين والتطبيق ، بالإضافة إلى غياب المجلس المحلي الذي يسير المدينة والمسئول عن الخيارات المجالية والتهيئة لتنظيم السوق الموازية كالتزفيت والتسييح.

عن الزراعة عدد المخطط التوجيهي الرهانات في وجه القطاع الزراعي منها التغير المناخي وانخفاض مساحة الزراعة أمام بقية القطاعات واعتمادها على وسائل تقليدية مع شح في مصادر المياه وصعوبة جرها وتحديدها ، كذلك ضعف الوسائل الإنتاجية وارتفاع الكلفة الإنتاجية بالإضافة إلى شيخوخة اليد العاملة. من جهة ، ومن جهة أخرى مشكل العقار الفلاحي والطبيعة القانونية أو أراضي العرش، مع حصر القطاع الزراعي للبلدية في المظهر البيئي منه إلى النشاط الاقتصادي.

بالنسبة للصناعة حدد المخطط التوجيهي الرهانات في وجه القطاع الصناعي رجوع غالبية الأصل الجغرافي لعمال المنطقة الصناعية إلى خارج بلدية وولاية باتنة ، مع عدم الاستجابة لاحتياجات واعتبارات السوق. وغياب تامين الإمكانيات المحلية. وتنامي للاستيراد مع منافسة ضعيفة للمنتج المحلي وحساسية قطاع النشاطات التقليدية

أما عن رهان السياحة فقد أرجعه المخطط إلى ضعف بنية الاستقبال في الولاية بشكل عام ، فيما يخص عجز قدرة الاستيعاب. البنية الفندقية، والمطاعم ذات النوعية والمحلية وكلفتها ، مع انخفاض نسبة الفنادق فقط تستجيب للمعايير الدولية.

3-7 الأخطار على التنمية الحضرية لمدينة باتنة في المخطط التوجيهي:

رغم الإمكانيات الكبيرة لمدينة باتنة حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ، إلا أن الكم الكبير للتحديات والرهانات أمام تحقيق تنمية مستدامة ، مما ينجر عليه ودائما حسب المخطط التوجيهي مجموعة من الأخطار

الاستمرار في التوسع السريع وهدر مساحات زراعية مهمة ، مع التهديد بظهور الأقطاب الطارئة والجادبة نتيجة الاختلال الواضح في توازن المجال حسب سياسة التنمية المتبعة ، كل هذا أدى إلى استمرار تزايد الظواهر السلبية في المناطق المهاجر إليها كظهور الأحياء الفوضوية والإختلالات الموجودة بين الأنسجة العمرانية. وعشوائية حركة النمو العمراني والديموغرافي ، أيضا التشبع في المراكز الحضرية تسارع حركة بناء كبيرة وفي اتجاهات متعددة وبالتالي التوسع غير المراقب وغير المدروس على الأطراف.

أيضا العديد من الأخطار على المستوى العمراني كنشوء الأحياء القصدية وتشبع المدينة بشكل سريع، والحضري كعجز السكن الغير منتظم وعجز وظيفي في تنظيم النسيج الحضري، وخلق تدهور إطار الحياة و التجهيزات ،ارتفاع معدل البطالة ،التهميش الاجتماعي واستنفاد المحافظ العقارية التابعة للدولة ، مع خلق مشاكل في تسيير الأراضي لمختلف البرامج خاصة ضرورة تحويل أراضي زراعية لتلبية احتياجات التعمير ، ومنه إضعاف للجبهة الريفية فيما يقابل هيمنة للمنطقة الحضرية.

كما يشهد الاستمرار في السياسة الاقتصادية الحالية إلى أخطار فقدان قيم الشغل وصعوبة تحديد العرض واستفحال الاقتصاد الموازي خاصة تجارة السلع المقفلة والتجارة الغير شرعية ،والتهرب الضريبي،التهرب الجبائي، وأخطار الجنوح الاجتماعي وارتفاع البطالة وانتشار أشكال البيع على الطرقات والساحات العمومية ، وتعميق الفصل الاجتماعي

أيضا اندثار أنواع الثقافة الزراعية وفي نفس الوقت يعزز ثقافة وعقيدة التوسع الحضرية ، مع عدم قدرة الأيدي العاملة على الرجوع إلى النشاط الزراعي مع تقويض التوازن الايكولوجي، أما صناعيا فقد حذر المخطط التوجيهي من تراجع القيمة المضافة بشكل عام.وانحصار إمكانيات الدمج الصناعي - وفقدان حضور القطاع الخاص ونقص في دمج باقتصاد السوق.

خلاصة

المدينة ووفق الفضاء المرجعي أو المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي أرجع الآفاق التنموية الحضرية وقد أشار المخطط التوجيهي للبعد الاقليمي والجواري لمجموع البلديات في البداية كونها مخطط توجيهي بين بلدي ، ومن بين النفاق المدرجة إيكانية إيجاد حل للأقلمة العمرانية لمدينة باتنة الكبيرة وحل مشكل التوسع بشكل متكامل لمدينة باتنة والاستفادة من التحول الحضري للمدينة ، مع امكانية توقيع عقلاني وموجه للمشاريع التنموية على مستوى كامل مجال المجمع .

كما أبرز المخطط الآفاق التنموية لمدينة باتنة باعتبارها قطب جهوي مهم في إقليم الهضاب العليا الشرقية، يجمعها الرابط الإداري ونعتبر المجال المباشر مع المدن المجاورة وإمكانية استغلال هذه الوضعية لجعل قطب باتنة ذو دور محلي و جهوي هام. كما أبرز الامكانات الكبيرة في إبراز نشاط السكان وتلبية رغباتهم كقوة للمجال ، مع الإمكانيات الكبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية، الترابط الاجتماعي ، وحماية البيئة في مدينة باتنة ، كما اعتبر المخطط تطور المدينة على خلفية أدوات التهيئة والتعمير منذ نشأتها الاستعمارية ميزة مهمة للمدينة في المظهر والبنية العمرانيين.

أيضا اعتبر المخطط المدينة عاصمة جاذبة واحد الأقطاب المهيكل إقليميا، وملتقى تجاري في كل إقليم الهضاب العليا الشرقية. والتي انعكست بشكل إيجابي على النوعية العمرانية للأحياء خاصة على مستوى بعض الأحياء القديمة، كما اعتبر لأسواق الكبيرة لمدينة باتنة من بين ال'فاق المهمة لها في الديناميكية الحضرية ،بالإضافة إلى التحول وظيفي مهم مميز بالنمو التجاري الذي تعرفه. المدينة كما تشكل التجارة جزءا مندمج مع اقتصادها. كما اعتبر المخطط ميزة القيادة الادارية للمدينة سببا في بعث الافق التآطيري للاقليم ، والميزة الكبيرة للطاع الصناعي التي يمثل منزلة أساسية في اقتصاد مدينة باتنة نتيجة سياسة إعادة تاهيل المنطقة الصناعية وتوسيعها ، بالإضافة إلى السياحة حيث صنف المخطط مدينة باتنة كمكون للسياحة الحضرية ببنية استقبال معتبرة.

عن الرهانات التنموية في مدينة باتنة أبرز المخطط التوجيهي المراجع ، الرهانات إلى بالمعوقات العقارية التي تتعرض لها مدينة باتنة في المقام الأول، و التحولات العمرانية الجديدة المصاحبة للتمدد العمراني كالتشعب العمراني أيضا رهان الاختلال الواضح في توازن المجال وتوقيع معظم المشاريع التنموية في المراكز الحضرية، كما نوه المخطط التوجيهي الخلل في المرافقة بين وزن ديموغرافي وقدرتها الخدماتية، مع تزايد قطبيتها، أيضا طرح في المخطط رهان قدرة نسق أدوات التهيئة والتعمير مجاراة سرعة الحركية العمرانية .

بالغضافة إلى عديد الرهانات كالتوسع غير المراقب وغير المدروس على الأطراف وارتفاع معدل الزيادة السكانية في مدينة ، وكذلك الاشكالية العقارية المزمدة في مدينة باتنة، وفيما يخص رهان الاقتصاد الحضري فقد حدد المخطط كل من غياب رد فعل محرك لزيادة الثروة في الإقليم وعدم وجود تخطيط ناتج عن إستراتيجية سياسة العمل وعدم وجود تناسق بين العرض والطلب، كأبرز رهاناته، أما

فيما يخص قطاع التجارة في مدينة باتنة فقد برز رهان من نوع آخر وهو عجز مدينة باتنة عن تغطية مجال خدماتها ، كالتقص الكبير بنسبة التجارة أو الوظيفة التجارية في أحياء الضواحي، ورهان التركيز التجاري في مدينة باتنة ، واستفحال التجارة الغير شرعية وغياب أدوات تخطيطية محلية لتنظيم وتنمية التجارة.

وعن الرهان الصناعي نفى المخطط امكانية تنمية القطاع في ظل استمرار تنامي الاستيراد مع المنافسة الضعيفة للمنتج المحلي وحساسية القطاع الصناعي، مع رجوع غالبية الأصل الجغرافي لعمال المنطقة الصناعية إلى خارج بلدية وولاية باتنة، بالإظفة إلى رهان السياحة وعجز قدرة استيعاب البنية الفندقية، والمطاعم ذات النوعية والمحلية وكلفتها ، مع انخفاض نسبة الفنادق التي تستجيب للمعايير الدولية.

رغم الامكانيات والآفاق التنموية الحضرية لمدينة باتنة خاصة في مرحلة التحول المقبلة ، فإن الرهانات الضخمة في وجه هذه السياسة أفرزت في حال استمرارها مجموعة من الاخطار على المدى القريب والمتوسط مثل هدر مساحات زراعية مهمة وظهور الأقطاب الطاردة ، أيضا تهديد بالاختلال الواضح في توازن المجال مع ظهور الأحياء الفوضوية والإختلالات بين مختلف الأنسجة العمرانية، وعشوائية في حركة النمو العمراني ، أيضا خطر التشعب في المراكز الحضرية ونشوء الأحياء القصديرية وعجز وظيفي في تنظيم النسيج العمراني والحضري، مع خلق تدهور إطار الحياة والتجهيزات ، مع ارتفاع معدل البطالة وكل من التهميش والجنوح الاجتماعيين .

وعن الاخطار أو التهديدات بالنسبة للاقتصاد الحضري للمدينة كفقْدان قيم الشغل وصعوبة تحديد العرض واستفحال الاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي، والجباي وارتفاع البطالة ، مع خطر اندثار أنواع الثقافة الزراعية وتقويض التوازن الايكولوجي، وتراجع القيمة المضافة بشكل عام. وانحصار إمكانيات الدمج الصناعي - وفقدان حضور القطاع الخاص ونقص في دمجها باقتصاد السوق.

الفصل الخامس

تركيب المشروع الحضري المستدام في مدينة باتنة.

تمهيد

تضم المرحلة الثانية من تحديد المشروع الحضري المستدام والمعونة بتركيب المشروع ، بعد الانتهاء من مرحلة المبادئ الاستراتيجية للمشروع الحضري والتي تم فيها تعيين وفق نمط رأسي تحديد الآفاق

التنمية والرهانات الموافقة لها بالإضافة إلى الاخطار الناجمة عن استمرار تنامي الرهانات على المستوى الوطني والجهوي والولائي وحتى الترابطي وصولاً إلى الحضري.

مرحلة تركيب المشروع هي عرض مباشر لكل التقاطعات والمفاهيم التنموية السابقة الذكر ومقاطععتها بالتحديات ورهانات تجسيد التنمية الحضرية المستدامة، كما توجه كل الاستقرارات التنموية لفئة الفاعل المستشار في مرحلة التشخيص باعتبارها أكثر فئة ارتباطاً بميدان التعمير، لتحديد وبشكل ديمقراطي وكتصويت بن مختلف النقاط المذكورة من حيث الاحادية على المستوى القريب والمتوسط والبعيد كما يفهمه الفئة المشاركة، بعد تلخيص للنفاق والرهانات والمخاطر في وجه سياسة التنمية الحضرية المحلية في المظهر المجالي والاجتماعي والاقتصادي والتخطيطي للمدينة أو مجموعة المدن المكونة للكينونة الحضرية.

بعدها يتم قياس كل من مدى تقبل الاستدامة والمدينة المستدامة، مباشرة قبل تصويتهم على تبني المشروع الحضري من الابقاء على أداة التهيئة والتعمير اللاسيكية مع بعث البعد التنموي للاستدامة، وذر مختلف الاسباب المؤدية للخيار المتبني، يتم بعدها وبشكل مباشر تعيين الترشيدية المجالية أو مختلف الاصلاحات والضرورات التنموية التي يمكن من خلالها تجسيد المشروع الحضري وتوحيد الفكر الحضري الشامل والمحقق لأبعاد التنمية الحضرية المستدامة، هذا في حالة تبني خيار المشروع الحضري، استعداداً للدخول إلى مرحلة البرمجة المشروع أو المشاريع الحضرية، ثم التوجه إلى مرحلة تصميم المشاريع المبرمجة.

1- الآفاق التنموية للفضاء الترابطي باتنة :

1-1 الآفاق المجالية :

عن الأفق والإمكانية الأخيرة والمتعلقة لاستحضار حل للأقلمة العمرانية وإشكاليات كل من أطراف المراكز العمرانية فكانت آخر الخيارات ترتيباً من ردا على طرح الآفاق المجالية لمدينة التجمع العمراني باتنة والمستفاعة من الإمكانيات الكبيرة لتحقيقها نظراً لكل من الموقع الاستراتيجي والتوسطي للمدينة الام ضمن المجال المنشود وكذلك ما توفره البلديات المجاورة له من إمكانات مجالية معتبرة بالإضافة إلى الطابع القيادي للمدينة وعلاقته بالتكامل المجالي الاكثر من ضروري كحل للأقلمة الحضرية المقبلة، فقد توجه الفئة المشاركة في الاستبان على ضرورة آفاق المجالية الواردة في أدوات التهيئة والتعمير لكن بأشكال متفاوتة الاحادية، فقد برز أفق وضرورة تأطير التعمير المتسارع خارج حدود بلدية باتنة لصالح الفضاء المشترك، باعتبارها الضاهرة الاوالضرورة الاكثر سرعة من جهة ومن جهة أكثر وضوحاً لمجل الفئة المشاركة، ثم اختارت نفس الفئة لتضع أفق مجانسة التركيبية العمرانية بهيكله متعددة المراكز لغرض تحقيق الديناميكية السوسيو-اقتصادية كثاني الخيارات المقدمة من حيث الإلحاحية باعتباره حل بطيء في ظل تسارع آفاق المجالية للأقلمة الحضرية واستحضارهم لاشكالية تخفيف الضغط

عن المركز الحضري باتنة. ثم اتفق المشاركون على ضرورة الهيكلة المتأنية للتنوع الوظيفي وتوزيعه على مستوى كامل مجال مدن التجمع موازاة مع التركيز الوظيفي الذي تعرفه مدينة باتنة بالمقارنة مع باقي البلديات المجاورة ، أما حيث الأهمية والألحاحية نتيجة عدم تكون مشاكل كبرى مرتبطة بأطراف المراكز العمرانية المحيطة بالمدينة الام وتركزها فقط في أطراف مدينة باتنة.

1-2 الآفاق الاجتماعية :

بالنسبة للآفاق الاجتماعية رد الفئة المشاركة كان غير حازم ، لكنه استقر على ضرورة ترقية المشاركة وتحقيق المصير المشترك وفي نفس الوقت ابراز نشاط السكان وتلبية رغباتهم في الوقت نفسه ، فقد برر الخيارات البعض بضرورة الابقاء على الجانب الاجتماعي المتضامن مع السكان بينما دعى البعض إلى أفق تعميم التشاور ةاشراك فئات أكثر في الفعل الحضري المشترك خارج الفئة الهشة ، ورغم عدم تضارب الهدفين عدى فيما يخص الإطار التخطيطي فقد شهد نزاع حول الألاجية بينهما ، أما عن أفق تنوع أشكال وطبيعة التجهيز في الأنسجة العمرانية لخلق تكافل وتمازج اجتماعي بين أحياء مدينة باتنة. فقد جاء في المقام الثاني وذلك لوضوح الفارق الكبير بين أحياء مدينة باتنة وعدم تجليه في المراكز العمرانية الأخرى مع ارتفاع نسبة المشاركين من مدينة باتنة.

أما عن ضرورة تدارك الإقصاء الاجتماعي بين المراكز العمرانية خاصة في بلديات واد الشعبة وفيسديس. فترى الفئة المشاركة أقل أهمية والألحاحية بالإضافة إلى التحكم في التفاوت الاجتماعي بين البلديات باعتبارها فضاء اجتماعي مشترك. زالتي يمكن إرجائها للمدى المتوسط والقريب ضمن المشروع.

1-3 الآفاق الاقتصادية :

بالنسبة للآفاق الاقتصادية للفضاء المتروبولي القادم ، والواردة في أداة التهيئة والتعمير، فقد رتبت الشريحة المشاركة حسب الأهمية والألحاحية أفق وضرورة إدراج باتنة في النسق التنافسي لمدن إقليم الهضاب العليا الشرقية وتعزيز جاذبيتها الاقتصادية خاصة في التجارة والسياحة الإقليمية كأول الخيارات المطروحة والممكنة للتحقيق في المقام الأول فبالرغم من الطابع التجاري لها والإمكانات الكبيرة إلا أنها تنفرد بإمكانيات سياحية ضخمة تمكنها من دفع مشروع اقتصادي سياحي ذو أبعاد وطنية وعالمية ، الأمر الذي مهد للاختيار الثاني وهو المفاضلة بين التنوع في الوظائف بين بلديات المحيطة والتخصص الوظيفي لبلدية باتنة بأفق تعايشي، أي التحول نحو التخصص الحضري لمدينة باتنة واستغلال الفضاء المتحول او المجاور لها ، مع الحفاظ على بقية الوظائف وادراجها في بقية البلديات ، كما جاء الخيار الثالث في ذيل ترتيب الآفاق الاقتصادية باعتباره هدف منشود في نهاية تكوين الفضاء المتروبولي والذي يمكن ادراجه على المستوى المتوسط والبعيد ، حيث اعتبر المشاركون بعث المشاريع المميزة لاقتصاد العام في كل بلدية سببا في التكامل الوظيفي والاقتصادي للكلية الحضرية المقبلة.

1-4 الآفاق التخطيطية :

بالنسبة للآفاق التخطيطية الحضري الترابطي خاصة، فقد أدرجت الفئة المشاركة الامكانيات الكبيرة والضرورة القصوى لخلق أحزمة حضرية انطلاقاً من البلديات المحيطة بمدينة باتنة تمهيدا للتحويل إلى مدينة ميتروبولية في المقام الاول ، ثم تبنت المشاركون خيار اللجوء إلى التوسع العمودي لمدسنة باتنة. في الخيار الثاني من حيث الأهمية والالاحية في التخطيط، ثم تلاه الافرار بعدم قدرة الادوات التخطيطية الحالية في تحقيق الآفاق المنشودة لها وضرورة التحضير لوعاء يتم من خلاله إدراج للطرق الجديدة وأدوات التعمير الحديثة الخاصة بالتسيير والتخطيط بين بلدي ، ورغم صعوبة تحقيق هذا الخيار على المدى القريب أو حتى المتوسط فقد ألع الكشركون علية بالإضافة إلى خيار تحويل التنمية الحضرية نحو أهداف التنمية المستدامة وإعادة النظر في سياسة توظيف البلديات. في كل من المدى المتوسط والبعيد.

2- الرهانات في وجه التنمية الحضرية للفضاء الترابطي باتنة

1-2 الرهانات المجالية :

فيما يخص الرهانات المجالية في وجه التوسع المجالي لمدينة باتنة الكبرى فقد أجمع المشاركون في الاستبيان على معضلة الانتشار العمراني الغير مهيكل وتشعب المجال الجغرافي لباتنة فيسديس وتازولت فيما يخص تحد المدن الكبرى وغياب العلاقة العمرانية بين البلديات وغياب تنمية الفضاءات المشتركة وتكريس الطابع السكني البحت في القطب الحضري حملة. من جهة ، وذوبان الحدود الحضرية والتعدي على المجالات وتباعد والتجمعات العمرانية خاصة في محور تازولت. من جهة أخرى فيما يخص تحد الحدود الحضرية وتركيز الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في باتنة. بالنسبة لتحد تعدد المجالات وتجانسها.

أما بالنسبة للمدى المتوسط فقد اجتمع رأي المشاركين على أن سرعة التمدد العمراني والالتحام الحضري بين باتنة وتازولت ، باتنة وفيسديس. وواد الشعبة مستقبلا كتحد للمدن الكبرى، وتباعد الآفاق بين اندماج الهوامش الحضرية مع الريف القريب في باتنة والمعوقات المجالية في فيسديس والمنطقة الأثرية لبلدية تازولت. ثم التوسع غير المراقب وغير المدروس على أطراف مدينة باتنة. هي أهم التحديات في وجه التوسع العمراني في مدينة باتنة والفضاء المترابولي في الدرجة الثانية من ناحية الا=أهمية والالاحية.

أما عن الحزمة الثالثة من الرهانات في وجه التوسع العمراني للكلية الحضرية المستقبلية ، فيضع المشاركون، كل من الهيمنة الحضرية لمدينة باتنة وتنامي قوة جذبها على حساب بقية المراكز العمرانية الأخرى واستمرار التباعد الحضري والتضارب بين بلدية فلاحية فيسديس وصناعية واد الشعبة وخدمية

باتنة، بالإضافة إلى سوء تأطير الضواحي وما صاحبه من توسع عشوائي على أخصب الأراضي الفلاحية في آخر ترتيب الرهانات من حيث الأهمية واللاحاقية.

2-2 الرهانات الاجتماعية :

رغم اجماع كل الفئة المشاركة على صعوبة التفاضل بين التحديات الاجتماعية الواضحة وبنفس الوتيرة إلا أن النسق التفاضلي والبرجماتي للمشروع الحضري ألح على ضرورة ابراز التحديات وفق تراتبية في الأهمية واللاحاق ليختار المشاركون تحديات مثل التفكك الحضري والتفاوت بين أحياء مدينة باتنة وبين باتنة وبقية البلديات وفي نفس الوقت تسارع تهالك البنية التحتية.وقدرتها الخدماتية وانحصار حضور الحق في السكن، كأولى الخيارات وأهم التحديات في وجه التنمية الاجتماعية لمجموع البلديات أو الفضاء الترابي المستقبلي ، بينما أثير الهجرة العكسية نحو مدينة باتنة بعد تضاعف أعداد المهاجرين الى المراكز العمرانية الأخرى من الريف كثاني التحديات الاجتماعية ،الذي لا بد من ادراجه في حزمة المشاكل الاجتماعية بالإضافة إلى الخيار الأخير وهو تحد تنامي الإحساس بعدم الانتماء وعدم الرضا الاجتماعي لسكان ينتمون لمدينة باتنة في الأصل.

2-3 التحديات الاقتصادية :

رغم صعوبة تمييز الأثر الاقتصادي الحضري للفئة المشاركة على الواقع والتحدي الاقتصادي له ، إلا أن الخيارات أنت حاسمة فيما يخص التحديات أو العوائق أمام الاقتصاد الحضري المستقبلي والمشارك للبلديا المجتمعة ففي الدرجة الأولى كان تخفيض التركيز في الخدمات في باتنة ، وبعث الشراكة الاقتصادية بين البلديات .من ألح التحديات وأهمها،نتيجة الفارق الضخم للتجهيز بين باتنة وبقية البلديات ،يأتي في المقام الثاني رهان انعدام مؤشرات الاقتصاد المناشد للاستثمار مع استفحال اقتصاد مواز يغطي مجموعة كاملة من الأنشطة، أما من حيث الرهانات الأقل الحاقية فيأتي كل من رهان الطبيعة القانونية للعقار الفلاحي في باتنة وعدم الاستجابة لاحتياجات واعتبارات السوق من جهة ، وغياب تمييز الإمكانيات المحلية وتنامي الاستيراد مع ضعف منافسة للمنتج المحلي، كما أجل رهان اللاترابط بين العرض والطلب وغياب انعكاس حقيقي للتنمية في الفضاء المشترك إلى الآفاق الطويلة المدى للاقتصاد الحضري الترابي.

2-4 تحديات السياسة التخطيطية :

جاءت سرعة ديناميكية صيرورة التحضر كارتفاع الطلب واستمرار تحضر الأطراف في باتنة كأهم تحد في وجه السياسة الحضرية في باتنة حسب الفئة المشاركة كدليل على بطأ رد الفعل التخطيطي أمام الوتيرة العالية للتحضر ، ليليه تحد عدم تحرير وعاء عقاري بحجم المشاريع التي سيتم تنفيذها، مع فشل السياسة السكنية كثاني تحد يفرض أهميته وإلحاحيته في وجه السياسة الحضرية الحالية ، كما أُرِدِف المشاركون تحد صعوبة تجانس بين الأدوات في مقاييس التخطيط في الشكل وفي المضمون. أو بشكل آخر عدم التجانس بين الواقع المحلي والآفاق التخطيطية في هرم أدوات التخطيط المركزي الطابع ،

لكنه آخر في المقابل تحد بظاً نسق وفقدان وتناقص صيرورة التخطيط لدورها كمحرك للتنمية الحضرية. في مدينة فيسديس وواد الشعبة..

3- أخطار تنامي رهانات الفضاء الترابي باتنة

3-1 الأخطار على المجال :

أدرج المشاركون وشددوا على أن المشاكل التنظيمية والرقابية والتركز العشوائي للتجهيزات ، وانفجار النسيج العمراني وإشغال سوق المضاربة العقارية هي أهم الأخطار المحدقة على الأفق التوسعي للفضاء الترابي باتنة في حال تنامي كل من الرهانات وفي وجه الآفاق التوسعية والمجالية على المدى العاجل ، كما هدد المشاركون بخطر اختلاط النشاطات والتركيب الوظيفية والسكانية. وإضعاف الجبهة الريفية مقابل تنامي المنطقة الحضرية. في محوري فيسديس وواد الشعبة كثاني الأخطار والتي تحتاج إلى معالجة ، ثم جاء خطر ضياع فرصة تنظيم هيكل للتجمعات العمرانية المبعثرة ، وطمس المواقع الأثرية. ثالثاً من حيث الإلحاحية والأهمية والتي يمكن إدراجها على المدى المتوسط ، وهدد أخيراً المشاركون من لتثبيح وتأجيل النمو وتعقد المجال الجغرافي ، واللاتوازن الهيكلي والوظيفي للمدن المجتمعة على المدى المتوسط ، بعده جاء ما تبقى من حزمة الأخطار على التنمية المجالية وآفاق التوسع مثل مشاكل في البنية والتلوث والنقل والربط. والتلوث البيئي للمناطق الصناعية وتهديد الأنظمة البيئية الطبيعية، بالإضافة إلى البلع العمراني لمراكز عمرانية كواد الشعبة، وضمور مراكز عمرانية لحساب أخرى.

3-2 الأخطار الاجتماعية :

هدد المشاركون بكل الأخطار الاجتماعية على التنمية الاجتماعية في الأقليم الحضري المنشود ، لكنهم رأوا أن خطر الفصل والتهميش لبعض الفئات من المجتمع. وعوارض المشاكل الاجتماعية المتصلبة خاصة في باتنة وواد الشعبة. هي أكبر الأخطار المرشحة في المقام الأول ، ليضعو خطر تراجع العوائد وانهيار المستوى المعيشي والهجرات العكسية. في الخانة الثانية للأخطار الاجتماعية، تلاها خطر الانعكاسات النفسية والاجتماعية على النشاط السكاني والتركز الطبقي وفقدان الاندماج الاجتماعي. على المدى المتوسط في حال استمرار السياسة التنموية الحضرية الحالية، والمبشرة بخطر ظهور الأحياء الفقيرة و ارتفاع معدل البطالة في جميع بلديات باتنة وفيسديس ووادي الشعبة.

3-3 الأخطار الاقتصادية :

أجمع المشاركون على انفراد خطر استنفاد المصادر الحضرية والطبيعية وتنامي خطر فقدان قيم الشغل واستفحال الاقتصاد الموازي. والتهرب الضريبي. بصدارة الأخطار على الاقتصاد الحضري ، كما ألحق المشاركون بخطر فقدان القطاع الخاص ونقص دمجها باقتصاد السوق وتراجع القيمة المضافة بشكل

عام. وانحصر إمكانيات الدمج الصناعي. باعتبارهما أهم الأخطار والأولى بالتدخل على المدى القريب ، كما أدرجوا النمو الغير موجه لكل الأنشطة الاقتصادية دون التركيز على نشاط موجه وانفراده بالدعم والتطوير من قبل بقية النشاطات وبقية القطاعات كأحد الأخطار في وجه الضرورة التنافسية للاقتصاد الاقليمي الحضري المنشود ، وأخيرا هدد المشاركون بإمكانية اهتزاز علاقة السوق بالحاجة التنموية وعلاقتها بثبات التخطيط الاقتصادي ، وانعدام الأمن الوظيفي بالإضافة إلى انفصال الكيانات الاقتصادية عن بقية النظام العمراني. مع عدم قدرة الأيدي العاملة على الرجوع إلى النشاط الزراعي.

3-4 الأخطار على السياسة الحضرية :

جاء خطر الوصول إلى عدم قدرة المدينة على معالجة مشكلة الإسكان وتلبية مطالب السكان والعجز الوظيفي، كأكبر الأخطار التي أجمع عليها أكثر مستعملي المدينة اخنصاصا في مادة التعمير ، كما هددو بعدها على تنامي وبوادر خطر عدم قدرة المشاريع التنموية على تصريفها المحلي وتجسيد برامجها لاعتبارات عديدة و لخلق نزاعات عقارية. وتنامي أعباء المضاربة العقارية مع إهدار الاحتياطات العقارية وضياع الأراضي الزراعية في البلديات المجاورة لباتنة.

كما هددو بالأخطار الناتجة من استمرار تبعية المبرمج أو المصمم لبرنامج مركزي وتهديد أهداف للمخطط المحلي. أما على المدى المتوسط والبعيد فقد جاء خطر تعميق وتحمل البلديات المجاورة لعبء جاذبية مرافق مدينة باتنة كخطر ثانوي ، في نفس الوقت الاحتقان الكبير في النقل والضغط على الشبكات لتبقى البلديات تعتمد بشكل كامل في التجهيز على مدينة باتنة.

4- استدامة المشروع :

4-1 مفهوم الاستدامة :

ردا على توجيه السؤال للفئة المشاركة عن مفهومها عن الاستدامة فقد اختار أغلبية المشاركين فيها المفهوم العام والأكثر انتشارا باعتبارها اتحاد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، تلاه المفهوم البيئي لها باعتبارها مجموعة إجراءات للحد من التأثيرات السلبية للنتاج الحضري، بينما لم يتم اختيار المفهومين الايكولوجيين الباقيين للتنمية المستدامة بشكل نهائي. كما لم يصف أي مفهوم .

4-2 تبني الاستدامة محليا :

عن مدى قابلية خيار الاستدامة كضرورة فقد تساوى خيار رفض الاستدامة باعتبارها إيديولوجية عالمية مستوردة وغامضة. ، مع خيار تبنيه نباعباره نمط تفكير ضروري يحتاج إلى تفسيرات محلية. ويعود ذلك إلى الغموض الكبير في المفهوم وابتعاد جل الفئة المشاركة عن ما يحدث في دواليب البحث العلمي والجامعة، ليذهب البعض إلى الدعوة إلى رفض التنبئي والتخلي عنه واعتباره تأطيرات عالمية مفروضة على دولنا ليختار البعض التحفظ واعتباره رهانات محلية ضرورية.

4-3 المدينة المستدامة :

عن تعريف المدينة المستدامة لدى المؤهلات التقنية وشريحة الفاعل الاستثماري في مدينة باتنة ،الذي عرف المدينة المستدامة على أنها المدينة التي لها لها مشروع سياسي معرف ضمن مبادئ الاستدامة ،تلاه المدينة المستدامة هي التي توفر نوعية حياة في كل الأماكن، تلاها تعرف المدينة الجاذبة للاستثمار ومتعددة المراكز ، كما أشارت فئة قليلة إلى مفهوم المدينة العادلة في توزيع الوظائف ،بينما لم تحضى التعريفات الاخرى بالأهمية أو التصديق.

4-4 المشروع الحضري الشامل

المشروع الحضري هو أداة تخطيطية تضمن إستراتيجية مستدامة تنهض بمستقبل المدينة، ذات نسق برجماتي يضمن عدم استنزاف موارد المدينة ويراعي التحولات الحضرية ينطلق من القاعدة الأساسية لهرم التخطيط الحضري "الفاعل" بالمشاركة الفعالة والفعالية لصانع للمدينة في مادة التعمير خاصة.يضمن جدوى عمرانية وأقل كلفة سلبية للتعمير . محدد وغير محدود .يصل بنا في الأخير إلى تعيين مشروع سياسي بالدرجة الأولى لمستقبل المدينة في ظل إمكاناتها المحلية ، يتم على ضوءها تطوير جميع قطاعات المدينة لتحقيق الهوية الملائمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وعمرانيا لرغبة أكثر فاعلي المدين اختصاصا.

4-5 الخيار التخطيطي المتبنى :

جاء خيار تبني مشروع حضري مستدام لدى مجموع الفئة المشاركة في الاستبيان بشكل غير حاسم في مقابل الاكتفاءبأداة تهيئة الكلاسيكية وبانتاج حضري أكثر بيئية نتيجة الارتفاع الكبير للرهانات والأخطار أمام الآفاق التنموية المسطرة من جهة ومن جهة أخرى ضعف السياسة الحضرية للمدينة الجزائرية من حيث التسيير الحضري ووسائل التجسيد، دون أن ينسوا عدم ملائمة الأداة للواقع التنموي المحلي، مما يطرح الحالة الثانية أو المقاربة البيئية في التعمير ، كأحد الخيارات الممكنة ،لكن برجماتية المشروع توهدنا إلى الاستمرار في استقراء وتحديد ترشيديية المشروع الحضري المستدام في مدينة باتنة حسب أكثر فاعلي المدينة اختصاصا في مادة التعمير ،فبعد تبنيهم للمشروع الحضري لعدة اعتبارات كارتباط الأداة بأفاق الاستدامة في أعلى هرم التخطيط الإقليمي والجهوي والمبادئ المرنة والشاملة للمشروع الحضري ، بالإضافة إلى شكل وآلية إعداد المشروع الحضري ، ورغم قوة الطرح المقابل ،فإن المشاركين أصروا على ضرورة معالجة جملة من المشاكل المحلية والترشيديية قبل بعث المشروع الحضري.

5- الترشيديية المجالية للسياسة الحضرية على مستوى المشروع الحضري الشامل.

كيف يمكنك رؤية أبعاد السياسة الحضرية المستقبلية للمشروع الحضري لمدينة باتنة الكبيرة في ظل الإمكانيات المحلية.حيث ينتهي المشروع الحضري في هذا المستوى بمشروع سياسي يعزز ويضمن

مجموعة من الحلول الابتدائية التفاوضية والمعروضة لمبدأ التفاضلية على ثلاثة مستويات التخطيط والتجسيد والتسيير لمختلف جوانب السياسة الحضرية التي تحقق آفاق المشروع الحضري المجالية والاقتصادية والاجتماعية المتبنى ضمن رهاناته المحلية وتخفيض الأخطار الناجمة عن الاستمرار في السياسة التخطيطية الكلاسيكية، وماهي مختلف الإصلاحات الضرورية على مستوى السياسة الحضرية وعلى مستوى وسائل التجسيد وعلى مستوى التسيير الحضري والاقليمي الملازمة لأي مشروع حضري.

1-5 على مستوى تحسين السياسة الحضرية :

على مستوى تحسين السياسة الحضرية في مدينة الفضاء الترابي باتنة يرى المشاركون في الاستبيان أنه من الضروري وبشكل عاجل وضمن أي مشروع حضري أو آلية أخرى وفي المقام الأول ضرورة التخلي عن مبدأ نسخ أداة التخطيط الحضرية وتعميمها على أي مجال كما يحدث في المخطط التوجيهي الحالي وتحسين نظام متابعة المشاريع والرقابة وتحسين دقاتر الشروط ومعايير تقييم المشاريع ودراسات التهيئة بما يخدم كل البلديات المكونة للتجمع ، أيضا ضرورة التحول من التنوع الوظيفي إلى التخصص الوظيفي للمدن في التنمية المستدامة خاصة في باتنة.

أما في المقام الثاني وعلى المستوى الذي يليه ، أو حزمة التعديلات الضرورية للسياسة الحضرية المستقبلية والأقل إستجاليا، الدمج بين الفعالية الاقتصادية للمناطق الصناعية في باتنة وفيسديس وبين الجدوى الاجتماعية في واد الشعبة ، من جهة وتحيين قانون لحل المشاكل التمويلية للمشاريع المشتركة بين التمويل الخاص والعمومي عوض نزيف المستثمرين لصالح ولايات مجاورة .بالإضافة إلى استحضار التنافسية السياحية العالمية والإقليمية ، بين النوعية في ولاية باتنة والكمية السياحية للإقليم .

أما على مستوى المدى المتوسط فيصر المشاركون على أن يضم كل مشروع حضري في المستقبل مجموعة من التآطيرات مثل ملائمة القدرات المؤسساتية والرقابية لديناميكية للتجمعات العمرانية خاصة فيسديس وواد الشعبة لاستيعاب النمو والتمدد العمراني، كذلك الأخذ بعين الاعتبار هيكلية البنية العمرانية والابتعاد عن مركز مدينة باتنة خاصة مع تحديد منهج واضح في تعيين الحدود المضبوطة للزيادة المجالية وعلاقتها بالطلب الحقيقي في المدينة المتروبول باتنة وأخيرا الانفتاح على أنماط الاقتصادية العالمية واستغلال النظام المصرفي المتنوع في مدينة باتنة في المستقبل.

2-5 على مستوى وسائل التجسيد :

أما على مستوى وسائل التجسيد باعتبارها أهم تحديات السياسة الحضرية الميتمدة في وجه المشروع الحضري فقد أجمع المشاركون على كل النقاط الواردة ضرورية لكن وفق الترتيب التالي ، حيث أكدوا على ضرورة الحرص في تجسيد المشروع الحضري على التنسيق بين الوسائل المادية والبشرية الضعيفة في البلديات المجاورة وبين البرامج المسطرة وإعطاء الوقت اللازم للدراسة والإنشاء وإعداد التراخيص والمناولة والتغطية التمويلية في المقام الأول ، كذلك الحد من المضاربة العقارية وظواهر هدر

المجال في كل الفضاء الحضري المقبل وتزويد المشاريع بالشبكات الضرورية والمبرمجة. بالإضافة إلى استحضار المهنية والمسؤولية في عمليات الترميم وتجديد الشبكات والطرق وإحياء دور المعماري والعمراني في التركيبة العمرانية في مدينة باتنة والقطب العمراني حملة.

كما جاءت الحزمة الثانية من الاصلاحات من حيث الالاحاحية في تكوين المعماريين في التكوينات البين قطاعية كالبيئة والإدارة والتسيير والقانون بشكل دوري ووضع إطار يجسد التركيب التمويلي والتمويل المشترك والشراكة عمومي/خاص ، بالإضافة إلى الحد من تصاعد الممارسات الغير شرعية والعفوية كالاقتصاد الموازي وإخضاع المدن للألية الضريبية خاصة في مدينة باتنة ، والحرص على الترابط بين العروض والتكوين الخاص باحتياجات المجال في ظل اتساع التقنيات الحضرية.

في المقام الثالث أكدت الفئة المشاركة على حزمة أخرى من الاصلاحات الضرورية لتوفير امكانية تحقيق مشروع حضري فعلي كضبط آلية التعاقد بين البلديات المجاورة وبين مدينة باتنة في إطار قانوني وزاري يضمن عدم هيمنة القرار السياسي للأخيرة ضرورة تقاسم المسؤولية البيئية وتحقيق مبدأ التضامن لتعويض النقص الكبير في الإمكانيات الطبيعية .

أما أخيرا فدعى ولو على المدى البعيد ضرورة تحفيز جبهة اتخاذ قرار يمكنها الدفاع عن حقوق المراكز العمرانية ، في وجه القرارات المركزية لمدينة باتنة. وإدراج إطار قانوني يسمح لبعض الفئات بالحضور في كل مراحل التخطيط الحضري، البرمجة والتصميم.

3-5 على مستوى التسيير الحضري والإقليمي:

على مستوى التحضير للمشروع الحضري المقبل في مرحلة البرمجة والتصميم ، فقد طالب المشاركون بضرورة البدء بشكل استباقي في بحزمة من الخطوات الترشيدية على مستوى التسيير الحضري والاقليمي، كربط الجماعات المحلية والمصالح التقنية البين بلديه المكلفة بتسيير التعمير ببعضها وفي نفس الوقت المشاركة في كل مراحل التخطيط، مع تقوية التأطير اللوجستي والاستشارة التقنية للبلديات وإشراك مكاتب الدراسات وجامعة باتنة في ضبط إطار تسيير بين بلدي. كما ألحوا على تحقيق النوعية المبالية وهوية المباني وإرجاع قيمة دور المعماري في حماية الإرث المعماري في المركز الأوربي لمدينة باتنة، في المقابل شددوا ولو بشكل أقل استعجالا على بعث المدينة المستقبلية ضمن حدود إقليم الهضاب العليا الشرقية وبقية الأقاليم الوطنية لتحقيق التنافسية واستحضار ممارسات المضاربة في تسيير العقار الخاص لمجموع البلديات في تخطيط المناطق الكبرى للفضاء المتروبولي القادم .

لتعتبر الفئة المشاركة بعض الاصلاحات للمدى المتوسط بأقل الحاحية مثل مطلب المرور إلى الديمقراطية المباشرة وتحديد البلديات لأولوياتها التنموية وحظوظها بما يتناسب ومصير الكلية الحضرية خاصة بلدية واد الشعبة ، مع تحديث التسيير الجوّاري أو ما يعرف بإدماج المجتمع المدني أو مستعملي المجال خاصة في حملة 3.2.1 .

أما على المدى المتوسط والبعيد ودائماً حسب المشاركين فقد دعوا إلى تحديث نظام تصريف المقذوفات نحو بلدية فيسديس وتعزيز القدرة على رسكلة النفايات في بلدية واد الشعبة وتخفيض أخطار المخاطر الكبرى في مدينة باتنة وضبط معايير التطبيق الجبائي للأراضي القابلة للتعمير والمعمرة وفرض مبدأ الشفافية في بلدية تازولت وواد الشعبة بالإضافة إلى إدراج لبنك معلوماتي حضري يضم كل من الفئة النشطة والشرائح الاجتماعية والوظائف والاحتياجات الفعلية والعجز والنقص والرضا.

خلاصة

مدينة الترابط الحضري أو مدينة التحول الحضري أو حتى النتروبول الباتني المستقبلي، ورغم ما يحوزه من إمكانات وآفاق تنموية مجالية ضخمة وطابعه القيادي والمكانات التوسعية والهيكلية الضخمة والمتكاملة، وبدايات تكون الأحزمة الحضرية الممعرزة للأقلمة الحضرية حسب اختصاصيها في ميدان التعمير، ورغم المؤشرات الاجتماعية الكثيرة والمبشرة بإقليم يمكنه تحفيز ترقية المشاركة وابرار نشاط السكان والاستجابة لتطلعاتهم زلق العدالة والتكافل الاجتماعيين والتحكم في التفاوت، وأيضاً الأفق الاقتصادي كالتبشير بالتنافسية الإقليمية والجدب والمكون السياحي الضخم، وتنامي الافق التعايشي والتكامل الاقتصادي البين بلدي، وأخيراً آفاق التخطيط والخيارات النموذجية التوسعية المختلفة وعدم قدرة الادوات الحالية على استيعاب المستقبل المبشر لها ...

إلا أن الكم الكبير والمتراكم للرهانات في وجه هذه الآفاق المناشدة، رهنت المستقبل الحضري والحضاري للمدينة، فبين الرهانات المجالية المتعددة كالانتشار العمراني وغياب الترابط البين بلدي المشترك وتنامي الطابع السكني وتركيز الوظيفي في باتنة، ورهانات اجتماعية مثل التفكك الحضري وانحصار جودة الحياة وتنامي الاجساس بعدم الانتماء، وبين تحديات اقتصادية كبيرة مثل تباعد الشراكة الاقتصادية وغياب الاقتصاد المناشد والاقتصاد المواز وتنامي الاستيراد وضعف الانتاج المحلي، بالإضافة إلى رهانات تخطيطية مثل تسارع التحضر زبطاً رد الفعل التخطيطي واشكاليات عقارية متعددة زسياسة سكنية فاشلة... رهانات رهنت كل الآفاق ورهنت الاقلاع التنموي والحضاري لمدينة باتنة المستقبلية....

بل ويهدد استمرار تنامي مختلف هذه الرهانات حسب التقنيين المشاركين في البحث إلى التهديد بحزمة كبيرة من الأخطار، فعلى المجال هددوا بانفجار النسيج العمراني واختلاط التركيبة الوظيفية واضعاف الجبهة الريفية وضياع فرص الهيكلية وتأجيل النمو، أما اجتماعياً فهددوا بالفصل والتهميش ونراجع العوائد وانهيار المستوى المعيشي ومختلف الانعكاسات النفسية والتركز الطبقي، أما اقتصادياً فأكد المشاركون على أخطار مثل بفقدان قيم الشغل وانهاك الاقتصاد وفقدان الاستثمار والقطاع الخاص والدمج الاقتصادي وبنمو غير موجه وتلاشي النشاط الزراعي، كما واصلوا التأكيد على تهديد الآفاق التخطيطية

المرهونة أصلا كعجز المدينة وظيفيا وتجسيدها للبرامج واهداف الفرص العقارية وتحمل البلديات المجاورة أعباء فشل السياسة الحضرية .

إن الطرح الكبير للك هائل من الآفاق المختلفة للمدينة باتنة في مرحلة تحولها القادمة ، ومايرهنه من صعوبات ويهدده من أخطار ،يدفعنا إلى البحث في أداة يمكنها استيعاب هذا التحول وقياس إمكانيات تجنب الأخطار والقفز فوق الرهانات المههدة له ، فقد عرف شريحة التقنيين في اختصاص التعمير اختاروا أكثر التعريفات شيوعا وشمولا للاستدامة ، ورغم تيقنهم من ضرورة ايجاد بديل تخطيطي لأدداة التهيئة والتعمير الحالية إلا أن اختيارهم للبديل لم يكن حاسما ، فانقسموا بين من اعتبر الاستدامة ايدولوجية مفروضة بحكم المواثيق الدولية وبين من اعتبرها أكثر من ضرورة عاب عليها فقط غموضها في ميدان التعمير خاصة.وبين موافق ومنكر عرفت الفئة المشاركة المدينة المستدامة على أنها المدينة التي لها لها مشروع سياسي معرف ضمن مبادئ الاستدامة تمهيدا لمشروع الحضري كبديل تخطيطي مرافق للاستدامة.

بالنسبة للمشروع الحضري المقدم للمشاركين والمعرف بنص قصير ، ورغم ضرورته إلا أنه لم يحصد الإجماع ،فقد اختار المشاركون بشكل متقارب وغير حاسم ،ولكنه ملزم وفق النسق الديمقراطي والبرجماتي للمشروع الحضري بين الخيارين ، لكن السواد الأعظم أكد ضرورة التدخل على مستوى السياسة الحضرية للمدينة وتعديلها لاستيعاب هذه الاداة الحضرية المرشحة ضمانا لتحقيق الجدوى الحضرية والعمرانية للمشروع، والمعرفة بالترشيدية في صناعة المجال الحضري أو لنترشيدية المجالية للمشروع الحضري، قبل الانتقال لمرحلة البرمجة ثم التصميم للمشروع الحضري ، والتي تتوسع فيها الفئة المشاركة لتضمن كل من الفاعل المقرر والفاعل المستفيد على كل مستويات ومقياس المشاريع الحضرية المختلفة.

بعد اختيار المشروع الحضري كبديل استراتيجي لتحقيق أبعاد التنمية الحضرية المستدامة في مدينة باتنة حسب الفئة المشاركة ، وبالمرور إلى الترشيدية المجالية لضمان عدم تضارب الأهداف التنموية والمحلية مع الواقع المحلي والرهانات لغيره تحسين أداء القعل الحضري للمشروع الحضري وطابعه السياسي وضمان استدامته لجأ المشاركون إلى تحديد أهم الاصلاحات الممكنة حسب رأيهم من حيث الأهمية والاحادية في حالة برمجة المشروع الحضري لمدينة باتنة قبل تصميمه ،

فعلى مستوى تحسين أداء السياسة الحضرية لمدينة باتنة شدد المشاركون على التوقف عن أشكال التحليل القديمة لأدواة التهيئة ،والمرور إلى المدينة المستدامة ،ثم استحضار والدمج الاقتصادي لفيديس والعدالة

الاجتماعية لواد الشعبة في الفعل الحضري المقبل وحل المشاكل التمويلية وتفعيل المشروع المناشد والمشاريع المنافسة كالسياحة ، والتعديلات التمويلية والمصرفية.

أما على مستوى وسائل التجسيد فقد شدد المشاركون على تحسين الوسائل المادية والبشرية الضعيفة للبلديات ، ومنح الشروط المناسبة لاعداد واطلاق المشاريع وهدر المجال واحياء دور المعماري وتكوينه في مختلف التقنيات العمرانية والتقنية والقانونية ، والحد من المماسات الغير شرعية كالاقتصاد المواز ، مع ضبط آلية التعاقد البن بلدي وتحقيق مبدأ التضامن وتحديد الحقوق الحضرية للبلديات المجاورة.

أما على مستوى التسيير الحضري والاقليمي فقد اشترط المشاركون ضمان المشروع الحضري المقبل كالتنسيق اللوجستي والاستشاري البين بلدي، وتحقيق النوعية المجالية و هوية المباني وعى البعد الاقليمي والتنافسي للمتروبول المستقبلي ، وتحديد الاولويات التنموية للبلديات ، وأخيرا الاجواء البيئية كتحديث نظام صرف المقذوفات ورسكلة الفضلات وتقاسم المسؤولية البيئية ، وتكوين بن معلوماتي فعال يسلمد على اتخاذ القرار

الخاتمة

إن توحيد الهاجس البيئي كأحد أهم شرارات إطلاق التنمية المستدامة لم يمنع الجملة الكبيرة والمتعددة للمتدخلين في هذا الموضوع من الاختلاف، فصنعوا بتعدد مناهجهم وانتماءاتهم ، فجوة زمنية طويلة نسبيا بين بواذر التشكل وتوطيد المفاهيم ، قبل تطويعه كبداية للعلوم الاجتماعية والسكن بالتحديد وفتح المجال لبقية العلوم فيما بعد، وسواء اختلف تعريفه بين أبعاده الاقتصادية أو الأخلاقية أو الاجتماعية ، فإن الزخم أدى إلى خلق التنمية المستدامة، كبداية لتطور واشتقاقات لمفاهيم كثيرة لميادين أكثر ، مشترطة حق الأجيال المستقبلية كثابت في أي معادلة تنموية، كما مرت سيرورة تبلور التنمية المستدامة بشكلها الحالي ، إلى مراحل هددت برهنها ، فقد عمل شكلها الشمولي وضرورتها التوافقية زمتهيرها الاجتماعي ومثاليها التضامنية ، على طرح شوائب في مرحلة معينة ...عجز السياسة. لكن ذلك لم يمنع الدول من تبني التنمية المستدامة ومحاولة تكييفها وواقعها المحلي الأمر الذي اعتبر نقطة تحول لها، خاصة بعد وصولها إلى سياسات قطاعية وحدود محلية ، كالفضاء الحضري أو المدن ، وطرح مفاهيم الايكوحضرية والمدينة المستدامة ، ورهان البحث عن التنمية الحضرية المستدامة الخاصة لكل فضاء حضري منفردا.

من جهة أخرى ، ظهرت في المقابل عدة إفرزات لاصطدام التنمية المستدامة بأشد الفضاءات تعقيدا أي المدينة ، كفوارق طبيعة المدن والظهير والاختلافات التنموية الاجتماعية للمدن نفسها وأيضا فخ تعميم آلية التنمية الحضرية. لتفجر بعدها مباشرة عديد المفاهيم اختلفت بين أخلاقيات العدالة والتجديد والدعم والذاكرة والحضانة و... والعديد من المفاهيم العلمية والتقنية والأدبية لكنها اتفقت جميعها على أنسنتها

وعلى شكلها التشاركي وإرث الأجيال القادمة، كما تعرض مفهوم التنمية المستدامة في المدينة إلى موجة ثانية من التدايعات ، كاعتبارها نظام معقد وغير مثالي ، ونفي العدالة والكمال عنها ، تعمق الفوارق ، بل اكتفت بعض الدول بأحد أهم البدائل التنموية للمدينة المستدامة الذي عرف فيما بعد بالمقاربة البيئية في التعمير، ورغم ميزات هذه المقاربة كالمرونة التخطيطية والتعددية المقاييس والمشاركين والشمولية والحرص ، إلا أنه تم التخلي عنها في مقابل تبلور المدينة المستدامة والتخطيطي الاستراتيجي ، والتي رهنها السياسات الحضرية المختلفة في كل نظام سياسي لعديد الدول المتبينة للاستدامة.

حيث عجزت بعض الدول النامية لعديد الاعتبارات عن المرور إلى المرحلة الثانية من سيرورة الفعل الحضري المستدام وإقام الاستدامة في المدينة، موازاة مع نجاح دول أخرى وبشكل سريع في الوصول إلى المشروع الحضري وآثاره التنموية المستدامة في المدينة ، إحدى هذه الدول كانت الجزائر حيث عجزت عن تكييف مشروع دقيق يحدد أولوياتها التنموية في المدينة المستدامة رغم وضوح النية في أدوات التهيئة الإقليمية وتسطيرها للانتقال بالمدينة الجزائرية إلى المدينة المستدامة في آفاق المخططات الوطنية والجهوية للتنمية لحدود سنة 2030، ووضوح عدم قدرة السياسة الوطنية للتنمية وسياسة التنمية الحضرية على استيعاب الاستدامة، لعدة اعتبارات أهمها ضرورة استحضار كل التحديات لاقليم ضخم بمجموعة علاقات إقليمية ومحلية متميزة وأغلفة مجالية متضاربة النسق والطبيعة.

وبالرغم من التعقد التحديات التنظيمية والمجالية والاقتصادية والاجتماعية بأبعادها الرأسية ، وتحديات التنمية الحضرية للشبكة العمرانية للمدن أفقيا، ظهرت العديد من أشكال العجز في السياسة الحضرية التنموية على كل من مستوى تحسين السياسة الحضرية وعلى كل من وسائل التجسيد والتسيير الحضري والإقليمي، هذا كان كفيلا بظهور بوادر تجميد النسخة الجزائرية من المشروع الحضري فيما بعد، لتزيد تعقيدات استدامة المشروع والكم الكبيرة من الرهانات الحضرية المصاحبة لها في تعميق الجز.

ورغم وضوح أهداف المشروع الحضري وطابعه الترابطي بين السياسات التنموية المختلفة والدمج الأفقي والبيئ قطاعي والبيئ بلدي ، والذي جاء عن طريق صيرورة طويلة من التبلور فقد تراوحت مفاهيمه بين الممارسة التخطيطية المفتوحة وكانعكاس لتحول سيرورة التخطيط ، وآخرون فهموه كشكل من أشكال الحداثة ، وأعطاه البعض الشرعية واعتبره البعض أيضا مفهوم سياسي طموح.

وبدوره لعب تعدد المفاهيم والطبيعة الأدبية لها في تأخير تبلور مفهوم المشروع الحضري لتتوالى التعريفات والتي تراوحت بين المعمارية والتخطيطية ، لكنهم اتفقوا على ضرورة ضمه لثلاثة مظاهر ، وهي تعريفه أهداف السياسة وترجمة تصور كل من المعماري والعمراني ، وتوضيحه لطريقة انتاج وتنظيم الفعل الحضري في الأجال، في المقابل التأخر الكبير لتعريفه كان يؤسس لظهور مبادئه وأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتخطيطية نتيجة كل من بلوغ التحولات القانونية والنمو الاقتصادي

والتنظيمي ، لتظهر فيما بعد مقاييس المشروع الحضري الموافقة للأغلفة المجالية الأربعة للمدينة كالمشروع الحضري الشامل ومشروع المدينة والمشروع الحضري المركب نهاية بالمشروع المعماري. كما ساهمت العيوب الكبيرة لأدوات التهيئة والتعمير لنسقتها الضعيف ، بالإضافة إلى تنامي جبهات الدفاع عن مبادئ الديمقراطية والبلوغ الحضاري في الدول وتنامي ضرورات البحث عن أدوات ضمان للنوعية قادرة على بناء المفصلية بين السياسات المحلية ، ورغم مثالية المشروع الحضري كإنتاج واعد نظريا إلا أن السياسة التخطيطية في الجزائر بقيت مترددة في تبنيه لغاية اليوم رغم تبنى الاستدامة لتهددها في الأخير بعدم الجدوى.

تعتبر مدينة باتنة من بين المدن الجزائرية القليلة التي اختيرت لبعث مشروع حضري متكامل لها عن طريق المخطط الترابط الحضري لمدينة باتنة والموافق للفضاء الترابي الموافق للميتروبول الحضري الباتني القادم ، رغم أن الجزائر أوقفت المشروع والمخطط وجمدت كل الدراسات لأسباب مجهولة ، يرجعها البعض إلى التعقيد الكبير للأقاليم الحضرية والولائية والجهوية والوطني في تحميل المشروع الحضري ، المثقل أصلا بأعباء المدينة الجزائرية ولتحديات التنمية المستدامة والمدينة المستدامة ، كما يرجع البعض ذلك لضعف السياسة الحضرية المحلية ، فالمشروع الحضري يلزما ضمن نسق إعداد البرجماتي إلى إبراز وتحديد كل آفاق ورهانات المجالية والاقتصادية والاجتماعية والتخطيطية والأخطار الموافقة عليها في كل الأغلفة والأقاليم خلال مرحلة تعنون بالمبادئ الإستراتيجية ضامنة شمولية وتعدد مقاييس المشروع الحضري.

فإقليميا وضمن المجموع الولائي يتميز إقليم الهضاب العليا الشرقية والتي تنتمي له صاحبة المشروع الحضري، من أكثر الأقاليم ثراء تنمويا من حيث التنوع الطبيعي وتكامل البيئات ، بموروث ثقافي ضخم وتنامي الأنظمة الحضرية يبشر بإعادة انتشار أقطاب النمو الإقليمية مرتفع الجاذبية ، منتج لليد العاملة بواقع ديناميكي بشري وبتنوع وظيفي مهمين وبنية تحتية كثيفة ومتداخلة.

لكنه في المقابل يقف على كم محبط من الرهانات كتنامي الجفاف وأثار التصحر، أيضا تدهور الموروث الثقافي والتراث، وتسارع معدلات الزيادة السكانية في ظل تنامي جذب المدن الأخرى وضعف مدنه على الاستقطاب وتمويل وهيكله الريف ، بإشراف ضعيف وجذب اقتصادي متهاك وقواعد لوجستية غير كافية وندرة في التجهيزات ، مهددا لجملة من الأخطار المتفاوتة كالعطش والشح في المياه والتخلي عن الزراعة وشيخوخة السكان وهشاشة النظام الحضري والعمراني ،بالإضافة إلى تنامي العوائق والتهديب والجنوح الاجتماعي وتدمير التوازن والاختلال والقصور الوظيفي والتصدعات الاقتصادية والانسداد ونزيف الاستثمار .

ولانها وضمن المجموع البلدي تتميز ولاية باتنة بإمكانات محلية تتركس الإمكانيات والأفاق الجهوية ، لكنه أضاف بالنسبة للتحديات أو الرهانات التنموية الولائية كثافة الشبكة الهيدوغرافية وارتفاع الزلزالية

والتفاوت التنموي العميق بين البلديات بإطار عمراني غير ترابطي واختلال التوازن الوظيفي وارتفاع الضغط على باتنة ، مع تعثر للقطاع العام، الأمر الذي يرسم إقليم متعدد الأخطار ، ويهدده بالتدهور البيئي والفيضانات وانهيار البنية التحتية والمخاطر التكنولوجية واختلال توزيع الديمغرافي وانخفاض المردود الاقتصادي وانهيار النشاطين الأول والثاني.

على مستوى الفضاء الترابطي والمشكل للبلديات المجاورة لمدينة باتنة وعلى عكس المقاييس الأخرى فقد وضع مخطط الترابط الحضري إمكانات وآفاق ضخمة للمشروع الحضري الشامل للمترربول الحضري المقبل، كإمكانية التنظيم المجالي للتنمية العمرانية وتحسين البرنامج التجهيزي الواسع وتكامله ، مع خلق نقاط جذب وهيكلية جديدة وتعزيز حقل الجذب وتعايش الأقاليم في المستقبل، أما فيما يخص الأفق الاقتصادي للمجموع البلدي ، فقد أثنى عن الآفاق الكبيرة كالشراكة الاقتصادية وإمكانية التكامل والتخصص الاقتصادي لكل بلدية ، ورفع الجاذبية وتوفير الوظائف وبشكل مختصر آفاق السعي لمترربول عالي الهيكلية الاقتصادية.

لكنه سارع إلى التحذير من حزمة المشاكل التي يمكن أن ترهن هذه الفرصة الحضرية الواعدة ، كالانحصار العقاري ومعدلات الزيادة السكانية المرتفعة والتحضر الغير شرعي للأطراف، بالإضافة إلى تضخم الطابع السكني والضغط على البنية التحتية، كما رهن الاقتصاد الواعد ارتفاع تركيز الوظائف في باتنة واللاعادلة في توزيع المنتجات وضعف المردود التنموي وأخطاء التسيير العمراني ، وتنامي قوة جذب باتنة بالمقارنة مع الكلية العمرانية وهيمنتها على نسق التعمير وتوجيهه وعديد الرهانات الأخرى، أما عن الأخطار فقد هدد باندثار النشاط الزراعي وانهيار البنية التحتية وتأجيل النمو وتعقد المجال الجغرافي ، كذلك استمرار تحمل الأعباء في البلديات المجاورة لباتنة وباختصار التهديد بعجز كلي وشلل تام للإقليم المترربولي القادم وانهيار كل آفاقه المنشودة.

على المستوى مدينة باتنة ، فقد حدد المخطط التوجيهي آفاق محدودة نسبيا، مع تكرار آفاق الفضاء الترابطي نتيجة وصول المدينة إلى التشبع وانحصار الحلول ونقل الأعباء إلى البلديات المجاورة من حيث الإمكانيات المجالية والتكاملية الكبيرة لهذه المخارج مع ذكر بسيط للطابع الإداري والقلب الحضري الذي يمكن أن يلعبه مركزها في التحضير للسياحة الحضرية.

ورغم بساطة الآفاق التنموية إلا أن المخطط التوجيهي طرح جملة معتبرة من التحديات ، كالتشبع ونفاذ المجال والخلل بين الوزن الديموغرافي والوظيفي في ظل بطأ السياسة الحضرية والتحول السريع لها، اقتصاديا كان لرهان غياب سياسة اقتصادية متناسقة النصيب الأكبر من الرهانات مع استفحال التجارة الغير شرعية والتركيز التجاري الغير مجد في المدينة.بالإضافة إلى صناعة ضعيفة المنتج المحلي الغير منافس والغير مناشد.ليصل المخطط التوجيهي في الأخير إلى التهديد بظهور أقطاب حضرية طارئة

واختلال المجال وعشوائية النمو ، وأخطار السكن القصديري والعجز الوظيفي ، مع تدهور إطار الحياة والبطالة والتهميش والجنوح الاجتماعي .

وباتضح كل من الآفاق التنموية ورهاناتها المتوافقة ثم الأخطار التي تهددها ، تنتهي بذلك مرحلة المبادئ الإستراتيجية للمشروع الحضري ، والانطلاق في مرحلة تركيب المشروع بعد اتضاح انعكاسات الإقليم والولاية والفضاء الترابي على المدينة وتنميتها وبالتالي إدراج المشروع الحضري في نسق الإمكانيات والاستدامة ، ثم الانتقال إلى مرحلة تركيب المشروع الحضري ورأي فئة الأكثر اختصاصا في مادة التعمير في المدينة أو الفضاء الترابي والمعنية بالمشاركة في هذا المستوى من الإنتاج الحضري .

بالاعتماد عن طرح مختلف الآفاق الحضرية أمام مدينة باتنة المستقبلية أو حتى المتروبول الباتني المستقبلي ، ورغم تعددها بالنسبة للفاعل التقني في التعمير المشارك ، كالتابع القيادي وبداية تكون الأحزمة الحضرية وبوادر الأقلية السليمة ، وإمكانيات التحفيز الاجتماعي وترقية المشاركة وتحقيق العدالة من جهة ، ومن جهة أخرى تنامي المفاهيم التعايشية والاقتصاد المناشدة وضرورات البحث عن أدوات جديدة لها ... إلا أن المدينة تواجه حسبهم رهانات رتبها المشاركون وفق الأهمية كان أهمها الانتشار العمراني وغياب الترابط البين بلدي والتفكك وانحصار جودة الحياة ، ومن جهة أخرى غياب الاقتصاد المناشد بسياسة سكنية فاشلة ، وليذكروا أصحاب القرار وفق مبدأ الاستعجال بأخطار انفجار النسيج العمراني وإضعاف الجبهة الريفية وضياع فرص الهيكلية وتأجيل النمو. ومن جهة أخرى بضرورة المعالجة قبل الوصول إلى الفصل الاجتماعي و التهميش وانتهيار المستوى المعيشي ، وفقدان قيم الشغل وانتهيار الاقتصاد و اضمحلال فرص الاستثمار وتوجيه النمو ، أيضا أخطار العجز الوظيفي وإهدار الفرص العقارية واللاجدوى العمرانية وفشل السياسة الحضرية، مع التأكيد على اعتبارها أخطار ذات أولوية في المعالجة على المستوى القريب.

ورغم إيمان المشاركون بضرورة البحث عن أداة يمكنها تجنب المتروبول الحضري القادم الأخطار المحدقة ويمكنه تخفيض الرهانات وبالتالي تحقيق آفاق وفرص المدينة المقبلة والحالية ضمن اختيارهم للتنمية المستدامة ولتعريفها ، إلا أن قرار اختيارهم لتبني للتنمية المستدامة لم يكن معبرا ، فانقسموا بين من اعتبر الاستدامة إيديولوجية مفروضة بحكم المواثيق الدولية وبين من اعتبرها أكثر من ضرورة عاب عليها فقط غموضها في ميدان التعمير خاصة لمشككين في خيار السياسة لعامة للدولة والجدوى من تبني مثل هذه السياسة وبهذا الحجم وبين موافق ومنكر عرفت الفئة المشاركة المدينة المستدامة على أنها المدينة التي لها لها مشروع سياسي معرف ضمن مبادئ الاستدامة تمهيدا لاختيارها بشكل غير حاسم أيضا للمشروع الحضري كبديل تخطيطي مرافق للاستدامة، نتيجة غموض المفهوم لديها خاصة وان السياسة الحضرية لم تطرحه بناتا في إعداد مخططات التوجيهية، وهي دعوة للمقررين على ضرورة الاستمرار في دراسة وتوقيع مخطط الترابط الحضري لمدينة باتنة بعد تجميده .

للمشروع الحضري المقدم للمشاركين ، ورغم ضرورته إلا أنه لم يحصد الإجماع ، فقد اختار المشاركون بشكل متقارب وغير حاسم ، ولكنه ملزم وفق النسق الديمقراطي والبرجماتي للمشروع الحضري بين الخيارين كما أكدوا على ضرورة التدخل على مستوى السياسة الحضرية للمدينة وتعديلها لاستيعاب هذه الأداة الحضرية المرشحة ضمانا لتحقيق الجدوى الحضرية والعمرانية للمشروع ، والمعرفة بالترشيديية في صناعة المجال الحضري أو لنترشيدية المجالية للمشروع الحضري ، قبل الانتقال لمرحلة البرمجة ثم التصميم للمشروع الحضري ، والتي تتوسع فيها الفئة المشاركة لتضمن كل من الفاعل المقرر والفاعل المستفيد على كل مستويات ومقاييس المشاريع الحضرية المختلفة. ولضمان عدم تضارب الأهداف التنموية والمحلية مع الواقع المحلي والرهانات بهدف تحسين أداء الفعل الحضري للمشروع الحضري وطابعه السياسي وضمان استدامته لجأ المشاركون إلى تحديد أهم الإصلاحات الممكنة حسب رأيهم من حيث الأهمية والإلحاحية في حالة برمجة المشروع الحضري لمدينة باتنة قبل تصميمه ،

فعلى مستوى تحسين أداء السياسة الحضرية لمدينة باتنة شدد المشاركون على التوقف عن أشكال التحليل القديمة لأدوات التهيئة ، والمرور إلى المدينة المستدامة ، ثم استحضار والدمج الاقتصادي لفيديديس والعدالة الاجتماعية لواد الشعبة في الفعل الحضري المقبل وحل المشاكل التمويلية وتفعيل المشروع المناشد والمشاريع المنافسة كالسياحة ، والتعديلات التمويلية والمصرفية ، أما على مستوى وسائل التجسيد فقد شدد المشاركون على تحسين الوسائل المادية والبشرية الضعيفة للبلديات ، ومنح الشروط المناسبة لإعداد وإطلاق المشاريع وهدر المجال وإحياء دور المعماري وتكوينه في مختلف التقنيات العمرانية والتقنية والقانونية ، والحد من الممارسات الغير شرعية كالاقتصاد الموازي ، مع ضبط آلية التعاقد البن بلدي وتحقيق مبدأ التضامن وتحديد الحقوق الحضرية للبلديات المجاورة ، وعلى مستوى التسيير الحضري والإقليمي فقد اشترط المشاركون ضمان المشروع الحضري المقبل كالتنسيق اللوجيستي والاستشاري البين بلدي، وتحقيق النوعية المجالية و هوية المباني وعى البعد الإقليمي والتنافسي للمتروبول المستقبلية ، وتحديد الأولويات التنموية للبلديات ، وأخيرا الإجراءات البيئية كتحديث نظام صرف المقذوفات ورسكلة الفضلات وتقاسم المسؤولية البيئية ، وتكوين بن معلوماتي فعال يساعد على اتخاذ القرار .

رغم توحدها هاجس البيئي و اتفاق المنظومة الدولية على توحيد السياسة ورغم تبني الجزائر للتنمية المستدامة وإدراجها على مستوى سياسة التهيئة القاليمية والجهوية وحتى الولائية ، ورغم ملائمة المشروع من حيث المفاهيم والمبادئ وإجابته على كل الرهانات ووعوده من حيث المرونة والتركييب بتجنب الأخطار ، ورغم اقتناع شريحة مختصي المدينة في ميدان التعمير المشاركة إلا أن تبني المشروع الحضري شهد ترددا وشكل تحقيق استدامته وترشيده على مستوى المشروع الحضري الشامل اشترط كم كبير من الإصلاحات في بنية وطريقة السياسة الحضرية ، أدى في مجملها إلى التشكيك في جدوى المشروع الحضري كأداة على الأقل في مدينة باتنة ، وإمكانية ظهور بوادر عدم ملائمة سياسة التنمية

المستدامة في الجزائر وانتظار بلوغ السياسة الحضرية للمدن الجزائرية وتخفيض الكم الكبير في أشكال عجزها التي تحول دون القرار الحاسم في خيار المشاريع الحضرية المستدامة في الجزائر وبالتالي التشكيك في جدوى استيراد هذه السياسة وتعويضها ببدائل محلية يمكنها أن تراعي الطابع الهش والمتواضع لأقاليمنا الحضرية .

كما بين البحث صعوبة تبني المشروع الحضري ،في ظل غياب إستراتيجية تنموية مستدامة في أعلى الهرم التخطيطي الوطني والجهوي والولائي ، وبالتالي استحالة تكون الأفكار الحضرية السليمة ف يظل الآفاق المحدودة للأقاليم الجزائرية وتنامي رهاناتها التنموية وتعاضم وتعقد الأخطار المرتقبة عليها، وبالتالي يطرح المشروع الحضري بشكل خاص مشكل مطابقة في ظل ضعف السياسة الحضرية للمدينة الجزائرية ويهدد بعدم وصول المشروع إلى مراحل المتقدمة وانتظار بلوغ المدن الجزائرية أو مدينة باتنة صفة وشكل الحضرية الحضارية، لتكون جبهة على مستوى المراكز العمرانية يمكنها التفاوض في شكل الإنتاج احضري المشترك، نتيجة عمق الإشكاليات وبطأ الإصلاحات في السياسة الحضرية وفي غياب استقرار سياسي واضح وضعف إطارات المؤسسات الحضرية الحالية. وبالتالي نفي جدوى المشروع الحضري ولعله أحد أسباب تخلي السياسة الحضرية على المشروع الحضري بعد تبنيه التنمية المستدامة لسنوات .فهل يمكن استحضار مثل هذه السياسة الحضرية الشاملة أو تبسيطها في المستقبل لتلاءم واقع الحال في المدينة الجزائرية المهددة ، سؤال يفتح الباب لمواصلة البحث والتقدم في تجربة بحثية أخرى.

الصفحة	المقدمة العامة
01	- مقدمة 1- الاشكالية 04 2- أهمية الدراسة 04 أ- الأهمية العلمية 05 ب - الأهمية لتطبيقية 05 3- أهداف الدراسة 05. 4- تساؤلات الدراسة 05 أ- التساؤل الرئيسي. 05 ب- الفرضيات البحثية 05 5-1- الفرضية البحثية الأولى 05 5-2- الفرضية البحثية الثانية 05 6- حيز البحث. 06 أ- اختيار مجال الدراسة. 06 ب - العينة. 06 7- الوسائل المستعملة في الدراسة 06 8- خطة الدراسة 07 9- صعوبات الدراسة. 08
06	

تمهيد

1- علم البيئة

11

2- النظام البيئي

12

3- التنمية المستدامة

13

3-1 أصل التنمية المستدامة.

13

3-2 مفهوم التنمية المستدامة.

15

3-3 رهانات التنمية المستدامة.

15

3-3-1 تسيير الموارد (الاقتصاد+البيئة).

17

3-3-2 الجدوى (الاقتصاد+الاجتماع).

18

3-3-3 العدالة البيئية (المجتمع+البيئة).

19

4- الايكولوجية الحضرية (علم البيئة الحضرية).

20

5- النظام الايكولوجي للمدينة

21

6- الايكولوجية الحضرية و فكر النظام البيئي.

22

7- من الايكولوجية الحضرية إلى الاستدامة .

24

8- التنمية الحضرية المستدامة.

25

27

خلاصة

الفصل الثاني: نحو المدينة المستدامة ومقاربة التعمير البيئي

تمهيد

1- المدينة المستدامة

30

1-1 تعريف للمدينة المستدامة.

30

2-1 المدينة المتراسة المستدامة.

33

	2-فكر الإيكونظامية والمدينة المستدامة.	
		34
	1-2 المدن هي أنظمة بيئية اصطناعية قاصرة.	
		34
	2-2 ترتيب المدينة يعبر عن طريق تعدد الأغلفة المجالية.	
		35
	3-2 التعمير الجائر والممتد يحول المدينة إلى غير فعالة.	
		35
	4-2 المدينة ليست مستدامة.	
		35
	3- المقاربة البيئية في التعمير أو البديل التخطيطي للتنمية المستدامة.	
		36
	1-3 مبادئ المقاربة البيئية في التعمير	
		36
	1-1-3 الأخذ في الحسبان الجماعات المحلية	
		36
	2-1-3 تعدد المقاييس	
		37
	3-1-3 الشمولية و الحصر	
		37
	4-1-3 موجهة لجميع الفاعلين في التهيئة	
		38
	5-1-3 رابط بين مختلف الإشكاليات البيئية في المجال الحضري	
		38
	2-3 موضوعات المقاربة البيئية في التعمير	
		39
39	1-2-3 الطاقة	
	1-1-2-3 على الصعيد التنظيمي:	
		39
	2-1-2-3 العلاقة البيئية للطاقة ببقية موضوعات المقاربة	
		40
40	1-2-1-2-3 الطاقة والنقل	
	2-2-1-2-3 الطاقة والفضلات	
		40
40	2-2-3 الماء	

	حماية مصادر ومجري المياه الصالحة للشرب	1-2-2-3
	41	
	التبذير وزيادة الاستهلاك	2-2-2-3
	41	
	الضياح في شبكات توزيع المياه	3-2-2-3
	42	
	ري المساحات الخضراء العمومية	4-2-2-3
	42	
	حماية وتثمين الأوساط الطبيعية	5-2-2-3
	42	
	تسيير مياه الأمطار	6-2-2-3
	43	
44		3-2-3 النقل
	النقل والمؤشرات البيئية الصحية	1-3-2-3
	44	
	التنظيم الإقليمي محدد لنوع وسيلة النقل	2-3-2-3
	45	
	على مستوى سلوكيات الحركة	3-3-2-3
	45	
		4-2-3 النفايات
		46
	جمع ومعالجة النفايات المنزلية	1-4-2-3
	47	
	التطوير البين بلدي	2-4-2-3
	47	
	نفايات المؤسسات ونفايات الورشات	3-4-2-3
	47	
	استعمال المواد المرسكلة	4-4-2-3
	48	
		5-2-3 الضجيج
		49
	طبيعة الضجيج	1-5-2-3
	49	
	الضجيج والتلوث الصوتي	2-5-2-3
	49	

الفصل الثالث.. تبلور السياسة الحضرية المستدامة وانعكاسها على سياسة المدينة الجزائرية

تمهيد

1- سياسة المدينة المستدامة
55

2- تعريف سياسة المدينة
56

1-2 السياسة الوطنية للتنمية
57

2-2 السياسة المحلية للتنمية الحضرية
57

3 تحديات السياسة الحضرية المستدامة
57

1-3 تحدي المدن الكبرى
57

2-3 تحدي الحدود الحضرية
58

3-3 تحدي تعدد المجالات
58

4-3 تحدي اجتماعي
58

5-3 تحدي ايكولوجي
59

6-3 تحدي التعمير والهندسة المعمارية
59

7-3 تحدي النشاط وال جذب
59

59 8-3 تحدي الأمان

60 9-3 تحدي ثقافي

10-3 تحدي شبكات المدينة
60

11-3 التحدي الرقمي
60

12-3 تحدي الديمقراطية
61

13-3 تحدي المدينة العالمية
61

4- التهيئة الإقليمية في الجزائر وعلاقتها بالسياسة الحضرية
61

1-4 السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة
61

2-4 التخطيط الوطني لتهيئة الإقليم
62

3-4 لإستراتيجية الوطنية لتنمية المدن المستدامة
63

4-4 بؤادر فشل السياسة الحضرية في الجزائر
64

5-4 مستويات العجز السياسة الحضرية في الجزائر
66

1-5-4 على مستوى الإجراءات واليات التخطيط الحضري
67

2-5-4 على مستوى تحسين السياسة الحضرية
68

3-5-4 على مستوى وسائل التجسيد
68

4-5-4 على مستوى التسيير الحضري والإقليمي
69

• رهانات السياسة الحضرية في الجزائر
69

1-5-5 عولمة وعالمية التبادل
70

2-5-5 الزيادة السكانية ومعدل التحضر
70

3-5-5 ارتفاع في هشاشة الأنظمة
70

4-5-5 التدهور الثابت للإرث الثقافي والطبيعي
70

5-5-5 غياب الترابط في المدن الجزائرية
71

1-5-5-5 غياب الترابط الاجتماعي- الاقتصادي
71

2-5-5-5 غياب الترابط البيئي

	3-5-5 غياب الترابط الحضري	72
72	1-3-5-5 في البنية	
72	2-3-5-5 وطيفيا	
	3-3-5-5 المنصر العمراني	72
	4-5-5 غياب الترابط في التخطيط الحضري	73
	5-5-5 غياب الترابط في التسيير الحضري	73
	6-5-5 غياب الترابط في التكوين العمراني	73
	• أهداف السياسة الوطنية لتنمية المدن.	74
76	خلاصة	
	الفصل الرابع: سيرورة ظهور المشروع الحضري	
	تمهيد	
	1- مرحلة ما قبل المشروع الحضري : التخطيط الاستراتيجي من المقياس الشامل إلى المقياس المحلي	81
	1-1 نقد أدوات التعمير	83
	2-1 تحديث المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير	83
	3-1 تحديث مخطط شغل الأرض	83
	2- مرحلة ظهور وتبلور ثقافة مشروع جديدة	85
	1-2 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ليس مشروع	86
	2-2 الفروق بين المشروع الحضري والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير	86
	1-2-2 الماهية	86
86	2-2-2 حدود الانجاز	

	3-2-2 الأهداف	87
87	4-2-2 المدى	
	5-2-2 طريقة الانجاز والموافقة	87
	6-2-2 أدوات التطبيق	87
	3-2 المشروع الحضري مفهوم غامض	87
	1- مرحلة تبني التخطيط الاستراتيجي: من المستوى المحلي إلى المستوى الشامل	90
	1-3 التسيير الخاص والتسيير العمراني	90
	2-3 منطق فوق بلدي	91
	3-3 صيرورة المشروع المؤسساتي	92
	4-3 من المؤسسة إلى المدينة	93
	5-3 مشروع المدينة	94
	6-3 المشروع العمراني	95
	7-3 المشروع البلدي	95
	95 خلاصة	97

الفصل الخامس: المشروع الحضري،

تمهيد

- المشروع الحضري أداة للتنمية الحضرية المستدامة
101
- عموميات حول المشروع الحضري
102
- مفهوم المشروع الحضري
103
- المشروع الحضري مفهوم واحد وتعريفات مختلفة
104

- تعريف المشروع الحضري
105
- الأبعاد المرتبطة بالمشروع الحضري
106
- 1-6 البعد السياسي
106
- 2-6 البعد الاقتصادي
107
- 3-6 البعد العمراني والمعماري
108
- مقاييس المشروع الحضري
109
- 1-7 المشروع الحضري الشامل
109
- 2-7 المشروع الحضري المحلي او مشروع المدينة
109
- 3-7 المشروع الحضري المركب
110
- 4-7 المشروع التخصصي أو المشروع المعماري
110
- اندماج النشاطات التخطيطية للمشاريع الحضرية
110
- مبادئ المشروع الحضري
111
- تصنيف المشاريع الحضرية وأهدافها
112

1-10 المشاريع الشاملة
112

2-10 مشروع المدينة
113

3-10 المشروع المركب
114

115

خلاصة

الجزأ الميداني

الفصل الأول: الإستراتيجية الجهوية لإقليم الهضاب العليا الشرقية

119

تمهيد

1- الموارد الطبيعية والثقافية والتراث

119

1-1 المياه

1.1-1 ميزات مصادر المياه

119 2-1-1 الامكانيات الكبيرة لمصادر المياه

120

3-1-1 التحديات أمام تسيير منظومة المياه

121

4-1-1 تهديدات منظومة مصادر المياه

121

2-1 الأوساط الطبيعية

122

1-2-1 ميزات الأوساط الطبيعية

122

2-2-1 الامكانيات الكبيرة للأوساط الطبيعية

122

3-2-1 التحديات أمام تنمية منظومة الأوساط الطبيعية

122

4-2-1 تهديدات منظومة الأوساط الطبيعية

123

3-1 الموروث الثقافي

123

1-3-1 ميزات الموروث الثقافي

123

2-3-1 امكانيات الموروث الثقافي

123

3-3-1 تحديات الموروث الثقافي

123

4-3-1 تهديدات الموروث الثقافي

124

2- السكان والأقاليم

124

1-2 النمو السكاني

124

	1-1-2 ميزات النمو السكاني	124
	2-1-2 امكانيات النمو السكاني	125
	3-1-2 تحديات واطار النمو السكاني	125
125	2-2 الهجرة	
125	1-2-2 ميزات الهجرة	
	2-2-2 تحديات الهجرة	125
	3-2-2 تهديدات الهجرة	126
126	3-2 السكان	
	1-3-2 ميزات السكان	126
	2-3-2 تحديات السكان	126
	3-3-2 تهديدات السكان	126
	4-2 التنمية البشرية	126
	1-4-2 الامكانيات التنموية	127
	2-4-2 تحديات التنمية البشرية	127
	3-4-2 تهديدات التنمية البشرية	127
	3- المدن والأنظمة الحضرية	128
128	1-3 التحضر	
	1-1-3 ميزات التحضر	128
	2-1-3 امكانيات التحضر	128

130

3-1-3 تحديات التحضر

128

4-1-3 تهديدات التحضر

130

2-3 النظام الحضري

1-2-3 ميزات النظام الحضري

130

2-2-3 تحديات النظام الحضري

130

3-3 العلاقات حضر / ريف :

130

4- المناطق الريفية والأنشطة الزراعية

130

1-4 المناطق الريفية

131

1-1-4 ميزات المجال الريفي

2-1-4 امكانيات الفضاء الريفي

131

3-1-4 تحديات الفضاء الريفي

131

4-1-4 رهانات الفضاء الريفي

131

2-4 التطوير الزراعي

132

1-2-4 ميزات التطور الزراعي

132

2-2-4 امكانيات التطوير الزراعي

132

3-2-4 تحديات التطوير الزراعي

132

4-2-4 تهديدات التطوير الزراعي.

133

5- سكان الريف

.133

1-5 ميزات سكان الريف	133
2-5 فرص سكان الريف	133
3-5 تحديات سكان الريف	133
4-5 تهديدات سكان الريف	134
6- التنمية الاقتصادية الإقليمية.	135
1-6 الشغل	
1-1-6 ميزات الشغل	135
2-1-6 تحديات الشغل	134
3-1-6 تهديدات الشغل	134
2-6 التنمية الاقتصادية	135
1-2-6 ميزات التنمية الاقتصادية	135
2-2-6 فرص التنمية الاقتصادية	135
3-2-6 تحديات التنمية الاقتصادية	136
4-2-6 تهديدات التنمية الاقتصادية	136
3-6 قطاع النشاطات.	137
1-3-6 ميزات قطاع النشاطات.	137
2-3-6 تحديات قطاع النشاطات.	137
3-3-6 أخطار قطاع النشاطات.	137
4-6 البنية التحتية	

138	1-4-6 آفاق البنية التحتية . 2-4-6 تحديات البنية التحتية . 138 7- التشخيص التنموي الجهوي . 138 1-7 الآفاق التنموية حسب المخط-ط الجهوي لتهيئة إقليم الهضاب العليا الشرقية. 139 2-7 رهانات التنمية حسب للمخطط الجهوي لتهيئة إقليم الهضاب العليا الشرقية: 139 3-7 الأخطار المتوقعة على تنمية إقليم الهضاب العليا الشرقية حسب المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم 139
140	خلاصة

الفصل الثاني: الإستراتيجية الولائية لولاية باتنة

	تمهيد ○ الموقع الجغرافي لولاية باتنة 151 ○ الموارد: 151 1-2 إمكانات المياه . 123
--	--

	1-1-2 ديناميكية المياه الجوفية 123 2-1-2 المياه السطحية 126 ○ التدهور البيئي 1-3 تلوث الهواء 126 1.1-3 معمل أسمنت عين التوتة: 126 2-3 تلوث المياه : 126 1-2-3 تلوث مياه الواد الأبيض 127 3-3 تأثير المناطق الصناعية 127 4-3 مركز الردم التقني (CE T) 128
--	--

- المخاطر التكنولوجية
128
- الفيضانات:
129
- 1-5 تأثير الفيضانات:
129
- مخاطر الزلازل.
- تنوع التوزيع الديمغرافي
130
- 1-7 عدم التوازن في التوزيع الديموغرافي
130
- الأنشطة الاقتصادية: هيمنة القطاع الثالث
131
- 1-8 الزراعة والتنمية الريفية (نشاط هام ومتنوع) :
131
- 1-1-8 منطقة سهول التلية الشمالية العليا
131
- 2-1-8 المناطق الجبلية في الجنوب الشرقي والجنوب
131
- 3-1-8 منطقة السهول الغربية العالية :
132
- 4-1-8 الممارسات الزراعية والري :
132
- 1-4-1-8 المياه المخصصة للري :
132
- 2-8 الصناعة في ولاية باتنة احتمالية إعادة تأهيلها :
132
- 1-2-8 أرض صناعية محتملة في طور التصفية
133
- 2-2-8 آفاق تطوير النشاط الصناعي
133
- 3-2-8 المناجم والمحاجر(إمكانات مهمة يجب استغلالها)
134
- 9- البنية التحتية
134

10- مستوى المراكز العمرانية والإطار العمراني الغير ترابطي	135
1-10 عناصر الهيكله الخطية (التغطية النسبية للمساحة النظامية)	135
2-10 عناصر الهيكله النقطية (التوزيع المكاني الجيد)	137
11- عمل فضاء الولاية :	138
1-11 تدفق المسافرين: (هيمنة المحور الشمالي الجنوبي)	138
2-11 استقطاب المجال النظامي من قبل مدينة باتنة	140
3-11 عدم الملائمة بين المجالات الإدارية والوظيفية :	143
12- التشخيص التنموي الولائي.	146
1-12 الآفاق التنموية لإقليم ولاية باتنة حسب المخطط الولائي للتهيئة	146
2-12 رهانات تنمية إقليم ولاية باتنة حسب المخطط الولائي للتهيئة	148
3-12 الأخطار على تنمية إقليم ولاية باتنة حسب المخطط الولائي للتهيئة	148
150	خلاصة
الفصل الثالث: الإستراتيجية الترابطية (الفضاء الجوّاري لمدينة باتنة).	
تمهيد	
1- تحديد الفضاء الحضري لباتنة المدينة الإقليم	152
1-1 مفصلية الفضارات	152
2-1 توسع مدينة باتنة نحو المدينة الاقليم	153
3-1 المجال الجغرافي : انتشار الحضري حتى التشعب وتأجيل النمو.	154
154	2- السكان
	1-3 معدل التحضر في المراكز العمرانية المجاورة لبلدية باتنة
	154

2-3 نمو السكان في المراكز العمرانية المجاورة

155

3-3 معدلات الزيادة السكانية في المراكز العمرانية المجاورة

155

4-3 الكثافة السكانية

155

• توجهات السياسة الحضرية وأدوات التخطيط الحضري .

156

1-4 بلدية باتنة :

156

2-4 بلدية واد الشعبة (القطب العمراني بحملة).

156

3-4 بلدية فيسدیس: تحويل مركز ريفي استعماري إلى قطب عمراني جامعي:

157

4-4 بلدية تازولت

161

1-4-4 بلدية تازولت: ثنائية بين التعمير المتسارع وحماية الموقع الأثري

161

2-4-4 تطور مدينة تازولت عن طريق مخططات التهيئة والتعمير

162

3-4-4 مناطق التوسع السكني لبلدية تازولت

163

164 4- سياسة التوظيف :

164 1-4 شراكة بين بلدية :

165 2-4 فضاء اجتماعي مشترك :

165 3-4 القطب الجامعي - جامعة باتنة 2

165 4-4 التجارة والخدمات والترفيه بين بلدي :

166 5-4 الشراكة الاقتصادية وتخصص البلديات :

167 6-4 شراكة بين البلديات

167 7-4 أقاليم متباينة

1-7-4 تازولت: ازدواجية بين التحضر المتسارع وحماية المواقع الأثرية :

168

169 1-1-7-4 تازولت ضمن اقليمها

2-7-4 فيسدیس: نقل قرية استعمارية ريفية إلى قطب جامعي حضر جديد.

171

172 3-7-4 القطب الحضري حملة :

173	8-4 صعوبات خلق الاحتياطات العقارية :
175	9-4 الاختلالات الرئيسية في الاقتصاد
	1-9-4 تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدية باتنة:
	204
204	2-9-4 السياحة: قطاع خالق للوظائف
	1-2-9-4 السياحة التراثية : حول التراث الاستثنائي لنصبها..
	206
207	10-4 واقع حضري يجب إعادة بنائه: جودة المدينة
207	5- التشخيص التنموي الترابطي.
	1-5 الآفاق التنموية للفضاء الترابطي في مخطط الترابط الحضري باتنة.
	207
	2-5 رهانات التنمية للفضاء الترابطي في مخطط الترابط الحضري باتنة
	210
	3-5 الأخطار المتوقعة لتنمية للفضاء الترابطي في مخطط الترابط الحضري باتنة
	213
215	خلاصة
الفصل الرابع: الفضاء المرجعي أو مدينة باتنة	
	تمهيد
	1- توسع مدينة باتنة :
	221
	2- تطور مدينة باتنة عن طريق مخططات التهيئة والتعمير
	221
	3- إشكالية مدينة باتنة
	224
	1-3 حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير
	224
	2-3 الاشكالية العمرانية لمدينة باتنة
	227
	4- . التحول الحضري ومحاور التعمير في مدينة باتنة
	228
	5- المحتوى الجغرافي والإداري:
	228
	1-5 باتنة في قلب التاريخ:
	230
	1-1-5 المدينة الاستعمارية
	230

	2-1-5 المدينة الاستعمارية تخرج من اسوارها	230
	3-1-5 المدينة المستقلة	202
	4-1-5 المدينة المخططة	232
	6- باتنة ضمن اقليمها	233
	1-6 معدلات التحضر من (1987-2008):	234
	2-6 الوظائف الحضرية الأساسية في مدينة باتنة :	235
	1-2-6 السكن	235
	2-2-6 التجارة:	236
	1-2-2-6 مختلف أوجه عجز التجارة:	238
	3-2-6 الإدارة والخدمات:	238
	4-2-6 الصحة:	238
	5-2-6 التعليم والتكوين والتعليم العالي:	238
	6-2-6 قطاع التنمية الاقتصادية	239
	1-6-2-6 مختلف أوجه العجز الاقتصادي:	240
240	2-6-2-6 الزراعة	
241	3-6-2-6 الصناعة	
	1-3-6-2-6 مختلف أوجه عجز الصناعة	243
243	7-2-6 النقل	
	8-2-6 السياحة	243

1-8-2-6 صورة سياحية يجب تحسينها
244

2-8-2-6 إمكانات الاستقبال في الولاية:
244

3-8-2-6 مختلف أوجه عجز بنية الاستقبال:
245

7- التشخيص التنمية الحضرية في مدينة باتنة.
248

1-7 آفاق التنمية الحضرية لمدينة باتنة في المخطط التوجيهي
248

2-7 رهانات التنمية الحضرية لمدينة باتنة في المخطط التوجيهي
250

3-7 الأخطار على التنمية الحضرية لمدينة باتنة في المخطط التوجيهي
252

254

خلاصة

الفصل الخامس: تركيب المشروع الحضري واستدامته في مدينة باتنة

تمهيد

1- الآفاق التنموية للفضاء الترابطي باتنة
258

1-1 الآفاق المجالية
258

2-1 الآفاق الاجتماعية
259

3-1 الآفاق الاقتصادية
260

4-1 الآفاق التخطيطية
260

2- الرهانات في وجه التنمية الحضرية للفضاء الترابطي
261

1-2 الرهانات المجالية
261

261

2-2 الرهانات الاجتماعية
262

3-2 الرهانات الاقتصادية
262

4-2 الرهانات التخطيطية
262

	3- الأخطار على سياسة التنمية الحضرية لفضاء الترابطي. 263
	1-3 الأخطار على المجال 263
263	2-3 الأخطار الاجتماعية 3-3 الأخطار الاقتصادية 264
264	4-3 الأخطار التخطيطية 4- استدامة المشروع 264
	1-4 مفهوم الاستدامة 264
	2-4 تبني الاستدامة محليا 265
	3-4 المدينة المستدامة 265
	4-4 المشروع الحضري الشامل 265
	5-4 الخيار التخطيطي المتبنى 266
	5- الترشيدية المجالية لسياسة الحضرية على مستوى المشروع الحضري الشامل. 266
	1-5 على مستوى تحسين السياسة الحضرية 266
	2-5 على مستوى وسائل التجسيد 267
	3-5 على مستوى التسيير الحضري والإقليمي 268
270	خلاصة
274	الخاتمة
244	المراجع
	الملحق
	الخرائط
	الجداول

مراجع البحث



- 1- **(ADEME) L'agence De L'environnement Et De La Maitrise De L'energie-** REUSSIR UN PROJET D'URBANISME DURABLE, - France, 2006.
- 2- **ANTONIO DA CUNHA** - ENJEUX DE DEVELOPPEMENT URBAIN DURABLE, 2008.
- 3- **BOUCHEMAL SALEH**-la production de l'urbanisme en Algérie : entre planification et pratiques dans l'étalement urbaine, un processus incontrôlable, presse universitaires de rennes, 2010, PP135-150.
- 4- **Eva BEREZOWSKA-AZZAG** – projet urbain (comprendre la démarche du projet urbain) , Alger, la presse de l'imprimerie DIWAN, 2012-
- 5- **DAVID MANGIN ET PHILIPPE PANERAI- PROJET URBAIN**, éditions parenthèses, Marseille, 1999.
- 6- **MARCEL RONCAYOLO** - LECTURES DE VILLES. Formes Et Temps, marseille, éditions parenthèses, 2002.
- 7- **NICOLE ELEB- HARLE** - CONCEPTION ET COORDINATION DES PROJETS URBAIN, Paris, 1^{er} édition 2004.
- 8- **INGALLINA PATRICIA** - QUE SAIS-JE (LE PROJET URBAIN), Paris, 1^{er} édition, 2001.
- 9- **PIERRE MERLIN ET FRANÇOIE CHOAY** - DICTIONNAIRE DE L'URBANISME ET DE L'AMENAGEMENT, Paris, CPI 82470, 2^{eme} édition, janvier 2009.
- 10- **JOSEPH H.CHANG** - ECONOMIE URBAINE, Montréal, 1^{er} édition, 1989.
- 11- **SID AHMED SOUHI- VILLES ARABE EN MOUVEMENT-**, université de paris VII-l'hamattan ,2005.

12- **RICHARD ROGERS** - DES VILES POUR UNE PETITE PLANETE, Paris, édition Le Moniteur, 1^{ere} édition, 2000.

13- **ROBERTO CAMAGNI ET MARIA CRISTINA GIBELLI** - DEVELOPPEMENT URBAIN DURABLE (quatre Métropoles Européennes), Paris, 1^{er} édition, 2008.

14- **YVES GRAFMEYER**- SOCIOLOGIE URBAINE, Paris, Edition Nathan ,1^{er} édition, 1994.

رسالات التخرج
RONAN MARJOLE-(La Notion De Développement Durable) **DESS**
AMENAGEMENT ET URBANISME, université Paris 8, l'année universitaire 2004-2005.

نعيمي خالد – (المشروع الحضري المستدام – دلالة حالة مدينة باتنة) معهد تسيير التقنيات الحضرية –
جامعة أم البواقي 2011.

الوثائق التعميرية
SNAT-2030.

SRAT-2030.

PDAU –BATNA-98.URBA –BATNA.

Révision **PDAU BATNA-TAZOULT-FESDIS-CHABAA-OUYOUN ASSAFER-DJARMA-SERIANA.URBA-BATNA.2011.**

SCU-BATNA –fasse n°01-02-URBACO-CONSTANTINE.

MONOGRAPHIE –Batna -2011.DPAT.

فهرس الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة	الخريطة
94	خريطة رقم 01 / السدود ونقل المياه في اقليم الهضاب العليا الشرقية	01
98	خريطة رقم 02 / الكثافة الديمغرافية حسب البلديات لإقليم الهضاب العليا الشرقية	02
122	خريطة رقم 03 / الحدود الادارية لولاية باتنة	03
122	خريطة رقم 04 / الحدود الإدارية لبلديات ولاية باتنة	04
124	خريطة رقم 05 / الاحواض التجميعية الكبرى -شمال الجزائر	05
125	خريطة رقم 06 / الاحواض التجميعية والشبكة الهيدروغرافية- ولاية	06

125	خريطة رقم 07 / المياه الجوفية – ولاية باتنة	07
163	خريطة رقم 08 / تصنيف البلديات حسب التفضيل السكاني	08
137	خريطة رقم 09 / العناصر المهيكلية في ولاية باتنة.	09
138	خريطة رقم 10 / مجالات التأثير البلدية .	10
139	خريطة رقم 11 / الترددات اليومية لحافلات النقل الخاصة العمومية	11
140	خريطة رقم 12 / جاذبية المراكز في ولاية باتنة.	12
142	خريطة رقم 13 / مجالات التأثير حسب السكان لولاية باتنة	13
145	خريطة رقم 14 / مجالات التأثير الوظيفية والادارية	14

فهرس المخططات

الصفحة	عنوان المخطط	
158	مخطط رقم 01 / منطقة التوسع العمراني – واد الشعبة	01
160	مخطط رقم 02 / المركز العمراني – فيسدس	02
160	مخطط رقم 03 / منطقة التوسع العمرانية المبرمجة – فيسدس	03
162	مخطط رقم 04 / منطقة التوسع العمرانية المبرمجة – تلزولت	01
163	مخطط رقم 05 / اشكالية التوسع العمراني – تلزولت	05
171	مخطط رقم 06 / مراحل التطور العمراني – تلزولت	06

205	مخطط رقم 07 / بلديات مخطط الترابط الحضري SCU-باتنة	07
223	مخطط رقم 08 - اتجاه التوسع العمراني لمدينة باتنة.	08
226	مخطط رقم 09 - مخطط توضيحي لاشكالية التوسع العمراني لمدينة باتنة.	09
229	مخطط رقم 10 - مدينة التجمع العمراني الكبير - باتنة.	10
231	مخطط رقم 11 - موقع ولاية- باتنة.	11
232	مخطط رقم - موقع بلدية- باتنة.	12
233	مخطط رقم 12 - مراحل التطور العمراني لمدينة- باتنة.	13
237	مخطط رقم 13 - أنواع السكن في مدينة- باتنة.	14
237	مخطط رقم 14 - توزيع التجارة في مدينة- باتنة.	15
242	مخطط رقم 15 - توزيع التجهيزات مدينة- باتنة.	16
	مخطط رقم 16 - توزيع الوظائف مدينة- باتنة.	17
246	مخطط رقم 17 - الاحواض التجميعية والشبكة الهيدرولوجرافية في مدينة- باتنة.	18
247	مخطط رقم 18 - الميل في ولاية باتنة والفضاء الترابطي لمدينة - باتنة.	19
247	مخطط رقم 19 - الارتفاقات في مدينة- باتنة.	20

الملحق

العربي بن مهدي - أم البواقي
معهد.تسيير التقنيات الحضرية
الأستاذة المشرفة / أ.د.حومر سومية
الأستاذ الباحث / نعيمي خالد.

استمارة بحث علمي

في إطار البحث العلمي وتحت عنوان المشروع
الحضري المستدام لمدينة التجمع العمراني
باتنة والبحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في
تسيير التقنيات الحضرية. تخصص مدن أقاليم
وبيئة .

نرجوا منكم الإجابة بكل مسؤولية على الاستمارة
والتعاون التام.لحصر المشاركة الفعالة والفعالية
لأكبر عدد ممكن من فئة الفاعل الحضري المتخصص في
ميدان الهندسة المعمارية ،التعمير والتهيئة
للمدينة.

ملاحظة : الاستمارة ذات توجه علمي بحث.

(معلومات اختيارية) / المسمى

الوظيفي:

المؤسسة:

(معلومات ضرورية) / المستوى

التعليمي:

التخصص:

مدينة باتنة تسعى للتحويل إلى مدينة التجمع العمراني الكبير يضم المراكز العمرانية المجاورة. في ظل تنافس إقليمي لعواصم الأقاليم الشرقية. لكنها في هذا التنافس تفتقد إلى الهوية الحضرية، ولاستيعاب القدرات المحلية والإقليمية في التخطيط، الاستجابة فقط للأزمة السكنية. هيمنة المدينة الأم على الإنتاج الحضري وتوجيهه فقط سياسيا أي التهديد بفقدان التوازن الإقليمي. عدم جدية أدوات التعمير. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى مجال الالتحام الحضري مع المراكز العمرانية المجاورة مجال حساس. يستوجب الحرص في إنتاجه الحضري. والاستدامة تفرض علينا التوقف عن هدر هذه المجالات القليلة خاصة في ظل الإشكالية العمرانية لتوسع المدينة. والتوسع العمراني الغير مجد. أي إيجاد مشروع حضري وعمراني وسياسي بالدرجة الأولى لتعيين المحاور والاختيارات الحضرية الكبرى للإنتاج الحضري. يحقق : الهوية الحضرية، القدرات المحلية، التوازنات الإقليمية، ويراعي التبعية الحضرية والمستقبل المشترك للمراكز العمرانية المجاورة، وأخيرا الالتحام واستيعاب التلاحم.

.....آفاق مدينة التجمع العمراني باتنة ضمن مختلف

الأقاليم -----

رتب وفق الأهمية الآفاق المجالية للمدينة الكبرى المقبلة الواردة في أدوات التهيئة والتعمير.

- استحضار ضرورة إيجاد حل للأزمة العمرانية. والأخذ بعين الاعتبار إشكاليات كل من أطراف المدن الكبرى وتحضر الضواحي.
- تأطير التعمير المتسارع خارج حدود البلدية بعد استنفاد وعائها العقاري للبلديات التي تتقلص مساحتها لصالح الفضاء المشترك.
- هيكلة التنوع الوظيفي والحضري والتوزيع العقلاني لها على مستوى كامل مجال مدن التجمع.
- مجانسة التركيبة العمرانية وضرورة إعطاء المدينة المستقبلية هيكلة متعددة المراكز لتحقيق الديناميكية السوسيو-اقتصادية

رتب وفق الأهمية الآفاق الاجتماعية للمدينة الكبرى المقبلة حسب أدوات التهيئة والتعمير.

- تدارك الإقصاء الاجتماعي بين أكثر من مركز عمراني بما يكفي لتحقيق تكامل للمدينة الإقليم خاصة في بلديات واد الشعبة وفيسديس.
- التحكم في التفاوت الاجتماعي لتحفيز التكامل الإقليمي بين البلديات باعتبارها فضاء اجتماعي مشترك.
- ترقية المشاركة لربع سكان الولاية بشكل مستدام تحقيقا لمستقبل مشترك لمدينة كبيرة.
- تنوع الأنسجة العمرانية والنتاج من والتجهيز بأشكال وطبيعة مختلفة، مما يسهل خلق تكافل وتمازج اجتماعي بين سكان البلديات المجتمعة.
- إبراز نشاط السكان وتلبية رغباتهم كقوة للمجال، مع الإمكانيات الكبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية، الترابط الاجتماعي.

رتب وفق الأهمية الآفاق الاقتصادية للمدينة الكبرى المقبلة حسب أدوات التهيئة والتعمير.

- المفاضلة بين التنوع في الوظائف بين بلديات المحيطة والتخصص الوظيفي لبلدية باتنة وتعزيز حقل الجذب وآفاق التعايشية بين الأقاليم في المستقبل.
- تحقيق الفعالية الاقتصادية والجدوى الاجتماعية وضرورة إعطاء المدينة المستقبلية هيكلة متعددة المراكز لتحقيق الديناميكية الاقتصادية.

- بعث الاقتصاد الحضري في مختلف الإبعاد الاقتصادية الكبرى لمجموع البلديات المستقبلية لخلق محيط جذب اقتصادي مشترك متنوع ومتكامل.
- إدراج مدينة التجمع المستقبلية باتنة في النسق التنافسي لمدن إقليم الهضاب العليا الشرقية ، وبعث برنامج إعادة تأهيل المنطقة الصناعية وتوسيعها وتعزيز جاذبيتها الاقتصادية خاصة في التجارة والسياحة الإقليمية.

رتب وفق الأهمية الآفاق التخطيطية للمدينة الكبرى المقبلة حسب أدوات التهيئة والتعمير.

- إيجاد إطار جديد لتصميم والتخطيط والتنسيق الأفقي والراسي خاصة مركز المدينة الأم كنوع من تكثيف المدينة وتحويل عمراني المنطقة المركزية للمدينة نحو التوسع العمودي للمركز .
- إدراج للطرق الجديدة وأدوات التعمير الحديثة الخاصة بالتسيير والتخطيط الحضريين لتسيير الانتشار الحضري واستحضار الفكر الشامل للتخطيط البين بلدي.
- تحويل التنمية الحضرية نحو أهداف التنمية المستدامة وإعادة النظر في سياسة توظيف البلديات ،لخلق أقطاب نمو حضرية ونقاط جذب جديدة تخفض الضغط عن مدينة باتنة نتيجة الرابط الإداري القوي.
- خلق أحزمة حضرية انطلاقا من البلديات المحيطة بالمدينة الأم لتحسين صورتها الحضرية في ظل بداية تحولها إلى مدينة مترو بولية مما يلج على ضرورة بعث. واقعها الحضري وإعادة بنائه وتحقيق جودة المدينة وجعلها قطب محلي وجهوي هام.

.....رهانات المدينة الكبرى المستقبلية.....

رتب وفق الأهمية التحديات المجالية للمدينة الكبرى المقبلة :

- تحد المدن الكبرى ..
 - الانتشار العمراني الغير مهيكول وتشبع المجال الجغرافي لباتنة فيسديس وتازولت .
 - التحولات الحضرية وما يصاحبها كالتمدد العمراني والالتحام الحضري بين باتنة وتازولت وفيسديس. وواد الشعبة مستقبلا
 - الهيمنة الحضرية للمدينة الأم وتنامي قوة جذبها على حساب بقية المراكز العمرانية الأخرى.
- تحد. الحدود الحضرية..
 - ذوبان الحدود الحضرية والتعدي على المجالات وتبعثر المباني والتجمعات العمرانية المتباعدة خاصة في محور تازولت.
 - كسر حلقة النظام الايكولوجي الحضري والتضارب بين بلدية فلاحيه فيسديس وصناعية واد الشعبة وخدمية باتنة.
 - اندماج الهوامش الحضرية مع الريف القريب ومعوقات المجالية في فيسديس والمنطقة الأثرية لبلدية تازولت.
 - العلاقة العمرانية بين كيانان حضريان وغياب تنمية الفضاءات المشتركة وتكريس الطابع السكني البحث في القطب الحضري حملة.
- تحد تعدد المجالات ..
 - سور تأطير الضواحي وما صاحبه من توسع عشوائي على أخصب الأراضي الفلاحية في ضل تركيز الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في باتنة والتوسع غير المراقب وغير المدروس على أطراف مدينة باتنة.

رتب وفق الأهمية التحديات الاجتماعية للمدينة الكبرى المقبلة :

- عدم الرضا الاجتماعي المجالي والإحساس بعدم الانتماء فأغلب سكان حملة وفيسديس ينتمون لمدينة باتنة، وتنامي الضاربة العقارية وانحصار حضور الحق في السكن.
- التفكك الحضري والتفاوت بين الأحياء الغنية والفقيرة في مدينة باتنة وبين باتنة وبقية البلديات وتهالك البنية التحتية. وتهالك القدرة الخدماتية
- الحفاظ على الهوية العمرانية للأحياء ومختلف المعايير الاجتماعية والنفسية لها بعد تضاعف أعداد المهاجرين الى المراكز العمرانية من الريف

رتب وفق الأهمية التحديات الاقتصادية للمدينة الكبرى المقبلة

- إخراج المدينة نحو أبعاد دولية كالحركات اقتصادية كبرى والمشاريع المشتركة.
- تخفيض التركيز في الخدمات في باتنة ، وبعث الشراكة الاقتصادية بين البلديات . لإخراج المدينة نحو أبعاد إقليمية.
- اللاترابط بين العرض والطلب وغياب انعكاس حقيقي للتنمية في الفضاء الترابطي.
- انعدام مؤشرات الاقتصاد المناشد مع غياب أداة تخطيطية محلية لتنظيم وتنمية التجارة واستفحال التجارة وقلة الدراسات المتعلقة بالسوق وظهور اقتصاد مواز يغطي مجموعة كاملة من الأنشطة.
- النقص الكبير للوظيفة التجارية في أحياء الضواحي وفي أحياء الأطراف، مع تفاوت كبير للمساحة المخصصة للتجارة بين هذه الأحياء.
- مشكل العقار الفلاحي والطبيعة القانونية وعدم الاستجابة لاحتياجات واعتبارات السوق. وغياب تميم الإمكانيات المحلية. وتنامي الاستيراد مع منافسة ضعيفة للمنتج المحلي وحساسية قطاع النشاطات التقليدية

رتب وفق الأهمية تحديات السياسة التخطيطية للمدينة الكبرى المقبلة :

- صعوبة التجانس العمودي والأفقي في ميدان تصور الأدوات بشكلها ومضمونها المركزي ، وارتباطه بدناميكية " غير مستدامة" وضيقة وفقدان وتناقص دورها كمحرك للتنمية الحضرية بالموازاة مع التعمير المتزايد.
- بطأ نسق صيرورة التخطيط واعتمادها على المنطق الإجرائي كحقتها للعديد من التجهيزات الأولية ووظائف القطاع الثالث ذات المستوى العالي، محافظا على انفراد السكن كأكثر الوظائف الحضرية هيمنة في مدينة باتنة.
- سرعة ديناميكية سيرورة التحضر كارتفاع الطلب واستمرار التحضر في الأطراف في باتنة. وعدم قدرة الجماعات المحلية تنظيم وتسيير النسيج العمراني. وحماية الموقع الأثري لتازولت
- عدم مراعاة الأثر ، والمردود وإمكانية نجاح المشاريع المقررة ، في لا ترابط التدخلات المتخذة والموقعة وتضاربها، مع الاختلال الواضح في توازن المجال حسب سياسة التنمية المتبعة.
- الغياب الواضح لمنطق استراتيجي كالإفراط في استهلاك الأراضي الزراعية غياب الدور المحافظة العقارية وآلية تضمن الملكية الخاصة وسهولة الحصول على رخصة بناء في المناطق الريفية ، مع فشل السياسة السكنية والعجز السكني الكبير الذي ضل مطروحا ، مع عدم تحرير وعاء عقاري بحجم المشاريع التي سيتم تنفيذها.

.....أخطار المدينة الكبرى المستقبلية.....

رتب وفق الأهمية الأخطار المجالية المتوقعة على المدينة الكبرى المقبلة :

- مشاكل في البنية كالتعمير المركز في الأطراف والتلوث والنقل كاتساع المسافات بين مكان العمل ومكان الإقامة والربط
- كلفة ايكولوجية كالتلوث البيئي للمناطق الصناعية والتعدي على الموروث الطبيعي وتهديد الأنظمة البيئية الطبيعية
- مشاكل تنظيمية ورقابية وتشتت الفكر الحضري السليم كاستفحال شكل السكن الفردي الهش في الأطراف والمجالات الخارجية مع التوزيع والتركز العشوائي للتجهيزات واستمرار التوسع الأفقي ، مع بداية انفجار النسيج العمراني وإشغال سوق المضاربة العقارية
- تعمير الأطراف بشكل غير مهيكّل فقدان زيادة الانتشار الحضري حتى التشبع وتأجيل النمو وتعقد المجال الجغرافي ، والتوازن الهيكلي والوظيفي للمدن.
- اختلاط النشاطات والتركيبة الوظيفية والسكانية لمجالين يعرفان بالتضاد الوظيفي والمظهري. كإضعاف الجبهة الريفية مقابل هيمنة المنطقة الحضرية. في محوري فيسديس ووادي الشعبة ، وفرض التجهيزات الحضرية على سكان ريفيين يحتلون المنطقة الحضرية،
- بلع عمراني أو هيمنة حضرية أو في بعض الأحيان ضمور مراكز عمرانية لحساب أخرى.
- ارتفاع الكلفة السلبية أو انخفاض الكلفة الايجابية للتعمير في غياب التزاوج الوظيفي خطر ضياع فرصة تنظيم هيكلية للتجمعات العمرانية المبعثرة ، وخلق مجال تفريغ في المركز العمرانية الأصلية ، وخطر طمس المواقع الأثرية.

الأخطار الاجتماعية المتوقعة على المدينة الكبرى المقبلة :

- إحساس السكان بالتهميش وعدم الانتماء بالإضافة إلى الفصل والتهميش لبعض الفئات من المجتمع. وعوارض المشاكل الاجتماعية المتصلبة.
- الانعكاسات النفسية والاجتماعية على النشاط السكاني والتركز الطبقي وفقدان الاندماج الاجتماعي ومظاهر التزاوج الاجتماعي وخطر ظهور أحياء فقيرة و ارتفاع معدل البطالة في جميع بلديات باتنة وفيسديس ووادي الشعبة
- زيادة الأعباء الاجتماعية كضمور الخصوصية، وتدهور الفضاءات العمومية والخاصة والمشاركة، مع غياب التجهيز ورفاهية التجهيز.
- انتشار الأوبئة والأمراض وتلوث المدن والمناطق الصناعية في باتنة وفيسديس واستفحال الجريمة والجريمة المنظمة مع خطر انخفاض المستوى الاجتماعي، المصاحب بشروط حياة سيئة وأخطار صحية واجتماعية خطيرة في بعض الأحياء.
- الحماية القصوى ضد الأمطار والتصحر والجفاف ، وتراجع العوائد وانهيار المستوى المعيشي والهجرات العكسية وخطر انهيار التعليم، النقل، توفير المياه الصالحة للشرب، التصريف الصحي، والخدمات الضرورية التي أصبحت لا تتماشى مع احتياجات السكان

الأخطار المتوقعة لاستمرار السياسة الاقتصادية على المدينة الكبرى المقبلة :

- النمو الغير موجه لكل الأنشطة الاقتصادية دون التركيز على نشاط موجه وانفراده بالدعم والتطوير من قبل بقية النشاطات وبقية القطاعات.
- تسارع الأقلمة الاقتصادية المبنية على التنافسية والتهديد بفقدان القطاع الخاص ونقص في دمج باقتصاد السوق وتراجع القيمة المضافة بشكل عام. وانحصار إمكانيات الدمج الصناعي .
- اهتزاز علاقة السوق والحاجة التنموية وعلاقتها بثبات التخطيط الاقتصادي مع نقطية مبادرات الشباب في تحديد العرض ، وانعدام الأمن الوظيفي
- استنفاد المصادر الحضرية والطبيعية وتنامي أخطار فقدان قيم الشغل وصعوبة تحديد العرض واستفحال الاقتصاد الموازي . والتهرب الضريبي.
- انفصال الكينونات الاقتصادية عن بقية النظام العمراني. مع عدم قدرة الأيدي العاملة على الرجوع إلى النشاط الزراعي مع تفويض التوازن الايكولوجي

أخطار استمرار السياسة الحضرية على المدينة الكبرى المقبلة :

- غياب مبدأ التشاورية بين كل الفاعلين المعنيين وتكريس مركزية اتخاذ القرار بتعميق جاذبية مرافق وسط المدينة الأم وتحمل البلديات المجاورة العبء.
- عدم قدرة المشاريع التنموية على تصريفها المحلي وتجسيد برامجها. وخطر خلق نزاعات عقارية. وأعباء المضاربة العقارية والتحايل مع إهدار الاحتياطات العقارية وضياح الأراضي الزراعية في البلديات المجاورة.
- تبعية المبرمج أو المصمم على مستوى المدن والبلديات نفسه على مسايرة برنامج مركزي وتهديد أهداف للمخطط المحلي. وعشوائية حركة النمو العمراني والديموغرافي وكذلك مشاكل في تسيير الأراضي لمختلف البرامج وخطر تحويل أراضي زراعية لتلبية احتياجات التعمير.
- عدم جدوى التخطيط في ظل تغير الحقائق المجالية والحلول دون القراءة المقطعية للمجال الحضري وبالتالي خطر ظهور البناء غير المشروع وخطر عدم قدرة المدينة على معالجة مشكلة الإسكان وتلبية مطالب السكان والعجز الوظيفي.
- استمرار الآثار السلبية للمشاريع أو ما يعرف بالكلفة السلبية للتعمير وارتفاع الكلفة البيئية للمشروع وانعكاسها على النظام الايكولوجي للمدينة والطبيعة . كاحتقان التنقل كبير والضغط على الشبكات لتبقى البلديات تعتمد بشكل كامل في التجهيز على مدينة باتنة.

..... تبني خيار الاستدامة

مفهوم الاستدامة / ما هو مفهومك لاستدامة المدينة ؟

- تفاعل عناصر النظام الحضري.
- مجموعة إجراءات للحد من التأثيرات السلبية للنتاج الحضري.
- غلق الحلقة الغذائية للمدن.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

أو هي:

تبني الاستدامة / هل تعتقد أن الاستدامة الحضرية ؟

- إيديولوجية عالمية مستوردة وغامضة.
- تأطيرات عالمية مفروضة على دولنا.
- رهانات محلية ضرورية
- نمط تفكير ضروري يحتاج إلى تفسيرات محلية.

▪ أو هي:

المدينة المستدامة / في نظرك المدينة المستدامة هي المدينة ...؟

- القدرة على حماية هويتها
- المدينة الجميلة
- توفر نوعية حياة في كل الأماكن
- مدينة توفر لعدالة في الوظائف الحضرية.
- لها مشروع سياسي معرف ضمن مبادئ الاستدامة
- مدينة جاذبة للاستثمار ومتعددة المراكز.

أو هي مدينة

.....المشروع الحضري (مشروع(المدينة)

المشروع الحضري هو أداة تخطيطية تضمن إستراتيجية مستدامة تنهض بمستقبل المدينة، ذات نسق برجماتي يضمن عدم استنزاف موارد المدينة ويراعي التحولات الحضرية ينطلق من القاعدة الأساسية لهرم التخطيط الحضري "الفاعل" بالمشاركة الفعالة والفعالية لصانع للمدينة في مادة التعمير خاصة. يضمن جدوى عمرانية وأقل كلفة سلبية للتعمير . محدد وغير محدود. يصل بنا في الأخير إلى تعيين مشروع سياسي بالدرجة الأولى لمستقبل المدينة في ظل إمكاناتها المحلية ، يتم على ضوئها تطوير جميع قطاعات المدينة لتحقيق الهوية الملائمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وعمرانيا لرغبة أكثر فاعلي المدين اختصاصا.

يمكن لمدينة باتنة تحقيق آفاق التنمية المستدامة في ضل تحديات أو رهانات السياسة الحضرية الحالية وتجنب الإخطار المرتقبة فقط إذا تبنت و فقط :

- مشروع حضري مستدام والذي يمكن تحقيق لضمه :
 - ارتباط الأداة بآفاق الاستدامة في أعلى هرم التخطيط الإقليمي والجهوي.
 - مبادئ المشروع الحضري المرنة والشاملة.
 - شكل وآلية إعداد المشروع الحضري .
- إنتاج حضري أكثر بيئية فلا يمكن تحقيق المشروع كونه :
 - الارتفاع الكبير للرهانات والأخطار أمام الآفاق التنموية المسطرة.
 - ضعف السياسة الحضرية للمدينة الجزائرية من حيث التسيير الحضري ووسائل التجسيد
 - عدم ملائمة الأداة للواقع التنموي المحلي .

.....الترشيحية المجالية

كيف يمكنك رؤية أبعاد السياسة الحضرية المستقبلية للمشروع الحضري لمدينة باتنة الكبيرة في ظل الإمكانيات المحلية. حيث ينتهي المشروع الحضري في هذا المستوى بمشروع سياسي يعزز ويضمن مجموعة من الحلول الابتدائية التفاوضية والمعروضة لمبدأ التفاضلية على ثلاثة مستويات التخطيط والتجسيد والتسيير لمختلف جوانب السياسة الحضرية التي تحقق آفاق المشروع الحضري المجالية والاقتصادية والاجتماعية المتبنى ضمن رهاناته المحلية وتخفيض الأخطار الناجمة عن الاستمرار في السياسة التخطيطية الكلاسيكية.

.....ضع النقاط التي تراها ضرورية لتحسين السياسة الحضرية في مدينة باتنة الكبيرة المستقبلية.

على مستوى تحسين السياسة الحضرية :

- التخلي عن مبدأ نسخ أداة التخطيط الحضرية وتعميمها على أي مجال .
- ملائمة القدرات المؤسسية والرقابية لديناميكية التجمعات العمرانية خاصة فيسديس وواد الشعبة واستيعاب النمو والتمدد العمراني.
- تحسين نظام متابعة المشاريع والرقابة وتحسين دفاتر الشروط ومعايير تقييم المشاريع ودراسات التهيئة بما يخدم المدينة الكبيرة.
- الدمج بين الفعالية الاقتصادية للمناطق الصناعية في باتنة وفيسديس والجدوى الاجتماعية في باتنة وواد الشعبة .
- تحيين قانون لحل المشاكل التمويلية للمشاريع المشتركة بين التمويل الخاص والعمومي عوض نزيف المستثمرين لصالح ولايات مجاورة كسطيف.
- التحول من التنوع الوظيفي إلى التخصص الوظيفي للمدن في التنمية المستدامة خاصة في باتنة .

- الانفتاح على أنماط الاقتصاديات العالمية واستغلال النظام المصرفي المتنوع في مدينة باتنة.
- استحضار التنافس السياحية العالمية والإقليمية بين النوعية في ولاية باتنة والكمية السياحية للإقليم .
- الأخذ بعين الاعتبار البنية العمرانية والابتعاد عن مركز مدينة باتنة خاصة والشكل العمراني الناتج في بقية المراكز العمرانية.
- تحديد منهج واضح في تعيين الحدود المضبوطة للزيادة المجالية وعلاقتها بالطلب الحقيقي في المدينة الكبيرة باتنة.

على مستوى وسائل التجسيد :

.....ضع النقاط التي تراها ضرورية لتحقيق تجسيد مثالي للسياسة الحضرية في مدينة باتنة الكبيرة المستقبلية.

- التنسيق بين الوسائل المادية والبشرية والبرامج المسطرة والوقت اللازم للدراسة والإنشاء وإعداد التراخيص والمناولة والتغطية التمويلية وتفادي مثال حملة 1 و2.
- ضبط آلية التعاقد بين البلديات المجاورة وبين المدينة الأم باتنة ضمن إطار قانوني وزاري يضمن عدم هيمنة القرار السياسي.
- وضع إطار يجسد التركيب التمويلي والتمويل المشترك والشراكة عمومي/خاص وتزامن الأغلفة المالية والعوائد الضريبية مع الفعل الحضري.
- الحد من المضاربة العقارية وتزويد المشاريع بالشبكات الضرورية والمبرمجة.
- الحد من تصاعد الممارسات الغير شرعية والعفوية كالاقتصاد الموازي وإخضاع المدن للآلية الضريبية .
- تقاسم المسؤولية البيئية وتحقيق مبدأ التضامن لتعويض النقص الكبير في الإمكانيات الطبيعية .
- استحضار المهنية والمسؤولية في عمليات الترميم والتجديد فيما يخص الشبكات والطرق وإحياء دور العمراني في مقروئية المجال والتركيبية العمرانية وما ينشأ عنهما من التلوث البصري وغياب نوعية إطار الحياة.
- تحفيز جبهة اتخاذ القرار التي يمكنها الدفاع عن حقوق المراكز العمرانية ،في وجه القرارات المركزية لمدينة باتنة.
- إدراج إطار قانوني يسمح لبعض الفئات بالحضور في كل مراحل التخطيط الحضري، البرمجة والتصميم.
- الترابط بين العروض والتكوين الخاص باحتياجات المجال في ظل اتساع التقنيات الحضرية الجديدة واتساع الاختصاصات ومهن المدينة
- تكوين المعماريين في تقنيات الهندسة العمرانية والتكوينات البين قطاعية كالبيئة والإدارة والتسيير وإدارة والقانون بشكل دوري في المظاهر والتقنيات العمرانية .

على مستوى التسيير الحضري والإقليمي:

- بعث المدينة المستقبلية ضمن حدود إقليم الهضاب العليا الشرقية وبقية الأقاليم الوطنية.
- ربط الجماعات المحلية والمصالح التقنية المكلفة بتسيير التعمير والمشاركة في التخطيط.
- تقوية التأطير اللوجستي والاستشارة التقنية للبلديات وإشراك مكاتب الدراسات وجامعة باتنة في ضبط إطار تسيير بين بلدي.
- استحضار ممارسات المضاربة في تسيير العقار الخاص في مجموع البلديات في تخطيط المناطق الكبرى للمدينة.

- ضبط معايير التنطيق الجبائي للأراضي القابلة للتعمير والمعمرة وفرض مبدأ الشفافية واستخدام الملف كورقة انتخابية في بلدية باتنة.
- الترشيح المجالي والتخطيطي لظواهر التمدد العمراني في مواجهة ضعف الموارد الطبيعية وانحصار إمكانيات التوسع باتنة فيسديس وتازولت.
- المرور إلى الديمقراطية المباشرة وتحديد البلدية أولوياتها التنموية وحظوظها بما يتناسب ومصير الكلية الحضرية خاصة بلدية واد الشعبة.
- تجديد نظام تصريف المقذوفات نحو بلدية فيسديس وتهالك القدرة على رسكلة النفايات في بلدية واد الشعبة وزيادة أخطار المخاطر الكبرى في مدينة باتنة.
- إدراج لبنك معلوماتي حضري يضم كل من الفئة النشطة والشرائح الاجتماعية والوظائف والاحتياجات الفعلية والعجز والنقص والرضا.
- تحقيق النوعية المجالية وهوية المباني وإرجاع قيمة دور المعماري في حماية الإرث المعماري في المركز الأوربي لمدينة باتنة.
- تحديث التسيير الجوّاري أو ما يعرف بإدماج المجتمع المدني أو مستعملي المجال لضمان جودة التسيير واثمين المشاريع خاصة في حملة 3.2.1
- تخفيض الهوة بين الجدوى الاقتصادية وتكامل الأنظمة وتكديس اليد العاملة الغير كفئة والقادمة من مجتمعات ريفية في بلديات تازولت واد الشعبة .

.... في الأخير نشكركم جزيل الشكر على الإجابة بكل مسؤولية عن الأسئلة الواردة في الاستمارة المقدمة. لإثراء البحث المقدم والذي نعدكم بنشر نتائجه لتوضيح أكثر للسياسة الحضرية المنشودة في مدينة باتنة حسب الفئة المختصة في ميدان التعمير مدينة باتنة المستقبلية....

ملخص:

لم يمنع الطابع الشمولي ووضوح ايدولوجية التنمية المستدامة ، من اصطدامها بالكم الكبير والمعقد للواقع التنموي للأغلفة المجالية في الاقاليم الجزائرية ، ومباشره بعد تينيها من طرف السلطات الجزائرية ، خاصة بعد التخلي عن استحضار نسختها الخاصة بميدان التعمير ، أي المشروع الحضري . كما رهن امكانيات نجاح هذه الاداه وبالتالي الايدولوجية عموما بالاطافة إلى تقاطع الرهانات التنموية وتضائل الأفاق التنموية ، وتعدد الاخطار المرافقة لهما ، كل من أشكال العجز المتراكمة في سياسة التنمية الحضرية ، على كل من مستوى تحسين السياسة الحضرية ، على مستوى التحسين الحضري والاقليمي ، أو حتى على مستوى وسائل التجسيد الحضري ، والتي كانت كفيلا بنسف النسخة الجزائرية ، أو المشروع الحضري في مدينة باتنة.

حيث ارجأت الدراسة بشكل حاسم ضرورة الاختيار بين انتظار البلوغ السياسي للمدينة الجزائرية ، أو تحديد المتغير البيئي كضرورة ترشيدية في معادلة التنمية المحلية في مدينة باتنة. وبين الخيار الاول والثاني فإنه يتضح جليا فشل سياسة تبني ايدولوجية ضخمة بحجم التنمية المستدامة، أو حتى نسختها في ميدان التعمير دون توخي البصمة الحضرية للمدن والاقاليم الجزائرية ، خاصة في ميدان يعرف بالتعقيد والتركيب مثل المدن.

Résumé :

La nature holistique et la clarté l'idéologie du développement durable ne l'ont pas empêchée de se heurter à la réalité vaste et complexe du développement des couvertures spatiales dans les régions algériennes, et immédiatement après son adoption par les autorités algériennes, surtout après l'abandon de sa version du champ de la reconstruction, c'est-à-dire le projet urbain.

les possibilités de succès de cet outil et donc de l'idéologie en général, outre l'intersection des enjeux de développement, l'amenuisement des perspectives de développement, et la multiplicité des dangers qui les accompagnent ont hypothéqué chacun des déficits accumulés dans la politique d'aménagement urbain, au niveau de l'amélioration de la politique urbaine, au niveau de l'amélioration urbaine et régionale, ou encore au niveau des moyens de réalisation urbaine, qui a été capable de détruire la version algérienne, ou le projet urbain dans la ville de Batna.

L'étude a résolument reporté la nécessité de choisir entre attendre la maturité politique de la ville algérienne, ou définir la variable environnementale comme une nécessité rationalisante dans l'équation du développement local de la ville de Batna.

Et entre la première et la deuxième option, on voit clairement l'échec de la politique consistant à adopter une grande échelle idéologique de développement durable, voire à la copier dans le domaine de la reconstruction sans tenir compte de l'empreinte urbaine des villes et des régions algériennes, surtout dans un domaine connu par sa complexité et sa composition comme les villes.